فَضُل شرورُو

الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان

١٩٣٠ - ١٩٨٠

دار المسيرة

فَضل شرورو

الأحزاب وَالتنظيمات وَالقوى السياسيّة في لبنان ١٩٣٠-١٩٨٠



دار المسيرة

الطبعة الأولى

آذار - مارس - ١٩٨١

الإهداء

إلى

كل الباحثين عن الحقيقة في ذاكرة التاريخ

فضل

مقدمة أولى

في الأصل، هذا الكتاب، كان مجموعة محاضرات، أعددتها وألقيتها على دورة كادر أقيمت في مخيم «تل الزعتر» العام ١٩٧٥.

وعند اشتداد الأحداث الدامية في لبنان ٧٥-٧٦-١٩٧٧ قررت عدة فصائل في المقاومة الفلسطينية، اعتماد هذه المحاضرات كمادة للتثقيف الداخلي.. وتم إعدادها في جزئين:

١ - جزء يتناول بالعرض للأحزاب الوطنية.

٢ - جزء يتناول بالعرض للأحزاب الطائفية.

لكن الأحداث، بحد ذاتها، أعطت تقسيمات اخرى، وأوجدت تنظيمات اخرى أيضاً.. مما دفع بعض الأصدقاء للإشارة إلى، بأن أكمل ما بدأته في العام ١٩٧٥ وأتابع عملية المسح السياسي للأحزاب والحركات السياسية في عموم لبنان..

وبالتأكيد، فإن الغاية الاولى، التي توخيتها من محاضرات دورة الكادر، هي إعطاء صورة واضحة لتركيبة الأحزاب والحركات التي تناولتها حينئذ.. لتساعد هذه الصورة، في التفريق بين الطائفية والوطنية، وبين صف الحلفاء وصف الخصوم..

أما عملية المسح السياسي للأحزاب والحركات السياسية في لبنان منذ عهد الاستقلال ١٩٤٣ وحتى إعداد هذه المقدمة. في أيار

١٩٨٠ فاقتضى، جهداً مكثفاً وتناولا يتسم، برأينا، بالآتي:

- عرض حيادي، لطروحات هذه الأحزاب والحركات..
- محاولة إيجاد القواسم المشتركة لوضع هذا الحزب أو هذه الحركة، في هذا الفصل أو ذاك من الكتاب، حسب تقسيمات فكرية أو نظرية.

والحيادية هنا، أن نترك الحزب أو الحركة يعرض نفسه بنفسه، من طروحاته العلنية عبر منشوراته وصحفه.. مواقفه العلنية تصريحات قادته..

وفي كثير من الأحيان. عمدنا للاتصال بمسؤولي الأحزاب ليقوموا هم بتقديم أحزابهم: نشأة، تأسيساً، فكراً، وخطاً سياسياً..

أما إيجاد القواسم المشتركة لتسهيل عملية التصنيف فكانت مشكلة، فالبعض لا هوية سياسية فكرية له.. فقط، هي الأحداث السياسية كانت مبرراً لوجوده.. وبكلمة أدق.. فالعملية تشبه إلى حد بعيد عملية «العدوى» هنا، انشيء تنظيم، فلماذا لا ينشأ هناك تنظيم.. وله زعيم وأتباع ومن ثم تأت الموارد..

صحيح ان هذا ينطبق على التشكيلات الصغيرة.. لكن هذه التشكيلات برعمت وتفتحت بكثرة خلال سنوات الأحداث الدامية في لبنان..

ولقد كانت الحركة الوطنية اللبنانية، واعية لمفهوم، الجبهة الوطنية، حيث عمدت إلى ضم معظم الحركات الصغيرة، أو التشكيلات التي لا تعدو كونها تشكيلات أحياء لا أكثر..

ومع ذلك، فقد نشأت تشكيلات جديدة عديدة، حتى بعد تنظيم الساحة الحزبية في لبنان تحت ثلاثة عناوين:

- الحركة الوطنية اللبنانية.
- الجبهة القومية.
- الجبهة اللبنانية..

هذه التشكيلات، التي حاولنا جهدنا، في حصرها، وإعداد قائمة فيها، تحاول أن تجد مكاناً لها حسب ما يكفل لها البقاء، فمرة تكون قريبة من مواقف هذا العنوان، ومرة اخرى قريبة من غيره..

غير أن ما يلفت النظر، في دراسة الأحزاب والتشكيلات السياسية في لبنان. هو:

- كثرة الأحزاب والتنظيمات التي ترفع لواء «الناصرية».
- كثرة الأحزاب والتنظيمات التي تتبنى أيدلوجية ماركسية.

وفي الحالة الاولى، نحن على اطلاع، بأن عدة جهود قد بذلت، لتوحيد الأحزاب الناصرية لكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل، وفي جلسة ضمت عدداً من الناصريين اللبنانيين والمصريين، طرحت السؤال.. لماذا هذه الظاهرة، وهل مردها، ان الناصرية، في الأصل اعتمدت على الفرد ولم تعتمد على التأطير الحزبي، فبقيت في لبنان.. فردية تحاول أن تكون حركة فتشتتت..؟

وكان الجواب: «أن الناصرية، كما كل الأفكار، بدأت فردية، ولكنها تطورت لتصبح تياراً.. هذا التيار يضم، وعلى امتداد الوطن العربي، مفاهيم، عريضة او مباديء عامة تتبناها، حركات،

وتعطيها مدلولاتها، بحسب فهمها واستيعابها لهذا التيار.. على المستوى الاقليمي والقومي ».

و..« إن هذا التعدد، ليس نقداً يوجه للناصرية كفكر، وكتيار، بل هو في الجوهر دلالة على البقاء والاستمرار والامتداد ».

وبرأينا، ومهما كان الجواب يحمل من الصحة، فإن الاستمرار بالتعدد، سيخلق تناقضات، قد تتولد عن الاختلاف في الاسلوب والتعاطي مع الناصرية، ليصبح بعد ذلك تناقضاً لا يمكن تجاوزه من حيث الجذب الفكري الذي لا يمكن أن تتوفر استقراريته لدى كل زعيم أو زعماء تشكيل ناصري..

أما حول كثرة الأحزاب والتنظيمات التي تتبنى الايدلوجية الماركسية، فأيضاً، طرحنا السؤال، على مجموعة من الشخصيات التي تنتمي لهذه التشكيلات.. فكانت الاجابة: « ان الحزب الشيوعي اللبناني.. قد تعرض لانشقاقات عديدة، جعل من عملية التطاول على الوحدة الماركسية واردة، إضافة إلى تطوير مواقف حركات كانت تتبنى الفكر القومي.. إلى تبني الماركسية.. هذا غير ما يستجد على الساحة من أفكار وافدة، وهي كثيرة ».

وعلى كل فالظاهرة الثانية، لا تقتصر على لبنان، بل تسود الوطن العربي وحتى أوروبا وتبقى عملية التفاعل، مع الفكر، مستمرة ودائمة..

إن محاولتنا، في هذا الكتاب، أصلا، تهدف إلى تعريف المواطن العربي، إلى طبيعة الاحزاب في لبنان.. إلى طبيعة تكوين

المنظمات.. حيث تقف القضية اللبنانية على رأس القائمة من اهتمامات المواطن العربي.. على مدى خمس سنوات ولا تزال..

ولا ندعي، لانفسنا، إلا الجمع والترتيب والمثابرة في الاهتمام بما هو قائم.. أما التقييم، فقد تجنبناه، بالمعنى الدقيق للتقييم، حيث يعني اول ما يعني، مناقشة الأفكار.. والسبب، إننا أردنا العرض، وتركنا هذا العرض لقيادة هذه الحركات والأحزاب.. حيث هم أقدر على ذلك، وبالرجوع إلى الهدف الرئيسي لكتابنا، نعتقد أن هذه هي الطريقة المثلى.. حيث لا يزال، البحث، عربياً، وعالمياً، مستمراً، لمزيد من التعرف على الحركة التحتية للبيئة اللبنانية..

والأحزاب، عادة، تكون هي المحرك الرئيسي الذي يعبر عن مجمل الأفكار السائدة في المجتمع.. وأخيراً، نعتذر، بداية، عن كل إغفال، قد يرد لبعض الأحزاب او الحركات، فهذا لم يكن متعمداً أبداً، إنما هو تقصير من قيادة هذه الاحزاب التي لم تساعد في التعريف عن نفسها فكان أن لجأنا إلى مواقفها المعلنة ومنشوراتها.

فضل شرورو

مقدِمَة ثانية

في لبنان المتغيرات يومية، بل بين ساعة وأخرى، تحدث مفاجأة تترك بصماتها على مجرى الأحداث. في حين يظن المراقب البعيد ان الأمور استقرت على ما هي عليه..

عوامل عديدة تقف وراء ذلك، وراء المتغيرات غير المتوقعة.. قد يكون أهمها أن زمام بعض الأمور الهامة، ليس مكانها لبنان.. وحتى من تقع عليهم مباشرة نتائج هذه المتغيرات في لبنان، قد يكونون آخر من يعلم..

المهم، انه بين مقدمتنا الأولى، في آيار ١٩٨٠ وتموز من نفس العام حصلت متغيرات وأثرت كثيراً على تقسيمات كتابنا هذا، وفي الأساس أعطت تأثيرات كبيرة على مستوى استقرار عناوين الكتل الرئيسية في السياسة اللبنانية..

ففي حزيران ١٩٨٠ انضم إلى الحركة الوطنية اللبنانية حزب اساسي كان يعد حتى وقت قريب أهم دعامة للجبهة القومية.. وهو «منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي» وفي مؤتمر صحفي أعلن الأمين العام القطري للمنظمة، السيد «عاصم قانصو» أن الجبهة القومية قد «حلّت».

إضافة لذلك، انتخب السيد وليد جنبلاط رئيساً للحركة

الوطنية اللبنانية، بعد أن ظل هذا المركز شاغراً منذ استشهاد كمال جنبلاط الذي كان له اليد الطولى بتأسيس الحركة الوطنية اللبنانية بإطارها الجبهوي..

وعلى صعيد آخر.. وفي ٧ تموز ١٩٨٠ حصل أكبر متغير لدى التكتل السياسي المقابل في لبنان، ونعني به (الجبهة اللبنانية) فقد قام حزب الكتائب بعملية عسكرية واسعة وكبيرة استهدفت أساساً حزب الاحرار في شقة العسكري، أو ما يسمى «بنمور الاحرار» وكذلك قوات «حراس الأرز» و«التنظيم».

الضربة الرئيسية وجهت للقوة الرئيسية المنافسة «الاحرار» حيث دوهمت مكاتب الحزب ومراكزه العسكرية وأعلن بشير الجميل، قائد «القوات اللبنانية» أن عملية ٧ تموز، هي عملية أمنية، أما «أبو أرز» قائد «حراس الأرز» فقد ذكر بمؤتمر صحفي أن «التعددية السياسية مسموح بها، أما التعددية العسكرية فلا».

الخطوة، علنياً، تهدف إلى وضع حد للصدامات اليومية التي كانت تقع بين قوى الحزبين الرئيسين: الكتائب، والاحرار..

لكن الهدف الاساسي للعملية التي تمت في ٧ تموز.. فهو «سيطرة الحزب الواحد» الكتائب، كحزب، كان يعد أكبر الأحزاب «المارونية» لكنه خلال الأحداث، كبر وتوسع وتعاظمت قوته، فلم يعد يكتفي بالدور الذي أعطي له في «الجبهة اللبنانية» وبدأ طموح بشير الجميل، القائد العام «للقوات اللبنانية» يكبر، بحيث يريد أن يحول حزب الكتائب، من حزب «ماروني» بين أحزاب

أو تنظيمات عديدة، إلى «الحزب الماروني الوحيد»..

على أرض الواقع.. تباشير السيطرة العسكرية تمت لحزب «الكتائب» لكن إستقرار ذلك مرهون بخارطة التحالفات الجديدة المتوقعة..

كميل شمعون «رئيس حزب الأحرار» لا يزال يحاور قيادات «الكتائب» لعودة الأمور إلى ما قبل ٧ تموز، أي إرجاع مراكز «حزب الاحرار» وفتحها.

وفي نفس الوقت ينتقل ابنه «داني شمعون» أمين الدفاع في الحزب، الذي تعرض شخصياً ومنزله وعائلته إلى ضربة قاضية.. ينتقل إلى شريكهم السابق في «الجبهة اللبنانية» الرئيس سليمان فرنجية، زعيم «قوات المردة» الذي خرج من الجبهة حين تعرض ابنه «طوني فرنجية» وعائلته إلى هجوم عسكري على يد «الكتائب» في إهدن ١٩٧٨.

الحوار القائم بين شمعون الابن، وفرنجية، يستهدف قيام تكتل «ماروني جديد» ليقف في وجه «السيطرة الكتائبية»..

محاولات..

هل تنجح؟

نجاحها. أو فشلها. يبقى ضمن المتغيرات التي تقع على الساحة السياسية اللبنانية يومياً. أو بين ساعة وأخرى..

ومهما يكن من أمر. أو حدوث متغيرات جديدة، والكتاب على الطبع.. فلن نزيد.. يكفي هذه المقدمة الثانية.. التي

اعتبرناها ضرورية. سبب التأثيرات المباشرة وغير المباشرة التي
تركتها على تركيبة العناوين الرئيسية للتكتلات السياسية في لبنان..

فَضْل شرُورو

الفَصْل الأول
الحَركة الوَطنِيّة اللبْنانيّة

الأحزاب والمنظمات في المجلس السياسي المركزي

قد يكون « جورج ديمتروف »[1] هو صاحب الكتاب الأول، حول تشكيلات « الجبهة الوطنية » وضرورات قيامها، ومقوماتها، وأهم دعائمها..

وقد يكون الشهيد كمال جنبلاط. هو الشخصية التي كان لها الفضل الأول، في التفاف تنظيمات وأحزاب ذات مبادىء متعارضة، وأكثر من ذلك، كان بينها معارك سياسية عديدة، وكما في كل ائتلاف، يظهر دور حزب أو مجموعة، فإن شخصية كمال جنبلاط، كانت تمثل هذا الحزب أو المجموعة..

كمال جنبلاط الوجه التقدمي، السياسي اللبناني العريق، الوجه العربي المعروف، الوجه الدولي المعروف أيضاً، كان القطب الذي التف حوله معارضوه ومؤيدوه.. حين تعرضت المبادىء الوطنية للخطر..

---

(١) جورج ديمتروف الزعيم البلغاري الذي شكل الجبهة الوطنية المعادية للنازية والتي قادت البلاد نحو الحرية والتحرر.

في البداية.. كان هو، الاساس - وفي بيته، نشأت فكرة العمل المشترك، ولقد كان واعياً تماماً لمقولات «ديمتروف». بحيث لم يترك تنظيماً صغيراً إلا وفتح له الباب ليكون ضمن الحركة الوطنية.. آملاً من ذلك، الحد من عملية التوالد التي تكثر في خضم الأحداث الدامية.. وفي الأحداث الكبيرة التي تعصف في البلاد، والتي تكون مناخاً وأرضية خصبة في نمو التنظيمات الصغيرة، وزعماء الأحياء...

لقد حاول جنبلاط أن تكون الحركة الوطنية اللبنانية، ممثلة لكل الأفكار، التي تجمعها أرضية مشتركة:

- التمسك بعروبة لبنان.
- التلاحم مع الثورة الفلسطينية.
- ضرورة تطوير النظام اللبناني وفق قاعدة علمانية الدولة. في مقابل، أو ضد شعارات أخرى رفعتها جبهة الخصم، وهي:

- لبنانية لبنان.
- طرد الثورة الفلسطينية.
- التمسك بالنظام اللبناني كما هو وعلى قاعدة «كوتات» الطوائف التي يتألف منها المجتمع اللبناني..

لذلك.. أخذت الحركة الوطنية اللبنانية موقع اليسار التقدمي، وأخذت جبهة الخصم، موقع اليمين الرجعي... أو اليمين الطائفي..

وعلى صعيد آخر، طرح جنبلاط، أن لا مشاركة مع جبهة الخصم في أي تركيبة وزارية للبنان، ونادى بعزلهم.. سياسياً،

لبنانياً، وعربياً، ولذلك سميت جبهة الخصم بـ (الانعزاليين).

هذه الطروحات، صهرتها نار الحرب اللبنانية التي اشتدت خلال سنتي ٧٥ - ٧٧ وقوّت من تآلف التنظيمات والأحزاب المؤلفة للحركة الوطنية اللبنانية.. وبات ضرورياً إيجاد التشكيلات الملائمة أو المتوافقة مع هذا الحشد الكبير من التنظيمات والأحزاب والحركات والشخصيات المستقلة...

وهكذا تشكل «المجلس السياسي المركزي» وهو السلطة التشريعية للحركة الوطنية... و«اللجنة التنفيذية» للحركة الوطنية، وهي السلطة التنفيذية..

ويضم «المجلس السياسي المركزي» للحركة الوطنية اللبنانية ١٦ حزباً وتنظيماً و٦ شخصيات مستقلة، على النحو التالي:

١ - الحزب التقدمي الاشتراكي: الرئيس وليد جنبلاط.

٢ - الحزب الشيوعي اللبناني: الرئيس نقولا الشاوي، والأمين العام جورج حاوي.

٣ - منظمة العمل الشيوعي: الأمين العام محسن إبراهيم.

٤ - الحزب السوري القومي الاجتماعي الرئيس إنعام رعد.

٥ - الناصريون المستقلون (المرابطون) الرئيس إبراهيم قليلات. ممثل الحركة: د. سمير صباغ.

٦ - حزب البعث العربي الإشتراكي الأمين القطري د. عبد المجيد الرافعي ممثل الحزب رفيق أبي يونس.

٧ - الحركة اللبنانية المساندة للثورة: سليم شاتيلا.

٨ - منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي: الامين القطري عاصم قانصوه.

٩ - الاتحاد الاشتراكي العربي: الأمين العام عبد الرحيم مراد.

١٠ - التنظيم الشعبي الناصري: الأمين العام مصطفى سعد.

١١ - الاتحاد الاشتراكي - التنظيم الناصري: منير صياد.

١٢ - الأفواج العربية: خليل شهاب.

١٣ - قوات ناصر: عصام العرب.

١٤ - حزب البارتي الكردي اليساري: صلاح بدر الدين.

١٥ - حزب العمل الاشتراكي العربي: هاشم علي محسن.

١٦ - المسيحيون الديمقراطيون: سمير فرنجية.

ومن الشخصيات:

١ - البير منصور.

٢ - اسامة فاخوري.

٣ - محمد قباني.

٤ - عصام نعمان.

٥ - عزت حرب.

٦ - فؤاد شبقلو.

أما «اللجنة التنفيذية» للحركة الوطنية فتضم:

١ - الحزب التقدمي الاشتراكي.

٢ - الحزب الشيوعي اللبناني.

٣ - منظمة العمل الشيوعي.

٤ - الحزب السوري القومي الاجتماعي.

٥ - الناصريون المستقلون (المرابطون).

٦ - حزب البعث العربي الاشتراكي.

٧ - الحركة اللبنانية المساندة للثورة.

٨ - منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي.

٩ - الاتحاد الاشتراكي العربي.

والشخصيات:

١ - محمد قباني.

٢ - البير منصور.

٣ - اسامة فاخوري.

٤ - عصام نعمان.

والمراكز الرئيسية في اللجنة التنفيذية موزعة على النحو التالي:

الرئيس: وليد جنبلاط.

نواب الرئيس: إنعام رعد، جورج حاوي، ابراهيم قليلات د. عبد المجيد الرافعي، عاصم قانصوه والأمين العام التنفيذي: محسن ابراهيم.

المراقب العام: محمد قباني.

لقد استطاعت هذه الصيغة، أن تحافظ على تماسك الحركة الوطنية اللبنانية، أمام العديد من الأزمات التي عصفت بالساحة اللبنانية وواجهت الحركة الوطنية اللبنانية، كذلك استطاعت هذه الصيغة، أن تجعل للحركة الوطنية شخصية اعتبارية سياسية، بحيث احتلت مكانتها على الصعيد اللبناني، والعربي والدولي..

صحيح، أن كل صيغة ائتلاف، تحمل في طياتها مشروعية المعارضة الداخلية، لكنها تبقى ضمن مفهوم التناقض الثانوي، لتتوجه نحو التناقض الرئيسي، بقوة اتحادية ائتلافية، هي صيغة الجبهة الوطنية، التي أخذت هنا تسمية الحركة الوطنية اللبنانية..

لكن هذه الصيغة، عجزت، بفعل عوامل كثيرة، عن إستيعاب، عدد من التنظيمات والحركات الأخرى التي يزيد عددها عن العشرين، ويهمنا أن نذكر هنا عدداً من هذه العوامل:

- أن بعض هذه التنظيمات هي نتاج أو امتداد لشخصيات سياسية تقليدية، ومثال ذلك (رواد الاصلاح).

- أن بعض هذه التنظيمات هي نتاج حركات انشقاقية اصابت تنظيمات ممثلة في المجلس السياسي المركزي ومثال ذلك: (التنظيم الثوري الناصري) و(حزب العمل الثوري) وكثير غيرها.

- أن بعض هذه التنظيمات هي نتاج تداخلات غير لبنانية.. قصد من إيجادها أصلاً، إبقاءها خارج إطار الحركة الوطنية، رغم رفعها لشعاراتها.

- أن بعض هذه التنظيمات ذات طابع عسكري محض، لم (يتأقلم) مع الطروحات السياسية للحركة الوطنية، إضافة إلى أن الحركة الوطنية رغم تعاطفها معها لا تريد أن توصف بالخروج عن الشرعية بضمها لمثل هذه التنظيمات. مثال: جيش لبنان العربي.

وعلى كل حال، فقد رأت الحركة الوطنية، مع أخذها لبعض

التدابير الأمنية، أن مثل هذه التنظيمات غير المنضوية تحت لواء المجلس السياسي المركزي، تسبب لها متاعب كثيرة، وتساعد على الإنفلات الامني، لذا شكلت لجنة للاتصال بهذه التنظيمات والعمل على:

- محاولة إيجاد أرضية مشتركة بين المتشابهات منها لتوحيدها.
- ضمها إلى المجلس السياسي المركزي.
- إيجاد قناة إتصال ثابتة ومستقرة للتنسيق معها.

وكلف، لبنانياً، من الحركة الوطنية كل من: عاصم قانصوه، وتوفيق سلطان للبحث في تحقيق ذلك...

وكما ذكرنا في المقدمة الاولى، سنعرض في هذا الفصل، حيادياً، لأهم الأحزاب والتنظيمات في المجلس السياسي المركزي. عصب الحركة الوطنية اللبنانية.. وسنأتي على عرض موجز للبقية. أما التنظيمات. التي تتعايش في الشارع الوطني، وترفع شعارات الحركة الوطنية دون أن تكون ممثلة في اطرها التنظيمية.. فسنأتي على ذكرها... في فصول أخرى.

الحزب السوري القومي الاجتماعي

- تأسس عام ١٩٣٢ ومؤسسة انطون سعاده استاذ اللغة الالمانية في الجامعة الاميركية.
- تأسس على نظام مركزي تسلسلي. ذي مسؤولية فردية ويتبع أسلوب التنظيم المنطقي والعمدية، كان الاسلوب سرياً في العمل في فترة التأسيس ١٩٣٢-١٩٣٥.
- في العام ١٩٣٧ حدث اصطدام بين الحزب والدرك اللبناني في «بكفيا» قرب انطلياس، واعتقل انطون سعاده.
- بين العام ١٩٣٨ قام برحلة إلى أوروبا ومنها إلى إميركا الجنوبية.
- بين العام ١٩٣٣ - ١٩٣٩ أصبح الحزب القومي من أقوى الأحزاب في لبنان لأنه الحزب العقائدي الآخر بعد الحزب الشيوعي.
- الحزب السوري القومي: يدعو إلى:
  - قيام وحدة سورية الطبيعية.
  - قيام وحدة الهلال الخصيب والنجمة قبرص.
- فلسفة الحزب ثنائية: المادة والروح معاً.
- امتد الحزب ليشمل سوريا - الأردن وفي صفوف الفلسطينيين

الذين إنضموا إليه بكثرة في أوائل الخمسينات لأنه كان يطرح قضية التحرير وانّ فلسطين جزء من سوريا.

- في العام ١٩٤٢ وبينما كان انطون سعاده في الأرجنتين منح الحزب رخصة رسمية بالعمل في الكيان اللبناني من وزير الداخلية الذي كان يومئذ كميل شمعون.
- في العام ١٩٤٧ عاد انطون سعاده من المغترب وفي حفل استقباله ألقى خطاباً أنكر فيه التغييرات التي جرت في القيادة ورفض جعل الحزب حزباً اقليمياً لبنانياً وأكد مبادىء الحزب.
- في العام١٩٤٩هاجم حزب الكتائب بإتفاق مع الدولة في جريدة «الجيل الجديد» صوت الحزب القومي وحصل إشتباك مسلح.
- على أثر ذلك حلّ الحزب القومي وطورد زعيمه.
- بعد إنقلاب الزعيم حسني الزعيم لجأ إلى سوريا وجرت عملية تسليمه إلى لبنان حيث أعدم في ليلة واحدة.
- قام الحزب بعمليات عنف في عموم لبنان وأعدم منه (٦) أشخاص وقتل منهم الكثير.
- في العام ١٩٥٧ نجح أسد الأشقر كأول نائب عن الحزب، قبله انتخب غسان تويني ولكن ليس بصفته الحزبية.
- في العام ١٩٥٨ وقف الحزب مع الرئيس شمعون ضد الثورة الوطنية.
- في العام ١٩٦١ - ١٩٦٢ قام الحزب بمحاولة انقلابية ضد النظام اللبناني في عهد الرئيس فؤاد شهاب.

- في العام ١٩٥٥ قام الحزب بقيادة جورج عبد المسيح باغتيال الضابط الوطني عدنان المالكي في سوريا.
- تطور الحزب في المرحلة الأخيرة وبدأ يأخذ خط النضال الصحيح.
- مدّ المقاومة الفلسطينية – عبر فتح – بالعديد من الكوادر.
- له موقف رافض من التسوية السلمية.
- وقف مع المقاومة في حوادث أيار ١٩٧٣.
- منذ العام ١٩٧٥ حدث إنشقاق في الحزب إستمر ثلاثة سنوات وعاد الخارجون عام ١٩٧٨.
- انضم للحركة الوطنية اللبنانية برئاسة الشهيد كمال جنبلاط منذ تأسيسها وناضل ضمن صفوفها.
- للحزب مواقف مشهورة في الحرب اللبنانية، خاصة في مناطق الكورة – الجبل.

مفاهيم الحزب الاساسية ومرتكزاته الفكرية:

الحزب السوري القومي الاجتماعي حركة عقائدية ثورية تنطلق في تقييمها للأوضاع والأحداث ورسمها – للمواقف من منطلقات عقائدية واضحة.

ويمكن تلخيص هذه المنطلقات بالقواعد التالية تيسيراً لفهم أهداف الحزب وسياستة « وذلك من خلال محاضرة للدكتور عبد الله سعاده الذي رأس الحزب أكثر من مرة، ألقاها في « النادي الثقافي العربي » العام ١٩٧٤:

المنطلقات العقائدية للأهداف والمواقف

تساؤل أساسي « من نحن » نحدد في ضوئه هوية الوجود المجتمعي لننطلق من هذا الوجود في مطامح العصر إلى « كيف نطمح أن نكون ». وبالتالي أن نرسي الثورة الاجتماعية الشاملة المستهدفة التغيير على تحديد الهوية القومية التي هي المنطلق الثوري الاساسي لنهضة أمة مزقتها الفتوحات الأجنبية وعصر الإنحطاط الطويل.

إرتكز مفهوم الهوية القومية، في القومية الاجتماعية، على وحدة الحياة في الأرض القومية، وبالتالي على رفض الأفكار العنصرية والانتماءات الطائفية والعشائرية والسياسية المنافية لوحدة الحياة على الأرض – القومية. وعبر هذا الاتجاه العام بقاعدة « ترابط الامة والوطن » في المبادىء الاساسية.

إن الشأن القومي، تبعاً لذلك، هو الشأن الاجتماعي. فالقومية تنطلق من إجتماعية الانسان لإدراك قوميته، فترسي نظرتها القومية على علم الإجتماع مفترقة بذلك عن النظرات القومية الرومانسية التي قامت على الحدس أو الرغبة أو العاطفة، وتصبح القومية على أساس هذا المفهوم الاجتماعي العلمي تعبيراً عن واقع الانسانية الحياتي في الظروف الاجتماعية الحالية لا عصبية فارغة من المضامين الانسانية كما كانت بعض النظرات القومية العنصرية في أوروبا في مطلع القرن العشرين.

لقد توصل سعادة إلى هذا اليقين القومي في تحديد « من نحن » مستهدياً منهجاً علمياً يظهر جلياً في كتابه « نشوء الامم » وفي مؤلفاته الاخرى، فإنطلاقاً من علم الاجتماع وانطباقه على أحوال مجتمعنا

حدد نطاق مجتمعنا القومي وهويته. ولو أن هذه المعطيات العلمية إنطبقت على مدى أبعد أو أضيق من مجتمعنا القومي كان تحديده للامة، مداها، ونطاقها، قد تبدل هذه المعطيات العلمية والاجتماعية.

فالامة التي هي وحدة الحياة القومية الناشئة من تفاعل جماعة بشرية مع بيئة طبيعية تفاعلاً ينتج دورة العمران والحياة الواحدة، هي المقياس القومي الاجتماعي الذي راز به سعادة قوله بالشخصية القومية السورية، ولو أن هذه الشروط العلمية إنطبقت على العالم العربي الذي كن له قلب سعاده كل حب كبير، وكل إرادة صادقة لتحقيق خيره وعزه، وكل اعتزازنا بالانتماء الأصيل له، لما كان تخلف عن القول بالقومية العربية لامة عربية واحدة من الخليج إلى المحيط.

ولكن إنتفاء وحدة البيئة الطبيعية في هذا المدى، الاطار الجغرافي الضروري لنشوء وحدة الحياة، جعل سعاده بالمنهج العلمي الذي اعتمد، ينطلق من هذا الواقع الاجتماعي والطبيعي للعالم العربي كمجموعة مجتمعات عربية شقيقة، دون أن يغفل منذ تأسيسه الحركة القومية الاجتماعية، إن عدم قيام مجتمع عربي واحد في العالم العربي لا ينفي من جهة ثانية الروابط التاريخية والمصيرية المشتركة والمصالح النامية التي تحتم التساند في جبهة عربية نامية تكون سداً منيعاً في وجه الاستعمار «وذا وزن دولي في المسائل السياسية الكبرى» كما نصت غاية الحزب منذ ١٩٣٢. وبالتالي التوكيد على إنتماء سورية العربي واعتبارها عربية من هذا العالم العربي،

وإن الجبهة العربية هي صيغة يمكن أن تطور إلى صيغ اتحادية أمتن في المستقبل تنمو بنمو المجتمعات وروابطها الحياتية.

تفترق القومية الاجتماعية كحركة ثورية عن بعض الثوريات الاخرى المعاصرة بانها تنطلق من القومية إلى الثورية الاجتماعية، انطلاقها في علميتها من الاجتماعية الى القومية. ويجسد هذا الترابط بين القومية والاجتماعية المبدأ الاساسي القائل بالامة مجتمعاً واحداً. ان القول بالامة مجتمعاً واحداً، لا يعني قبول الوضع الراهن السيء بل هو منطلق الثورة عليه. فالثورية القومية الاجتماعية فجرت مواقفها الثورية على الصعيد الاجتماعي إنطلاقاً من تطبيق مفهومها القومي على المجتمع.

وبهذا كانت الحركة القومية الوحيدة في هذا العصر التي تمثل أقصى اليسار الثوري على الصعيد - الاجتماعي دون الانحراف عن القاعدة القومية إلى الامية أو أي تفسير خارج الشأن القومي.

ان انبثاق الثورة الاجتماعية عن الهوية القومية يجسده ارتكاز المبادىء الاصلاحية على المبادىء الاساسية. فعلى أساس الامة مجتمع واحد رفضت الحالة الانحطاطية الراهنة، وبدل (الحواجز بين مختلف الطوائف والمذاهب) و(دين الدولة) في الدساتير والأعراف، وتدخل رجال الدين السياسة في والقضاء القوميين في الكيانات الطائفية، قامت المبادىء الاصلاحية ترفض هذه الحالة وتدعو إلى (فصل الدين عن الدولة) و(إلغاء الحواجز بين مختلف الطوائف والمذاهب) و«منع رجال الدين من التدخل في شؤون السياسة والقضاء القوميين». ولكن رفض الحالة الراهنة لا يكفي ما

لم يقدم البديل الايجابي عنها، وهو وحدة الحياة القومية في المجتمع القومي، وهو ما اشتملت عليه المبادىء الاساسية. فالتجزئة يقضي عليها بالوحدة القومية الاجتماعية التي يجسدها مبدأ الامة مجتمع واحد لا حواجز طائفية ولا عنصرية ولا عشائرية تفصل قطاعاته أو تحول دون تكامل دورة حياته. ان المبادىء الاصلاحية تحقق الاصلاح السياسي، ولكن التغيير الاجتماعي النفسي، هو أعمق من ذلك، انه بناء الانسان الجديد من الاساس. هذا على الصعيد النفسي - الاجتماعي أما على الصعيد الاقتصادي - الاجتماعي فالوحدة القومية، خلافاً لمفاهيم اليمين والقومية البورجوازية، لا يمكن أن تقوم في الحركة القومية الاجتماعية على الظلم الاجتماعي.

إن القول بالامة مجتمعاً واحداً، لا يعني قبول الوضع الراهن السيء، والرضوخ لحالات الإقطاع وسيطرة الرأسمال المستغل والتسليم بالظلم اللاحق بالشعب الكادح، بمجموع المنتجين. ان القول بالامة مجتمعاً واحداً يعني في القومية الاجتماعية عكس ذلك تماماً: إنه يعني تحقيق «النحن» الذي توصلت إليه القومية الاجتماعية في الهوية القومية على صعيد إجتماعي اقتصادي فيحل مفهوم «النحن» في العدل الحقوقي الاجتماعي والعدل الحقوقي الاقتصادي محل تناقضات «الانا» الطبقية والفردية، ويقوم نظام يوزع الثروة على أساس توزيع العمل، ويكون المنتجون هم اسياد الانتاج محل نظام السيطرة الطبقية للمستغلين والمحتكرين. القومية الاجتماعية هي رفض ثوري لنظام الطبقات الرأسمالي والاقطاعي. ولهذا فمفهوم «النحن» في الثورة الاجتماعية يصبح مفهوماً ديناميكياً ثورياً حركياً

لا يعتبران «النحن» القومي تساوي الظالم والمظلوم في المجتمع بل تعني دك كل الظلم الاجتماعي وكل أشكاله التي تعرقل تحقيق الوحدة الاجتماعية على العدل الاجتماعي الاقتصادي لا على الظلم والتمييز. فالنهضة القومية الاجتماعية التي تنطلق من «النحن» القومية نما تعمل للوصول إلى «النحن» الاجتماعية، الى الانسان المجتمع الذي بحق ما نطمح ان نكون وبذلك تتجاوز القومية الاجتماعية المفاهيم القومية العادية السكونية التي تقبل بالصلح الطبقي على أساس الظلم الاجتماعي، كما تتجاوز الماركسية التي تفهم الثورة الاجتماعية معزولة في نطاق النزاع الطبقي عن شمول الوجود المجتمعي. وبذلك تكون القومية الاجتماعية في شمولها هي الحركة الثورية الأكثر تعبيراً عن معاني الثورة القومية وأبعادها الانسانية ومضامينها الاجتماعية في العصر الحديث.

من هذه المنطلقات نستطيع أن نفهم «أهداف الحزب ومواقفه».

طبيعة المرحلة:

مرحلة المجابهة المصيرية مع الكيان الصهيوني الاستعماري الاستيطاني

تعتبر الحركة القومية الاجتماعية بان هذه المرحلة هي مرحلة المجابهة المصيرية مع الكيان اليهودي الاستعماري الاستيطاني. فالخطر الصهيوني على أمتنا كان موجوداً منذ أكثر من أربعين سنة منذ بدأت المطامع اليهودية في أرضنا. منذ نبه سعاده عام ١٩٢٥ لهذا الخطر وحذر منه. ومنذ دعا القوميون الاجتماعيون في المبادىء

القومية إلى دفع الهجرة اليهودية بكل قوتهم. ولكن منذ حزيران ١٩٦٧ انتقل هذا الخطر المصيري من التهديد الاساسي الكامن بقيام الهجرة اليهودية ثم قيام دولتها إلى المرحلة التنفيذية، المباشرة، مرحلة توسيع الكيان الاستيطاني العدواني على مدى بيئتنا الطبيعية وتهديده لمجموع شعبنا اما بالتشريد أو الاستعباد والابادة. كما أصبح قسم أكبر من شعبنا يتحسس هذا الخطر بعد هزيمة حزيران، وأصبحت المواجهة مصيرية لا سيما بعد إندلاع الكفاح المسلح ضده.

من هنا كانت المرحلة هذه هي مرحلة مجابهة تحديات الخطر الصهيوني. وأصبحت كل المواقف والمواقع تقاس إنطلاقاً من هذه الحقيقة.

فإنطلاقاً إذن من تحديد هذه المرحلة التي تجتازها امتنا، بأنها مرحلة مجابهة الخطر اليهودي الاستيطاني الاستعماري، وتحدياته وصده، والقضاء عليه، يصار إلى تقييم المواقع والقوى ويصار إلى تقييم الثورية، إنها الثورية الحقيقية الأشمل التي تحتاجها بلادنا في مرحلة مجابهة الخطر المصيري. ذلك أن المقاومة تطرح بمجرد قيامها بالكفاح المسلح ضد العدو مسألة تناقضات المجتمع الداخلية وثغرات الوهن التي لا بد من سدها بالعمل الثوري القومي.

الثورة القومية إنطلاقاً من فلسطين وآفاقها القومية والعربية والدولية

إن الحركة القومية الاجتماعية بتكوينها ونشأتها وحوافزها فهي

الثورة القومية الشاملة على تحديات - الفتوحات الاجنبية التي مزقت بلادنا وعلى عصر إنحطاطها الطويل. وإن الخطر اليهودي الاستيطاني يمثل في هذه المرحلة وجه الاستعمار الجديد في أرضنا وبالتالي فإن مجابهته الثورية تمثل الثورة القومية في دورة جديدة من الصراع القومي.

إن الكفاح المسلح المندلع في الجنوب هو طليعة المجابهة الثورية في بلادنا. ولكن الكفاح المسلح يواجه العدو في الميدان ويطرح بعنف تناقضات أوضاع المجتمع دون أن يستطيع حلها لانه بطبيعة توجهه لا يمثل حركة ثورية مستهدفة اقامة نظام جديد، لا يمثل العقيدة البديل عن أوضاع مجتمعنا الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية.

إن الثورة القومية الشاملة هي التي تنطلق من تلازم كفاحي، بين الكفاح في الميدان ضد العدو، والكفاح الثوري في المجتمع لرفعه إلى مستوى التحديات المصيرية - وهذا هو عمل الحزب العقائدي الثوري، عمل الحركة الثورية في المجتمع.

إن الحركة الثورية العقائدية القومية، تلتزم بالكفاح المسلح ضد العدو، ولكن عملها في التغيير الاجتماعي الثوري هو الذي يتيح للثورة القومية الشاملة مجالات التحقيق والانتصار، ذلك أن الكفاح المسلح في الميدان ضد العدو، لا يستطيع ان يستند الى التناقضات الاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى خنق الكفاح ضد العدو ووشله.

في ضوء هذه الحقائق صدرت بيانات رئيس الحزب الدكتور

عبد الله سعاده في ٨ تموز ١٩٦٩ وفي ١٧ تشرين أول ١٩٦٩ تعلن القواعد والمواقف التالية:

أ - « حول الثورة الفلسطينية والمجتمع القومي: لا يلتزم بالثورة إلا المجتمع القومي الثوري ».

(١) - « أن الثورة الفلسطينية ظاهرة بطولة فذة من ظواهر امتنا العريقة، وكل تلكؤ عن نصرتها تآمر على كرامتنا ومصيرنا. علينا أن نؤمن الشروط المؤاتية لنصرها بعيداً عن المزايدة والارتجال والغوغائية ».

(٢) العمل الفدائي لا يستطيع ان يكون في فراغ، لا يستطيع ان ينطلق من فراغ، لا يستطيع ان يعمل في فراغ، لا يستطيع ان ينكمش في فلسطينيته وفي كيانيته، لانه إذ ذاك يعطي الكيانات الحجة الحقوقية لصيانة ذاتها منه ومن مضاعفاته فيحكم العمل الفدائي على نفسه بالانتحار والفناء. إن العمل الفدائي ملزم بالانتماء إلى واقعه القومي فما يلزم بالعمل في إطاره وبواسطته ».

(٣) « الثورة الفلسطينية إن لم تتعهدها البيئة القومية وتنصرها طليعة لحرب التحرير القومية لا تستطيع ان تحقق النصر المرجي ».

(٤) « والفدائيون يتوجهون إلى هذه الكيانات والعقليات بأساليب قد تهدد سلامة ثورتهم ومصيرها. يعلنون إنهم لا يريدون التعرض لها، ولا لشؤونها الداخلية ولا لانظمتها. وفي الوقت ذاته يطلبون العمل على أرضها. يطلبون منها أكثر مما ان تعطي. إن اوضاعها عاجزة عن تحمل أعباء العمل وتبعاته ».

(٥) لا يستطيع ان يتبنى العمل الفدائي ويدرك خطورته وأبعاده ويتحمل تبعاته وأخطاره إلا المجتمع الثوري، المجتمع القومي ».

« لولا فيتنام الشمالية لما صمد ثوار الجنوب الفيتنامي، لولا إيمان الشمال بأن قضية الجنوب هي قضيته القومية لما كان تحمل أطنان الموت تهبط عليه كل يوم من أكبر مارد حربي عرفه التاريخ. لما تحمل التهديد بالاجتياح الاميركي. لو لم تقاتل هانوي في الشمال وتضحي وتصبر ببطولة مؤمنة وخارقة لما كانت تحصد اليوم في باريس أكثر الانتصارات الايمان والبطولة.

ب - حول ما تفرضه المواجهة المصيرية من وحدة ثورية داخلية وجبهة عربية متراصة:

« علينا أن نتخلص نهائياً من بدائيات العقلية المذهبية والعرقية التي تفتت وحدتنا الاجتماعية والقومية والتي هي علة وجود العقلية الكيانية ». « وبالتالي خلق العقلية الثورية النظامية العلمانية في كيانات محيطنا القومي لتطور الثورة الفلسطينية الى ثورة تحرير قومية قادرة ان تنتزع النصر وإن تفرض ذاتها على الامم الصديقة والعدوة ». « لقاء جميع القوى والحركات الثورية السورية والعربية في معركة المصير الفاصلة التي تفرض علينا الالتفاف والتساند في القضية المصيرية الجامعة ».

« حمل الكيانات السياسية في الهلال الخصيب إلى لقاء جدي لوضع استراتيجية عسكرية منسجمة مع منطلق الثورة التحررية وحمل الدول العربية على تأمين مستلزماتها المادية والتقنية ».

« الدعوة إلى توحيد العمل الفدائي وعدم بعثرته في تناقضات جانبية. وخضوع كل الوحدات الفدائية لسلطة تقريرية تنسيقية واحدة عليا تلتزم بقراراتها وبخططها كل الوحدات الفدائية ».

« توضيح أسس التعاون الكامل مع الجمهورية العربية المتحدة التي تشاركنا خط النار في الجنوب وتحمل عبئاً كبيراً من أعباء المعركة:

« توضيح أسس التعاون العربي المتوجب على كل دولة عربية، وذلك نظراً لارتباط مصير الهلال الخصيب بالمصير العربي المشترك والاصرار على واجب الدولة العربية البعيدة عن خط النار ان تساهم بسخاء بالمال والعتاد والرجال لبناء القوة العسكرية القادرة على الثبات امام اسرائيل ».

(من بيان ٨ تموز ١٩٦٩)

ج – أما دولياً فالمواجهة مع العدو تقتضي:

« رفض جميع المخططات الاستعمارية الجانبية والمتسترة بشعارات السلم الكاذب. ورفض السلم الاسرائيلي والاستعماري رفضاً كلياً ».

« إظهار تقديرنا الصادق للعالم الاشتراكي ومساعداته الكبرى في معركتنا مع إسرائيل ومع الاستعمار الغربي وحمله على الإقرار بحقنا القومي الكامل في فلسطين. ورفض التسوية السوفييتية الملتقية مع النظرة الاستعمارية الغربية ».

« العمل مع كل حركات التحرير القومي في العالم الثالث للوقوف معنا بجرأة ووضوح في معركتنا القومية ضد إسرائيل

المغتصبة » وإعلان موقفنا المؤيد لهذه الحركات في نضالها التحرري القومي ».

(من بيان ٨ تموز ١٩٦٩)

« اميركا الحريصة على التقاليد الديمقراطية وحق تقرير المصير للشعوب، لا تتورع من أن تدعي الجمع بين صداقة الدولة المغتصبة اسرائيل وصداقة الشعوب التي تعرضت لانتهاك حقوقها وسلب أرضها وتشريد ابنائها بفعل القوة التي تصدرها اميركا لها وبفعل الدعم المادي والسياسي والمعنوي الذي تستمر في تقدميه. «لتعلم اميركا أن ضحايا هذه الصداقة اللدود يستنكفون عن قبولها ».

(إن فصل المصالح عن المبادىء الانسانية تكريس صريح لحق الاستعمار في التدخل والوصاية. كما انه يلغي احترام وتعهدات هذه الدولة. لان عهودها لا ترتبط إلا بالمصالح المباشرة. والمصالح المباشرة تتبدل وتتغير، فإذا قضت مصالح امريكا غداً أن تبيع لبنان أو جزءاً منه إلى اسرائيل فانها تنجز الصفقة دون رادع مبدئي أو وازع أخلاقي. فماذا يبقى من قيمة الضمانات التي توهمها البعض في هذا البيان المتناقض ».

« إنها تصبح كقيمة (البيان الثلاثي) الشهير الذي كفل سنة ١٩٥٠ سلامة الدولة الاقليمية في المنطقة. فلما نقضته اسرائيل في تفوقها الحربي سنة ١٩٦٧ راحت الولايات المتحدة الاميركية تدعم إسرائيل في مطالبها التوسعية الجديدة. فتبخرت الضمانات وتناست اميركا عهودها ووعودها.

« السلام في المنطقة لم يخربه إلا تدخل الدول الاستعمارية وفي طليعتها اميركا وبريطانيا اللتان خلقتا السرطان الاسرائيلي في جسم الامة السورية وقلب العالم العربي.

(عن تشريح البيان الاميركي الصادر بقلم الدكتور سعاده في ٢٣/تشرين أول/١٩٦٩).

مواجهتنا مع العدو: على الصعيد الثوري الاجتماعي:

فالمواجهة التي تطرحها الحركة القومية الاجتماعية هي مواجهة عريضة وجذرية وعميقة. تبدأ بالمجتمع ضرورة تغييره وتثويره، بالقضاء على « بدائيات العقلية المذهبية والعرقية التي تفتك وتفتت وحدتنا الاجتماعية والقومية، والتي هي علة وجود العقلية الكيانية « ليتسنى بقيام » العقلية الثورية النظامية العلمانية في كيانات محيطنا القومي « تطوير » الثورة الفلسطينية الى ثورة قومية قادرة على أن تنتزع النصر « بعد انتصار المجتمع الثوري القومي لها في كل البيئة ».

هنا يطرح موضوع خطير: ما هي الحركة الثورية انطلاقاً من طبيعة المرحلة المصيرية التي نجتازها؟ ما هي ملامحها وما هي معالمها؟

أيمكن ان يكونوا ثوريين الذين يقبلون بالحل السلمي؟

أيمكن ان يكونوا ثوريين الذين يعتبرون ان الامية لا القومية هي الحل لمشكلتنا.

أيمكن أن يكونوا ثوريين الذين يقولون بان الحزب الشيوعي الاسرائيلي هو حزب شقيق لهم؟

ثم أيمكن أن يكونوا ثوريين بالمعنى الثوري الشامل الذين لا

يستطيعون الخروج من شرنقة العنصرية او الطائفية، او الذين تنفلش أفكارهم فلا يحققون وحدة البيئة الطبيعية التي تفرضها الاستراتيجية في حرب المصير لمواجهة الخطر الصهيوني؟

هنا، في ضوء هذا كله، تظهر ثورية الحركة القومية الاجتماعية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بتحديات المصير ومعركة المصير. ولكن الحركة القومية الاجتماعية، إذ تدرك شمولية ثوريتها لا تنغلق على كل ثوري في مجتمعنا مهما كانت ثوريته جزئية، بل تدعو إلى لقاء جميع الثوريين على مطلب المواجهة المصيرية ضد العدو.

٢ - على صعيد الجبهة العربية ومفهومها المتطور: الوحدات الطبيعية والاتحادات العربية.

على الصعيد العربي تفرض المواجهة تمتين الجبهة العربية بدءاً من علاقات التحالف والتعاون مع الجمهورية العربية المتحدة التي تشاركنا خط النار في الجنوب وتحمل أعباء كبرى في المواجهة مع العدو. وان التوكيد في بيان ٨ تموز كان على مدى إرتباط الهلال الخصيب والتزاماته العربية وبالتالي على أهمية الرابطة العربية التي يمكن أن تنمو بقدرة المجتمعات العربية (وبفعل نواميس الحياة) نحو « التطور الاتحادي والوحدوي الذي هو منطق سير التاريخ المعاصر وناموسه الطبيعي » إنطلاقاً من تفاعل المجتمعات العربية ونمو ربطها.

وفي هذا المجال لا بد من التنويه بالحقائق الاساسية التالية التي تندرج فيها نظرة الحركة القومية الاجتماعية في التساند العربي:

أولاً: ان غاية الحركة منذ تأسيسها قد تضمنت العمل من أجل الجبهة العربية. وقد اقترن السعي لإنشاء الجبهة العربية بقصد

(الوقوف سداً منيعاً في وجه الاستعمار) استشرافاً منذ ١٩٣٢ للتصادم بين حركات التحرر القومي والامبريالية العالمية. كما أن هذا الهدف أعلن في وقت كان العالم العربي يرزح كله تحت وطأة النير الأجنبي، وكان تفتيت الروابط العربية سياسة استعمارية معروفة.

فمنذ نشوء الحركة أعلنت انتماءها العربي وألزمت الامة السورية بالعمل للجبهة العربية.

وإن الحركة القومية الاجتماعية، في هذا المجال قد ميزت وتتميز دوماً بين المساندة العربية وهي التي تعنيها بالجبهة العربية وبين المشاعية أو الوصاية والتي مارستها الجامعة العربية على المسألة الفلسطينية فأخرت الكفاح المسلح عشرين سنة.

ثانياً: ان الحركة القومية الاجتماعية لا ترفض مبدأ الوحدة ولا تختلف مع دعاته إلا على المنهج والاسلوب. قال سعاده (إننا لا نقول بالوحدة بل نعمل لها). ليس خلافنا إذن مع الذين يقولون بالوحدة العربية على هذه الوحدة بل خلافنا على الفكر والمناهج والرومانسية لتحقيق الوحدة. ان القومية الاجتماعية تقول بان الوحدة العربية أو أي مطلب اتحادي في العالم لا يمكن بلوغه إلا على اساس الانطلاق من واقع المجتمعات العربية، ذلك أن تجاهل هذا الواقع لن يؤدي سوى إلى الفشل والنكسات. ولقد تأكد حتى الآن أن- أسلوب تجاهل الواقع الاجتماعي والطبيعي والتلهي عن الوحدة الاقرب بالوحدة الابعد، لم تكن له من نتيجة سوى تكريس الانفصالية والانعزالية وإبقاء أوضاع التجزئة على حالها.

إن الانطلاق من توحيد البيئات الطبيعية هو طريق بلوغ الاتحاد العربي ولا طريق سواه. ان الثورة الجزائرية ترفع شعار وحدة المغرب العربي وتعتبرها طريق الوحدة العربية. وإننا ندعو إلى التزام هذا الخط في الهلال الخصيب فتكون وحدته لا سيما في الظروف المصيرية الراهنة هي طريق الوحدة العربية. بدل أن يظن أن تحقيق الوحدة الابعد والامتناع من جهة ثانية عن تحقيق الوحدة الأقرب: تكون النتيجة الالتزام بما خلفه الاستعمار من تجزئة تحت شعارات وحدوية عريضة عاجزة عن التحقيق.

إن الوحدة العربية تأتي نتيجة نمو المجتمعات العربية، نمو ترابطها وشراكتها وتواصل عمرانها أما العمل لتحقيقها دون توفر الشروط الموضوعية لها فيؤدي إلى الدوران على غير محور طبيعي كما جرى حتى الآن.

إن شعوب أوروبا الغربية دون أن تخوض جدلا كلامياً حول الوحدة، دخلت مرحلة اتحادية فيما بينها إنطلاقاً من السوق الاوروبية المشتركة وبلوغاً إلى برلمان أوروبي عتيد، وذلك بفعل ترابط دورات العمران وامتداد تفاعل الحياة بين وجودات مجتمعية لها شخصياتها القومية وعلى أساس أسرة اقليمية حضارية مشتركة نامية متطورة ولم يكن ممكناً قبل قرن، قبل أن تحقق الوحدات الالمانية والايطالية والفرنسية الطبيعية البحث في إتحاد اوروبي شامل.

إن الروابط بين المجتمعات العربية أشد وأقوى على الصعيد التراثي الروحي من تلك التي تشد المجتمعات الاوروبية ولكن

التخلف عن تحقيق الوحدة سببه الافتقار إلى سلوك الطريق العلمي والعملي والوحيد، الانطلاق من تواصل العمران لا من تواصل المشاعر.

ثالثاً: ان المرحلة المصيرية الراهنة، مرحلة المواجهة مع إسرائيل، تفرض وحدة بيئتنا الطبيعية.

إن أكبر عون لمصر التي تشاركنا خط النار في الجنوب ان نكون قوة نحن في الشمال.

وإن عجز الكيانات السورية عن أن تكون ثقلا عسكرياً في معركة حزيران سببه التجزئة. لذلك يفترض التكامل الستراتيجي تحقيق قدر من وحدتنا الطبيعية يتيح لجبهتنا ان تكون سنداً قوياً للجبهة الجنوبية التي تتمركز عليها مصر وتتحمل تبعاتها الكبرى.

إن المحك لصوابية الاتجاهات الوحدوية في هذه المرحلة، هو محك المعركة، محك الحرب المصيرية ضد إسرائيل. وان اية وحدة تقوم في الهلال الخصيب مفروض عليها بحكم شراكة المصير أن ترتبط في تحالف عسكري - سياسي - اقتصادي.

المواجهة مع إسرائيل وحلفائها دولياً:

وهي المواجهة تفرض تعيين حلفاء اسرائيل على الصعيد الدولي ورفض مواقف السلم الاسرائيلي وكل الصيغ والتسويات والضمانات الخادعة التي تدعمها اميركا.

إن صورة الكفاح القومي ضد إسرائيل والاستعمار المساند لها، تتخطى الصورتين النقيضتين: صورة ان اسرائيل خطر قائم بذاته

او صورة ان اسرائيل مجرد اداة استعمارية عند الامبريالية العالمية.

إن العلاقة بين إسرائيل والامبريالية العالمية علاقة احالة متبادلة. «فاسرائيل قاعدة استعمارية ولكنها ليست مجرد ذلك بل هي إلى جانب كونها قاعدة استعمارية للغرب، فهي تمثل حلم الصهيونية العالمية التي سخرت بدورها وتسخر الغرب لسياستها وأهدافها. فهي قاعدة للغرب بقدر ما أصبح الغرب قاعدة لنشاطها ومسخراً لمصالحها، وهكذا نشأت هذه العلاقة السببية منذ البداية، منذ تصريح بلفور الشهير: فقد ولد ذلك التصريح من تزاوج المصالح البريطانية الامبريالية الاستعمارية المعتبرة ان وجود اليهود في فلسطين يكون رديفاً لوجودها في قناة السويس، مع المصالح الصهيونية في جر بريطانيا إلى تأييد أحلامها بالاستيلاء على فلسطين. والعلاقة السببية نفسها تتكرر اليوم مع اميركا (« فلسطين أبعد من الحل السياسي والحل العسكري ». نيسان ١٩٦٨ - قيس الجردي).

فمواجهة اسرائيل بالضرورة مضطرة الامبريالية التي تدعمها ولكن بإدراك كلي إلى ان اسرائيل ليست مجرد قاعدة لتلك الامبريالية، كبقية القواعد، بل لها وجودها العدواني الذاتي الذي يسخر إطماع الامبريالية لبلوغ اطماعه بالذات.

وهذا ما يعلنه تشريح البيان الاميركي للدكتور سعاده: «إن اميركا الدولة العملاق، التي خلقت اسرائيل والتي تتعهدها وتحمي جرائمها الوقحة هي في الوقت ذاته ضحية اسرائيل والصهيونية المتحكمة بالاقتصاد الاميركي وبالسياسة الاميركية».

والثورة القومية تنفتح على المعسكر الاشتراكي، لا سيما الاتحاد السوفياتي، وتقدر مساعداته للدول العربية وتميز مواقفه عن مواقف الامبريالية الغربية المتهافتة على دعم اسرائيل، وتعمل على مد علاقات الود والصداقة والتقدير معه، ولكنها لا تستطيع إلا رفض مشروع التسوية السوفياتية الذي يحصر العدوان بعدوان حزيران والذي يدعو شعبنا إلى التعايش مع العدو وضمان حدوده وامنه، كما انها تدعو الدولة الاشتراكية الى تصحيح موقف الخطأ المستمر الذي تورطت به دولة الاتحاد السوفياتي منذ ١٩٤٧ بالاعتراف بالكيان الاسرائيلي العدواني الاستيطاني.

أما العالم الثالث فهو عالم الثورة القومية ولذلك فثورتنا مدعوة إلى العمل على كسب حركات التحرر القومي فيه إلى جانب ثورتنا القومية في الجنوب.

فالعالم الثالث الذي يخوض الثورة القومية في الجنوب ضد الاستعمار كم قصرت دولنا عن ربحه لحقنا القومي في فلسطين، وكم قصرت احزابنا الثورية التي تعتبر نفسها تمثل اليسار في أمتنا وفي العالم العربي عن إيضاح هذا الترابط المبدئي بين النضال القومي لتحرير فلسطين وبين الثورة القومية في العالم الثالث كله. لولا هذا التقصير لما كانت كوبا مثلاً وهي الثورية القصوى في اميركا اللاتينية تعترف باسرائيل. لولا هذا التقصير لما كانت اسرائيل استطاعت ان تقيم أطيب العلاقات وأوثقها مع شعوب افريقية آسيوية بعضها يشكل طليعة ثورية. فنظام كوامي نكروما الذي كان يمثل ثورية يسارية في أفريقيا والذي جهر بماركسيته واشتراكيته والذي كان

يساند الثورات في افريقيا ويتجاوب معها والذي وقف في وجه الاستعمار الغربي مواقف مشرفة والذي كان صديقاً لبعض الدول العربية التقدمية، كان رغم ذلك كله واقعاً في براثن الاخطبوط الصهيوني، فيدرب جيشه مدربون من اسرائيل وتقيم معه اسرائيل اوثق العلاقات التجارية والاقتصادية.

الشأن القومي ووحدتنا الطبيعية:

طرحت نكبة حزيران بصورة قوية وحادة قضية وحدتنا الطبيعية القومية وأظهرت صوابية نظرة الحركة القومية الاجتماعية إلى هذا الشأن.

ولقد أدركت الأنظمة في الوطن والعالم العربي هذه الوحدة بعد هزيمة حزيران فنادت بقيام الجبهة الشرقية دون أن تقوى على تحقيقها حتى الآن بسبب تناقضاتها الكيانية.

وتوصلت المقاومة، عملياً بعد إنطلاقها من إطار فلسطيني، إلى تلمس هذه الوحدة الاستراتيجية وضرورة التمركز عليها.

كما أن العدو كان قد أدرك معالمها، عندما ضلع باتفاقية سيكس-بيكو بتجزئتها ليصار له إقامة كيانه العدواني في فلسطين بعد سلخها عن مداها الطبيعي، كما يذكر وايزمن ذلك في مذكراته، ثم عندما نادى بعد قيام دولته في فلسطين، باغتصاب البنية الطبيعية المحيطة ملزماً نفسه بالشعار الذي رفعه على مبنى برلمانه: «حدودك يا اسرائيل من الفرات إلى النيل». ذلك أن العدو أدرك أيضاً ولو من زاوية الاغتصاب والعدوان ان فلسطين جزء لا

يتجزأ من وحدة استراتيجية في الهلال الخصيب.

ولقد أدرك المؤتمر السوري عام ١٩١٩-١٩٢٠ رغم تخلف مفاهيمه، ورغم كونه قد تشكل من فئات في أمتنا، تمثل التزعم التقليدي، ولا تمثل الثورية المبدئية، إلا أنه كان على قدر كبير من حسن الحس القومي بأن أعلن في قراراته رفضه للمطامع اليهودية في سورية الجنوبية وشدد على ضرورة إبقاء سورية الجنوبية (التعبير للمؤتمر السوري في وصف فلسطين) ضمن وحدة سورية الطبيعية.

إن تجزئة وحدتنا الطبيعية كانت هي المصير لقيام المطامع اليهودية وتحقيقها. فالعدو مدرك أن حربه تمتد على هذا المدى، ومدرك أيضاً أن فرقة القوى وإنقسامها في هذه البيئة هي فرصته الوحيدة للإستمرار والانتصار، وان وحدتها وتلاقيها هي نهايته المحتومة.

وبينما يدرك العدو ذلك تقوم من جانبنا التناقضات الكيانية التي لا تتيح لأي قدر من التوحيد في وجه العدو. ان توزع قوى سورية الطبيعية في أوضاع التجزئة وتناقضاتها كان في طليعة العوامل على صعيد التطبيق الحربي الاستراتيجي التي أدت الى نكبة حزيران. وان توحيد القوى لا يمكن أن يكون على أساس التناقضات الكيانية أو بالعقلية الكيانية حتى تلك التي ترفع شعارات الوحدوية العريضة وتنطلق من مصالح كيانية جزئية.

فإذا كنا مثلاً نرفض الانعزالية الكيانية فإننا نرفض أيضاً تغليف الوحدة القومية بمضمون الطغيان الكياني او التوسع الكياني.

فالكيانات التي ترفع شعارات الوحدوية وتعجز عن تنسيق

روابط الحياة ما بينها ثم تنادي بالوحدات إلا بعد التهاء عن الوحدات الأقرب لا يمكن أن تكون جاذباً وحدوياً او مثالاً يحتذى.

إن الكيان الذي يرفع شعارات الوحدة العريضة ويعجز عن تحقيقها مع كيان لصيق به يحكمه الحزب نفسه لا يمكن أن يكون نموذجاً للوحدة، وان الكيان الذي ينص في دستوره على دين رئيس الدولة أو دين الدولة ويدعي التقدمية والثورية لا يمكن بثوريته المشوبة الناقصة أن يكون للذين طلبوا الانعزال لممارسة حرياتهم السياسية والدينية، جاذباً للوحدة.

إن أكثر ما يسيء للقضية القومية هو هذه التناقضات الكيانية، وإننا نشجب إستغلال هذه التناقضات لمصالح كيانية وتحت شعارات وحدوية.

إن الكيان الذي يريد ان يكون في مستوى القضية القومية هو الذي يستطيع ان يكون نموذجاً لكل ما يتخطى التناقضات الاجتماعية والسياسية التي مزقت وحدتنا القومية. انه الذي يستطيع ان يكون علمانياً تقدمياً ثورياً يقدم مصلحة الامة الشاملة على مصالحه الكيانية الجزئية، ويحقق وحدة الشعب كله في ظل نظام يقوم على فصل الدين عن الدولة، ويقدم المواطنية على الانتماءات الطائفية والعنصرية، ويقيم قاعدة لتعامله مع سائر الكيانات تقوم لا على الدمج الكياني او الاخضاع الكياني، او السيطرة الكيانية، بل على إدراك الوحدة القومية التي تعلو على كل التناقضات الكيانية والتي يستهدفها كل عمل قومي.

هو كيان ينظر إلى اللبنانيين والشاميين والعراقيين والأردنيين والفلسطينيين والكويتيين بالتساوي ويعتبر نفسه لجميعهم دون تفريق.

كما انه ينظر إلى المسيحيين والمحمديين والعلويين والدروز على أنهم مواطنون أولاً وقبل كل شيء. وينظر الى الاكراد والاشوريين والسريان نظرة المواطنة الشاملة المرتبطة بوحدة الحياة والوطن، وينظر إلى مسؤولياته القومية في معركة فلسطين فيقيم كل علاقة على أساسها ويهدي متطلباتها.

هذا هو الكيان القومي الاجتماعي الذي ناضلنا لنقيمه على أرض الوطن، والذي تقصر كياناتنا القائمة حتى التي ترفع شعارات الوحدة والتحرير على الانطلاق من قواعده القومية الشاملة. فالكيان القومي أو الذي يعمل للقضية القومية، هو الذي تنتصر فيه هذه المفاهيم القومية الاجتماعية ويشع بها على الكيانات الاخرى.

ومتى سادت هذه المفاهيم بين كياناتنا فلا يعني ذلك بالضرورة ملاشاتها تحقيقاً للوحدة بل يمكن التدرج بعلاقات التنسيق الدفاعي - الاقتصادي - الثقافي الذي دعا له الحزب القومي الاجتماعي منذ مطلع الستينات - (راجع بيان ريسه في ١٦ تشرين الثاني ١٩٦١) حتى يتحقق التكامل القومي.

الوحدة القوميّة
ارتكازها على الوحدة الاجتماعيّة

لقد بينا في المنطلقات العقائدية الارتباط العضوي بين الشأن

القومي والشأن الاجتماعي وكما أن الثورة - الاجتماعية ترتكز على الهوية القومية فإن تحقيق الوحدة القومية مرتبط بتحقيق مفاهيم الوحدة الاجتماعية، امة واحدة - مجتمع واحد:

والكيان الذي يحمل رسالة الوحدة مفروض ان يكون الكيان النموذج لتحقيق مفاهيم الوحدة الاجتماعية التي تنقض تفكير الاقلية والأكثرية الطائفية، او العنصرية، وتقيم المواطنة العلمانية التقدمية أساساً لكل علاقة المواطن بالوطن.

فإذا كانت الاتجاهات العنصرية الطائفية هي أخطر ما يهدد أمتنا في هذا المفترق الخطير من مسيرة نضالنا في سبيل مصيرنا القومي، أولاً لجهة تفسيخ مجتمعنا وشل قواه الداخلية وبعثره جهوده، وتجزئة ولائه، وثانياً لجهة التذرع الاستعماري الصهيوني بفكرة الأوطان الطائفية العنصرية تقام في أمتنا تبريراً مجرماً للعدوان المغتصب لجزء من أرضنا كأنما هذا النمط من التنظيم السياسي المشوه هو القاعدة في أرضنا، إذن طالما ان الاتجاهات العنصرية الطائفية، لا سيا في مرحلة المواجهة المصيرية مع اسرائيل هي أخطر ما يهدد أمتنا في الداخل، فإن مقياس الثورية هو مقدار ما تحقق الحركة الثورية من نجاح في حل مشكلة التجزئة الاجتماعية أو مقدار فشلها في التحقيق.

ومهما قيل عن حق بأن فكرة الأوطان الطائفية العنصرية، كفكرة «الوطن القومي المسيحي» في لبنان، و«الوطن القومي الكردي» في العراق، وغيرهما من مشاريع الأوطان الطائفية العنصرية التي تطرح على شعبنا هي أفكار تطهى في مطبخ

المخططات الاجنبية ولمصالح استعمارية وصهيونية، فإن الحقيقة التي لا بد من التسليم بها هي ان هذه الأفكار ما كانت لتلقى قبولاً عند بعض الفئات من شعبنا لولا التجزئة الاجتماعية النفسية التي خلفها عصر الانحطاط، ولولا عجز الأفكار والانظمة السائدة عن حلها جذرياً وثورياً.

إن الحلول – التسوية، سواء حل التسوية الطائفية في لبنان الذي قدمته المدرسة السياسية التقليدية وعرف بالميثاق الوطني والذي كرس الانقسام الطائفي، أو الحل التسوية العنصرية في العراق الذي ارتضاه «التقدميين» لجهة «تعايش القوميتين الكردية والعربية». في جزء من الوطن دون لحمه بالحياة والأرض، هما حلان يقصران عن تحقيق الوحدة المجتمعية السليمة.

إن الحركة القومية الاجتماعية التي اعتبرت وحدة الحياة على الأرض القومية، لا الاصول الدموية ولا الانتماءات الدينية، هي مرتكز الهوية القومية تمكنت من أن تقدم مفهوماً للمواطنة علماً وعملياً وعلمانياً يحقق الوحدة المجتمعة الشاملة على أرض الوطن. وانه إنطلاقاً من هذا المفهوم القومي السليم تحققت في الحركة السورية القومية الاجتماعية وحدها، الوحدة الاجتماعية التي لاشت الطائفية وحدودها، والعنصرية وأصولها، والطبقية وهرمها. ووحدها الحركة القومية الاجتماعية امتدت في شعبنا كله تتهاوى امام مفاهيمها القومية الاجتماعية الموحدة الحواجز والحدود، فإذا هي حركة الشعب في كل الوطن، وإذا في مجموعها المحمديون والمسيحيون

والدروز والعلويين، والاشوريين والأكراد والسريان، والذين يعود نسبهم إلى قريش أو قحطان أو عدنان، وإذا في صفوفها الكادح العامل، والفلاح والمزارع، والطبيب والمهندس والطالب والموظف وصاحب الحانوت والمتجر، وقد انصهروا جميعاً في عقيدتها ونظامها ووحدة اتجاهها قوة ثورية طليعية تكافح من أجل التغيير الجذري الشامل الذي لا يهاود الطبقية ولا الطائفية ولا العنصرية.

إن انتصار المفاهيم القومية الاجتماعية في المجتمع هي التي تقلب حياته من التجزئة الى الوحدة، ومن التفكك الى التماسك، ومن الشتات إلى الالتفاف على المحور الطبيعي.

ان التغيير الاقتصادي هو ضروري ولكنه لا يخلق وحدة الانسان الجديد. هذا ما كشفت عنه تجربة حزيران المرة. ان الاشتراكية يجب أن تتحقق في مناخ تغيير اجتماعي شامل يبدأ بالمفاهيم والعقلية والتقاليد والنفسية.

إن تحديث المجتمع ليس تحديثاً في الأشكال ولا في البنى الاجتماعية او السياسية، على أهمية هذا التغيير، بل هو في تثوير النظرة إلى الانسان، وفي دك حواجز التقاليد المنافية لوحدة المجتمع، لوحدة حياته وشعبه ومصيره. ان التجزئية الاجتماعية لها مظهر اقتصادي في الطبقية المستغلة ولكن لها كذلك مظاهر نفسية خطيرة في التناقضات الطائفية والعنصرية.

إن الثورة الاجتماعية هي التي تستوعب التغيير بشموله المادي والنفسي.

إن لبنان رغم ما تحمله المدرسة السياسية العتيقة التي تولت حكمه منذ خمسين سنة، والتي أعطت له بتسوياتها وأوضاعها ونظرتها الفئوية والجزئية، طابعاً متخلفاً عن العصر هو المؤهل لإداء دور كبير في البيئة بفضل كونه يشهد أعنف صراع بين القوى التقليدية الهرمة والقوى الجذرية الثورية العاملة على خلق الانسان الجديد يتحصن بلبنان ويحوله إلى منطلق لأخطر ثورة جذرية في العالم العربي. وبهذا يجد لبنان معناه الحقيقي وموجب وجوده واستمراره.

إن المدرسة السياسية العتيقة قد قامت على أساس الحل التقليدي بدءاً من المتصرفية مروراً بلبنان الكبير، إلى ميثاق ١٩٤٣. وكل صيغه وتسوياته. ولكن المشكلة الطائفية استمرت هي الاساس لكل هذه الحلول التقليدية. وإن ما نشهده اليوم في ١٩٦٩ هو سقوط النسخة المنقحة للميثاق الوطني، هو سقوط محاولة ترميم الميثاق بعد ١٩٥٨ التي عرفت بالوحدة الوطنية.

إن الحل الطائفي التقليدي وكل مصاحباته الاقطاعية والرأسمالية، نظام الاقتصاد الحر المتفلت، واقتصاد الخدمات وحكم البيوتات التقليدية، وحلول التسويات وإنعدام التخطيط، وبالتالي إحلال المعالجات الجزئية المرتجلة محل الاسلوب العلمي، ان هذه كلها قد سقطت حين واجه الحكم كلما قامت أزمة كبرى، إنشطاراً طائفياً يلون المواقف العامة.

ومنذ ١٩٣٦ مروراً بـ ١٩٤٣ وحتى ١٩٦٩ يصار إلى تهدئة

الفتنة أو الانقسام بتدخل «العقلاء» ولا يصار إلى إلغاء وجود الانقسام والفرقة باستئصال أسبابها.

إن الحل الطائفي التقليدي قد أعلن طابق أفلاسه وسقطت تسوياته في المحك العملي.

إن المفاوضات الطائفية دليل دامغ على حلول التناقضات الطائفية محل الارادة الوطنية الواحدة. وإن الدولة التي تقوم على مقاييس للوطنيـة مختلفين على أساس طائفي، لا عقائدي ولا سياسي، فتحتاج الى توافق ممثلي الجبهتين حتى تتلمس الحل، هي دولة مفتقرة إلى الارادة الشعبية السليمة.

لقد كان العجز عن إيجاد الارادة الشعبية الموحدة في لبنان، وعن وعي الترابط المصيري بالبيئة هما المعلمان اللذان اتصف بهما عقم حلول المدرسة السياسية التقليدية. فبدل أن نعي قوميتنا من خلال طائفيات متناقضة كما هو الحال في لبنان اليوم، تطرح الحركة القوميـة الاجتماعيـة، وتجربـة التحقيق في صفوفها أبلغ دليل، الانطلاق من الوعي القومي طريقاً لتحقيق وحدة الارادة الشعبية والقضاء على الطائفية. تطرح مسألة إرتباط التغيير الاجتماعي بالهوية القومية.

إن تسوية الميثاق الطائفي حاولت ان تطرح صيغة لبنان «ذو وجه عربي» بديلا عن تطلعات فئة من اللبنانيين إلى لبنان الجزيرة المرتبطة بالغرب، وبديلا عن تطلعات وحدوية لفئة اخرى من اللبنانيين ولكن هل نجحت صيغة التسوية.

إن قسماً من اللبنانيين لم يزل يمارس وجدانياً ونفسياً تطلعه إلى

الغرب وانسلاخه عن البيئة المحيطة متجاهلا إرتباط المصير الواحد متخطياً الواقع الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والاستراتيجي الذي يشده إلى بيئته، متوهماً ان الضمانات الاجنبية تكفيه، كإنما نجحت هذه الضمانات ولو مرة واحدة في إنقاذ شعب لم يعتمد على نفسه في عراك المصير أو في صد إرادة شعب مصمم. فلا هي صانت القدس من عدوان الصهاينة ولا هي حفظت الانظمة الموالية للغرب من إنتفاضات شعوبها، وقد وقفت القاعدة الامريكية والقواعد البريطانية عاجزة إزاء إنقلاب ليبيا، كما خيبت اسرائيل الامم المتحدة وقراراتها الاجتماعية بشجب احتلالها للقدس. إن الضمانات الدولية أعجز عن صد الأخطار، كما انها أعجز عن صد إرادة الشعوب. إن الحصن الحقيقي للشعب هو ارادته على الصراع المتحققة بوحدة اتجاهاته ووعيه القومي. إن المدرسة السياسية العتيقة تعمد إلى حشر اللبنانيين بين خيارين.

أما حالة الرفاه والاسترخاء التي عللتهم بها أو حالة الحرب وتحمل المسؤوليات. كإنما يراد إقامة دكان ومتجر لا وطن ولا دولة.

إن هذه المدرسة التي تعلل النفوس عن مواجهة العدو بعدم التأهب لعراكه، ماذا فعلت طوال عشرين سنة وأكثر، غير تخدير اللبنانيين وزرع مركبات النقص وعقد الضعف في نفوس قوم ترعرعوا في الجبال القاسية والطبيعية الأنوف، فحاولت هذه المدرسة المفلسة، مسخ هبات الطبيعة في اللبنانيين لتمسخهم شعب مرافيء ودكاكين يتلمس السلامة الشخصية والمادية على حساب العز القومي. إن الشعب اللبناني الابي يرفض هذا المصير.

إنه يطالب بقيام أوضاع سياسية إجتماعية - اقتصادية في مستوى مطامحه. إنه يطالب بنظام جديد قادر على رص الصفوف، وحشد الطاقات، وتعبئة الموارد والرجال والتكامل مع البيئة في وحدة المصير.

إننا في المجابهة مع إسرائيل مدعوون إلى وعي المدى البشري والطبيعي على صعيدي الوطن والعالم العربي لقوتي المجابهة والمساندة.

وإذا كانت صيغة «لبنان ذو وجه عربي» قد فشلت في كسب الفئة المرتبطة طائفياً ووجدانياً بالغرب فانها فشلت عملياً في تحقيق الغرض الاساسي منها، إذ دلت التجارب على ان هذه الصيغة عجزت عن تأمين ارتباط لبنان المصيري والقومي ببيئته.

فلبنان الرسمي يتمسك «بالاجماع العربي» و«بالقمة العربية» و«بالجامعة العربية» من ضمن صيغة «الوجه العربي» دون الالتزام بالمقاومة الفلسطينية ولا الانضمام للجبهة الشرقية. إن الكيانات السورية الاخرى، لا تستطيع ان تمثل جاذباً قومياً للوحدة او التعاون، لانها كما سبق القول، بأوضاعها وسياساتها ورغم إدعاء بعضها شعارات الوحدة، تسلك سلوكاً كيانياً ضيقاً، منفراً للبنانيين من بيئتهم الطبيعية وعاملاً على أبعادهم عن قضية المصير القومي.

إن الوحدة الطبيعية القومية ليست وحدة طغيان كيان على كيان آخر بل هي وحدة مجتمعة تتم في ظل مفاهيم جديدة.

إن المدعو الى حمل رسالة المصير القومي على أساس المفاهيم الجديدة للبيئة ليست هذه الكيانات المقصرة عن تسوية الكيان القومي الثوري النموذج، بل الكيان الذي يقوم فيه نظام بديل

يكون في مستوى تطلعات شبابه وشعبه. ولا يجوز ان يكون لبنان دون هذه السوية.

إننا نطرح نظاماً بديلا ندعو الشعب إلى الالتفاف حول بنوده، وقواعده لتحقيقه على مستويات الحكم. وندعو إلى افساح المجال أمام القواعد الشعبية الثورية كي تحقق ثوريتها من ضمن النظام البرلماني الذي ما كفرت به شرط إنقاذه مما هو فيه بتعديل قانون الانتخاب على أساس إلغاء الطائفية، واعتماد التمثيل الحزبي النسبي والدعوة إلى انتخابات جديدة على هذا الاساس.

وإلا فإذا استمر النظام البرلماني يحتضن تمثيل البنية الاقطاعية الرأسمالية الفردية الطائفية المتحكمة واحلافها الرجعية فان الانفصال بين التمثيل والتعبير يؤدي الى انفجارات متتالية في القواعد الشعبية لا يعلم أحد نتائجها وأبعادها.

إن لبنان الجديد، لم يعد حلماً ولا أملاً بعيداً بل اصبح حقيقة واقعة حية نامية، انه في المدارس والجامعات، في عشرات ألوف الطلاب ومئات الوف الشباب، انه في القاعدة العمالية والفلاحية، وأصحاب المهن والمثقفين المنتجين في كل الحقول، في القاعدة الشعبية التي انفصلت ولاءاتها وتطلعاتها وامانيها كلياً عن جيل الميثاق الوطني، وانه الى هؤلاء نتوجه بالالتفاف حول النظام البديل الذي نطرحه على الشعب كله لتحقيقه بالعمل الشعبي الثوري.

ان الحركة القومية الاجتماعية تطرح نظاماً بديلا يحقق قيام الدولة العلمانية التقدمية في لبنان ايماناً منها بدور يؤديه لبنان في بيئته الطبيعية كلها وفي العالم العربي، دور رسولي رائد يكون قيامه

هو رد الفعل الحقيقي على تحديات المصير اليهودي.

علمانية الهوية القومية

إننا ندعو إلى نظام يقوم على علمنة الدولة، على فصل الدين عن الدولة ولكن باختلاف كلي عما تطرحه الفئات الاخرى المطالبة بهذا المطلب. لان علمنة الدولة في النهضة القومية الاجتماعية لا تعني الاكتفاء بعلمنة الدولة اللبنانية بل الانطلاق من الدولة اللبنانية المعلمنة برسالة علمنة وتحرير الى البيئة السورية كلها، فالمشكلة كما قلنا هي مشكلة الدين والدولة في البيئة. وعلى هذا الاساس أعلن سعاده مفهوماً جديداً للكيان اللبناني «نطاق ضمان الانطلاق للفكر الحر» الى البيئة السورية كلها. أي تغيير معنى الكيان اللبناني يتجاوز الانفعال باسباب نشوئه الطائفية، على يدي نهضة انطلقت لانهاء عصر الانحطاط، بتحويل هذا الكيان الى منطلق للثورة الاجتماعية في البيئة كلها، فبدل لبنان - الملجأ لبنان - التسوية، المنكمش في بيئته والمتغافل عن إرتباطه المصيري والحياتي بها يقوم لبنان القومي الاجتماعي الواعي لطبيعة المشكلة الاجتماعية في البيئة، العامل على إنهائها على صعيدها كلها بالثورة القومية الاجتماعية التي تحقق فصل الدين عن الدولة على مدى الوطن السوري كله، والمرتبط ببيئته في شؤون المصير والاقتصاد إرتباطاً قومياً متفاعلا يحقق المنعة والقوة والازدهار.

إن قيام النظام القومي الاجتماعي في لبنان هو منطلق هذه الثورة الاجتماعية في البيئة كلها. وإن حل المشكلة الطائفية في لبنان

لا يكون إلا على اساس البيئة السورية كلها.

من هنا نستطيع ان نتبين كيف أن الحركة السورية القومية الاجتماعية قد حلت المشكلة الطائفية في صفوفها في لبنان وخارج لبنان على أساس الهوية القومية. من ضمن الولاء القومي حلت المشكلة الطائفية وأصبح الكل سوريين قوميين اجتماعيين لا أكثرية محمدية ولا أقلية مسيحية على صعيد البيئة ولا أكثرية مسيحية واقلية محمدية على صعيد الكيان، وإن الانطلاق من هذه الزاوية يجعلنا استطراداً نرى بان لبنان مرتبط مصيرياً ببيئته. فإذا كانت المشكلة الطائفية لا تحل إلا على صعيد البيئة، إذن فمصيره القومي كله لا يصان إلا من ضمن الارتباط ببيئته. هنا في النهضة القومية الاجتماعية حل لمشكلة لبنان الداخلية وحل لمشكلة لبنان في علاقته ببيئته ولا تحل المشكلة الطائفية اللبنانية إلا على هذا الاساس.

فقد نلتقي مع كثيرين من الذين يطالبون بالعلمنة في الشكل ولكننا نختلف في الجوهر وفي الاساس في نقطتين جوهريتين..

أولاً: - إنها علمنة تتخذ من لبنان منطلقاً للثورة الاجتماعية في البيئة كلها.

ثانياً: - انها علمنة تنطلق من وعي للهوية القومية التي تربط لبنان ببيئته الطبيعية السورية.

ذلك أن العلمنة في ظروف مجتمعنا وتجزئته الاجتماعية لا تحقق المعجزة ما لم تنبثق من الوعي القومي الذي وحده يحقق التحرر الفكري والنفسي على مستوى القاعدة الشعبية.

نظام اقتصادي جديد

إننا ندعو إلى نظام اقتصادي بديل يقوم على الانتاج ويتوزع خيراته المنتجون. فالمعلم الآخر للنظام البديل قيام اقتصاد الانتاج الذي يتركز على ثورة إنمائية زراعية صناعية تستوعب إرتباطات لبنان ببيئته الطبيعية، وتسعى إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية فيها والتي تؤدي إلى استخدام الفعاليات اللبنانية في المحيط الطبيعي والاستغناء عن الهجرة.

والمعلم الثالث للنظام البديل هو إلغاء اقتصاد الاحتكار وسيطرة رأس المال المستغل والتحرر من سيطرة الرأسمال الاجنبي واقامة اقتصاد الشعب، اقتصاد المنتجين الذين ينتجون فكراً وصناعة وغلالاً، الاقتصاد الذي ينظم على أساس الانتاج وينال فيه المنتجون نصيبهم كاملاً من الإنتاج حسب إنتاجية كل منهم فيشركون بالأرباح والادارات ويخضع الرأسمال لمصلحة الانتاج والمنتجين وإنشاء قطاع عام يتولى قيادة الثورة الانمائية وحماية مصالح المنتجين وإخضاع القطاع الخاص للخطة الانمائية ومقدار اسهامه فيها ولمطالب العدالة الاجتماعية بدءاً من إلغاء احتكار العلم والدواء.

إن الاقتصاد الحر القائم في لبنان يعني غياب الدولة عن كل تنظيم أو تشريع واعتماد الافراد وحدهم محوراً للعلمية الاقتصادية وحصول التناقض بين مصالح مجموع الشعب ومصالح الفئة المحتكرة التي تمتص اموال الشعب ودمه، فتتدفق الهجرة بالألوف وباستمرار في نزيف لم يعرف توقفاً منذ نشوء لبنان ولا سيا في عهوده

الاستقلالية كما يعني في الاساس الانعزال عن البيئة واعتبار لبنان نطاقاً اقتصادياً قائماً بذاته.

إن هذا النظام الاقتصادي بأوضاعه الراهنة هو مناف لحياة الشعب ومصالحه. وفي الحقيقة فإن كل هذه المعالم يمكن ربطها بقاعدة أساسية هي أن لبنان المعاني من عقدة الاقليات الطائفية المنعزلة عن البيئة قد أخضع الاقتصاد للطائفية. وإنطلاقاً من هذا الانعزال عن البيئة كانت كل معايب النظام الاقتصادي اللبناني الراهن.

إننا نعتقد بوجود علاقة سببية متبادلة بين الطائفية والنظام الرأسمالي الاحتكاري القائم في لبنان. إن هذا النظام قد ارتكز على أوضاع الانعزال عن البيئة التي فرضتها الحالة الطائفية، كما انه من جهة ثانية يعمل جهداً للابقاء على الاحوال الطائفية المتحالفة معه والتي تتيح له الاستمرار.

ومن الخطأ والجزئية الانطلاق من زاوية محض اقتصادية طبقية على طريقة التحليلات الكلاسيكية الماركسية أو سواها لفهم هذه الحالة ومعالجتها ثورياً. فبعض هذه التحليلات اكتفت بالنتائج دون فهم الاسباب. فاعتبرت حرص النظام الرأسمالي الاحتكاري على الطائفية هو كل شيء وغاب عن رواءها أن هذه هي نتيجة إعتماد هذا النظام في الاساس على الطائفية إذ لولاها لما كان الانعزال عن البيئة الذي إنبثق منه النظام هذا. وإنطلاقاً من هذا الانعزال كان اقتصاد الخدمات الذي هو محاولة انعزالية للإستغناء عن البيئة وتصريف المنتوج في أسواقها الطبيعية. ومن هنا كانت الخدمات

بدل الانتاج أساساً للدخل اللبناني لان الانتاج يحتم الارتباط بالبيئة. ولقد وضعت الازمة المصرفية ثم الأزمات اللاحقة، اقتصاد الخدمات على المحك، فكشفت هشاشته وضعفه وهزاله لافتقاره الى مقومات اقتصادية حقيقية لا تتوفر إلا باعتماد القاعدة الانتاجية.

كما أن اقتصاد الخدمات لا يثبت لاوضاع الحرب التي تجتاح البيئة، فالذين يعملون في الفنادق والمصارف والتجارة مهددون برزقهم في كل لحظة في ظل الأوضاع الركيكة المفتقرة الى قواعد اقتصادية سليمة.

واقتصاد الخدمات هو إقتصاد القلة طالما لا يقوم اقتصاد الانتاج الذي هو اقتصاد الكثرة، اقتصاد مئات ألوف العمال والفلاحين. إن الكثرة المنتجة اما تهاجر أو لا تجد عملا أو تقبل بالعمل على أساس الكفاف.

من هنا كان البديل قيام نظام يستوعب العلاقات الحياتية الصميمة بين لبنان وبيئته ويحول اقتصاد الخدمات الى اقتصاد انتاج، فيقيم الثورة الصناعية والزراعية في لبنان من ضمن وعي تكامل اقتصاد لبنان مع اقتصاد سورية الطبيعية ككل. ويقيم الانتاج الذي يكفل بقاء اللبنانيين في أرض الوطن فتنقض حالة راهنة تجري فيها عمليتان متعاكستان: اليهود يهاجرون إلى فلسطين ليتمركزوا ويغتصبوا ويتوسعوا، واللبنانيون يهاجرون من لبنان فتضعف مناعة المقاومة فالشعب ينزف امكاناته البشرية.

ان النظام الجديد يؤمن استقرار اللبنانيين في أرضهم ويحصنون كيانهم بالترابط مع الأرض ووعي المصير القومي، فيجابه عندها

الخطر الصهيوني المتوسع بالشعب المصمم على اقتلاع الهجرة الداخلية من أرضنا لا على ركوب مركب الهجرة الى أصقاع المجموع الشعب لا لقة محتكرة متحكمة.

المجابهة مع «اسرائيل»
والتزام مصيري بالمسألة الفلسطينية

والمعلم الرابع للنظام البديل هو وعي دور لبنان في معركة المجابهة مع إسرائيل من ضمن إرتباط لبنان المصيري بالمسألة الفلسطينية وبالبيئة السورية القومية وبالعالم العربي، وبالتالي قيام قدرة حربية في لبنان مهيأة لخوض حرب المصير بالتعاون المتكامل مع البيئة السورية كلها ضد العدو المغتصب في الجنوب، وذلك بتنسيق الدفاع مع دول الهلال الخصيب من ضمن قيادة موحدة والالتزام بالمسألة الفلسطينية التزاماً قومياً مصيرياً والعمل على تحويل الثورة الفلسطينية وفق استراتيجية قومية الى حرب تحرير قومية شاملة.

البعث

انعكست كافة الانشقاقات التي حصلت في حزب البعث العربي الاشتراكي على الحزب في لبنان. وأصبح الحزب الواحد أحزاب وأجنحة وأطراف وشخصيات... وكل منهم لا يزال يحتفظ بمباديء الحزب - الرئيسية إنما اختلف الاسلوب والنظرة وتحول البعض الى الماركسية.. ويمكن لنا أن نثبت هنا منظمتين للحزب في لبنان..

١ - حزب البعث العربي الاشتراكي، المؤيد للحزب في سوريا:

ظهرت منظمة الحزب هذه مباشرة بعد حركة ٢٣ شباط في سوريا حيث تم الانشطار بين القيادتين القومية والقطرية في سوريا..

وشكلت الحركة الجديدة قيادة قومية لم تتضمن أي من الوجوه التقليدية والقديمة في القيادة القومية السابقة. وبالتالي وسعت نشاطاتها.. فاعتبر المؤيدون لهذه الحركة في لبنان من منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي - القيادة اليسارية - ولقد شكلت منظمة الحزب في لبنان قيادتها القطرية التي تسير وفق ما تقره القيادة القومية - دمشق، وتنسق عملها معها..

ويمكن القول.. ان هذا الجناح من الحزب يؤيد سورياً تأييداً كاملا لانه يعتبر ان الحكومة السورية والقطر السوري يحكم من قبل

قيادة قطرية تابعة للقيادة القومية اليسارية التي لها تتبع قيادة لبنان، وقيادة سوريا. ومن جهة اخرى فان بلورة فعلية لهذا الجناح غير ظاهرة نتيجة قرب سوريا، وكذلك نتيجة تنفيذ نفس الأهداف والسياسات.

- الامين العام القطري في لبنان هو: المهندس عاصم قانصوه.

٢ - حزب البعث العربي الاشتراكي، المؤيد للحزب في العراق:

بعد حركة ٢٣ شباط في سوريا، استمرت القيادة القومية القديمة في تحمل مسؤوليات الحزب، ولم تعترف على القيادة القومية الجديدة التي انتخبت في دمشق... وبقي في لبنان فرع القيادة القومية القديمة.. بكافة تشكيلاته وأطره السابقة سوى الذين خرجوا وانضمو للحزب المؤيد لسوريا..

وحيث قام حزب البعث العربي الاشتراكي المؤيد للقيادة القومية القديمة باستلام الحكم في العراق.. اصبح فرع الحزب هذا مؤيداً للحكم في العراق ويسير حسب تخطيطات القيادة القومية القديمة المتواجدة في العراق بشخص الامين العام القومي ميشيل عفلق.

هذا الفرع يعتبر ما جرى في سوريا في ٢٣ شباط عبارة عن حركة انحرافية عن خط الحزب وعن تقاليده.. وهو يستمر في نفس الخط القديم للقيادة القومية..

- الامين العام للقيادة القطرية في لبنان: هو الدكتور عبد المجيد الرافعي النائب في البرلمان..

مرتكزات ومفاهيم اساسية:

من كراس داخلي للحزب، اعتمد على محاضرات لقادته في لبنان نعتمد الآتي:

لا يمكن أن نفهم حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان ما لم نفهم حركة البعث بشكل عام والتي يعتبر الحزب في لبنان فرعاً من فروعها.

فما هو حزب البعث العربي الاشتراكي؟

في السابع من نيسان ١٩٤٧، اعلن رسمياً في دمشق عن ميلاد حزب البعث العربي الاشتراكي حركة قومية شعبية انقلابية تناضل في سبيل الوحدة العربية والحرية والاشتراكية كما جاء في دستوره.

كتب محمد المسعود الشابي في تونس يعدد الخصائص الرئيسية لحركة البعث فقال في مقاله بعنوان (ما الذي جرى في ٢٣ شباط):

أولاً: - ان حزب البعث حزب منظم بإطار قومي من المحيط الى الخليج.

ثانياً: - ان حزب البعث حزب تتركب قيادته تركيباً قومياً بغض النظر عن الهوية القومية.

ثالثاً: - الخاصة التي تلخص الخاصتين وتتمركزان فيها هي وجود قيادة قومية مركزية تتمتع بسلطة عليا فوق جميع المنظمات القطرية وقياداتها وتحاسب جميع المنظمات الأدنى منها في أي لحظة تريد ولها حق حلها ولا تخضع لمحاسبة أي منظمة غير المؤتمر القومي العام وفي فترة إنعقاده فقط.

رابعاً: – إن حزب البعث حزب اشتراكي يدعو إلى ملكية المجتمع لوسائل الانتاج.

خامساً: – ان حزب البعث حزب وحدوي في تركيبه التنظيمي والايديولوجي.

سادساً: – إن حزب البعث يدعو الى حرية الجماهير ويساندها بواسطة تنظيمها وبث الوعي فيها لكي تصل بنفسها إلى تلك الحرية.

سابعاً: – ان حزب البعث يؤمن بان وصول الجماهير الى اهدافها تلك، لا يمكن ان يتم إلا عن طريق الثورة أي ثورة الجماهير نفسها.

وبين التعريف الذي أعطاه الدستور لحزب البعث والتعريف الذي أعطاه الشابي حقبه زمنية تظهر كيف أن حزب البعث استطاع ان يحافظ على طابعه الاساسي وان ينقل طابعه هذا من المشرق حيث نشأ إلى المغرب حيث يناضل اليوم في أكثرمن قطر.

وإذا ما ألقينا نظرة تاريخية على حزب البعث بشكل عام، نجد أن أبرز دور لعبه البعثيون في الفترة السابقة هو خلق مستوى فكري وتنظيمي ثوري جديد في نضال الشعب العربي، ولا نقصد بهذا القول أن البعث قد خلق النضال الثوري لان هذا النضال موجود في تاريخ شعبنا قبل ولادة حركة البعث، بل المقصود تماماً هو أن البعث أعطى هذا النضال الثوري مستوى جديداً على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والفكري والتنظيمي، كما أعطى العروبة مفهومها الحديث.

قبل البعث كان الشعب العربي أمام خيارين: إما العروبة بمعناها التقليدي الفارغ أو اليسار التقليدي اللاقومي، وجاء البعث ليعطي النضال الثوري معناه التقدمي الشامل وينهي عهداً من الضياع والحيرة عاشته الأجيال الصاعدة بأن أنار لها الطريق ووضعها في خط سيرها التاريخي عندما وضح لها الحقائق التي عددها الاستاذ ميشيل عفلق مؤسس الحزب:

١ – ثورية المرحلة وعقم الاعتماد على التطور والاصلاح الجزئي.

٢ – واقعية الثورة وطابعها الاقتصادي واعتمادها على جماهير الشعب.

٣ – وحدة الأهداف الثورية وتفاعلها، والتأثير المتبادل للنضال التحرري والنضال الاشتراكي والنضال الوحدوي.

٤ – شمول القضية، وترابط مصلحة الشعب العربي في جميع أقطاره وضرورة توحيد نضاله.

٥ – الحرية كأعمق أساس وأقوى دافع واعتبار القومية صورة حية عن الانسانية واعتبار الامة مسرحاً لتحقيق القيم الانسانية.

إن هذه الحقائق التي أطلقها البعث لم تعد ملكه، بل أصبحت ملك الجماهير العربية بأسرها، وتحولت لتصبح شعارات حركات عديدة، بعضها أنكر يوماً على النضال الاجتماعي في بلادنا طابعه القومي الوحدوي، وبعضها الآخر فصل النضال القومي الوحدوي عن النضال الاشتراكي.

على أن المساهمة الكبرى للبعث في خلق هذا المستوى الفكري الحديث هي في نظرته الجديدة إلى الوحدة العربية التي تختلف

اختلافاً جوهرياً عن كل ما سبقها والتي فتحت أمام الوحدة آفاقاً جديدة وذلك حين ربطتها لاول مرة بالنضال من أجل التحرر والاشتراكية والديمقراطية.

لقد كشفت الوحدة بمفهومها الجديد الطبقة الرجعية الحاكمة التي جعلت من الوحدة شعاراً خادعاً لتبرر به خضوعها للاستعمار ومقاومتها للنضال الاشتراكي.

كذلك كشفت هذه النظرة دعاة الاشتراكية الاقليمية حين أظهرت أن كل الأهداف المتوقف عليها تقدم حياة الجماهير الغفيرة الكادحة، وهي أهداف تحقيق التنمية والاستقلال الاقتصادي والسياسي والقضاء على الصهيونية والاستعمار والاحتكارات البترولية، لا يمكن إنجازها دون إندماجها في هدف رئيسي هو الوحدة العربية والخروج من الانعزالية القطرية.

ومن البديهي التساؤل: هل يمكن الخروج من التخلف دون إنشاء صناعة ثقيلة وهل يمكن للصناعة الثقيلة أن تقوم في ظل البلدان الصغيرة وهي معزولة عن بعضها؟ ثم هل يمكن القضاء على الاستعمار وإسرائيل والاحتكارات البترولية في كل قطر على حدة.

إن الاشتراكية في نظر البعث لن تكون اشتراكية حقيقية إلا إذا كانت على مستوى الوطن العربي وهذا يعني أن الاشتراكية القطرية (ان صح التعبير) لن تحافظ على نفسها كخطوة تقدمية إلا إذا كانت قادرة على ان تتطور نحو الاشتراكية على المستوى العربي. الامر المرتبط بطبيعة البنيان السياسي والتنظيمي لهذه الاشتراكية أي إذا كان النظام السياسي القائم عليها قادراً على أن يتطور من

نظام قطري إلى نظام عربي واسع وهذا يتوقف على شكل القاعدة السياسية التي يعتمد عليها النظام فإذا كانت قاعدته قطرية فأن تطوره يكون ضرباً من المستحيل، وإما إذا كانت قاعدته قومية أي منظمة على المستوى العربي، فإن تلك الامكانيات تبقى قائمة وممكنة التحقيق.

وما يقال عن ربط الاشتراكية بالوحدة يقال أيضاً عن ربط الحرية بهما.

وهل يعتقد ان يقوم تحرير كامل من الاستعمار بشكليه القديم والجديد، إلا إذا خاض الشعب العربي معركته ضده على صعيد الوطن العربي كله.

وهل يعتقد أن تقام ديموقراطية حقيقية، وتنتزع أجهزة الارهاب والقمع من مالكي وسائل الانتاج وحلفائهم، دون ان يخاض ضد هؤلاء جميعاً نضال اشتراكي من جهة، ونضال وحدوي على مستوى الوطن العربي من جهة اخرى ودون ان يخوض الشعب هذين النضالين باداة تنظيمية قادرة على رسم استراتيجية قومية للمعركة.

إن هذا المفهوم الحديث للوحدة نابع عن نظرة جديدة للقومية العربية، مستوحاة من روح العصر وحاجات الامة وارتباطها بماضيها الاصيل. ولكي نميز نظرة البعث للقومية العربية لا بد من التلفت الى الوقع العربي ضد نشوء البعث.

في ذلك الحين كانت أفكار اليسار التقليدي تنتشر بين الشباب فتجعل من الاممية انكاراً للقومية وتحاول أن تلصق بها كافة

الأوصاف التي تصح على المفهوم الاوروبي للقومية في القرن التاسع عشر، أي اعتبار القومية مرحلة رجعية طابعها التعصب ووراءها المصالح البرجوازية والرأسمالية والتوسع والحروب، وانها مرحلة مؤقتة لا بد وان نعتبر من فوقها المجتمعات للارتقاء الى الاممية. وهذه الحالة تناقض بالطبع حالة قومية كقوميتنا، قومية شعب مظلوم خاضع لاحتلال اجنبي ليس فيها إلا الحرص على مقومات الامة، وإلا الحب للشعب ولجميع الشعوب».

يقول الاستاذ ميشال عفلق:

«فكان يصعب علينا أن نصدق بأن القومية ضد الانسانية طالما اننا نشعر ان كفاحنا القومي كان بدوافع انسانية خيرة لذلك بدأت الفكرة الجديدة تتبلور، وأخذنا نفرق ما بين النظرية القومية الرائجة في الغرب والتي ثارت عليها التقدمية الاشتراكية، وبين قومية الشعوب المغلوبة في آسيا وافريقيا ومنها القومية العربية التي تحمل في طياتها بذور الخير والانبعاث للقيم الانسانية».

«فالقومية العربية لدى البعث أمر بديهي وواقع لا يحتاج إلى عناء لإثباته ولهذا رفض البعث منذ بداية النقاش العقيم هب نحن عرب أم لا لكنه أكد على ضرورة تحديد مضمون العروبة، أي محتوى القومية العربية وعلى توضيح الاسئلة التالية:

- هل تكون العروبة رجعية ام تقدمية؟
- وهل يمكن للعروبة ان تحقق ذاتها في نظم الظلم والاستعباد ام ان شرطها الاساسي الحرية؟.

- وهل يمكنها ان تتعايش مع التجزئة ام ان الوحدة شرط أساسي لها؟».

وشكلت الاجوبة على هذه الاسئلة أبرز معالم نظرية البعث التي تربط بين أهداف الوحدة والحرية -والاشتراكية وترسم طريق تحقيق هذه الاهداف بالثورة الشعبية القادرة على تعبئة الجماهير وتحدد الاداة لقيادة هذه الثورة بحزب منظم على مستوى قومي يخضع لقيادة قومية مركزية.

وهكذا جاء مفهوم القومية عند البعث نقيضاً للمفهوم الاوروبي الذي يحاول تفسير القومية بموجب معادلات ثابتة وصيغ جاهزة والذي يفسر أيضاً تطور القوميات بموجب قواعد مشتركة تصح على جميع الامم، بل أن مفهوم البعث هو مفهوم حي بمعنى انه يعتبر الامة العربية بواقعها وظروفها هي البداية والاساس على واقعها ويقظتها القومية تبنى المبادىء والاحكام.

بهذا المعنى جاء مفهوم البعث للقومية جديدا تماما، أي أنه منبثق من التجربة العربية وحدها مستفيدا من تجارب الأمم الأخرى، كما أن هذا المفهوم يختلف أيضا وبشكل جذري عن مفهوم المواطنية السائد حاليا في الولايات المتحدة الأميركية، فمفهوم البعث للقومية يعتبر أن الرابطة القومية هي الأساس والمواطنية منبثقة عنها ونتيجة لها وليس العكس.

لقد فرق البعث دائما بين القومية كواقع لا حاجة لإثباته وبين النظرية القومية التي هي المحتوى الفكري للقومية العربية حسب الزمان والظروف. وإن هذه النظرية في المرحلة الراهنة تتمثل

بالوحدة والحرية والاشتراكية، كما أنها قابلة للتغيير والتطور من مرحلة تاريخية كاملة الى مرحلة تاريخية أخرى.

وبهذا التفريق بين القومية والنظرية القومية، تأخذ القومية العربية بنظر البعث معناها الشامل فتحوى تاريخنا الغني الممتد عبر أجيال طويلة في كافة أقطار العروبة. فهي باحتضانها هذا التاريخ وتفاعلها معه، تتغذى منه وتؤلف من مراحله المختلفة وأجزائه المتعددة تجربة واحدة - والقومية العربية بهذا المعنى تشكل القاسم المشترك لمراحل التاريخ المتعددة فتشملها جميعا ولا يمكن أن تتناقض مع أي جزء منها.»

« من هنا كان تأكيد البعث على القول بأن القومية العربية هي قومية بمعنى أنه تتوفر فيها كافة الشروط الضرورية لكل قومية، وعربية بمعنى أن فيها جميع الخصائص للأمة العربية عبر مراحل تطورها الحضارى بمختلف الأزمنة والعصور وأن هناك صفة مشتركة وحدت بين هذه العناصر واستمرت دون انقطاع هي الصفة العربية وكانت اللغة العربية بما تمثله من وحدة في التفكير والمبادىء والمثل أبرز عنوان لهذا الاستمرار.»

« وهكذا يأخذ التاريخ قيمة خاصة بالنسبة للقومية العربية. فالبعث لا يدخل التاريخ في القومية ليأخذ منه صورة وقدرة بل لأنه يعتبر هذا التاريخ التربة الحية التي نما فيها وعي الأمة وتصحح ونضجت فيها تجربتها، حتى بلغ هذا الوعي المرحلة الحاضرة والتي ميزت قوميتها بكل المعاني الإيجابية والتي لا مكان فيها للتفوق أو السيطرة أو العزلة أو التمييز.»

« ان التجربة الحاضرة للأمة العربية هي القيمة الأولى أو الكبرى لهذه القومية لأنها أغنى وأثمن من جميع المراحل التي عاشتها أمتنا في الماضي وبالتالي فإن مجال التجدد والخلق مفتوح أمامها الآن بكل اتساعه لتعطي لقوميتها المعاني الحرة الأصيلة التي توحي بها تجربتها الحاضرة بكل عمقها وعنفها، وتخلع بالتالي على تجاربها الماضية معنىً جديدا ».

« إن هذه التجربة العظيمة التي تعيشها الأمة العربية في هذه الحقبة من الزمن تتجاوز بطبيعتها جميع المعاني السلبية والإيجابية التي تدخل عادة في بناء القومية لتضع هذه المعاني في المرتبة الثانية وترفعنا فوق النظرة العنصرية وفوق النظرة الدينية وحتى فوق النظرة التاريخية.»

يقول الأستاذ ميشال عفلق:

« والعرب اليوم لا يريدون أن تكون قوميتهم تاريخية. إن القومية العربية لا تنفي التراث التاريخي غير العربي، أي هي لا تتعارض معه فالأمة العربية اليوم وارثة لتراث حضاري غني وواسع، يشمل شتى الحضارات التي دخلتها وتفاعلت معها من فينيقية ومصرية وأشورية وبابلية وغير ذلك. فالقول بالقومية العربية لا يعني مطلقا أن نتنكر لتراث الفراعنة مثلا أو نتبرأ منه، فهذا فهم سطحي ومضلل جدا، وكذلك فإن القومية العربية لا تعني الانغلاق أمام الحضارة الإنسانية، بل هي على العكس تفاعل مستمر معها.»

« وبهذه النظرة الجديدة للقومية دخل البعث الى لبنان متفائلا،

واجداً في جميع المشاكل المعقدة والأوضاع الشاذة المتراكمة والمخاوف التاريخية عند أبناء هذا القطر مناسبة لتعميق مبادىء العروبة التقدمية – وامتحاناً لها وفرصة لتصحيح أسلوب عملها . »

« ولقد تجاوز البعث في هذا المنطلق الاعتقاد السائد عند قسم كبير من العروبيين وغالبا العروبيين الثوريين الذين ينم عن يأسهم من إمكانية انفتاح لبنان على العروبة وانسجامه معها ، وأكد أن العروبة الثورية لا يجوز لها أن تيأس من الشعب في أي جزء من أجزاء الوطن العربي الكبير لأن الثورة العربية ليست إلا التصدي لهذه المشاكل ومواجهتها مواجهة جريئة وصادقة ومعالجتها من الأعماق بشكل جذري وشامل . وأول ما يتوجب علينا التخلص منه هو هذا الاعتقاد الخاطىء بأن لبنان يشكل مشكلة فريدة من نوعها في الوطن العربي . صحيح أن في لبنان مشكلة من مشاكل هذا الوطن الرئيسية إلا أنها قد لا تكون « أكثرها صعوبة ، إذ لا يجوز لنا أن نحكم على لبنان بمقاييس العقيدة القومية الثورية ، هذه المقاييس التي لم تتجسد بعد بصورة كاملة في « أية دولة عربية » وإن كان بعض الدول يقترب منها أكثر من بعضها الآخر . »

يقول الأستاذ ميشال عفلق في مقاله بعنوان « لبنان والعروبة » « بأن مشكلة لبنان مع العروبة ليست الا مشكلة تقدمية العروبة . وعبر هذا الطرح وجد البعث مبررا لوجوده في لبنان ومجالا لتفاؤله إذ أن البعث بمقدار ما يستطيع أن يعمق المضمون التقدمي الديمقراطي للعروبة بمقدار ما يكون قد اقترب من الشعب اللبناني ليصبح حركته المعبرة عن طموحه والمستوعبة لإمكاناته والمفجرة

لطاقاته . ولهذا السبب بالذات كان البعث داخل لبنان يجد نفسه دائماً يحارب على جبهتين في وقت واحد ، جبهة الأعداء الصريحين من الزعماء الطائفيين – والانعزاليين المرتبطين بالنفوذ الأجنبي وبمصالح الطبقات المستغلة ، وجبهة الأعداء المتسترين ممن يحاولون تشويه العروبة عن طريق إعطائها صفة طائفية .

ولقد تجلت بشكل واضح هذه المعركة بطابعها المزدوج أبان انتفاضة ١٩٥٨ ، إذ كان البعث حينها يناضل مع الجماهير في معركتها ضد حكم شمعون من جهة ، كما كان يخوض من جهة ثانية معركة خفية وقاسية ضد زعماء الصف الوطني التقليدين في طرابلس وبيروت والجنوب وبعلبك الذين كانوا يحرصون على إعطاء الصراع بينهم وبين أخصامهم طابعا طائفيا من أجل حله فيما بعد على الأسس الطائفية ذاتها التي تعترف للجميع بحصصهم ودورهم في اقتسام الغنائم بينما كان البعثيون يرون في الصراع أبعاداً أخرى – فقد كان هؤلاء يريدون أن يقوم الصراع بين حركة القومية العربية الصاعدة وبين أعدائها ، لأن القومية كما يفهمها البعثيون بأنها غير عنصرية ولا دينية ولا تاريخية حسب التحديد السابق هي القومية العربية التي يفهمها اللبنانيون على مختلف نزعاتهم ومشاربهم والتي فيها وحدها الحل الجذري لمشاكل لبنان المتعددة والمعقدة فهي من هذا المنطلق وبهذا المفهوم الحل الأساسي للطائفية ترتفع بالولاء اليها الى مستوى الولاء القومي ، وهي بهذا المفهوم الحماية الوحيدة للوجود الوطني اللبناني الذي يتعرض لأبشع أنواع الغزو ، فغزو عسكري يتهدده من الخارج وغزو سياسي واقتصادي وثقافي يتسرب إليه في الداخل .

وبهذا المفهوم الإنساني توفر القومية العربية المجال الرحب أمام التراث الحضاري والنزعة الأصيلة للحرية في نفوس اللبنانيين. لا بل أن للبنان بسبب وضعه الثقافي والحضاري دورا رئيسيا ومساهمة أساسية في مسيرة الحركة الثورية العربية وتصحيحها وتخليصها من الكثير من الشوائب والانحرافات التي قد تتعرض لها.

هذا الدور لا يمكن أن تحول بين لبنان وبينه أية قوة مهما تعسفت واستبدت ومهما تفننت في ابتكار – الأساليب للوقوف بوجه لبنان وعزله عن المجموعة العربية، ولنا في تاريخ لبنان عبر مراحله الطويلة خير دليل على صحة ما نقول، ويكفي أن نعود بالأذهان الى النهضة العربية الحديثة لنعرف أي دور عظيم لعبه اللبنانيون على الصعيد السياسي والفكري والاجتماعي ولنجد أيضا أن عبئا كبيرا في تلك المعارك إنما وقع على كاهل لبنان الذي يحاولون أن يشوهوا له الحقائق ويزوّروا التاريخ ليقنعوه دون جدوى بأي انتماء يشاء الا الانتماء الى قوميته الأساسية أي القومية العربية.

والبعثيون في لبنان كجزء من البعث القومي يمثلون دور لبنان داخل هذه المؤسسة القومية والصورة التي يريدونها هم للبنان في الوطن العربي، ويجسدون بالنسبة للبنانيين صورة العروبة التي يطمحون الى قيامها. وهم يخوضون داخل لبنان معركة تقدمية العروبة في هذا القطر، كما يخوضون عبر حزبهم القومي معركة تقدمية العروبة وديمقراطيتها في كل جزء من أجزاء الوطن العربي لأنه حيث تنتصر هذه العروبة التقدمية الديمقراطية تكون العروبة في لبنان قد اكتسبت لنفسها موقعا جديدا.»

الحزب التقدمي الاشتراكي

– تأسس هذا الحزب العام ١٩٤٩–١٩٥٠ ومن مؤسسيه:

– فؤاد رزق نقيب المحامين السابق ووزير سابق.

– نسيم مجدلاني بعد أن كان رئيس حزب الغساسنة.

– بالاضافة الى كمال جنبلاط الذي يعتبر المؤسس الرئيسي.

– يعتمد الحزب أسساً تنظيمية وعقائدية وغير طائفية.

– فعليا يعتمد القيادة الرئاسية.

– يقترن الحزب باسم كمال جنبلاط. وقوة الحزب مستمدة من تراث كمال جنبلاط، ولاستقطابه الطائفة الدرزية.

– للحزب موقف عربي واضح ويعتمد الأسس الاشتراكية في مبادئه.

– أول مرة يصبح بها كمال جنبلاط نائباً في البرلمان كانت في العام ١٩٤٣ وذلك بعد وفاة (ممثل الجنبلاطية) حكمت جنبلاط.

– عمد كميل شمعون إلى إسقاطه في الانتخابات النيابية العام ١٩٥٧.

– كان للحزب موقف واضح من أحداث ١٩٥٨ متحالفا مع القوى الوطنية التي كانت ضد كميل شمعون.

- يتحالف الحزب التقدمي الاشتراكي حاليا مع الأحزاب والقوى التقدمية في لبنان والشهيد كمال جنبلاط هو أول رئيس للحركة الوطنية اللبنانية.

- بعد استشهاد كمال جنبلاط في العام١٩٧٨ انتخب ابنه وليد جنبلاط رئيساً للحزب.

منطلقات نظرية وسياسية

لندع الحزب يقدم نفسه من خلال أدبياته ومحاضرات الشهيد كمال جنبلاط.

الحزب التقدمي الاشتراكي

في المنطلق

من البديهي أن تنطلق سياسة الحزب التقدمي الاشتراكي في الداخل والخارج من عقيدته أي من مجموعة أفكاره ومبادئه الوطنية والقومية والانسانية. ولا ريب في أن هذه السياسة هي ترجمة موضوعية لاستراتيجية الحزب الرئيسية التي يخططها الميثاق وتحولها القيادة الحزبية الى خطة عمل تقوم أجهزة الحزب بتنفيذها ومن مرتكزات هذه الاستراتيجية:

١ - ليس الحزب التقدمي الاشتراكي «تكتلا يهدف الى غايات اصلاحية آنية بالمعنى الضيق المحدود لهذه الكلمة..» (ميثاق الحزب ٦ و ٧). انه «وجهة نظر في الحياة على اطلاقها، وجهة نظر: سياسية واجتماعية وروحية...» (نفس المصدر، ص ٨).

ب - يتبنى الحزب فلسفة سياسية دينامية، اختبارية، تقدمية. والتقدمية تعني الحركية المنفتحة العاملة على تجديد الاستعدادات الشخصية والجماعية والقومية وتحويلها الى قدرات فعالة. والاشتراكية هي تأكيد لهذه التقدمية، وضابطها الموضوعي الأساسي. فهي علمية بمعنى انها ترتكز الى حصيلة الاختبار البشري، وبخاصة الاختبار الاشتراكي العالمي، وتواكب تطور العلم المتواصل. فهي اذن اشتراكية تتبع القوانين العلمية للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي العادل، وترفض التقوقع والتحجر عند حدود الحرق، ولكن هذا لا يعني أنها تقلل من أهمية النظرية، أو من اعتمادها عليها كخطوة بناءة نحو التطبيق، أي نحو تحرير الانسان والجماهير تحريراً كاملا من كل القوى الرامية الى استنزاف طاقات وموارد الشعب.

ج - يترتب على ذلك نهج الحزب سياسة تهدف الى «.. الغاء نظام الطائفية السياسية، ومكافحة الطبقية والاقطاعية والتمهيد لقيام القيادات الصحيحة، وايقاظ الشعور بالتضامن والمسؤولية الاجتماعيين..» (الميثاق ص ٣٠). والمساواة التي يؤمن بها الحزب هي «المساواة العضوية والوظيفية» وليس المساواة الحسابية والغوغائية التي لا تحترم شخصية الانسان..

د - تبني أسلوب الثورة الديمقراطية الشعبية المرتكزة الى: (١) ديموقراطية اقتصادية (٢) ديموقراطية اجتماعية (٣) ديموقراطية سياسية (الميثاق ٣٢، وكذلك الديموقراطية الجديدة) إنه أسلوب الديموقراطية الشعبية المنظمة الهادفة الى «بعث وانماء تراث بشري

خير متصّل واحياء مدنية عالمية جديدة قوامها اكتمال تطور العنصر البشري وتتميم معنى الانسانية في الانسان ».. (الميثاق ص ٣٨).

هـ - يتبنى الحزب « فكرة الانقلاب الشامل » أي فكرة التغييّر الجذري لبنى المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية... (الميثاق ص ٥٦).

و - يتبنى الحزب، بمقتضى ميثاقه: « نظرية في القومية تتنكر لكل فكرة تقوم على القوة واستثارة كبرياء الفرد والجماعة لبناء أمة نزعتها الانكماش على ذاتها والعصبية المفرقة والحقود، والاتساع على حساب غيرها من الجماعات ».. « وسبب تنكر الحزب لمثل هذه القومية هو كونها منبثقة عن فكرة فردية أنانية ومستمدة من مصالح الرأسمالية التي تستخدمها لتحويل الجماهير عن نضالها في سبيل مصالحها العامة الحيوية، وعن تنفيذ مضامين التطور التقدمي الاشتراكي ». « وفي المرحلة الحالية من تطور الجماعة في لبنان نحو التوحد الداخلي ويقظة الشعور الوطني وتكوين الدولة، يبدو أن الولاء للوطن اللبناني يسير بموازاة الولاء للوطن الانساني الشامل » (توصية الجمعية العمومية للحزب، بيان مجلس الادارة). وعلى ضوء هذه المفاهيم أعلن مجلس ادارة الحزب:

- إن لبنان واقع وكيان عربي مميز كغيره من الأقطار العربي، ودولة مستقلة يريد شعبها، لأجل استكمال وحدته وتتميم نمو وعيه، أن يحافظ على سيادته وكيانه السياسي المستقل.

- إن القومية العربية فيما تنزع اليه من أهداف أخيرة تبدو انها مرحلة من مراحل التجمع البشري فضلا عن مدلولها الوطني

الصرف ومفهومها السياسي والتراثي المشترك. والقومية العربية لا تتحرر من بعض مظاهرها العصبية الا اذا اقترنت بالأنظمة الاشتراكية وبالروح العلمانية.

- العمل على تحرير لبنان من رواسب النفوذ الأجنبي بمختلف صوره وخاصة في ما يتصل بالثقافة وعلى تعريب هذا البلد انسجاماً مع تاريخه وواقعه، والاستمرار في سياسة التحرر العربي في الحقلين الخارجي والداخلي.

- تنمية روح التضامن والتعاون في نطاق ما يفرضه التطور من ضرورات خلق مؤسسات جديدة في النطاق العربي والدولي.

- الانسان هو الذي يصنع الأرض والوطن والتاريخ ويعطيها معنى الصيرورة. فوطن التقدمي الاشتراكي هو حيث تتحقق مفاهيم المساواة والحرية والعدالة المستوحاة من الاخاء والتعاون والتضامن.

تلك هي المرتكزات الأساسية التي تنطلق منها استراتيجية الحزب. فكيف ترجمها الحزب الى عمل سياسي في الداخل والخارج؟ وهل كانت قدرته السياسية على مستوى استعداده النظري؟

أولا - سياسة الحزب في الداخل

يتبنى الحزب نظرية الملكية الجماعية لوسائل الانتاج، المناقضة لنظرية الرأسمالية الفردية، ويعتمد على النظام التعاوني في الانتاج والاستهلاك، وعلى تأميم جميع المؤسسات التي لها صفة عمومية، أولها أهمية خاصة في اقتصاديات البلاد أو في حياتها الاجتماعية

والسياسية. كما أنه يتبنى مبدأ «التصميم العام لوسائل الانتاج وعناصر التقنية والثقافة وتنميتها وفقا لهذا التصميم، تأمينا للازدهار المادي والمعنوي للمجتمع» ومبدأ توزيع الايراد الناجم عن وسائل الانتاج على أساس الاستحقاق والحاجة في آن واحد، وجعل الشغيلة ذوي مصلحة في انجاح العمل وخاصة عن طريق المساهمة في الربح. وقد ترجم ذلك في شعارات حزبية سياسية واضحة:

- الملكية وظيفة اجتماعية وليست امتيازا فردياً.
- الاشتراكية لا تتحقق إلا في القضاء على فكرة العمل لأجل الربح.
- لا طبقية ولا اقطاعية.
- الاشتراكية اشراك المواطنين العادل في ملكية الثروة وفي ريعها (كل مواطن ملاك).

وعلى الصعيد النظري، توضح المفهوم الوطني انطلاقاً من هذا المفهوم الانساني للملكية، فطرح الحزب شعار: «لبنان وطن نفديه لا ملجأ نرتضيه»، كما حدّد القوى الاجتماعية الشعبية التي يرتكز اليها الحزب ويتكون منها نضاله «عماد الوطنية والنضال: الفلاحون والمثقفون والعمال».

- «الظفر للفلاحين والعمال ورجال الفكر».
- لا وحدة وطنية في ظل التعصب والطائفية السياسية والرأسمالية المحتكرة؟

لكن ماذا كانت السياسة الحزبية العربية والدولية؟

ثانياً: سياسة الحزب في الخارج

يتبنى الحزب في سياسته الخارجية تطور العلاقات الفعلية وتفاقم خطر الحرب - والنزاعات، مبدأ الحياد السياسي والتعاون الايجابي والتكتل المعنوي والعلمي في القوة الدولية والشعبية الثالثة لأجل الحفاظ على السلم وتنمية أجهزة الأمم المتحدة وتقوية أواصر التعاون العربي ومناهضة الاستعمار القديم والجديد وتقويضه والتضامن مع البلدان التي تتبنى نهج التحرر في سياستها الخارجية والبلدان التي تشاطرنا المثل الاشتراكي ذاته..، (من بيان المجلس ادارة الحزب في ٤ نيسان ١٩٦٠).. وتؤكد شعارات الحزب المنبثقة من مفهوم الوحدة الحقيقية على المستوى الوطني والقومي والانساني، بعض جوانب سياسة الحزب: «وحدة النضال العربي ضمان لتحقيق الاشتراكية.

لبنان المستقل، كيان عربي، تراث عربي، مستقبل عربي.

تضامن بشري، تعاون دولي، حضارة متكاملة.

كفاح واحد من الخليج الى المحيط.

ثالثاً: دور الحزب التقدمي الاشتراكي في قيام الحركة الوطنية اللبنانية كإطار سياسي

لا شك أن شخصية الشهيد كمال جنبلاط، كانت العامل الأول في تآلف أحزاب الحركة الوطنية.. وكان له ولحزبه الدور البارز في

تحويل هذا التآلف الى اطار سياسي. له مجلس مركزي ولجنة تنفيذية ومكاتب عسكرية ومالية واعلامية..

أي تطوير العلاقات الى علاقات تحالف جبهوي.. استندت في الأساس الى الوثائق السياسية التي قدمتها الحركة الوطنية موحدة.

ورغم استمرار التصريحات الفردية لبعض الأحزاب والحركات، فلا يزال حتى الآن الموقف الموحد الذي يصدر عن الحركة الوطنية عبر المجلس المركزي أو اللجنة التنفيذية، له فعل القرار في الشارع الوطني..

ومهما يكن من أمر.. سيظل دور الشهيد كمال جنبلاط دوراً بارزاً وأساسياً في هذا التأطير السياسي للحركة الوطنية، ليس بصفته الرئيس الأول لهذه الحركة بل بكونه العامل الأول الذي كان لمساهمته في تشكيل هذا الاطار أكبر الأثر على مسار الحركة الوطنية، في مواجهة مرحلة الحرب وما بعدها.

- النَاصريُون في لبنَان -

الناصريون في لبنان كثر، إلا أن اطارهم السياسي متعدد عبر تنظيمات عديدة.. ومرجع ذلك الى ما ذكرناه في المقدمة.. وهو اختلاف الاسلوب، وعدم كون «الناصرية» في الأساس اطار تنظيمي بل تيار شعبي.

إن كل المحاولات التي بذلت لتوحيد الجهد الناصري في لبنان ضمن اطار تنظيمي واحد باءت بالفشل بمعنى أن هذه المحاولات لم تنجح في تشكيل تنظيم سياسي ناصري واحد، يضم كل الناصريين في لبنان.. وإن نجحت بعض هذه المحاولات بتوحيد مؤقت لعدد من التنظيمات فان الانشقاقات سرعان ما تدب فيها..

الناصريون في لبنان كثر، ولو قدر لهم أن يكونوا ضمن اطار تنظيمي واحد، لمكنهم ذلك من لعب دور جدي كبير على الساحة اللبنانية، ولأمكنهم تبعاً لذلك من امتلاك جزء كبير من الشارع الوطني..

وقد يكون ذلك، أحد الأسباب التي تمنع وحدتهم، خوف البعض من وحدتهم، خوفاً من تشكيلهم للتنظيم الواحد..

وحتى تاريخه، لا تزال تبذل محاولات.. وحتى تاريخه أيضاً، فان هذه المحاولات لا تزال تصطدم:

- بعدم اعتماد أساس تنظيمي واحد.

- تفاسير متعددة لأهم الوثائق السياسية الناصرية.

ومن هنا فأي محاولة لا تعتمد توحيد الأساس التنظيمي، الهيكلية التنظيمية، ولا تعتمد تفسيراً موحداً للوثائق السياسية والنظرية الناصرية، ستصطدم بالتفسير، وبالفردية في إعتماد الاسلوب التنظيمي..

ولا شك أن كلامنا هذا سيظل اجتهاداً، إن لم نقرنه بشواهد تاريخ الحركة الناصرية في لبنان، من زاوية بدء العمل الجدي لتوحيدها..

في ١٨ آذار-مارس-١٩٧٣ التقى في طرابلس- ليبيا- بدعوة من مجلس قيادة الثورة جمع غفير من القيادات الشعبية والحزبية والمفكرين والصحفيين والكتاب والشخصيات الناصرية من مختلف الأقطار العربية.. وذلك لبحث الأسلوب الأمثل:

- للخروج ببرنامج توحيدي نظري، سياسي، تنظيمي.
- انشاء الحركة العربية الواحدة استناداً لطروحات الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

وبعد مناقشات صدرت القرارات التالية:

- تشكيل لجنة قومية واحدة
- أن تكون الحركة العربية الواحدة، الاتحاد الاشتراكي العربي، تحالف قوى الشعب العامل.
- أن تحل المنظمات والأحزاب الناصرية نفسها داخل كل ساحة

عربية لمصلحة انشاء التنظيم الموحد.. باسم الاتحاد الاشتراكي العربي..

أن يعتبر كل تنظيم موحد على كل ساحة جزء من التنظيم القومي الواحد..

وباعتبارنا نناقش التنظيمات الناصرية للبنان، فلنتابع ما جرى على الساحة اللبنانية:

أعلنت التنظيمات المشتركة بمؤتمر طرابلس حل نفسها مباشرة، وداخل المؤتمر.. ولم يتخلف عن ذلك سوى كمال شاتيلا الذي كان أميناً للاتحاد الاشتراكي العربي تحالف قوى الشعب العامل، أما التنظيمات التي وافقت على هذا القرار وأعلنت حل تنظيماتها فهي: «وحدة النضال العربي»، «وحدة القوى الناصرية» و«وحدة النضال الناصري» و«شباب البقاع الناصري» اضافة للاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا الذي سمي فيما بعد بحزب الاتحاد.. ولقد فرزت هذه القوى عنصرين من قيادتها للمشاركة للتحضير لقرار إنشاء الاتحاد الاشتراكي العربي، حيث شكلت لجنة تحضيرية مكونة من ١٢ عضواً. اثنان من كل تنظيم اضافة الى اثنين من رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين في لبنان.. وبدأت اجتماعات هذه اللجنة التحضيرية مع بداية صيف ١٩٧٣.

وفي ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٤ أعلنت التنظيمات الخمس والرابطة نشأة الاتحاد الاشتراكي العربي.. وأعلن كمال يونس ناطقاً رسمياً باسم التنظيم الموحد..

في ٢٦ شباط ١٩٧٥ اغتيل المناضل معروف سعد في صيدا وفي

البحث في كيفية مواجهة هذا الحدث ناصرياً. تولد الخلاف بين تنظيم « وحدة النضال العربي برئاسة المحامي خليل شهاب وحزب الاتحاد الاشتراكي بزعامة سمير كبريت. »

ولم يأت نيسان ١٩٧٥ وبالتحديد في ١٣ نيسان ١٩٧٥ حتى خرجت « وحدة النضال العربي » برئاسة المحامي خليل شهاب عن التنظيم الموحد وأنشأت الاتحاد الاشتراكي العربي الأفواج العربية.

هذا الخروج بحد ذاته شهد مخاضاً أيضاً حيث خرج المحامي رشيد قباني من مجموعة « وحدة النضال العربي » واعتزل السياسة نهائياً.

بقي في التنظيم الموحد ثلاثة قوى، شكلت لجنة قيادية، عقدت اجتماعاً لها بتاريخ ١٦ كانون أول العام ١٩٧٥ وبنتيجته خرج حزب الاتحاد.. وشكلت لجنة قيادية جديدة من:

عمر حرب، كمال يونس، منير الصياد، حسن صبرا، خليل الخليل، سعيد أيوب، عاطف غضبان.

في ٢٢ تشرين أول ١٩٧٦ خرج منير الصياد، عاطف غضبان وشكلا « الاتحاد الاشتراكي – التنظيم الناصري في لبنان » بينما شكل ما بقي من التنظيم الموحد مع حركة أنصار الثورة العسكرية اسم: الاتحاد الاشتراكي العربي »

على صعيد آخر، تعرض تنظيم كمال شاتيلا الذي عرف باسم « الاتحاد الاشتراكي – اتحاد قوى الشعب العامل » لحركة تصحيحية في العام ١٩٧٤ قادها: عصام العرب، فؤاد عيتاني، حسن قبيسي..

وشكلوا « قوات ناصر » وفي العام ١٩٧٦ خرج فؤاد عيتاني واعتزل العمل السياسي.. وفي نهاية العام ١٩٧٧ خرج حسن قبيسي عن عصام العرب وشكل « التنظيم الثوري الناصري » وفي ١/٨/٨٠ أعلن أن « الحركة العربية الثائرة »و« حزب الاتحاد الاشتراكي العربي »و« الاتحاد الاشتراكي قوات الثورة » قد اتحدوا تحت اسم: « التنظيم الطليعي » وأعلن أن أمين عام التنظيم الموحد هو « علي الحاج » والدكتور سمير كبريت ناطق رسمي، حيث أعلن: « أن الناصريين مطالبون بتحقيق دورهم القيادي والطليعي ».و« أن هذا التنظيم الموحد، هو دعوة لكل الناصريين بالوحدة. ».

وتكراراً، فحتى تاريخه قد تكون هذه أدق متابعة للعمل الناصري في لبنان..

وفي عرضنا، في هذا الكتاب، فإننا نلتزم بإطار الحركة الوطنية اللبنانية.. وسنطرح بايجاز أهم منطلقات التنظيمات الناصرية الممثلة في اللجنة التنفيذية للحركة الوطنية. ذلك أن المنطلقات الأساسية واحدة، وكان بالإمكان، كما لجأنا حين عرض مفاهيم حزب البعث أن نكتفي بعرض واحد، لكن هذا القياس، قد لا يعطي صورة واضحة عن الناصريين الممثلين في اللجنة التنفيذية للحركة الوطنية اللبنانية، وهي: المرابطون و« الاتحاد الاشتراكي العربي » مع « التنظيم الشعبي الناصري » باعتباره يرأس المجلس السياسي للحركة الوطنية في الجنوب..

أما القوى الناصريه المنضوبة تحت لواء الإطار السياسي للحركة الوطنية والممثلة في المجلس المركزي فهي:

١ - المرابطون. رئيس مجلس القيادة: إبراهيم قليلات.

٢ - الاتحاد الاشتراكي العربي. الأمين العام: عبد الرحيم مراد.

٣ - الاتحاد الاشتراكي العربي - التنظيم الناصري. المسؤول السياسي: منير الصياد.

٤ - الأفواج العربية: الأمين العام: خليل شهاب.

٥ - قوات ناصر: الأمين العام: عصام العرب.

٦ - التنظيم الشعبي الناصري: الأمين العام: مصطفى سعد.

ويبقى في الساحة اللبنانية العديد من التنظيمات الناصرية، غير المنضمة للمجلس السياسي للحركة الوطنية لكنها في النهاية تتبنى طروحاتها وهي:

١ - التنظيم الثوري الناصري: الأمين العام:: حسن قبيسي

٢ -حركة لبنان العربي: الأمين العام: صلاح بكري.

٣ - الحركة العربية الثائرة:الأمين العام: علي الحاج.

٤ - حركة أنصار الثورة: الأمين العام: الحاج مصطفى الترك.

٥ - الاتحاد الاشتراكي - المكتب السياسي: الأمين العام: فاروق ضناوي

٦ - حزب الاتحاد الاشتراكي العربي: الأمين العام: سمير كبريت

٧ - طلائع العمل الشعبي: الأمين العام يوسف صفوان.

٨ - منظمة الشباب العربي: الأمين العام: محمد توفيق صادق.

٩ - فصائل النداء العربي: الأمين العام: حسن عبد الساتر.

١٠ - حركة الثورة العربية: الأمين العام: حسين الأحمر.

١١ - الاتحاد الاشتراكي - قوات الثورة: الأمين العام: أحمد حمود.

كما يعتبر «اتحاد قوى الشعب العامل» برئاسة كمال شاتيلا أحد التنظيمات الناصرية، إلا أنه ورغم إعلان انضمام «الجبهة القومية» إلى الحركة الوطنية بقي خارج أطر الحركة الوطنية.

التنظيمات الناصرية الأساسية:

قبل التعرض الى تاريخ ونشأة التنظيمات الناصرية الأساسية نكرر أن المنطلقات السياسية لكل الناصريين واحدة، وأهم وثائقهم السياسية هي: الميثاق، وبيان آذار، مارس ومقولات وخطب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر..

بعضهم أعتمد نظرياً، كتابات «عصمت سيف الدولة» كمنطلقات فكرية للناصرية والقومية.. لكن ذلك ليس سائداً عند الكل..

لذلك.. فليس من ضرورة أن نطرح لدى تناولنا لكل تنظيم ناصري، لمفاهيمه السياسية والفكرية ومنطلقاته الأساسية، فكلُّها واحدة.. وإن اختلف التعاطي مع هذه المفاهيم الواحدة..

وعندما نضع عنواناً، باسم التنظيمات الناصرية الأساسية، فإننا نعني، تلك التنظيمات الممثلة في اللجنة التنفيذية للمجلس السياسي المركزي، أي أنها معتمدة من قبل الحركة الوطنية بأنها أساسية..

حركة الناصريين المستقلين
المرابطون

البذور الأولى لحركة الناصريين المستقلين تعود الى العام ١٩٥٨ عندما ساهم قائد الحركة السيد ابراهيم قليلات في الانتفاضة الشعبية ضد حكم الرئيس كميل شمعون الذي أراد وضع لبنان في إطار الحلف الإستعماري آنذاك، واتخذت الحركة من نهج الرئيس عبد الناصر طريقاً لها على الصعيدين الاستراتيجي والتكتيكي وكان رئيسها يحظى باحترام لدى الرئيس الراحل.

يفضّل رئيس الحركة العمل السري - تحت الأرض - كما يقول وفعلا لم يظهر نشاط حركة - الناصريين المستقلين - السياسي والعسكري إلا في العام ١٩٧٣ عندما حاول الجيش اللبناني التصدي للمقاومة الفلسطينية وشاركت الحركة في مواجهة الجيش في محنة أبي شاكر الأمر الذي جعل أفراد وكوادر الحركة يظهرون ويلتفون حول قائدهم.

تؤمن الحركة وتناضل لتحقيق الوحدة العربية على الطريقة الناصرية وتكافح عسكرياً وسياسياً من أجل لبنان ديمقراطي عربي يتحقق من خلاله العدل الاجتماعي والانصاف السياسي بين الطوائف وتطرح أفكار عبد الناصر بهذا الصدد وهذا ما جعل العديد من الفئات الإسلامية التقليدية تخاف منها وتتربص بها الدوائر.

ارتفعت أسهم الحركة خلال المؤامرة التي تنفذها أطراف الجبهة اللبنانية منذ العام ١٩٧٥، وحارب الناصريون المستقلون لاحباط المؤامرة في مواقع عديدة ضد الانعزاليين وتمكنوا من تحقيق امتداد وسيع في الشارع الاسلامي، ومفهوم الحركة للصراع في لبنان ليس مفهوماً طائفياً وانما هو مفهوم وطني وقومي ومن هنا كان تحالف الحركة مع الأحزاب والقوى الوطنية في لبنان خاصة مع الحزب الشيوعي اللبناني ومع المرحوم الشهيد كمال جنبلاط.

رئيس الحركة يعتمد على النشاط الذاتي لتأمين مساعدات مادية وعسكرية للحركة لكنه بذات الوقت يحرص أن لا تكون هذه المساعدات عاملا في احتوائه أو احتواء حركته، وهو صاحب نظرية تحقيق الاستقلال الذاتي للحركة الوطنية في لبنان.

تنتشر الحركة في بيروت وفي المناطق الوطنية والاسلامية بصورة خاصة وتمكنت من اقامة مؤسسات أمنية وإعلامية وسياسية وطالبية، فلها اذاعة مسموعة ومجلة باسم - المرابط - تصدر أسبوعياً ولها فروع طالبية في الجامعة اللبنانية والجامعة العربية والعديد من الثانويات.

في العام ١٩٧٥، تمكنت الحركة من استقطاب العديد من الشباب المسلم الذي تلقى علومه بصورة خاصة في الجامعتين اليسوعية والأميركية، وتألف مجلس للحركة برئاسة السيد ابراهيم قليلات، ويعتبر هذا المجلس هو الهيئة السياسية العليا للحركة التي تقرر مواقفها على الصعيدين العسكري والسياسي.

للحركة فروع متعددة في صيدا وصور والبقاع والشمال، وكلها مرتبطة بالمركز الرئيسي في بيروت.

اعتمدت الحركة أسلوب الانتشار في كافة مناطق بيروت عبر مكاتب في معظم الأحياء وركزت على بيروت لاعتبارات محلية، حيث منطلق الحركة. لكن ذلك أعطى مفهوماً آخر، مفهوم محاربة الاسلام التقليدي المتزعم طوال الفترة الماضية للحركة السياسية البيروتية.

ورغم أن العديد من الدارسين يركزون على أنّ الحركة تعتبر مؤثرة بيروتياً، فان محاولات الحركة متعددة في مد التنظيم الى كافة المناطق اللبنانية..

ارتبط التنظيم باسم مؤسسه ابراهيم قليلات ولا يزال، رغم وجود مجلس قيادة فيه العديد من الوجوه البارزة في الحركة الوطنية كالدكتور سمير صباغ نائب رئيس مجلس القيادة والمحامي سنان براج.

«للمرابطين» علاقات عربية مع الأنظمة الوطنية.

كذلك للمرابطين موقع فاعل في الحركة الوطنية اللبنانية.

الاتحاد الاشتراكي العربي

من مراجعة ما سبق وذكرناه عن الحركة الناصرية في لبنان، نجد أن الاتحاد الاشتراكي العربي، قد عاصر كل التحولات.. وأنه بالنهاية، كان قد لبى كافة الدعوات الوحدوية، حتى تبلور وضعه الحالي..

وحين تقول أن نقطة التحول لدى الاتحاد الاشتراكي العربي كانت المؤتمر الثاني الذي عقد في الفترة ٩–١١ آذار ١٩٧٩ فهذا لا يعني أن هذه النقطة قد جاءت من فراغ.. فكل المخاضات التي خاضها الناصريون في لبنان، كان الاتحاد الاشتراكي، بقواه الأساسية مشاركاً فيها من جهة، أو مستهدفة إياه من جهة ثانية..

إلا أن مؤتمر آذار ١٩٧٩ أرسى نهائياً شكلاً تنظيمياً متبلوراً، وانتخب قيادة جديدة، ديمقراطياً، من ٩ قياديين، تسمى باللجنة التنفيذية الى جانب لجنة مركزية ضمت الكوادر الأساسية، وأيضاً عن طريق الانتخابات.

الأمين العام للاتحاد الاشتراكي السيد عبد الرحيم مراد، ومن أبرز وجوهه القيادية عمر حرب، كمال يونس، حسن صبرا، خليل الخليل، سعيد أيوب، محمد السريس، حسن شلحة.

ولقد شكل المؤتمر الثاني ٧ أمانات لمختلف الأنشطة، وهي: أمانة الشؤون السياسية، أمانة الإعلام والثقافة، أمانة التنظيم، أمانة

الشؤون الاجتماعية، أمانة المنظمات الجماهيرية. أمانة الشؤون العسكرية، أمانة سر اللجنة التنفيذية..

- وللاتحاد الإشتراكي العربي مجلة ناطقة باسمه هي مجلة «القومي العربي» وتصدر اسبوعياً.

- وينشط الاتحاد بإقامة الندوات المتعددة أبرزها ندوة ناصر السنوية الفكرية ويبرز نشاط اجتماعي جماهيري للاتحاد بالآونة الأخيرة حيث أنشأت مؤسسة «عمر المختار» في البقاع. ومدرسة مجانية في بيروت. ومستوصفات في كل من صور وحاروف، السكسكية، الشياح، البرج، خلدة، المصيطبة، الخندق الغميق، حي السلم، عانوت، شحيم، بعلبك، كامد اللوز، عرسال، طرابلس..

- إضافة إلى نشاطات اجتماعية متعددة أخرى كالآبار الأرتوازية في المناطق العطشى،للاتحاد الإشتراكي علاقات عربية مع التنظيمات الناصرية في مصر، المغرب، الجزيرة العربية، اليمن، وليبيا والجزائر وسوريا..

- أيضاً للاتحاد الإشتراكي علاقة مميزة مع ثورة إيران..

- علاقات الاتحاد الدولية تنشط من خلال رابطة الطلبة الوحدويين الناصريين.

التنظيم الشعبي الناصري

التنظيم الشعبي الناصري مرتبط عملياً بالنضالات الاجتماعية والسياسية التي كان يخوضها الشهيد معروف سعد في صيدا والجنوب، وتعود النواة الأولى لهذا التنظيم إلى العام ١٩٧٣ عندما ارتأى الشهيد معروف سعد أن أي عمل سياسي كي يستمر ويبقى لا بدّ وأن يكون له تنظيم أو هيئة تقرر خطواته وتقود معاركه، ويعتمد التنظيم في خطوطه العامة مبادىء الرئيس عبد الناصر على الصعيدين العربي والعالمي، ويعتبر أن لبنان هو جزء من الأمة العربية وعليه تترتب المسؤوليات القومية التي تترتب على أي قطر آخر في معركة الصراع القومي ضد العدو الصهيوني، ومن هنا كان ارتباط التنظيم بحركة المقاومة الفلسطينية،علماً أن مؤسس التنظيم كان من الرعيل الأول الوطني والقومي الذي استخدم أسلوب الكفاح المسلح ضد الغزاة الصهاينة.

استطاع مؤسس التنظيم بشجاعته النادرة وإيمانه العميق والمخلص بقضايا الإنسان والجماهير الفقيرة أن يصل عدة مرات الى الندوة النيابية في لبنان وأن يحقق انتصارات عديدة على العائلات التقليدية والإقطاعية في مدينة صيدا وأن يحطم العديد من وسائل استغلال الجماهير واستعبادها، فغدا كأسطورة شعبية في المدينة الجنوبية الصامدة.

آخر معاركه كانت في العام ١٩٧٥ عندما قاد تظاهرة شعبية ضد شركة « بروتيين » التي كانت تريد استغلال البحر والتعدي على حقوق الصيادين الفقراء فجهزت السلطة اللبنانية حملة قمعية مؤلفة من عدد كبير من العسكريين والدبابات وسقط معروف سعد شهيداً برصاصة غادرة.

استلم الأمانة بعده نجله مصطفى خريج الجامعات السوفياتية ورغم صغر سنه وحداثته في العمل السياسي استطاع أن يحافظ على تراث والده الوطني والقومي وأن يخوض معارك صيدا ولبنان بكفاءة، والتنظيم بقيادة مصطفى يقف بحزم إلى جانب حركة المقاومة الفلسطينية وهو أيضاً رئيس المجلس السياسي في مدينة صيدا واستطاع التنظيم أن يجد له فروعاً وخلايا في عدة قرى جنوبية وشوفية.

– للتنظيم مجلة نصف شهرية باسم « الأفق العربي » كما أنه يملك إذاعة محلية.

الحزب الشيوعي:

– تأسس العام ١٩٢٤:

ومن مؤسسيه:

– فؤاد شمالي.

– يوسف يزبك.

– نمر هبه.

وكانت جريدة « الصحافي التائه » لصاحبها إسكندر رياشي ناطقة باسم الحزب.

– فؤاد شمالي أصبح شيوعيا في مصر لكونه عاملا في التبغ. وحيث جاء الى لبنان نشر مبادىء الحزب بين هؤلاء العمال.

– في العام ١٩٢٤ أسس « أرتين مادويان » حركة سبارتاكوس » على المبادىء الماركسية.

– في العام ١٩٢٥ اندمج الحزبان معا تحت إشراف مندوب الأممية « بيرغر » الذي جاء من فلسطين.

– أثناء الثورة العام ١٩٢٥ قام الفرنسيون بنفي زعماء الحزب لأنهم أصدروا بيانا في تأييد الثورة السورية.

– في العام ١٩٣٢ تغيرت القيادة: وجاء الى اللجنة المركزية:

- فرج الله الحلو.

- خالد بكداش.

- ناصر حدى.

- حنا نمر.

- أرتين مادويان.

وأبعد فؤاد الشمالي. وأصبح الحزب الشيوعي السوري اللبناني وانتخب سكرتيراً عاماً للحزب خالد بكداش لأن الرأي استقر أن يكون السكرتير العام مسلما في بلاد أكثريتها مسلمة..

- في العام ١٩٣٤-١٩٣٥ انضم للقيادة:

- نقولا الشاوي: رئيس الحزب الآن..

- يوسف خطار الحلو: لبنان

- فؤاد قازان: لبنان

- رشاد عيسى: سوريا

- رفيق رضا: لبنان

- أوهانس أغباشيان: أرمني

- في هذه المرحلة ترك كل من:

- ناصر حدى.

- حنا نمر.

من اللجنة المركزية وبقوا أصدقاء للحزب.

- استمر الحزب يمثل سوريا ولبنان وفي العام ١٩٤٣ انفصل الحزبان شكليا والغي منصب السكرتير العام واستبدل بمنصب رئيس الحزب الشيوعي السوري واستلمه: خالد بكداش. ومنصب رئيس الحزب الشيوعي اللبناني وتسلمه: فرج الله الحلو. وأصبح النشيد والعلم السوري شعار ونشيد الحزب السوري، ونشيد والعلم اللبناني نشيد وشعار الحزب اللبناني. وبقيت القيادة الفعلية للحزبين لخالد بكداش.

- في العام ١٩٤٧ أقصي فرج الله الحلو عن رئاسة الحزب وحل محله نقولا الشاوي.

- كان الحزب في هذه الفترة ضد تقسيم فلسطين بل وكان ينادي « فلسطين » مستقلة ديمقراطية. وحتى بعد قرار الإتحاد السوفياتي بتأييد التقسيم.

- في العام ١٩٤٩ اتخذ قرار باللجنة المركزية بالموافقة على التقسيم.

- إبتداء من العام ١٩٤٧ ألغي منصب رئيس الحزب، وعادت وحدة الحزبين رسميا وأصبح الأمين العام للحزب خالد بكداش وخرج من أعضاء القيادة أو المكتب السياسي:

- رشاد عيسى من سوريا. - فؤاد قازان من لبنان.

وأضيف:

- إبراهيم بكري من سوريا. - يوسف فيصل من سوريا. - دانيال نعمه من سوريا.

– يعتبر أهم امتداد للحزب جماهيريا، في الفترة الواقعة ما بين ٤٣-١٩٤٧ وحين أعلن موقف الحزب من التقسيم وجرى التعديل في القيادات ضعف التأييد للحزب.

– في العام ١٩٥٨ كان رأي الحزب بالنسبة لقيام الجمهورية العربية المتحدة أنه يفضل قيام «وحدة فدرالية» واعتبر الخطأ الثاني الذي يرتكبه الحزب بعد تأييده للتقسيم.

– في العام ١٩٦٤ بمبادرة سوفياتية، بدأت سياسة جديدة تجاه الرئيس عبد الناصر وأصبح الحزب مؤيدا لسياسته، وفي العام نفسه انفصل الحزب كالسابق وأصبح هناك حزب شيوعي سوري، وآخر لبناني.

– في أواخر العام ١٩٦٤ وبداية العام ١٩٦٥ بدأ أول انشقاق في الحزب لأسباب استراتيجية وتنظيمية قاد هذا الانشقاق: نسيب نمر، أوهانس أغباشيان وغيرهم.

– في العام ١٩٦٨-١٩٦٩ حدث الانشقاق الثاني في الحزب وقاد الانشقاق: صوايا صوايا، وحسن قريطم وطنوس دياب وغيرهم وكان هؤلاء يرفعون لواء عدم الابتعاد عن الإتحاد السوفياتي واتهموا قيادة الحزب باتباع سياسة بعيدة عن سياسة الإتحاد السوفياتي.

– يقف الآن الحزب الشيوعي موقف مؤيد لحركات التحرر العربية والفلسطينية.

– الحزب الشيوعي اللبناني، من أبرز الذين نشطوا لقيام الإطار السياسي للحركة الوطنية اللبنانية.

– رئيس الحزب نقولا الشاوي. الأمين العام للحزب جورج حاوي. ومن أبرز الوجوه من المكتب السياسي، نديم عبد الصمد، كريم مروة.

الحزب الشيوعي اللبناني الأسس الفكرية والسياسية

نعرض فيما يلي للأسس الفكرية والسياسية للحزب الشيوعي اللبناني من خلال أدبياته ومحاضرات العديد من قادته في مناسبات مختلفة:

إن الحزب الشيوعي هو حزب العمال والفلاحين وجماهير الكادحين والمثقفين الثوريين. وقد ارتبطت نشأته في لبنان عام ١٩٢٤ بنمو الطبقة العاملة اللبنانية وخوضها النضال الطبقي والنضال السياسي في مقاومة الإستعمار وهدف الحزب هو تحويل المجتمع تحويلا ثوريا الى الإشتراكية وبناء المجتمع الإشتراكي. وهو يسترشد في سيره الى هذا الهدف بنظرية الإشتراكية العلمية الماركسية اللينينية. فالإشتراكية بنظر الحزب، هي وحدها التي تكفل القضاء على التخلف الإجتماعي في بلادنا وتضمن تحرير الشغيلة إجتماعياً وسياسيا وفكريا. ويعتبر الحزب أن الطريق لتحقيق ذلك هو تسلم تحالف الشغيلة السلطة ألسياسية بقيادة الطبقة العاملة، وقيام هذا التحالف بالغاء الإمتيازات الطبقية وبتحويل ملكية وسائل الإنتاج الى ملكية إجتماعية تضع الخيرات المادية والروحية للمجتمع في أيدي خالقي هذه الخيرات.

ويرتكز الحزب الشيوعي في نضاله الثوري الى استراتيجية وتكتيك محددين تقوم بصياغتها مؤتمراته وهيئاته القيادية، على أساس تحليل معمق، في ضوء الماركسية اللينينية، للعوامل الموضوعية المحركة في المجتمع. وهذا النوع من التحليل هو الذي يعطي لمواقف الحزب الشيوعي الثبات والإنسجام، لأنه لا يقوم على ردود الفعل المباشرة إزاء المواقف الآنية للقوى السياسية والطبقية الأخرى. وهذا التحليل، يمكن الحزب الشيوعي، كذلك من فهم الواقع الموضوعي ومن إدراك الوضع المحدد لكل طبقة وللدور الذي تلعبه ومعرفة الإتجاه العام الذي يتطور فيه الوضع نتيجة التفاعل المتبادل بين إتجاهات مختلف القوى الطبقية والسياسية الفاعلة في المجتمع. وإن نقطة الإنطلاق في هذا التحليل الموضوعي العلمي، أي الماركسي اللينيني، هو دراسة وفهم البنية الاقتصادية والاجتماعية للبنان، وما يقوم عليها من تركيب طبقي ونظام سياسي.

وعلى هذا الأساس يضع الحزب خطته التنظيمية التي تقوم على نشر أفكاره وترسيخ قواعده في صفوف العمال والفلاحين الفقراء وسائر الكادحين بالإضافة الى الطلاب والمثقفين الثوريين لتحقيق برنامجه.. وعلى هذا الأساس أيضا يبني الحزب سياسة التحالفات من أجل تحقيق المهات الآنية والستراتيجية التي تواجه الطبقة العاملة وسائر الجماهير الشعبية الكادحة.

وبالنسبة للحزب الشيوعي الذي ينطلق في تحليله للواقع اللبناني من أن تطور الرأسمالية شمل مختلف القطاعات الاقتصادية فيه، بما في ذلك القطاع الزراعي، يعتبر أن طريق التحول الثوري المقبل في

لبنان هو الإنتقال من الرأسمالية الى الإشتراكية، وهو إذ يأخذ بعين الإعتبار نسبة القوى الطبقية والسياسية وطبيعة هذه القوى ومستوى تنظيمها ووعيها وآفاق الصراع فيما بينها، يرى أن النضال الديمقراطي العام، في إطار النظام القائم لا يبعد بل يقرب الثورة الإشتراكية التي تكفل وحدها تحرير لبنان تحريرا كاملا في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتقضي على التخلف وتلغي إمتيازات الطبقات المستثمرة وتضع الخيرات المادية والروحية للمجتمع في أيدي خالقي هذه الخيرات. وهو يرى أنه في خلال هذا النضال الديمقراطي العام يتكون ويشتد التحالف بين الطبقة العاملة وسائر الفئات الكادحة ويرتفع وعي الجماهير السياسي.

إن مهام النضال الوطني الديمقراطي لا يمكن أن تحققها سلطة سياسية تهيمن عليها الطغمة المالية عميلة الإستعمار الجديد. وأن الخطوة الأولى في هذا السبيل، كما يرى الحزب الشيوعي، هي إسقاط حكم الطغمة المالية. والسلطة المؤهلة للقيام بتحقيق هذه المهام هي حكم وطني ديمقراطي بديل لسلطة الطغمة المالية مستند الى أوسع تحالف وطني باشتراك ممثلي الطبقة العاملة وسائر الكادحين، يعمل لتنفيذ برنامج يخدم مصالح الطبقات والفئات المتحالفة ويرتكز على المبادىء التالية:

- تصفية الإحتكارات الأجنبية.
- تقليص مواقع الطغمة المالية اقتصاديا باتجاه تصفيتها نهائيا.
- إجراء إصلاح زراعي لصالح الفلاحين المنتجين والعمال الزراعيين.

- تقوية القطاع الصناعي وإنشاء قطاع عام منتج يكون الأساس لسياسة تنمية شاملة.
- إطلاق الحريات الديمقراطية وإجراء تغييرات جذرية في المؤسسات الديمقراطية من شأنها أن تؤمن في مرحلة معينة من التطور، تمثيلا يعكس الى حد، النسبة الحقيقية للقوى السياسية والاجتماعية في البلد.
- تحقيق المطالب المعاشية والاجتماعية للطبقة العاملة وسائر الكادحين والفئات الشعبية.
- تحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادي والسياسي والعسكري بين لبنان والبلدان العربية.
- انتهاج سياسة خارجية مستقلة معادية للأمبريالية، سياسة تعاون وثيق مع الدول العربية المتحررة من أجل تصفية آثار العدوان الإسرائيلي، ومن أجل إستعادة كامل الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني في أرضه ووطنه.

إن هذه المهام بطبيعتها ليست مهاما إشتراكية وإن تحقيقها يتفق موضوعيا مع مصالح الطبقة العاملة وجماهير الكادحين والفئات المتوسطة في المدينة والريف، بل يتفق كذلك مع مصالح بعض الفئات البرجوازية المرتبطة بالإنتاج الوطني والسوق المحلية والعربية.

نقد ذاتي لإخطاء الماضي:

المَوْقفُ مِن الوحْدَة العَربيَة، وَقَضيَة فلسْطين

لن يثني الشيوعيين عن كشف أخطائهم وتحليل جذورها بجدية

الحزب المسؤول، أية محاولات يقوم بها أناس تطوعوا في الماضي وسيتطوع أمثالهم في المستقبل، لرصد أخطاء الحزب الشيوعي بقصد تشويه صفحته، انطلاقا من مواقف طبقية وفكرية معادية للشيوعية. والشيوعيون أمناء لتاريخ حزبهم الذي بناه رفاقهم بعرقهم ودمائهم في خضم النضال على امتداد ٤٥ عاما ضد الإستعمار والصهيونية والرجعية، في سبيل الإستقلال الوطني والديمقراطية في سبيل الحقوق الأساسية للطبقة العاملة والجماهير الشعبية الكادحة، في سبيل السلم والتقدم الاجتماعي والإشتراكية. وهم يكملون بحزم وجرأة وثبات، هذه المسيرة التاريخية. لقد عانى الحزب الشيوعي من نوعين من الأخطاء في نضاله السياسي: الإنحراف اليساري في فترة، والانحراف اليميني في فترة أخرى. وقد كان من مظاهر الإنحراف اليساري والإنعزالية التي برزت في سياسة الحزب في أعقاب انتقاله الى السرية بعد عام ١٩٤٨، الموقف من الجبهة الوطنية وعدم التعاون مع الأحزاب الوطنية والصاق التهم بجميع القوى السياسية الأخرى دون تمييز والموقف السلبي من الحركة المطلبية والإصرار على النضال السياسي وحده، والموقف الإنعزالي من الحركة النقابية وكذلك الموقف السلبي من المثقفين.

أما مظاهر الإنحراف اليميني فإن أبرزها هو الخوف من النضالات الشعبية والعمالية، على وجه الخصوص، والموقف الغريب عن الماركسية في خطة التحالفات، والذيلية إزاء البرجوازية. وهي جميعها مظاهر كان يمكن أن تؤدي لو استمرت الى اندماج الحزب اندماجية شبه كامل بالنظام القائم.

إلا أن أخطر هذه الأخطاء التي انتقدها الحزب الشيوعي في سياسته السابقة، هو موقفه من القضايا القومية. فقد تبين لدى تقييم سياسة الحزب أزاء القضايا العربية الأساسية أن الحزب قد استصغر في نشاطه السابق وأهمل القضايا القومية ولم يقدر الحركة القومية لمرحلة طويلة، تقديرا موضوعيا ولم ير طبيعتها الثورية بصورة صحيحة وكان ذلك ناتجا عن النظرة من الخارج الى القضايا القومية، واعتبارها قضية البرجوازية وحدها وكأن العمال والفلاحين والجماهير الشعبية ليسوا جزءا أساسيا في الحركة القومية.

وقد وقع الحزب في المقارنة الخاطئة بين نشوء الحركة القومية في أوروبا ونشوئها في البلدان العربية. فالقومية الأوروبية نشأت وتطورت كتعبير عن مطامح البرجوازية الصاعدة واكتسبت بذلك طابعا تقدميا. ومع انتقال الرأسمالية من مرحلة المزاحمة الحرة الى مرحلة الإحتكار والامبريالية تضاءل وضعف جانبها التقدمي وتحول الى نقيضه. وأصبحت القومية السلاح الإيديولوجي لقهر واضطهاد الشعوب الأخرى ولتبرير الفتوحات الإستعمارية والالحاق. أما في العالم العربي فقد نشأت الأفكار القومية في ظروف خضوع الشعوب العربية للنير الأجنبي ولاضطهاده. وبذلك اكتسبت منذ نشأتها طابعا تقدميا وأصبحت الراية التي يناضل في ظلها الوطنيون العرب في سبيل حرية أوطانهم واستقلالهم. وقد كان الإتجاه العام لتطور الحركة القومية في العالم العربي يسير صعداً مبعدا من طريقه تدريجيا، ممثلي القوى الرجعية واليمينية.

إن الموقف الدوغائي والذاتي في القضية القومية لم يمنع فقط فهم

الظاهرات الجديدة في حركة التحرر العربية، بل كان كذلك في أساس سياسة الحزب الشيوعي الخاطئة إزاء الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨. ولا بد في هذا المجال، من الإشارة الى بعض المظاهر الشوفينية التي كانت تسود أفكار ومفاهيم بعض التنظيمات القومية والاتجاهات المعادية للشيوعية التي كانت تبديها، مما أسهم في تفاقم مواقف الحزب الإنفعالية في القضية القومية. وقد صحح مؤتمر الحزب هذه المواقف الخاطئة وكرست المواقف الجديدة في برنامجه وينطلق الحزب الشيوعي في نظرته الحالية للقضايا القومية، من تحليله الماركسي-اللينيني المتكامل لتطور حركة التحرر العربية، منذ نشوئها في أواخر القرن التاسع عشر حتى أيامنا هذه، وهو يؤكد بصورة خاصة على العوامل الهامة التي أثرت فيها، ولا سيما ثورة أوكتوبر الاشتراكية، التي دشنت عهد انتقال البشرية من الرأسمالية الى الإشتراكية وأمنت الحرية للشعوب التي كانت تضطهدها القيصرية ووضعتها على طريق التقدم. ومجموع هذه العوامل يعطي للحركة الآن مضمونها الاجتماعي الجديد. ويعتبر الحزب الشيوعي أن أهم مكسب حققته حركة التحرر العربية في مرحلتها الحالية، هو الأنظمة التقدمية برغم كل ما يشوبها الآن من نواقص وثغرات في أساس تركيبها وفي سياستها العملية. ورغم عدم وجود ممثلين مباشرين للطبقة العاملة في السلطة فإن معظم التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أجراها الوطنيون الثوريون، يتفق موضوعيا مع مصالح العمال والفلاحين. لأنه موجه في الأساس ضد الإقطاع (الإصلاح الزراعي) وضد البرجوازية الكبرى (تأميم قناة

السويس والبنوك والشركات الأجنبية الكبرى.)

إلا أن الطابع الإيجابي لهذه المنجزات لا يخفي النواقص والسلبيات التي تؤثر على مجمل تطور الأنظمة التقدمية والتي تعود الى ثغرات هامة في بنيتها، أساسها موقف السلطة الطبقي وافتقارها الى نظرية علمية متكاملة. وبرغم جميع الثغرات أو النواقص التي تنتاب تطور هذه الأنظمة التقدمية فإنها تظل العنصر الأساسي في توسيع مدى حركة التحرر العربية وتعميق محتواها. وقد لعبت دورا كبيرا في القضاء على الإنعزالية والإنكماش اللذين حاولت فرضها السيطرة الإستعمارية بصورة مصطنعة خلال عشرات السنين، لإضعاف الروابط القومية بين أجزاء العالم العربي وتقسيم حركة التحرر العربية، كما ساهمت في تعزيز ونشر فكرة الوحدة العربية.

إن الحزب الشيوعي يعتبر أن طموح الجماهير العربية الواسعة الى الوحدة هو وليد الواقع الموضوعي لتطور العالم العربي وللروابط التاريخية بين مختلف أجزائه. فقد انطلقت فكرة الوحدة العربية مع بدء الحركة العربية المعادية للسيطرة الأجنبية وكان مفهومها يتطور مع تطور هذه الحركة في مختلف مراحلها. وقد كانت كارثة فلسطين عنصر تجمع قومي للشعوب العربية في المشرق والمغرب، التي أدركت أن المسببين الحقيقيين لهذه الكارثة هم الإستعمار وعملاؤه الحكام الرجعيون الذين خانوا قضية شعوبهم الوطنية والقومية. ورداً على تآمر الإستعمار والرجعية والصهيونية في فلسطين ومقاومة للأحلاف وللهجوم الأمبريالي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية شددت الشعوب العربية نضالها، فقامت الانتفاضات الشعبية العامة

في العراق والأردن ولبنان، وأطاحت ثورة ٢٣ تموز بالملكية في مصر، وأسقطت القوى الوطنية والتقدمية في سوريا دكتاتورية الشيشكلي، واندلعت الثورة في الجزائر وانتصرت وقامت ثورة ١٤ تموز في العراق، وتحققت أول تجربة جديدة للوحدة بتشكيل الجمهورية العربية المتحدة.

ولا بد من القول بأن ثورة تموز في مصر لم تكن بداية عهد جديد في تطور مصر الداخلي السياسي والاجتماعي فقط، بل كانت أيضا نقطة إنطلاق كبرى ضربت قيود الانعزالية التي كانت حتى ذلك الحين قوية، تفصل مصر عن العالم العربي، وأدخلت الشعب المصري في مكانه الطبيعي في حركة التحرر الوطني العربية وفي حركة الوحدة العربية.

لقد برهنت التجربة الأولى للوحدة أن لا وحدة عربية راسخة دون وحدة القوى التقدمية العربية. فإن تفكك صفوف هذه القوى والتصادم الذي حصل بينها نتيجة تقديرات غير صائبة من كل منها بمواقف الآخرين في تلك المرحلة، سهل على الرجعية والاستعمار توجيه ضربتها الى الوحدة وتقويضها.

إن الوحدة العربية تعبر عن تطلعات جميع الفئات الشعبية الطامحة الى التحرر الساسي والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والتي تنعطف أكثر فأكثر نحو الاشتراكية. وهذه القوى أخذت تصبح العنصر الأساسي المحدد لعملية تطور العالم العربي باتجاه الاشتراكية والوحدة. وأن ظهور دول عربية تقدمية وتوطد الاتجاهات المعادية للرأسمالية فيها وتعمقها يخلق القاعدة الأكثر انسجاما لقيام وحدة

عربية متينة على أسس اشتراكية.

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فقد نظر الحزب اليها والى التآمر الاستعماري الصهيوني عليها نظرة ضيقة.

ولم يفطن الحزب الى أن فلسطين، وإن كانت في المرحلة الأولى هدفا بذاته في مخطط الاستعمار والصهيونية فقد كان، المراد من وراء تحقيق هذا الهدف بالدرجة الأولى، اتخاذ قضية فلسطين منطلقا للهجوم وضرب حركة التحرر الوطني العربية التي انطلقت بقوة بعد الحرب العالمية الثانية وأخذت تهدد مواقع السيطرة الاستعمارية في بقعة يختزن جوفها أكثر من نصف احتياطي البترول المكتشف في العالم وتشكل موقعا استراتيجيا هاما لوصل الغرب الاستعماري بآسيا الجنوبية الشرقية والشرق الأقصى وتحد الاتحاد السوفياتي من الجنوب. أي أن الحزب لم يستطع أن يقدر كما ينبغي الأبعاد الحقيقية السياسية والقومية التي يمكن أن يؤدي اليها، على المدى البعيد، نجاح المؤامرة على فلسطين بإنشاء كيان غريب مصطنع على أرضها.

ولك يكن من المفروض على الحزب الشيوعي اللبناني أن يتخذ أي موقف تفرضه الضرورات العملية لا من الناحية التكتيكية ولا من الناحية المبدئية، حيث أن الأرض العربية كانت موضع اغتصاب. فالموقف الوحيد الصحيح الذي كان ينبغي أن يتمسك به الحزب هو الموقف المبدئي الذي سبق وأن أعلنه قبل سنة ١٩٤٨ برفض التقسيم والنضال في سبيل الدولة الموحدة، من جهة، والتصدي للاتجاهات الغريبة عن المشاعر والمصالح الحقيقية للشعوب

العربية، لتحوير جوهر القضية وتحويلها من نضال ضد الاستعمار والصهيونية الى صراع عنصري بين العرب واليهود، من جهة ثانية.

لقد صحح المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي بصورة جذرية، موقف الحزب من هذه القضية القومية الأساسية، في ضوء الماركسية اللينينية والأممية البروليتارية.

وقد جاء في برنامج الحزب أن «إسرائيل» دولة مصطنعة. وعلى هذا الأساس يجب النظر اليها بوصفها جزءا من الأمبريالية العالمية وبوصفها كيانا غريبا قام على اغتصاب أرض عربية. وهي في مكانها هذا تشكل عنصر تقسيم للعالم العربي وعائقا في وجه الوحدة العربيـة، وهي قائمة على العدوان والتسع. و«إسرائيل» إلى ذلك، دولة رأسمالية دينية، قائمة على اضطهاد الشغيلة وعلى التمييز العنصري، وهي امتداد للأمبريالية وأداتها لتنفيذ استراتيجية الحروب المحلية.

يؤكد البرنامج أن الحل النهائي للقضية الفلسطينية يجب أن يعتمد المواقف المبدئية وينطلق من الاعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني الذي لا ينازع في أرضه ووطنه، وبالتالي الاعتراف بحقه الكامل في العودة الى هذه الأرض وحقه بتقرير مصيره فيها. وما قام على القوة والاغتصاب لا يمكن تبريره، ووجود اليهود في فلسطين اليوم لا يمكن أن ينال من حق الشعب الفلسطيني الطبيعي والتاريخي في وطنه.

ويؤكد البرنامج أيضا، على هذا الأساس، إن حركة المقاومة الراهنة، بما فيها المقاومة المسلحة، التي يخوضها الشعب العربي

الفلسطيني داخل « إسرائيل » وفي الأراضي التي احتلت بعد ٥ حزيران، هي حركة ثورية لشعب اغتصبت أرضه وكامل حقوقه في وطنه وتحظى بدعم الشعوب العربية وبتأييد ومناصرة قوى التقدم في العالم، وفي طليعتها البلدان الاشتراكية والحركة الشيوعية العالمية.

إن العمل الفدائي الذي تدعمه النضالات الجماهيرية في الأرض المحتلة، هو اليوم الشكل الأكثر تعبيرا عن حركة التحرر الوطني للشعب الفلسطيني، ضد الإحتلال الإسرائيلي والاغتصاب الصهيوني. وهو دليل واضح على نضج الوعي الوطني والروح الكفاحية، لدى الشعب الفلسطيني.

والحزب الشيوعي الذي يعتبر أن هذه الحركة الثورية للشعب الفلسطيني هي جزء من حركة التحرر العربية، يرى أنها تحمل نفس المحتوي القومي والاجتماعي لحركة التحرر العربية. وبالتالي فإن من غير الجائزان يجري الفصل المصطنع بينهما بخلق الخلل داخل هذه الحركة النامية. إلا أن الحركة الفلسطينية كتعبير عن الشخصية المستقلة المتميزة للشعب العربي الفلسطيني، كأي من الحركات الوطنية لأي من شعوب البلدان العربية، تتمتع باستقلال نسبي لا يفقدها، على الإطلاق، صفتها كجزء هام من الحركة التحررية العربية تتأثر بها وتؤثر فيها. وإذا كان لا بد من الأقرار بالاستقلال النسبي لكل حركة ثورية في أي بلد عربي، ضمن الإطار العام لوحدة القضايا والأهداف التي تجابهها الحركة الثورية العربية، فما لا شك فيه أن الكفاح الحالي المسلح والجماهيري للشعب الفلسطيني بما

يمثله من أهداف كبرى يهم مجمل الحركة الثورية العربية.

إن الحزب الشيوعي في سياسته ومواقفه يدعو الى تلاحم حركة التحرر العربية مع الحركة الثورية العالمية، وخاصة مع قوتها الأساسية المعسكر الاشتراكي وطليعته الاتحاد السوفياتي.



منظمة الاشتراكيين اللبنانيين
منظمة العمل الشيوعي

- تأسست العام ١٩٦٩ بخروج الفريق الماركسي - اللينيني من حركة القومية العرب.

- أبرز مؤسسي المنظمة:

- محسن إبراهيم.

- محمد كشلي.

- فواز طرابلسي: وهو من تنظيم (لبنان الاشتراكي) الذي انشق عن البعث بعد حركة شباط.

- انفصل محمد كشلي عن المنظمة بعد المؤتمر الأول

- وصفت طروحاتها في بداية التأسيس باليسار التروتسكي.

- مجلة «الحرية» تعبر مناصفة عن رأي منظمة العمل الشيوعي

- والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

- أبرز القادة: محسن إبراهيم الأمين العام للمنظمة وهو بنفس الوقت الأمين العام التنفيذي للحركة الوطنية اللبنانية.

- فواز طرابلسي: الأمين العام المساعد للمنظمة
- حكمت العيد: عضو مكتب سياسي.

السمات الفكرية والسياسية

لقد انفصلت منظمة الاشتراكيين اللبنانيين - منظمة العمل الشيوعي «عن حركة القوميين العرب» العام ١٩٦٩ بعملية نقد لممارسة حركة القوميين العرب التاريخية في لبنان ولقد اختلف الفريق الماركسي - اللينيني مع القوميين العرب في القضايا التالية:

١ - سمات النظام اللبناني وطبيعة الاقتصاد اللبناني.

٢ - التحالف الطبقي الحاكم، فئاته، علاقاته، صراعاته.

٣ - تطور الحركة الوطنية اللبنانية، وعلاقاته بالعامل العربي، وخاصة بعد دخول المقاومة الفلسطينية.

وفي هذه القضايا الثلاث - ترى منظمة العمل الشيوعي ما يلي.

١ - سمات النظام اللبناني وطبيعة الاقتصاد اللبناني:

النظام اللبناني، نظام كومبرادوري - وسيط - في عملية لكسب الثروة البترولية في المنطقة العربية من قبل الأمبريالية، لذلك فإن النمو والإزدهار الذي عرفه ويعرفه النظام اللبناني كان يسير باضطراد مع نمو وازدهار عملية الاحتكار البترولي وبالإضافة الى لعب دور الوسيط مع السوق الرأسمالية العالمية من ناحية تصدير السلع والبضائع الاستهلاكية الى الأسواق العربية..

إن النظام اللبناني يشكل، قاعدة اقتصادية وسياسية وفكرية للمصالح الأمبريالية في المنطقة العربية وهو مرتبط عضوياً بها. بل هو نتيجة من نتائج العملية الأمبريالية نفسها

إن البنية الاجتماعية الطبقية على قاعدة هذا الاقتصاد الرأسمالي، وهيمنة قطاع الخدمات على مجمل التركيب الاقتصادي، يجعل الطبقة البرجوازية اللبنانية خاضعة أساساً لسيطرة جناحها المصرفي التجاري المرتبط عضوياً بالسوق الرأسمالية العالمية.

التحالف الحاكم، علاقاته، صراعاته:

منذ الاستقلال مروراً بالعام ١٩٥٨، حيث بدأت تظهر بعض التناقضات الى العام ١٩٧٥ حيث تفجرت هذه التناقضات بشكل مباشر، كان النظام السياسي يقوم على الاقطاع السياسي وصيغة التوازن السياسي الطائفي..

وكانت علاقاته الداخلية تقوم على أساس هذه الصيغة، أما علاقاته الخارجية، فكانت حريصة على بقاء دوره كوسيط وتعزيز روابطه الاقتصادية العربية بحيث لا يمس دوره الوسيطي ولا بعلاقاته بالأمبريالية العالمية..

على الصعيد الطبقي فقد سيطر وهيمن الجناح المصرفي في البورجوازية اللبنانية، الذي بسط سيطرته على مجمل النظام الرأسمالي اللبناني..

٣ - تطور الحركة الوطنية اللبنانية وعلاقته بالعامل العربي، وخاصة بعد دخول المقاومة الفلسطينية:

قبل دخول المقاومة الفلسطينية، كان العامل العربي الخارجي، المتمثل بحركة التحرر الوطني العربية يدخل الى الداخل اللبناني، ضمن مجرى التوازن الطائفي القائم، فالاقطاع السياسي والبرجوازية

الاسلامية اللذان كانا على رأس الحركة الوطنية اللبنانية، كانا باستطاعتها التكيف مع الموجه الوطنية العربية الخارجية، فهي ما تزال مسألة خارجية لا داخلية - لكن العامل الخارجي العربي تكسر بفعل العديد من العوامل بدءاً من العام ١٩٥٦ وخاصة في العام ١٩٥٨ لكنه لم يمس وجهي التناقض في النظام اللبناني، وجرت محاولات العودة عن طريق الامتصاص إلا أن الطابع الجديد لحركة التحرر الوطني بعد هزيمة حزيران أثر على مجمل الوضع العربي ومن ضمنه الوضع اللبناني..

لقد كان للهزيمة وجهها الآخر، فكما أنها كانت تعبيراً عن مؤسسات لم تعد تملك قوة الحياة كذلك كانت تعبيراً عن ولادة مؤسسات جديدة تملك إمكانية التقدم وتملك قوة الحياة، هي: حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة.. التي وضعت موضوعياً بذور الثورة الجذرية المنطلقة من تحت مصالح الجماهير.. وبهذا المعنى تمثل حركة المقاومة النقيض المادي لمجمل الأوضاع العربية التي حكمت عليها الهزيمة بالموت. هذا العامل شديد العلاقة بالنضال الوطني في لبنان.. إذ أن كل نمو في حركة التحرر الوطني العربية توسع رقعة المعركة مع الصهيونية والأمبريالية سيؤثر على النضال الوطني في لبنان. وسيكون عجزاً متزايداً من جانب النظام اللبناني رغم إجهاض أو امتصاص تأثير هذا «العامل العربي» الجديد على النضال الوطني اللبناني.. ومن ضبط هذا النضال ضمن أطر البنى الإيديولوجية والسياسية الطائفية والصراعات السياسية ضمن التحالف الحاكم..

إن دخول حركة المقاومة على الوضع اللبناني ليس معناه حلول

الثورة الفلسطينية محل العمل اليساري اللبناني. بل أن تأثيراتها على الوضع اللبناني، سيفتح المجال، لأول مرة أمام عمل سياسي مستقل لليسار اللبناني..

تلك هي السمات الأساسية التي رسمتها منظمة العمل الشيوعي للإطار السياسي وتحركها مبتعدة عن حركة القوميين العرب..

وإن كانت المنظمة، وصفت النشاطات السياسية والاجتماعية للحزب الشيوعي اللبناني، في بداية تأسيسها، بالنشاطات الإصلاحية.. فإن المنظمة ومن خلال الأحداث اللبنانية، اقتربت أكثر من الحزب الشيوعي اللبناني.

وأصبح يضمها تحالف يقوم على وحدة الموقف من القضايا المطروحة، وطنياً، عربياً، ودولياً...

وأخيراً، فإن لمنظمة العمل الشيوعي، نشاطاً ملحوظاً في فعالية الحركة الوطنية اللبنانية.

الحركة اللبنانية المساندة للثورة:

على أثر نشاط الثورة الفلسطينية، على الساحة اللبنانية، تعاظم دور المكتب الثاني في ملاحقة أفرادها، والتضيق عليهم وبرز دور معاكس لهذا الدور. مساند للثورة، يدافع عنها، ويساهم في تقديم المساعدة لها بأشكال الدعم المختلفة.. وبرز هذا الدور بشكل واضح بعد استشهاد الشهيد كعوش في العام ١٩٦٦ وتبلور بعد حزيران ١٩٦٧ حيث نشطت حركة «فتح» في الاستعانة ببعض الوجوه الوطنية في لبنان، لتقوم بمتطلبات «فتح» على الساحة اللبنانية. وذلك قبل انتقال الثقل السياسي للثورة الفلسطينية من الأردن إلى لبنان.. وشكلت تنظيمياً سمي «بالحركة اللبنانية المساندة للثورة».

ولقد مرت الحركة بالعديد من الأطوار.. حيث بدأت حركة دعم ومساندة نفسها. ثم بدأت في استقطاب المتطوعين في صفوفها، وتدريبهم تدريباً تدريجياً أولياً قبل الالتحاق بمعسكرات فتح ثم تقلص هذا الدور مع انتقال الثقل الأساسي للثورة الى لبنان. واقتصرت نشاطاتها بعد ذلك على الساحة اللبنانية في الأحداث الدامية.. على دور الدعم السياسي..

أما نشاطاتها الآن، فتعتبر امتداداً لبنانياً لحركة «فتح» حيث

حضر أمينها العام الحاج « سليم شاتيلا » مؤتمر « فتح » الخامس بصفته عضواً أصيلاً في المؤتمر العام لحركة التحرر الوطني الفلسطيني « فتح ».

المسيحيون الديمقراطيون :

- مهما يكن حجم أو تأثير نشاط السيد سمير فرنجية الآن.. فإن الدور الذي أراد ان يلعبه بتشكيله لجبهة المسيحيين الديمقراطيين عند بدء الأحداث في العام ١٩٧٥ وعندما كان عمه سليمان فرنجية على رأس السلطة، رئيساً للجمهورية، منحازاً الى الصف الانعزالي، مدافعاً عنه بحجة الدفاع عن الشرعية.. هذا الدور عد كبيراً وموضع تقدير كبير من قبل الحركة الوطنية اللبنانية، ومن قبل رئيسها الشهيد كمال جنبلاط..

لقد أراد السيد سمير فرنجية بتشكيله هذا أن يدحض الادعاءات التي كانت، وما تزال، تطرح بأن الحرب إنما قامت للقضاء على المسيحيين في لبنان، وبالتخصيص على الطائفة المارونية..

وسمير فرنجية. سليل بيت معروف ليس فقط بمارونيته، بل وتمثيله للمارونية، وصل أحدهم الى سدة رئاسة الجمهورية. لم يعلن دحض الأقاويل الانعزالية فحسب، بل مارس الدحض عملياً، بعيشه طوال فترة الأحداث في المنطقة الوطنية، وباستقباله للعديد من الموارنة في هذه المنطقة وتدبير البيوت لهم وتمثيلهم لدى الحركة الوطنية..

إذن، مهما يكن من أمر نشاط تجمع المسيحيين الديمقراطيين، فان ما عملوا على دحضه وإثبات عكسه. هو ما يؤهلهم أن يكونوا ضمن المجلس المركزي للحركة الوطنية اللبنانية..

- الأمين العام: سمير فرنجية
- أبرز الأعضاء: سايد فرنجية وسليمان سليمان ممثل التجمع في المجلس السياسي المركزي.

الحزب الديمقراطي الكردي البارتي.

لقد تعرضت الحركة الكردية في لبنان إلى العديد من الانشقاقات، شأنها شأن الحركات الأخرى نتيجة الأحداث وتباين الأساليب والاختلاف في مواجهة التغيرات. وسيعالج الفصل الرابع، من هذا الكتاب هذه المسألة. لكنه سيركز على الأحزاب الأولى للحركة الكردية في لبنان.. التي تحملت بلورة المطالب الكردية في لبنان قبل الأحداث.. وكانت السباقة في تمثيل مجموعة الأكراد على الساحة اللبنانية..

إن الحزب الديمقراطي الكردي الذي يتولى أمانته العامة السيد صلاح بدر الدين وأبرز وجوهه السيد مصطفى جمعة، هو المعتمد لدى المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية.. وهو بهذه الصفة، يساهم في تمثيل الأكراد في الحركة الوطنية.

على كل حال، فإن فصل أحزاب الأقليات سيلقي أضواء على نشأة الحركة الكردية ككل..

وفي هذا المجال، نكتفي بإدراج الحزب الديمقراطي الكردي (البارتي) كأحد أحزاب إطار الحركة الوطنية اللبنانية...

٧ حزب العمل الاشتراكي العربي..

مع الانشقاقات العديدة التي أصابت حركة القوميين العرب في الستينيات وتشكيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تولدت لدى القيادة التاريخية لحركة القوميين العرب في العام ١٩٦٩ فكرة إنشاء حزب على المستوى القومي، على غرار، حزب البعث العربي الاشتراكي، يتبنى النظرية الماركسية - اللينية دون أن يسقط البعد القومي والواقع العربي..

وبالفعل تم الاتصال، ببقايا القوميين العرب، الذين لم يعد يأطرهم سياسياً أي تنظيم ليشكلوا حزب العمل الاشتراكي العربي بفروعه:

- حزب العمل الاشتراكي العربي لبنان.
- حزب العمل الاشتراكي العربي سوريا.
- حزب العمل الاشتراكي العربي العراق.
- حزب الشعب العربي الأردن.

وتشكل مكتب سياسي على المستوى القومي يضم ثلاثة أعضاء عن كل فرع من هذه الفروع وانتخب الدكتور جورج حبش أميناً عاماً.. ومن أبرز الوجوه المعروفة في المكتب السياسي المشار اليه:

هاشم علي محسن، حسين حمدان، جبور جبور عن لبنان، ومصطفى الزبري وأحمد اليماني (أبو ماهر) إضافة للدكتور حبش عن فلسطين، ونذكر عن الأردن اسم أحمد محمود عيسى. لكن هذه التجربة لم تنجح، وكما يذكر أحد قيادي تلك الفترة، أن السبب الرئيسي لعدم نجاح التجربة، يكمن بعدم تفرغ القيادة المركزية التي هي المكتب السياسي للعمل الحزبي الشامل، وأنها أعطت معظم نشاطاتها للعمل على الساحة الفلسطينية. أما السبب الثاني فهو انهيار حزب العمل الإشتراكي العربي في كل من سوريا والعراق..

نتيجة ذلك، إقتصر نشاط الحزب محلياً على الساحة اللبنانية. وجزئياً على الساحة الأردنية باسم «حزب الشعب».

وفي لبنان عقد الحزب مؤتمره الأول العام ١٩٧٥ وانتخب لجنة مركزية ومكتباً سياسياً من الساحة اللبنانية، وأصبح السيد هاشم على محسن الأمين العام والأمين العام المساعد حسين حمدان..

تم عقد مؤتمره الثاني العام ١٩٨٠

وكما ذكرنا، ينتهج الحزب النظرية الماركسية - اللينينية، ويعتبر أن الأحزاب الشيوعية العربية. ومنها الحزب الشيوعي اللبناني، أحزاباً تقليدية، تخلت عن الأساليب والطروحات الثورية لتقترب من الأسلوب الإصلاحي. ولهذا فجهد حزب العمل الإشتراكي العربي ينصب على أن يكون هو الحزب الماركسي - اللينيني الثوري على الساحة اللبنانية وسيراً على هذا المنهج، فقد قام الحزب بتشكيل: «تعاونيات زراعية» بمزرعة الخليل بصور وانصار حيث

استولى على أراضي ومزارع تعود ملكيتها لوجوه إقطاعية وشكل تعاونيات زراعية من الفلاحين الفقراء..

لكن هذه التجربة أيضاً أصيبت بالفشل، بسبب مطالبة الملاّك بأراضيهم.

على المستوى العسكري، شكل الحزب قوات عسكرية تحت إسم «المقاومة الشعبية» التي تواجدت في الجنوب. وما تزال مع قوات بقية الأحزاب لكن الحزب، يركز نشاطاته الآن على:

- بناء وضع داخلي متين.
- الوضع اللبناني أساساً.

لذلك فإن علاقاته العربية والدولية محدودة لحصر نشاطه، على الأقل في هذه المرحلة. على الأمرين المذكورين -. فعلاقة الحزب العربية محدودة، أما الدولية فعلاقة الحزب ببلغاريا علاقة مميزة..

أما العلاقات التنظيمية مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فقد تفككت. مع إستمرار علاقات التحالف الوثيق فيما بين الحزب والجبهة.. ويطرح الحزب مواقفه عبر مجلته الدورية: «الثوري».

أما القادة المعروفون في الحزب والذين يقودون تحركه على الساحة اللبنانية فهم: حسين حمدان، جبور جبور، طارق الخضرا إضافة لثلاثة قياديين آخرين يشكلون المكتب السياسي للحزب.

وأخيراً، وقبل أن نختتم الفصل المتعلق بالحركة الوطنية اللبنانية، لا بد أن نثبت رأيها بحل المشكلة اللبنانية..

والحقيقة، أن الحركة الوطنية في بداية تشكيلها كإطار سياسي، أعلنت في ١٨/٨/١٩٧٥، برنامجاً وطنياً دأب على صياغته وإعلانه الشهيد كمال جنبلاط.. هذا البرنامج المرحلي.. واجهته متغيرات في الأحداث عديدة بل ومتجددة كل يوم، لذلك وبعد أن كان هذا البرنامج محوراً أساسياً لتطور الأحداث في لبنان.. درست الحركة الوطنية مشاريع لحل سياسي متكامل للأزمة اللبنانية، ثم أقرت مشروعها الذي يسمى بـ : مشروع الحركة الوطنية اللبنانية من أجل حل سياسي متكامل للأزمة اللبنانية أذاعته في مطلع العام ١٩٨٠ وبالتحديد في ١٤/٢/١٩٨٠ ونعتقد أن هذا المشروع، الذي على أساسه، ترى الحركة الوطنية حل الأزمة اللبنانية، هو الذي يجب أن يثبت هنا، أولاً لمعرفة تطور تعاطي الحركة الوطنية مع الأزمة اللبنانية من خلال طروحاتها الأولى، وطروحات أحزابها كما تقدم، ولأن هذا المشروع، ثانياً، هو الذي ستجري على أرضيته عملية أي نقاش أو حوار سياسي مستقبلي.. لذلك نثبته بحرفيته:

المجلس السياسي المركزي
للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية
مشروع الحركة الوطنية اللبنانية
من أجل حل سياسي متكامل للأزمة اللبنانية

يجتاز لبنان اليوم منعطفاً مصيرياً ربما يكون أكثر المنعطفات خطورة منذ إندلاع الأحداث قبل خمس سنوات. ويبدو مستقبل الوطن مرهوناً بالفعل بمدى وعي اللبنانيين وتحسسهم بالمسؤولية في هذه اللحظات الحرجة.

إن الصعوبات التي نواجه اليوم ليست بنت الساعة. بل أن مقدماتها تراكمت على مدى السنين الماضية لتضع البلاد راهناً أمام أخطر الاحتمالات.

وإذا كان لا بد من تحديد المسؤوليات حيال ما يواجهه لبنان اليوم، وطناً وشعباً، فمن البديهي القول أن اصرار أصحاب المشروع الانعزالي على مشروعهم كان السبب الرئيسي وراء الضياع المتمادي لكل فرص الحل السياسي للأزمة اللبنانية منذ مؤتمري الرياض والقاهرة حتى الآن. إذ لم يكتف هؤلاء، خلال السنوات الأربع الماضية بتكرار الإعلان عن تمسكهم بمشروعهم الهادف إلى تحويل لبنان إلى كيان طائفي عنصري خاضع لقبضة سلطة فاشية، بل نفذوا عملياً خطة قوامها إعادة شحن البلاد بكل عوامل التفجير. فتحوا الحرب في الجنوب بعد أن توقفت في الداخل. وأقاموا في المناطق الخاضعة لسيطرتهم كياناً تقسيمياً أغلقوه في وجه كل سلطة شرعية وتحصنوا خلفه بإنتظار استئناف حرب الهيمنة على لبنان كله. وارتكبوا المجازر وكل صنوف الارهاب الفاشي من أجل

تصفية معارضي مشروعهم. وانتقلوا الى موقف التحالف المعلن مع إسرائيل ليوفروا لها الغطاء السياسي اللازم لتبرير اجتياحها العسكري الذي انتهى بتكريس احتلالها شطراً من الجنوب وزرع كيان عميل لها على الشريط الحدودي. ثم فتحوا معركتهم، العسكرية أحياناً والسياسية دائماً، مع قوات الردع العربية – وخصوصاً بعد اتفاقي كمب ديفيد – تحت شعار اخراجها من لبنان من أجل إزالة أي حاجز يقف في وجه تجدد الحرب ومشروع صهينة لبنان.

وكان المحور الذي تنتظم حوله هذه الخطة كلها يتمثل دائماً في تعطيل كل محاولات الحل السياسي القادر وحده على طي صفحة الحرب نهائياً وعلى انقاذ لبنان واعادته الى مجرى التطور الديمقراطي السلمي.

وإذا كانت مسؤولية الطرف الانعزالي في إيصال البلاد الى الوضع المعقد الذي تعيشه اليوم تبدو واضحة على هذا النحو القاطع فإن الاشارة إليها لا تكفي تلخيصاً لكل المسؤوليات.

فالواقع ان السلطة تتحمل قسطاً كبيراً من المسؤولية في هذا المجال. إذ كان نهجها في إداء مهمتها قاصراً عن المساهمة الفعالة في وضع البلاد على طريق الحل السياسي جدياً. انطلق هذا النهج من نظرة الى التوازن السياسي القائم في البلاد لا علاقة لها بالواقع الفعلي. وبموجبه جرى التعاطي مع «الجبهة اللبنانية» على انها الطرف المنتصر والمقرر وعلى ان ارادتها هي السقف الذي يحدد للسلطة حيز مبادرتها على كل صعيد. وعلى هذا الخطأ الاصلي

ترتبت كل الأخطاء اللاحقة: من الشلل الكامل للمبادرة السياسية الرسمية تحت وطأة الشروط التعجيزية التي طرحتها «الجبهة اللبنانية» ذرائع لتعطيل كل حل سياسي، الى الرضوخ للأمر الواقع التقسيمي الذي فرضه المحور الانعزالي في مناطق سيطرته والتسليم به على أنه قدر لا مفر منه، الى التحلل من مسؤولية المواجهة الوطنية لقضية الجنوب بما هي قضية إحتلال اسرائيلي مباشر وغير مباشر واعتبار التعامل مع إسرائيل مجرد وجهة نظر لا تستطيع السلطة حسم الموقف منها، الى تضييع كل الفرص التي سنحت منذ قرارات مؤتمر بيت الدين حتى قرارات مؤتمر تونس لوضع البلاد على طريق حل سياسي متكامل يحفظ لها مقوماتها الوطنية.

ومنذ أن أصبح نهج السلطة محكوماً بنظرة مؤداها استحالة القيام بأي مبادرة تحقيقاً للحل السياسي المتكامل للأزمة اللبنانية بدأت خطواتها وإجراءاتها تضيع ليضيع معها الوضع السياسي بجمله في متاهة البحث عن مداخل جزئية للحل لم تكن لها من نتيجة فعلية سوى زيادة الأزمة تعقيداً. وكان أخطر هذه المداخل الجزئية ما يتعلق منها بقضية الجيش: إعادة بنائه ووجهة إستخدامه.

إذ بدلا من أن تأتي عملية بناء الجيش في إمتداد حل سياسي متكامل وعلى قاعدة وفاق وطني حقيقي وبإشراف حكم مجسد للتوازن الوطني المطلوب وآخذ بالتوجهات السياسية المعبرة عن إرادة الأكثرية الساحقة من اللبنانيين وتطلعاتهم، شرعت السلطة في إعادة بناء الجيش وفق الاسس نفسها التي حكمت بنيته السابقة وكانت وراء تفككه. ثم وافقت بعد جهد وفي أعقاب سلسلة مواقف

متعرجة على إصدار قانون جديد للدفاع وضعت أجزاء منه موضع التطبيق وما زال معظمه معلقاً. وفي ظل ذلك كله، وفي مناخ التساهل المتمادي حيال ضغوط «الجبهة اللبنانية» ومحاولاتها التحكم بمسار بناء الجيش، نشأ جيش قامت حول توجهه وتنظيمه وتركيبه اعتراضات وطنية أساسية مشروعة استمر معها دوره موضع خلاف سياسي جوهري.

وبدلا من التعامل مع هذه الاعتراضات بجدية لتحديد مصدر الخلل المستمر والمتجدد في بنية الجيش والتوجه نحو معالجته ضمن أفق سياسي واضح، أمعنت السلطة في تجاهل ذلك كله وانتقلت الى الضغط من أجل فرض استخدام هذا الجيش في مهمات أمنية. الأمر الذي كان ينذر منذ البداية بتولد مخاطر شديدة التعقيد. لانه حين لا يكون التوافق الوطني اللازم حول دور الجيش متوفراً، فإن استخدامه يؤدي عكس النتيجة المتوخاة وبدلا من أن يكون عنصر ضبط للأمن يصبح عنصر إخلال به.

وإذا كانت «الجبهة اللبنانية» قد أعلنت موافقتها شكلا على استخدام الجيش في بعض المناطق الخاضعة لها، فإن هذا الموقف كان محكوماً منذ البداية باعتبارين: أولهما – عدم المساس بسيطرتها العسكرية الأمنية على هذه المناطق وبحيث أصبح وجود الجيش فيها مجرد غلاف شكلي للأمن الذاتي الانعزالي. وثانيهما – تحويل شعار استخدام الجيش الى نوع من الغطاء لمتابعة معركتها الاصلية والفعلية وهي معركة التصدي لقوات الردع العربية والمطالبة باخراجها في سياق العمل على استكمال مشروعها الفئوي المتصهين.

وهنا أيضاً وقعت السلطة في خطأ الاستجابة الضمنية لهذا الضغط الانعزالي. فبدأت تضع مهمة قوات الردع العربية موضع تساؤل مصيري دون أن تكون بنت الاداة الصالحة للحلول مكانها. ثم أخذت تسعى عبر مختلف مشاريع التحرك الأمني الى تقليص دور هذه القوات، وكل ذلك في ظل التغاضي الرسمي عن الحملة السياسية والاعلامية الواسعة المعادية لقوات الردع العربية بل ولكل ما هو عربي.

في هذا المناخ الداخلي أتى قرار القيادة السورية بتجميع قواتها من بعض مناطق الجنوب ثم من بيروت بناء لحيثيات تتصل بمجمل معركة المواجهة مع إسرائيل وبجوهر الدور القومي للجيش السوري وخصوصاً على الساحة اللبنانية. وبدلا من أن تعتبر السلطة هذا الاجراء مناسبة لفتح ملف الوضع اللبناني من أساسه ومواجهة مختلف قضاياه الداخلية وعلاقاته الخارجية بكل ترابطها، إذا بها تنزلق نحو الأخذ بتصور أمني لنتائج خطوة التجميع ومضاعفاتها فتتخذ قراراً بانزال الجيش تحت اسم ملء الفراغ الأمني من فوق كل الاعتبارات.

هكذا تفاقمت عوامل التأزم الكامنة في الوضع اللبناني وتصاعدت الى درجة بات معها جميع اللبنانيين يحسون بحق أن البلاد تقف على أبواب منعطف خطير.

حيال ذلك كله تجد القوى الوطنية اللبنانية من واجبها أن ترفع اليوم صوت الأكثرية الساحقة من شعبنا الداعي الى منع الانفجار والحيلولة دون تجدد القتال وإبعاد شبح الحرب. فلقد كفى لبنان،

وطناً وشعباً، ما عاناه من ويلات وما لحق به من خراب. وكفى اللبنانيين تجارب كي يقتنعوا بأن الحل السياسي للأزمة هو الخيار الوحيد الذي يحفظ مقومات البلاد الوطنية وان العودة الى جادة التطور الديمقراطي السلمي هي السبيل الوحيد لحل كل المعضلات.

إن المهمة الرئيسية التي تواجه اللبنانيين اليوم، حكاماً ومواطنين، هي مهمة العمل من أجل ترجيح كفة الحل السياسي على كل ما عداها ومن أجل جعل السلام المؤسس على قاعدة المعالجة الجدية للأزمة اللبنانية من جذورها مخرج الانقاذ الحاسم للوطن والمواطنين.

وإذا كان مطلوباً من كل القوى السياسية والفعاليات الشعبية أن تلقي بكل جهدها ووزنها في هذا الاتجاه فإن موقف السلطة يبقى المفصل المقرر لمسار الاحداث من أساسه. ويتحمل رئيس الجمهورية في هذا المجال مسؤولية القرار الذي يتوقف عليه بالفعل الشطر الأكبر من المصير الوطني.

لقد أعطت القوى الوطنية اللبنانية السلطة، على مدى السنوات الأربع الماضية، كل الفرص ووضعت في حوزتها كل ما طلبته من تسهيلات في سبيل أن ينتصر لبنان الموحد على كل مشاريع التقسيم والتفكيك والهيمنة الفئوية.

وعلى الرغم من ضياع الفرص والثمن الباهظ الذي دفعه شعبنا نتيجة نهج التردد الذي ساد سياسة الحكم، فإن القوى الوطنية اللبنانية مستعدة اليوم للاضطلاع بمسؤوليتها مجدداً في المساهمة ببذل أقصى الجهد من أجل معالجة جادة لمجمل قضايا الوضع اللبناني.

المطلوب من رئيس الجمهورية مبادرة سياسية سريعة لا بد أن تنطلق، كي تنجح في إنقاذ البلاد، من توجه يعي:

١ - ان المعالجات الامنية والجزئية لا تجدي في مواجهة مخاطر الوضع الراهن بل هي أقصر الطرق الى توليد الانفجار.

٢ - ان الحل السياسي هو وحده إطار المعالجة الجدية لمجمل قضايا البلاد.

٣ - إن الصعوبات التي تعترض هذا الحل لا تشكل على الإطلاق تبريراً لسلبية الحاكم. إذ يبقى في حوزته ان يشهر سلاح الموقف الواضح ويضع الجميع أمام مسؤولياتهم. وعلى قاعدة هذا الموقف الواضح سوف تجد الأكثرية اللبنانية الساحقة سبيل التعبير عن إرادتها وبواسطتها يصبح ممكناً فرض الحل السياسي خياراً وحيداً في وجه كل إحتمالات الانفجار.

وإذ تدعو القوى الوطنية اللبنانية السلطة ورئيس الجمهورية تحديداً إلى هذه المبادرة السريعة تعتقد أن من واجب كل القوى السياسية أن تضغط في هذا الاتجاه وان تتقدم باقتراحاتها من أجل تحقيق الوفاق الوطني راهناً حول مقومات لبنان الوطنية الاساسية ومن أجل توفير الاطار الملائم مستقبلا لحل معضلات تطوره على قاعدة الصراع الديمقراطي السلمي، ثم من أجل تركيز وتنظيم علاقات لبنان بالعالم العربي ولا سيما ما يتعلق منها بالتزاماته حيال القضية الفلسطينية وبالعلاقة المميزة التي تشده الى سوريا.

واستجابة منها لمقتضيات هذه المسؤولية تطرح الحركة الوطنية

اللبنانية المشروع الآتي لحل سياسي متكامل يخرج البلاد من دوامة الأزمة التي تتخبط فيها.

أولاً – استعادة وحدة لبنان السياسية والادارية:

وذلك يتطلب:

١ – إلغاء كل أشكال السلطة التقسيمية القائمة الآن فعليا في بعض المناطق اللبنانية وازالة أدواتها السياسية والعسكرية والأمنية والادارية.

٢ – بسط سيطرة السلطة الشرعية على كل الاراضي اللبنانية.

٣ – التصدي لدعوات اللامركزية السياسية والتعددية الكيانية ولاي شكل من أشكال التقسيم المعلن أو المقنع واعتبارها ماسة بكيان البلاد ووحدتها واستقلالها وبأمن الشعب والوطن.

ثانيا – تأكيد عروبة لبنان واستقلاله الوطني:

وذلك يتطلب:

١ – إعلان التزام لبنان الرسمي وجميع اللبنانيين بعروبة لبنان أرضا وشعبا وتمسكهم باستقلاله الوطني.

٢ – المواجهة الوطنية الموحدة للعدو الصهيوني بصفته مصدر الخطر المصيري على لبنان والتصدي للاحتلال الإسرائيلي لقسم من الجنوب وللكيان العميل الذي نشأ في ظله على الشريط الحدودي وإدانة كل أشكال التعامل مع إسرائيل ووضع حد حاسم لها. مما يوفر الأساس المطلوب للعمل الجدي من أجل تنفيذ قرارات مجلس

الأمن الداعية الى الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية وبسط سيادة الدولة اللبنانية على كل أنحاء الجنوب.

٣ – التزام لبنان الرسمي وجميع اللبنانيين بموجبات انتمائه العربي وفي طليعتها موجبات المواجهة العربية المشتركة للعدو الصهيوني والتضامن العربي ضد اتفاقيتي كمب ديفيد.

٤ – تثبيت التزامات لبنان حيال القضية الفلسطينية واحترام حق المقاومة الفلسطينية في النضال من أجل استعادة وطنها وإرساء العلاقات اللبنانية – الفلسطينية على قاعدة الاتفاقات المعقودة بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٥ – تنظيم العلاقة المميزة القائمة بين لبنان وسوريا، في مناخ الثقة والاحترام المتبادل، على قاعدة المصير القومي المشترك والروابط التاريخية الخاصة التي تجمعها والضرورات الاستراتيجية التي تملي قيام أمتن أشكال التنسيق العسكري والأمني والتكامل الدفاعي والتعاون السياسي والاقتصادي بين البلدين.

ثالثا – إقامة حكم المشاركة الديمقراطية – المتوازنة:

وذلك يتطلب:

١ – الالتزام بالديمقراطية إطارا لتطور لبنان ووضع حد لكل مشاريع الهيمنة الفئوية ولمحاولات السيطرة المسلحة والاحتكام الى قوانين الصراع السياسي السلمي.

٢ – تحقيق المشاركة الديمقراطية المتوازنة في الحكم ومؤسسات التمثيل الشعبي والإدارة وسائر أجهزة الدولة من جانب جميع

القوى السياسية والفئات الاجتماعية بما يعكس وزنها الفعلي في حياة البلاد السياسية وتطورها الاجتماعي.

٣ - تأمين التوازن الضروري بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وضمن السلطة التنفيذية نفسها.

٤ - الحفاظ على الحريات الديمقراطية وتعزيزها.

رابعا - إعادة بناء الجيش وسائر المؤسسات على أسس وطنية متوازنة:

وذلك يتطلب:

١ - تنفيذ خطة متكاملة لإعادة بناء الجيش على أسس وطنية متوازنة تحول دون استخدامه أداة لفرض أي مشروع تسلط فئوي، وتنطلق من الأخذ بسياسة دفاعية وطنية واضحة تحدد للجيش مهمته الأصلية في الدفاع عن حدود البلاد في وجه العدو الصهيوني وحماية وحدتها في الداخل، وتستهدف تحرير الجيش تنظيما وتركيبا من أي تمييز طائفي فئوي ومن أي تسلط فردي وتكريس مبدأ خضوعه للسلطة السياسية على نحو ملموس.

٢ - تعزيز قوى الأمن الداخلي بتطوير تنظيمها وزيادة عددها وتحسين تجهيزها كي تتمكن من العودة الى الاضطلاع بمهمتها الأصلية، مهمة حفظ الأمن الداخلي، ومن أجل الوصول بها الى المستوى الذي تصبح معه الأداة الأمنية الأساسية القادرة على تولي مسؤولية الإشراف على الأمن في جميع المناطق اللبنانية.

٣ - تثبيت مبدأ التوازن الوطني قاعدة لإعادة بناء سائر مؤسسات الدولة وأجهزتها.

خامسا - إعمار لبنان اقتصاديا واجتماعيا:

وذلك يتطلب:

١ - تنفيذ سياسة عامة توفر العون اللازم لمتضرري الحرب وإمكان إعادة إعمار البلاد، مع التركيز على الأولوية التي يجب أن تعطى لقضية إعمار الجنوب في هذا المجال.

٢ - تمكين الاقتصاد اللبناني من استئناف دورته الموحدة وفتح سبل النمو المتوازن أمامه على صعيدي المناطق والقطاعات.

٣ - معالجة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن الحرب وفي طليعتها مشكلة المهجرين التي ينبغي حلها على قاعدة عودتهم الى مناطقهم.

٤ - اعتماد سياسة جدية لمكافحة الغلاء وتخفيض الأسعار وتوفير الخدمات الاجتماعية الضرورية.

سادسا - نحو تحقيق الإصلاح الديمقراطي:

يتولى رئيس الجمهورية، في ظل هذا الوفاق الوطني حول مقومات لبنان الوطنية الأساسية وبعد استعادة وحدة البلاد السياسية والإدارية وعودة السلطة الشرعية الى ممارسة مسؤولياتها في كافة المجالات وعلى جميع الأراضي اللبنانية، تنظيم حوار سياسي واسع بين القوى السياسية الممثلة لمختلف قطاعات الرأي العام الشعبي اللبناني من أجل الوصول الى برنامج مشترك لتحقيق الإصلاح الديمقراطي بما يفتح أمام لبنان آفاق التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي ويعالج أسباب الحرب ونتائجها جذريا.

* * *

إذ تطرح الحركة الوطنية اللبنانية مشروعها هذا لتحقيق حل سياسي متكامل للأزمة اللبنانية تضع السلطة مجددا أمام مسؤولية القيام بمبادرة سريعة في هذا المجال، وتتوجه الى جميع القوى الحريصة على وحدة البلاد ومصيرها الوطني كي تلقي بثقلها من أجل منع الإنفجار وفرض الحل السياسي خياراً وحيداً يستجيب لرغبة الأكثرية الساحقة من اللبنانيين.

بيروت في ١٤/٢/١٩٨٠

الحركة الوطنية اللبنانية

الفصل الثاني:
الجبهة القوميّة
حركة أمل

جبهة الأحزاب والقوى القومية والوطنية في لبنان

كما ذكرنا في المقدمة الثانية، التي حاولت أن تكون ملاحقة للمتغيرات، فان التحولات أصابت كل الأطر السياسية التي نتجت عن أحداث لبنان، وحدها الحركة الوطنية اللبنانية نسجل لها أن المتغير الوحيد الذي يطرأ عليها، هو انضمام الآخرين اليها.. وطموح بعض التنظيمات التي تطرح طروحاتها، إلى الاعتراف بها رسمياً ضمن اطارها.. المهم أن جبهة الأحزاب والقوى القومية والوطنية في لبنان التي كانت تطمح بأن تشكل « القوة الثالثة » على الساحة اللبنانية، كما تذكر وثائقها، تعرضت للعديد من النكسات.

لقد أرادت ألا تكون ضمن اطار « الحركة الوطنية » التي تطالب بالتغيير الجذري. وكذلك أرادت ألا تكون ضمن اطار « الجبهة اللبنانية » التي تطرح الطروحات الطائفية والتقسيمية. وفي هذا يقول كمال شاتيلا: « أكدت الجبهة القومية تواجدها المادي بعد صدور الوثيقة الدستورية في ١٤ شباط ١٩٧٦ لأنه أصبح من المهم تشكيل القوة الثالثة التي تقاتل دعاة التقسيم وتناضل ضد صرف الشارع الوطني عن مساره الطبيعي ».

ولكن هذا الطرح، لم يجعلها بعيدة عن النكسات، لأن اتهامها

الحركة الوطنية بحرف الشارع الوطني عن مساره الطبيعي، كان السبب الأول في تباعدها عن خط الحركة الوطنية.

ثم كانت لعلاقاتها مع سوريا، خاصة في العام ١٩٧٦ الأسباب الأخرى التي جعلتها تتعرض لحملة عسكرية من الحركة الوطنية استهدفت مكاتبها وتواجدها، خاصة في بيروت العاصمة بتاريخ ٦/٦/٧٦.

إلا أن هذه المسألة سويت بعد عودة التحالف الطبيعي بين الحركة الوطنية وسوريا، لكن التفاعل الداخلي بين أحزاب الجبهة القومية، لم يتوقف، خاصة اذا علمنا أن التجانس شبه معدوم بين هذه الأحزاب والمنظمات. وأن اللقاء الذي تم كان على أساس سياسي آني أو موقف سياسي من قضية واحدة.. هي العلاقة مع سوريا..

وحين سويت هذه المسألة بين الحركة الوطنية وسوريا بدأت أحزاب الجبهة القومية تظهر في تحركها السياسي تبايناً ملحوظاً.

لقد بدأت «الجبهة القومية» بشكل لقاءات تحت اسم «القوى القومية والوطنية في لبنان» حيث تلتقي فيها التنظيمات والأحزاب التالية:

١ - اتحاد قوى الشعب العامل.

٢ - منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي.

٣ - الاتحاد الوطني للانماء.

٤ - حركة المحرومين (أمل)

٥ - حزب رزكاري الكردي.

٦ - الحزب السوري القومي الاجتماعي (جناح الياس جورجي قينزح، قبل توحيد الحزب) ثم تبلورت هذه اللقاءات الى إطار جبهوي، أعلن في صيف العام ١٩٧٦ كجبهة قومية وضمن الأحزاب والقوى التالية:

١ - اتحاد قوى الشعب العامل

٢ - منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي.

٣ - الحزب السوري القومي الاجتماعي (جناح قنيزح).

٤ - الاتحاد الوطني للانماء:

٥ - الطلائع التقدمية

وانتخبت القيادة المركزية للجبهة القومية التي تضم ممثلين عن هذه الأحزاب والقوى السيد كمال شاتيلا أميناً عاماً لها وناطقاً رسمياً باسمها.

المبادىء الأساسية للجبهة القومية:

يقول السيد كمال شاتيلا أمين عام الجبهة القومية: «ان الجبهة وهي تعمل تأخذ بعين الاعتبار المنطلقات الأساسية التالية في تحركها:

١ - النتائج الطبيعية للجغرافيا السياسية والتي تحتم أعلى درجات التنسيق والتكامل بين لبنان وسوريا.

٢ - ضرورة العمل بمختلف الوسائل المشروعة لصهر العصبيات المحلية والعشائرية والطائفية في بوتقة الوطنية اللبنانية.

٣ - التمسك بالمكاسب الايجابية التي تم تحديدها في الوثيقتين الرئيسيتين اللتين صدرتا خلال الأزمة وهما: «الوثيقة الدستورية» و«خطاب القسم للرئيس الياس سركيس».

وقد أعلنت جبهة الأحزاب والقوى القومية والوطنية اللبنانية، مبادئها الأساسية على لسان أمينها العام، في مؤتمر صحفي عقده بتاريخ ١٦/٦/١٩٧٦، قال فيه:

ان المسؤولية العظمى التي ألقتها الأحداث الدامية على عاتق الوطنيين والقوميين، تحتم التصدي لكافة الأسباب التي كانت وراء تفجر الصراع الدموي ووضع الحلول المناسبة وصولا الى لبنان لا طائفي، عربي، ديمقراطي، مستقل.

فقد أسقطت الأزمة اللبنانية أموراً كثيرة من ضمنها: فكرة الضمانات الأجنبية، والأسس البالية التي كانت تشكل قواعد عرفية ودستورية في نظام لبنان، والثغرات في بنية النظام اللبناني القديم وتعدد مفاهيم الولاء الوطني، مما أتاح للمؤامرة الصهيونية أن تقوى على تخريب وزعزعة وجوده في مرحلة ما.

فمن هذه المواقف المبدئية، واستناداً الى مصلحة الشعب اللبناني الواحد، وللوطن الذي لا ولاء الا له ولمصلحته الوطنية والقومية العليا، نطرح هذه الأسس:

١ - في الولاء للبنان.

أ - لبنان بلد عربي، سيد حر، مستقل، وهو جزء لا يتجزأ من الواقع العربي.

ب - الوطنية اللبنانية هي الايمان بلبنان الواحد الذي يعلو الولاء له على كل عصبية محلية أو طائفية أو عشائرية.

٢ - أسس بناء الوحدة اللبنانية الشعبية.

أ - ازالة كافة مراكز القوى الضاغطة على السلطة الشرعية في لبنان، بغير الوسائل الديمقراطية، وهذا يتضمن الغاء كافة المؤسسات التي برزت مع الأحداث ونمت في أجوائها، وهي:

- الميليشيات المسلحة.
- الاذاعات الخاصة.
- المطارات والموانىء الخاصة.
- المؤسسات التعليمية والثقافية الانفصالية.

- ب - تثبيت وتوسيع السلطة الرسمية لتشمل جميع الأراضي اللبنانية، وهذا يقضي:

- الغاء فاعلية القوى العسكرية اللانظامية.
- اعادة الأمن الداخلي والخارجي الى البلد، وذلك باعادة بناء الجيش وقوى الأمن الداخلي على أسس خطة دفاعية متكاملة مع دول الجبهة الشرقية.

- تسلم القوات المسلحة اللبنانية بدعم من قوات الردع العربية مسؤولية الدفاع وحفظ الأمن في الجنوب.

- تطبيق الاتفاقات المعقودة بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ج - تمكين السلطة الشرعية من ممارسة سلطاتها باعتبارها الجهة المكلفة بالأمن الداخلي والخارجي والعلاقة مع الثورة الفلسطينية بالتعاون مع قوات الردع العربية، وبالتوجيه الاعلامي وبالتربية والثقافة وقيادة النشاط الانمائي في النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

د - رفض اقامة كيانات سياسية على أساس طائفي أو محلي تحت راية أية تسميات.

ه - حل قضية المهجرين حلا واحدا وشاملا.

٣ - الانتماء العربي اللا طائفي للبنان.

أ - التأكيد على تكامل المواطنية اللبنانية والانتماء العربي وعدم تناقضهما.

ب - التأكيد على حقائق ان استقلال لبنان وأمنه ورخاءه يتكامل مع الاستقلال القومي للعرب وأمنهم ورخاءهم، وأن أعداء لبنان هم أنفسهم أعداء الآمال العربية، وان هوية لبنان ومصالحه وآماله تحتم عليه على الصعيد العربي تحقيق عدة انجازات تتمحور حول ايجاد أعلى درجات التنسيق الأمني والدفاعي بين لبنان وسوريا وعدم ايجاد قيود أمام مشاركة قوات عربية وخاصة سورية

في حماية لبنان، كما اقتضى ذلك، وتأكيد الايمان اللبناني بشرعية كفاح الشعب العربي الفلسطيني ومناصرة منظمة التحرير الفلسطينية واشراك لبنان في السوق العربية المشتركة، وأخيراً التزام لبنان بالتضامن العربي.

٤ - منطلقات أساسية لتطوير النظام اللبناني:

أ - الغاء الطائفية السياسية في كافة المجالات.

ب - تحديث النظام الديمقراطي البرلماني انطلاقاً من قاعدة توازن السلطات وتساوي المواطنين في الحقوق والواجبات وتوسيع نطاق اللامركزية الادارية.

ج - تطوير الادارة تطويراً جذرياً.

د - اعتماد سياسة اقتصادية تحترم المبادرة الفردية في اطار مراقبة الدولة للقطاع الاقتصادي لئلا تتحول المنافسة الى احتكار، واعتماد مبدأ توسيع القطاع العام في بعض المجالات.

ه - وضع خطة انمائية مستقلة للمناطق المحرومة.

و - اعتماد سياسة تربوية ثقافية سليمة ومتطورة ترمي الى تحقيق مجانية التعليم والزاميته وتوحيد المناهج وتوحيد الكتاب المدرسي وتعديل رواتب المعلمين.

ز - تعديل قانون الجنسية لجهة اعطاء المكتومين حقهم الأكيد في الجنسية.

★ ملامح عن النظام الأساسي للجبهة:

تتكون جبهة الأحزاب والقوى القومية والوطنية من قيادة

مركزية يرئسها أمين عام، هو نفسه أمين عام الجبهة والناطق الرسمي باسمها، وتضم القيادة المركزية ممثلين عن كل الأطراف المشاركة في الجبهة، وهناك قيادات فرعية على مستوى المحافظات ومكاتب ولجان تنفيذية.

★ أهم المواقف السياسية للجبهة:

كان لجبهة الأحزاب والقوى القومية والوطنية اللبنانية، عدة مواقف سياسية هامة حيال عدد من التطورات المحلية والفلسطينية والعربية، حيث أكدت على مواقفها الثابتة من قضايا وحدة لبنان وعروبته اللاطائفية وعلى تمسكها بضرورة تعزيز اللقاء السوري - اللبناني - الفلسطيني لمواجهة مخططات العدو الاسرائيلي.

لكن:

الى أي حد حافظت الجبهة القومية على وحدتها؟

حركة «أمل» التي حضرت أولى الاجتماعات التأسيسية للجبهة، لم تبق فيها حين أعلنت، وإن كانت قد احتفظت بعلاقات حسنة معها، لكنها لم تدخل ضمن اطارها الجبهوي..

القوميون السوريون (جناح الياس جورجي قنيزح) عادوا الى الحزب الأم في العام ١٩٧٩ تحقيقاً لجهود بذلها رئيس الحزب حينئذ الدكتور عبد الله سعاده. أما منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي، العماد الأول «للجبهة القومية» فقد اقتربت كثيراً من الحركة الوطنية، منذ تسوية الخلافات التي كانت تقوم بين سوريا والحركة الوطنية اللبنانية بشأن دخول قوات الردع العربية.

ولم يكن اقتراب منظمة البعث العربي الاشتراكي من الحركة الوطنية غريباً، فهي في الأصل أحد مؤسسيها. لكن عملية عودة منظمة البعث العربي الاشتراكي الى الحركة الوطنية، أخذت فترة من الوقت.

في البدء طرح أمر تشكيل «الجبهة العريضة» التي تضم كل الذين يرفضون التعاون مع المتعاملين مع العدو الصهيوني، وطرح بهذا الصدد أن تضم هذه الجبهة كل من الحركة الوطنية والجبهة القومية، وبعض الشخصيات التقليدية، وحركة أمل، والرئيس السابق سليمان فرنجية بعد خروجه من «الجبهة اللبنانية» وحادثة اهدن الشهيرة.

لقد جرت مساعي عديدة، لكن «الجبهة العريضة» بقيت فكرة لم تر النور وفشلت الجهود التي بذلت لتكوينها..

عند ذلك، حسمت منظمة حزب البعث أمرها، وقررت الانضمام الى المجلس السياسي للحركة الوطنية..

لكن خلال هذه الفترة، كان التفكك قد دب بأوساط الجبهة القومية وبدأ التباعد بين أطرافها حتى قبل أن يعلن الانضمام الرسمي لمنظمة الحزب الى الحركة الوطنية..

وبات واضحاً أن «اتحاد قوى الشعب العامل» بشخص أمينه العام السيد كمال شاتيلا هو الذي يستخدم اسم «الجبهة القومية» وأخذ يتجه، اتجاهاً آخر، مبتعداً حتى عن تحالفه مع سوريا وزار السعودية وأجرى مباحثات مع أركان النظام فيها مقرراً سلفاً عدم

قبوله حل « الجبهة القومية » لصالح الاطار الموحد ، اطار الحركة الوطنية اللبنانية . .

وبتاريخ ١٩٨٠/٧/٢ أعلن « عاصم قانصو » الأمين القطري لمنظمة حزب البعث العربي الاشتراكي بمؤتمر صحفي : حل الجبهة القومية . وحين وجه له سؤال حول السيد شاتيلا أمين عام الجبهة القومية ، أجاب : « أنه أصبح في موقع لا يحسد عليه » .

أما لماذا انضم الى الحركة الوطنية فقد أجاب : « إن صيغة المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية هي صيغة أشمل وأعمق من صيغة الجبهة القومية للعمل الوطني »

ولقد أعلن قانصو ذلك في مقر الحزب ، وبعد إنتهاء أعمال المؤتمر الثامن لمنظمة البعث واصفاً انضمام المنظمة للحركة الوطنية : « انها خطوة على طريق تطوير العمل الجبهوي بقيادة رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط » .

قبل اعلان السيد قانصو بيوم واحد ، أعلن السيد وليد جنبلاط أي في ٨٠/٧/١ الاستغناء عن فكرة « الجبهة العريضة » واعتبر أن الحركة الوطنية هي بمثابة : الجبهة الوطنية العريضة .

ماذا بقي من الجبهة القومية بعد ذلك ؟ . .

لقد بقي فيها ، حتى تاريخه ، أي تاريخ اعلان حل الجبهة القومية . القوى التالية :

١ - اتحاد قوى الشعب العامل .

٢ - الاتحاد الوطني للانماء .

٣ - الطلائع التقدمية .

اضافة لذلك استمرت « جبهة المواجهة » بتحالفها مع الطرفين منظمة حزب البعث والجبهة القومية المتبقية . .

لكن الاطار عاد وتفسخ من جديد ، بعد غياب شاتيلا واقامته في باريس . ونعرض فيما يلي لمحة عن هذه القوى . .

اتحاد قوى الشعب العامل:

تأسس تنظيم «اتحاد قوى الشعب العامل» في ٢٣ كانون الثاني في العام ١٩٦٥ ارتكازاً على قاعدة أن هذا التحالف يمثل المثقفين والعمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية غير المستغلة.

واسم الاتحاد، كما تؤكد الدراسة التي قدمها لنا مكتب الأمين العام والتي نورد هنا نقلاً عنها، لا يعني أنه جبهة بين الفئات المؤلفة لقوى الشعب العامل وإنما هو تنظيم سياسي بعيد عن مصالح هذه الفئات ويعمل من أجل تحقيق أهدافها ويضم بين صفوفه طلائع مناضلة لقوى الشعب العاملة.

ويرأس الاتحاد، أمين عام هو السيد كمال شاتيلا. أما قيادته فتتشكل من لجنة مركزية ومكتب سياسي ومجالس قيادات.

في العام ١٩٧٢ خاض الاتحاد الانتخابات النيابية لأول مرة- قبل الحركة التصحيحية وخروج عصام العرب وفؤاد عيتاني- في وجه مرشح عريق في العمل النيابي، هو النائب السابق «نسيم مجدلاني» ففاز مرشح الاتحاد النائب «نجاح واكيم» رغم أنه حديث السن، حديث العمل في المجال السياسي ومن خارج بيروت.

-للاتحاد مجلة سياسية تصدر أسبوعياً باسم «الموقف». ومجلة فكرية غير دورية باسم «الناصرية».

الاتحاد الوطني للانماء:

بدأ الاتحاد الوطني للانماء العمل على شكل تجمع ضم عدداً من الأساتذة والمفكرين، انه تجمع للمهنيين والتكنوقراط الوطنيين.

من أبرز وجوهه: طارق ناصر الدين، د. رياض الصمد، د. مصطفى علامة وعماد عكاوي..

اقتصر دور هذا التجمع بعد انضمامه للجبهة القومية في العام ١٩٧٦ أي عند قيامها على تقديم الدراسات القانونية، وبعض الخدمات الاجتماعية.

الطلائع التقدميّة

تأسست الطلائع التقدمية (طلائع البعث) على شكل تنظيم العام ١٩٧٣ برئاسة أمينها العام محمد زكريا عيتاني، وانضمت الى الجبهة القومية العام ١٩٧٦.

وقبل أن نختتم فصل «الجبهة القومية» نرى أن نعطي لمحة عن تنظيم حليف لها، أي «جبهة المواجهة» فعلى الأقل، التقت «جبهة المواجهة» منذ العام ١٩٧٦ حتى تاريخ حل الجبهة القومية في العام ١٩٨٠ مع كل مواقف الجبهة القومية، وتعرضت مثلها في صيف العام ١٩٧٦ الى تصفية مكاتبها في معظم لبنان..

جبهة المواجهة:

تأسست في العام ١٩٧٥ بلقاء كل من: النائب طلال المرعبي، وعلي عيد من الشمال، وسميح حماده من البقاع ونسيب الخطيب من اقليم الخروب..

- كانت وما تزال، على علاقة تحالفية مع سوريا، ولهذا تعرضت في العام ١٩٧٦ إلى محاولة التصفية الشهيرة في ٦/٦/٧٦.

- أوصلت النائب المرعبي إلى الوزارة بحكومة الدكتور سليم الحص الثانية.

- للجبهة مجلة دورية باسم «فرسان المواجهة».

- رئيس الجبهة هو النائب طلال المرعبي.

- الأمين العام: نسيب الخطيب.

- من المنتظر أن تجري تغييرات في المسؤوليات داخل الجبهة.

أفواج المقاومة اللبنانية
المحرومون
أمل

الإمام موسى الصدر

في الحقيقة لا يمكن الحديث عن حركة أفواج المقاومة اللبنانية – المحرومون – أمل. إلا بالحديث عن سيرة الامام موسى الصدر.

فالامام الصدر، كان وراء تشكيل حركة «أمل» بل قبل ذلك بكثير، وقت وصوله الى لبنان، كان ديناميكياً، حرك حالة الركود السائدة، ساحته في الجنوب اللبناني، ثم امتد تأثيره ليشمل بيروت، فكل لبنان..

وحقيقة أخرى يجب أن نضيفها، وهي ان الامام بوجوده كان محركاً، وفي غيابه ظل محركاً.. فاعلاً في الحضور، ومؤثراً في الغياب..

ومن هنا، لا بد عند ذكر أمل، من التقديم بذكر الامام.. ليس فقط لأنه مؤسسها، والأب الروحي لها، بل لأنه قبل حركة «أمل» كان ينشط بهذا الاتجاه..

وصل الى لبنان العام ١٩٦٠ بعد دراسته في مدينة «قم»

الشهيرة بتخريج الأئمة. ومباشرة استقر في الجنوب اللبناني.. ومن هناك بدأ.

وبدايته كانت تتسم بطابع اجتماعي، ديني، خيري.. لكنه كان يوظف كل ذلك لخدمة هدف اختاره بدقة، وهو الارتباط بالناس البسطاء.. ومن هنا، أصبح على علاقة غير ودية، مع عائلات شيعية جنوبية، كان لها حتى وصوله، كل السلطة على مواطني الجنوب..

لكن الأمور لم تقف عند هذا الحد. فقد بدأ الامام يطمح بتنظيم أمور الطائفة الشيعية في لبنان الشيء الذي كان لا يرغب به وجوه الطائفة من السياسيين. فأعلن الامام عليهم سخطه، وتمكن في العام ١٩٦٩ من تأسيس: «المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى». وانتخب الامام رئيساً له بالاجماع..

وبدأ التأثير السياسي الذي سيلعبه الامام واضحاً لدى الكثير من السياسيين من أبناء الطائفة الشيعية.

وبالفعل، فقد كان للأمام دوره في الانتخابات النيابية اللبنانية في العام ١٩٧٢ مما زاد من قلق السياسيين التقليديين..

ومد الامام شبكة علاقاته، فشملت العديد من الأدباء والصحفيين والمفكرين اللبنانيين.. وعلاقاته السياسية العربية، فأصبح على علاقة وثيقة بسوريا. وتمكن بفعل هذه العلاقات: علاقته المباشرة بمواطني الطائفة الشيعية عبر الخطب الدينية والسياسية. علاقته بالمفكرين والأدباء والصحفيين وأخيراً علاقته بسوريا..

تمكن الامام، من امتلاك سبل التحرك السياسي القوي والمؤثر والفاعل في الساحة اللبنانية على مختلف الأصعدة..

وفي العام ١٩٧٥ عند بداية الأحداث اللبنانية، حاول الامام أن ترتدي حركته طابعاً انسانياً. فاعتصم وأضرب عن الطعام لعدة أيام.. لكنه أدرك وفي اعتصامه.. أن الأمور ليست عابرة، وإنما ستحفر عميقاً تأثيراتها في الواقع اللبناني.. وأن لهذه الأيام ما بعدها..

استمر الامام.. لكن صوت الرصاص، أصبح أعلى لذلك عمد الى اتباع التنظيم، تنظيم أنصاره.. حتى إعلان أفواج المقاومة اللبنانية حركة المحرومين أمل..

وفي بعلبك، وفي مهرجان حاشد، في العام ١٩٧٦ أعلن الامام الصدر: «أن السلاح زينة الرجال» معبراً عن عمق ما وصلت اليه الأمور في لبنان. غير أن الامام، رغم اعلانه هذا، كان الأبعد عن إعطاء أي أمر لانصاره في استخدام زينة الرجال.

قبل ذلك، كان الامام ومجموعة من الأدباء والمفكرين والصحفيين، قد أصدروا وثيقة، اعتبرت وثيقة الأمل لمستقبل لبنان. لبنان الرخاء والتعايش، لبنان منصف المحرومين، لأي طائفة انتموا لكن النضال السلبي، أمام شراسة المؤامرة كان نضالاً عاجزاً أو لا يملك فاعلية الأسلحة المستخدمة في المؤامرة..

وفي العام ١٩٧٨ غاب الامام، وبغيابه كما في حضوره كان مؤثراً، خاصة على أتباعه ومناصريه.. بل يمكن القول، أن غيابه أثر في أتباعه كثيراً، ونفض الكثير من الغبار الذي كان قد علق بالحركة..

حركة أمل: منطلقات ومفاهيم:

لبنانياً:

في الوثيقة التي يقال أن الامام كان قد كتبها بخط يده، جاء في البند الأول ما يلي:

«إن حركة المحرومين، هي حركة وطنية تتمسك بالسيادة الوطنية، وبسلامة أرض الوطن، وتحارب الاستعمار والاعتداءات والمطامع التي يتعرض لها لبنان».

وكما يقول الأمين العام الجديد للحركة السيد نبيه بري:

«حركة أمل ترفض التقسيم، وتعمل على وحدة لبنان والحفاظ على جنوبه ومحاربة اسرائيل... هذا على الصعيد العام، أما على صعيد أهداف الحركة الاقتصادية والاجتماعية والشعبية، فان أهداف الحركة ما تزال هي، هي، هذه الأهداف التي حددت من قبل الامام الصدر والقائلة: بأن الحركة تعمل لكل محروم في لبنان، لأي فئة انتمى، وفي أي منطقة وجد، حتى لا يبقى محروم في هذا البلد» ويتابع نبيه بري: «في الحقيقة أن الطائفة الشيعية، تصنف كأول طائفة محرومة في لبنان، ولكن ينبغي أن لا نعمل على أساس طائفي، فلبنان مناطق والمناطق المحرومة تعود لأسباب تاريخية ومنذ قديم الزمن، ومع الأسف، فان الاستقلال اللبناني منذ انجازه حافظ على هذه الصيغة، وأبقى مناطق تعيش في بحبوحة نسبية، وأخرى تعاني من فقر مطلق ولا سيما منطقتي البقاع والجنوب، إن هاتين المنطقتين تسكنهما أغلبية شيعية، الأمر الذي أعطى شعار

الحرمان الصفة الانتمائية لطائفة، مع أن حركة أمل أو حركة المحرومين هي حركة غير طائفية ».

ورغم تأكيد الأمين العام لحركة أمل على عدم طائفية الحركة، وذكره في مناسبات عدة أن في الحركة أعضاء من طوائف أخرى، إلا أن الطابع العام، بل الطابع المميز، أن حركة أمل، تمثل الطائفة الشيعية في لبنان، في تحركها السياسي، أو في اطارها السياسي، على اعتبار أن « المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى » هو الاطار الديني للطائفة..

وفي وجه هذا الواقع، يقول نبيه بري: « إن حركة أمل، هي سياسية بمعنى التحرك الدائم ولها جناحها العسكري... المنطلق الأساسي، أنها سياسية وسياسية فقط.

العلاقة مع الحركة الوطنية:

كما سبق وذكرنا في مقدمة هذا الفصل، نجد أن حركة أمل، كانت في اللقاءات الأولى التي شكلت « الجبهة القومية » وقبل ذلك شارك ممثل عنها، في اجتماعات الحركة الوطنية في بدايتها، لوضع برنامج الاصلاح الوطني..

لكن أحداث ١٩٧٦ ودخول قوات الردع العربية، جعلت الحركة تبتعد عن اجتماعات الحركة الوطنية نتيجة الخلاف حول « مشروع الادارة المدنية » الذي كان يطرح بأوساط الحركة الوطنية، واعتبره البعض، على أنه نوعاً من أنواع تقسيم لبنان..

عند ذلك، احتفظت أمل بعلاقات تحالف مع « الجبهة القومية »

وفي الآونة الأخيرة.. تقف أمل وحدها، لا هي ضمن هذا الاطار، ولا ضمن ذاك.. والسبب: «لا بد أن تكون هناك ورقة عمل معينة ومدروسة وموافق عليها من قبل كل الفرقاء وتراعي خصوصيات كل حركة.. اننا نريد ورقة عمل أو ميثاقاً، أو بمعنى أعم وأشمل، دستوراً يبين كيفية عمل هذه الجبهة الوطنية كي نتمكن من دراسته ومناقشته عند اللزوم، حتى اذا ما جرى التوافق عليه من قبل جميع الفرقاء فلا مانع أبداً عندئذٍ من أن نكون كما نحن واقعاً في الواقع الواحد ». هذا ما يؤكده أمين عام حركة أمل..

الموقف من المقاومة الفلسطينية:

حسب الوثيقة الأساسية لأمل جاء في البند الثاني: « فلسطين هي الأرض المقدسة، التي تعرضت ولم تزل لكل أنواع الظلم، هي قلب حركتنا وعقلها، وإن السعي لتحريرها أولى واجباتنا، وإن الوقوف الى جانب شعبها. وصون مقاومته والتلاحم معه، هو شرف الحركة وإيمانها، خصوصاً أن الصهيونية تشكل الخطر الفعلي والمستقبلي على لبنان ».

ولخص الامام الصدر الموقف بـ « إن المحرومين في أرضهم هم سند وعضد المحرومين من أرضهم ».

إلا أن الأقاويل التي حاولت أن تتهم المقاومة بالسعي للتوطين خاصة، للتوطين في الجنوب اللبناني، جعل تباعداً لوحظ في العديد من المواقف خاصة قبيل انعقاد مؤتمر الحركة وانتخاب القيادة الجديدة..

لذلك، فأول ما حاول الأمين العام الجديد للحركة، نبيه بري أن يوضحه هو هذه المسألة إذ قال: «... إننا نرى في مشروع التوطين محاولة جدية لاجهاض القضية الفلسطينية بالذات، ومحاولة للانحراف بالثورة عن أهدافها ونضالها من أجل اقامة دولتها المستقلة، وهذا ما سنحاربه.. والحمد لله لم نسمع حتى الآن مسؤولا فلسطينياً يقبل بذلك، ولكن هذا لا يعني عدم الاحتياط للأمر للحفاظ على أرض الجنوب.. حتى لا تكون مستباحة لحلف كمب ديفيد.. وخصوصاً واننا نرى أن موضوع التوطين ما يزال يطرح في كواليس الامبريالية والصهيونية...

انني أقول أن مشروع التوطين لا يمكن أن يتحقق إلا على جثث الفلسطينيين واللبنانيين الشرفاء.. فالتوطين سلب للقضية الفلسطينية وللجنوب وهو مشروع امبريالي أميركي اسرائيلي يطرح على الساحة في مثل هذه الظروف العصيبة لايجاد الهوة العميقة بين المقاومة الفلسطينية وبين أبناء الجنوب».

تنظيم حركة أمل:

في البدء كانت تياراً من الأنصار، ثم جرت محاولة أولى للتنظيم.. حيث كان يحكم الحركة نظام أساسي يحدد المراتب القيادية.. مكتب سياسي، ومجلس قيادة، ورئاسة لمجلس القيادة..

بعد غياب الامام عمل بـ نظام استثنائي تشكلت بموجبه أمانة عامة أو لجنة أمناء وذلك في ٧٩/٤/٣ غير أن هذا الشكل عوضاً أن يحكم وضعاً استثنائياً، أدى إلى تشابك في الصلاحيات، والى

اختلاف في المهات والصلاحيات. لذلك عقدت حركة أمل مؤتمراً لها في ٨٠/٤/٣ وعادت إلى النظام الأساسي.. وفي هذا المؤتمر الأخير تم:

- مجلس قيادة من ٢١ عضواً
- رئيس مجلس القيادة: وهي الصفة الرسمية للسيد نبيه بري.
- نائباً لرئيس مجلس القيادة.

قبل ذلك كان الأمين العام هو النائب حسين الحسيني، والأمين العام المساعد نبيه بري.

والحركة تأخذ طريقها نحو التأطير التنظيمي كحزب.. حيث استطاعت القيادة الجديدة أن تبعد عن الأذهان، أن كل شيعي في لبنان هو بالضرورة من حركة أمل. رغم أن هذا المفهوم ببعض الأوساط لا يزال سائداً.

ومن جهة أخرى، خاصة بعد انتخاب القيادة الجديدة، حاولت أطراف عدة افتعال أحداث كثيرة والصاقها بحركة أمل.. وتبين في العديد من المرات، أن هناك تجمعات صغيرة تحاول أن تحمل هوية حركة أمل، وأبرز هذه المجموعات: مجموعة الشيخ الكوراني، مجموعة علي قاسم.. مجموعة انتحاريي الامام علي.

وللحركة جريدة يومية، تطرح عبرها مواقفها السياسية، هي جريدة «أمل».

العلاقة مع ايران:

كثيرة هي الأقوال التي تؤكد، أن «أمل» في تحركها على الساحة اللبنانية، انما تتحرك بوحي من ايران، وخاصة بعد انتصار الثورة فيها.. وتسلم رجال الدين مقاليد الحكم في طهران..

هذه الأقوال، كانت تسمع أيام الامام موسى الصدر، وتعاظمت بعد غيابه من جهة، وبعد استلام رجال الدين السلطة في ايران، كما ذكرنا، من جهة أخرى.. ولقد أصبح هذا القول، بحكم المؤكد، في الصدامات التي جرت بين حركة أمل وحزب البعث العربي الاشتراكي.

وتجيب القيادة الجديدة في «أمل» على هذه الأقوال بالآتي:

أولا: إن الامام الصدر كان على خلاف مع حكم الشاه في طهران قبل خلعه، ولا يمكن أن يكون الامام منفذاً لحكم هو على خلاف معه.

ثانياً: بعد الامام، جرت الأحداث أو الصدامات مع حزب البعث العربي الاشتراكي على الساحة اللبنانية بعد مقتل الامام باقر الصدر وقبل الحرب الايرانية - العراقية

ويجيب بري «... إن قرار الحركة، وبشكل جازم، مستوحى من قيادتها فقط وفقاً لاعتباراتها الانسانية والقومية والوطنية، ولا يمكن أن تؤثر أية قوة في الدنيا على هذه الاعتبارات».

الجواب، كما هو واضح، حازم قاطع، لكن بالمقابل، فان لحزب

البعث العربي الاشتراكي رأيه في هذه المسألة، إذ يطرح «تساؤلات عديدة حول توقيت الأحداث والصدامات فوق الساحة اللبنانية حين تأزم العلاقات العراقية- الايرانية، ويجد في هذا التوقيت دلالة واضحة للربط بين مواقف حركة أمل، وتوجيهات طهران».

وبين مؤكد، ورافض لهذا التأكيد، اتخذت القيادة المشتركة للحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية وبحضوز ممثلين عن «أمل» قراراً: «بمنع استخدام الساحة اللبنانية، كساحة لتصفية الخلافات خارجها».

الفصل الثالث

الجبهة اللبنانية
الأحزاب والمنظمات في الجبهة اللبنانية

في الأساس كان حزب الكتائب، وهو من أقدم الأحزاب اللبنانية، الذي ارتدى طابعا طائفيا منذ تأسيسه في العام ١٩٣٦.

ثم جاء حزب «الوطنيين الأحرار» الذي أراد أن يكون على الأقل في قيادته، جامعاً لطابع طائفي، وآخر انتخابي، لذا كان نائب رئيس الحزب، من أقطاب الشيعة في لبنان: «كاظم الخليل».

هذان الحزبان، كانا حجر الأساس في تأسيس الجبهة اللبنانية..

ثم الرئيس سليمان فرنجية وكان في آخر أيامه الرئاسية، أسير قصر بعبدا، الذي يقصف غرفة تلو الأخرى، مما دعاه للهجرة.. الى (الذوق) وهنا، بدأت فكرة تأسيس «الجبهة اللبنانية» كإطار تنظيمي يجمع الأحزاب والتنظيمات والشخصيات السياسية «المارونية».

وبمقارنة سريعة، نقول هذه نقطة لصالح تنظيمات الحركة الوطنية. ففي اطارها التنظيمي شخصيات رئيسية لأحزاب أساسية، ليست مسلمة من طائفة معينة، ولا هي، أي هذه الشخصيات، جاءت كديكور تزييني، بل هي فاعلة ونشطة وأساسية، مثل جورج حاوي، البير منصور، رفيق أبو يونس، انعام رعد.

بينما، أحزاب وشخصيات الجبهة اللبنانية، كلها طائفية، بل

كلها « مارونية » وقد تكون هذه المقارنة، هي نقطة البداية، فالموارنة، اعتبروا أن أساس الأحداث في لبنان، هو القضاء عليهم، كطائفة، أو على الأقل تحجيمهم.. لذلك برروا تكتلهم والتفافهم حول بعضهم.. طائفيا. وعلى المكشوف، مارونيا..

إن أسباب الأحداث في لبنان، العام ١٩٧٥، تناولها الكثير من المؤلفين والكتاب والمعلقين الصحافيين، ولنا وجهة نظر، نعرضها، هنا، باختصار شديد... حيث أن المجال، ليس الخوض في أسباب الاحداث، بل الأحزاب والتنظيمات في لبنان، ومع ذلك، يبدو انه من الضروري بسط وجهة نظر في الأحداث اللبنانية، خاصة، في مجال عرضنا للأحزاب المؤلفة «للجبهة اللبنانية».

لقد كان واضحا بعد « فك الارتباط » الأول على جبهة سيناء، ان اتفاقية سيناء ستوغل أكثر في إقامة العلاقات مع العدو الصهيوني.. وإن كانت عمليات « فك الارتباط » على جبهتي سيناء ثم الجولان اعتبرت من ناحية عسكرية عملية فصل بين القوات المتحاربة، فإن الاجتماعات في جنيف، التي رفضت سوريا أن تحضرها ومثلتها مصر فيها.. كانت تتناول أبعد من فصل القوات فقط..

جاءت اتفاقية سيناء الثانية.. وعارضتها كل من سوريا والمقاومة الفلسطينية والقوى التحررية في الوطن العربي..

كان مخطط كيسنجر أن يمضي في ارساء أسس التسوية السياسية، معتمداً على أشغال العرب بالعرب بينما هو يمضي، في خطته حتى النهاية..

وكان لبنان هو الساحة التي تتوفر فيها كل الشروط لتكون هي ساحة صراع العرب بالعرب:

- وضع سياسي واجتماعي، بلغ ذروة التناقض.
- تواجد للمقاومة الفلسطينية بلغ الذروة أيضاً.
- تعارض لوجود المقاومة، ومقاومة مضادة لتواجدها.

ولم يكن الأمر يحتاج إلا لمحرك، وأداة.. ولسبب مباشر، أما الأيدي فهي على الزناد.. والأداة، الأداة المحلية.. موجودة، ما دام الهدف، هو نفس هدفها..

القوى الوطنية، مدعومة بالمقاومة، اعتقدت ان الوقت مناسب لتغيير الصيغة التي تقوم عليها تركيبة الحكم، والنظام الاجتماعي والسياسي في لبنان..

الأحزاب التقليدية والقوى الطائفية اعتبرت أيضاً أو بالمقابل أن الوقت مناسب لاثارة موضوع تواجد المقاومة والحد منه بل تقليصه.

هدفان متعارضان.. لكنهما يرجعان الى وضع كل طرف وتقييمه للاوضاع.

الشرارة، كانت حادثة حافلة عين الرمانة في ١٣ نيسان ١٩٧٥ وامتدت.. واستشرت في كل الأرض اللبنانية..

كيسنجر.. أو المخطط الرئيسي للاحداث، لم يكن بعيداً، كان في قلب الموت، وكان في قمة ادارته..

الحركة الوطنية.. كانت تحارب:

- مخطط كيسنجر في المنطقة.

- الصيغة القديمة للبنان.

وتدافع: عن تواجد المقاومة الفلسطينية في لبنان.

الجبهة اللبنانية كانت تدافع:

- عن الصيغة القديمة للبنان.

- عن مخطط كيسنجر، تفرصة للقضاء على التواجد المتزايد للمقاومة.

وتحارب: القوة المتزايدة لخصمها السياسي أي الحركة الوطنية التي يعطيها تحالفها مع المقاومة الفلسطينية قوة متزايدة.

كل ذلك أهداف محلية، لبنانية، إن جاز لنا التعبير...

أما الأهداف الدولية فهي: تغطية تمرير اتفاقية سيناء الثانية بما فيها من بداية الاعتراف بـ «اسرائيل» وضرب العرب بالعرب...

الأهداف المحلية.. هي التي جعلت «الموارنة» باعتبارهم يمثلون:

- رأس الصيغة اللبنانية القديمة.

- المستفيد الأول من بقاء الصيغة كما هي دونما تغيير.

يتكتلون مع «مصالحهم» كما يرونها..

هنا، لا نريد مناقشة، وجهة النظر هذه، ولكننا نعرض وجهة نظرهم، كما هي.. لأننا نعتقد ان وجهة نظرهم هذه هي التي دفعت بهم الى عزل أنفسهم عن بقية لبنان وجعلتهم يقفون ضد سنة التطور التي هي في المحصلة لصالح لبنان.. كل لبنان..

لكن الانغلاق، يجعل للرؤيا حدوداً ضيقة، ويشكل أوهاما اضطهادية، تجعل المرء يشعر أنه هدف لاضطهاد الآخرين، فيبدأ وفي ظنه أنه يدافع ضد مضطهديه، في اغلاق الدائرة حول نفسه أكثر فأكثر..

من هنا، انغلق الموارنة على أنفسهم، فكانت «جبهتهم» منغلقة على نفسها لا تضم إلا الموارنة..

وكما قلنا في الأساس كان الحزبان الأساسيان:

- الكتائب

- الوطنيون الأحرار.

ومع هجرة الرئيس سليمان فرنجية من قصره الجمهوري في «بعبدا».. بدأت تظهر قوى أخرى، وتنظيمات ليست في قوة الكتائب والأحرار، ولكنها تسير في نفس الخط السياسي، بل ان بعضها أكثر تطرفا منها.. وهكذا، شكلت الجبهة اللبنانية من:

١ - الكتائب: الرئيس بيار الجميل.

- الوطنيون الأحرار: الرئيس كميل شمعون.

٣ - قوات المردة: الرئيس سليمان فرنجية.

٤ - الرهبانيات: الأباتي شربل قسيس - الأباتي بولس نعمان.

٥ - حراس الأرز: اتيان صقر.

٦ - الشبيبة اللبنانية: مارون خوري المعروف بـ (باش مارون)

٧ - المقدمون أو (لواء بشري): قبلان عيسى الخوري

٨ – التنظيم: الرابطة المارونية: شاكر أبو سليمان

والشخصيات:

١ – ادوار حنين
٢ – شارل مالك
٣ – جواد بولس
٤ – فؤاد أفرام البستاني.

والتشكيلة التنظيمية للجبهة اللبنانية هي:

– كميل شمعون: رئيسا للجبهة اللبتانية
– ادوار حنين: الأمين العام
– بشير الجميل: قائد القوات الخاصة بالجبهة والتي سميت بـ (القوات اللبنانية).

استمرت هذه الأطر التنظيمية، وهذا التشكيل منذ العام ١٩٧٥-١٩٧٨. ففي ١٣ حزيران ١٩٧٨ جاءت «مجزرة اهدن» حيث قتل فيها «طوني فرنجية» النائب في البرلمان اللبناني والابن البكر للرئيس فرنجية، والقائد الفعلي لقوات المردة ومباشرة، اتهم الرئيس فرنجية حزب الكتائب بارتكاب هذه المجزرة.. حيث عارض الرئيس فرنجية اتصال بعض أطراف الجبهة اللبنانية: الكتائب، الأحرار، حراس الأرز، بالعدو الصهيوني وبدأ منذ فترة قبل حزيران ١٩٧٨ يبتعد عن الخط السياسي للجبهة اللبنانية. وبات كل مراقب يتوقع شرخاً حاداً في تركيبة الجبهة اللبنانية، وفي الوقت نفسه يترقب قيام الكتائب بتوجيه ضربة قاضية لقوات

فرنجية، بحيث تضعف قواه المادية، وتبهت طروحاته الاتهامية ضد اتصالهم بالعدو الصهيوني..

وفي ١٣ حزيران ١٩٧٨ وجهت الكتائب ضربتها الى سليمان فرنجية بقتل طوني فرنجية وعائلته وعدد كبير من «قوات المردة» الجناح المسلح لقوى سليمان فرنجية.. أعلن سليمان فرنجية انسحابه من الجبهة اللبنانية، ونزح الى الشمال، الى بلدة زغرتا وأعلن انه لن يضع يده في يد من يتصل بالعدو..

ولقد تأسس على هذا الحادث:
– ابتعاد فرنجية عن الجبهة اللبنانية
– اقتراب فرنجية من الحركة الوطنية اللبنانية..

وبدأت وفود عديدة من الحركة الوطنية تزور خصم الأمس، سليمان فرنجية، وتميز ذلك في الشمال بخاصة، حيث انفتحت مناطق زغرتا على طرابلس. ولم يعد الانغلاق وارداً في الشمال واتصلت المشاورات السياسية بين الحركة الوطنية بشخصياتها وأحزابها وسليمان فرنجية..

وفي تموز العام ١٩٨٠، وبالتحديد في ٧ تموز ١٩٨٠ أقدمت الكتائب على القيام بضربة ثانية..

الضربة الأولى حين استهدفت سليمان فرنجية، كانت الأهداف البعيدة، التخلص من صاحب سطوة سياسية، يعارض الاتصال مع العدو، وبالوقت نفسه له منزلة خاصة عند رئيس الشرعية. عند الرئيس الياس سركيس باعتباره هو الذي مهد الظروف لانتخابه.. الكتائب استهدفت ذلك بالضربة الأولى..

الضربة الثانية، كانت أبعد أهدافا..

فالكتائب، رغم كونها الحزب الأكبر، والحزب الأقوى، لكنها تبقى حزبا بين عدة أحزاب لبنانية مارونية.. لكن طموحاتها أكبر، وهذا الطموح يتحدد بأن تكون الكتائب الحزب الماروني الوحيد الذي لا ينافس، وليس حزباً من بين عدة أحزاب..

والخطوة الأولى لتحقيق ذلك، هي القضاء على القوات المسلحة للأحزاب الحليفة.. وبعد ذلك تبدأ عملية الاستيعاب السياسي، وخاصة إذا عرفنا أن بقية الأحزاب الحليفة والمنافسة في نفس الوقت، لا تقوم على هيكلية تنظيمية تكفل لها الديمومة، بل هي في الأساس تقوم على رصيد أشخاص. وهنا يبرز أكبر مثال على ذلك. حزب الوطنيين الأحرار الذي قام واستمر بفضل رصيد رئيسه الشخصي كميل شمعون. أما بقية التنظيمات الأخرى، فبعضها بات بحكم المنتهي (المقدمون أو لواء بشري) و«التنظيم».

لذا، وجهت الضربة الثانية، مباشرة في ٧ تموز ١٩٨٠ الى حزب الوطنيين الأحرار.

لقد سبق توجيه الضربة الثانية، خطوات تمهيدية عديدة، يمكن أن نذكر هنا بعضها اعتمادا على اتهام الأطراف لبعضها البعض، دون أن نؤكد أو ننفي إلا ما جاء حقيقة مطابقا لسياق الأحداث ذاتها:

- كثرت حوادث الاشتباكات بين محازبي الكتائب والأحرار في أكثر من منطقة. وعلى سبيل المثال، في سن الفيل، الدكوانة، الحدث.

- تعددت محاولات قتل القادة من الطرفين، فقد تعرض شمعون الأب الى حادثتين، وأمين الجميل الى حادثة وبشير الجميل الى حادثة..

- تقويت سلطة وقبضة الكتائب على «القوات اللبنانية» وحد من نشاط العناصر الأخرى في هذه القوات، وجرى اغراء وارهاب الكثير منهم ليعملوا مع الكتائب.

- طرحت، وعلى أكثر من صعيد، قضية «الفلتان الأمني» المتأتي عن تعدد القوات العسكرية لدى «الجبهة اللبنانية» ووجهت اتهامات غير مباشرة الى «عناصر غير منضبطة» في حزب «الأحرار».

- تمت السيطرة عمليا على المقدرات العسكرية للتنظيمات الصغيرة الأخرى التي تؤلف «الجبهة اللبنانية».

- دفعت الكتائب أصواتا أخرى للتحدث عن ضرورة وضع حد لما سمي «بالتعددية العسكرية». وأبرز مثال على ذلك، ما طرحه «أبو أرز» قبل وبعد عملية ١٩٨٠/٨/٧.

اذن، وككل عملية، جرى التمهيد لأحداث ١٩٨٠/٧/٧ بشكل مدروس وبدقة متناهية، لكن هذه الدراسة، وهذه الدقة، لم تحسمان الأمر بسرعة، فلقد سقط خلال العملية حسب الاحصائيات المحايدة حوالي (١٥٠) قتيلا.. حيث اتسمت العملية كما يقول داني شمعون «بالوحشية» خاصة فيما يتعلق بالهجوم على منزله ومعاملة عائلته في منطقة «الصفرا».

لقد تضاربت الآراء حول أهداف عملية يوم الاثنين ٨٠/٧/٧ حتى داخل الجبهة اللبنانية فيما حرص المستقلون على لعب دور الوسيط، فإن الآراء بقيت متناقضة لا يجمعها جامع. فالسيد داني شمعون يقول: «... إن الذين ارتكبوا مجزرة اهدن هم الذين ارتكبوا مجزرة الصفرا.. وهم الكتائب.. بكل صراحة إن بيار الجميل هو واحد كذاب، نعم كذاب أكبر، وأكبر مخادع للشعب وأكبر مجرم، والكتائب هي التي ارتكبت هاتين المجزرتين وكل المجازر التي اصطبغت بها الأحداث اللبنانية، والتي قام بالتخطيط لها وتنفيذها بشير والشيخ بيار أشرف على العمليتين...» ويتابع: «... إن حزب الكتائب يريد أن يستعمل الاتفاقيات ليمكن سيطرته الكلية على المنطقة».

أما الرئيس السابق سليمان فرنجية فيرى: «... إن محاولة اسرائيل التغرير بالبعض لإقامة دولة مسيحية عنصرية ستكون ضد المسيحيين، وهي دولة لن يكتب لها البقاء لأن لا مقومات لها.. إن إنشاء دولة مسيحية سيقابله انشاء دولة مسلمة وهذه الأخيرة لن تكون غريبة عن المنطقة ولن يتغير عليها شيء. أما الدولة المسيحية فهي دولة لا مقومات لها ولا امكانية لها على البقاء وسيكون دورها فقط تصدير المهاجرين...».

ويرى السيد ايتيان صقر، أبو أرز عكس ذلك إذ يقول: «... إن الديمقراطية السياسية مقدسة عندنا ومضمونة، وهي ابتكار لبناني، إلا أن التعددية العسكرية مرفوضة، والمقبول قوى موحدة مسؤولة عن أمن المناطق الحرة، لوضع حد للاشتباكات والتجاوزات

والارتكابات التي أقلقت المواطن وهددته في أمنه وكرامته. لذلك أقول: جيش واحد في المناطق الحرة للمحافظة على المناطق الحرة وتحرير كل المناطق اللبنانية من الاحتلالين الفلسطيني والسوري.»

ويرد مرة أخرى داني شمعون فيقول: «... ما معنى العمل السياسي في ظل الارهاب المسلح وفي ظل الارهاب الفكري والمادي، أويعتقدون أنهم هم الدولة وعلينا نحن أن نكون الحزب المعارض سياسيا».

لكن السيد بيار الجميل يؤكد: «... أنا لا أستغرب الذي حدث، فلا أحد يمكنه أن يحل محل الدولة، هذه الدولة التي تملك الحصانة والشرعية، لا أحد يملك هذه الحصانة، ولو أن الدولة قامت بتوقيف المجرم، أو السارق، أو المخالف للقانون، لما كنا مضطرين لما قمنا به.. ولا أستغرب أن لا يحدث أكثر من الذي حدث، فما حدث كان فظيعا، ولكن كان من الممكن أن يحدث أفظع. فالبلد مضى عليه سبع سنوات وهو في حالة انفلات».

السيد داني شمعون يؤكد الفلتان الأمني، لكن: «... الجميع يعرف من هو الذي يرتكب المجازر في المنطقة الشرقية، انه حزب الكتائب والمستظلين بظله، وحزب الكتائب هو الذي يتاجر بالحشيشة ويسمم بها نفوس الشباب، وأطنان الحشيشة التي صادرناها في الصفرا، كانت للكتائبي جان ناكوزي... وبشير الجميل يعرف أن أطنان الحشيشة التي صودرت في مصر كانت لأعضاء بارزين في الكتائب.. إن حزب الكتائب هو الوحيد الذي لم يسلم مطلوباً أو مجرماً الى العدالة، وجريمة عشقوت مثل من مئة مثل على ذلك...

إن عقدة الكتائب تقوم على أساس ان الكتائبي لا يحاكم إلا عند الكتائبيين وهو دائما بريء ».

أما قائد العملية بشير الجميل، فيقول: « ... إن ما جرى ذلك النهار، كان لضبط – الانفلات – الذي كانت تعاني منه المناطق الشرقية والذي كاد يؤدي الى خسارة المزيد من المواقع التي كانت للقوات اللبنانية مثل وادي الشحرور وعين الرمانة وفرن الشباك، التي دخلها الجيش على أثر اشتباكات حزبية ».

ثم أكد: « ... إن الهدف من عملية ٧ تموز هو إعادة توحيد البندقية اللبنانية وفق اطار جديد، ووقف عمليات التهريب واقفال المرافىء غير الشرعية ». ويتابع: « اما أن تكون عملية الاثنين–٧ تموز– نهاية القضية اللبنانية وبداية الكارثة التي يمكن أن تحل، وإما أن تكون بداية خلاص وتوحيد حقيقي للقوى على الأرض، والجبهة اللبنانية، والقوات اللبنانية وتنظيمها ».

لقد كانت حوادث يوم الاثنين في ١٩٨٠/٨/٧ نقطة تحول مفصلي حقيقي في بنية تحالفات « الجبهة اللبنانية » وكشفت الى أي مدى تصل طموحات حزب الكتائب، القوة المهيمنة على « الجبهة اللبنانية » بتنظيماتها جميعاً..

ومن هنا، تركيزنا على هذه النقطة، التحول.. ولقد قصدنا من تركيزنا على أقوال الفرقاء، أن نترك لهذه الأقوال التعبير عما تحمله هذه الحادثة من متغيرات آنية ومستقبلية..

إن الذي سيلفت النظر في كل الأقوال التي وردت:

– قول الرئيس السابق سليمان فرنجية الذي استطلع في الأفق،

طموحاً يعرفه من قبل من تعايشه السابق مع حزب الكتائب، طموح الكتائب بإنشاء: دولة مسيحية.

– قول بشير الجميل، قائد القوات اللبنانية، التي قامت بعملية ١٩٨٠/٧/٧ الذي اعتبر أن المناطق التي دخلها جيش الشرعية بمثابة خسارة لقواته ولأهداف الجبهة اللبنانية..

نقطتان جديرتان بالتوقف عندهما.. خاصة إذا ما تابعنا، مسلسل السيطرة الكتائبية الذي سيتلو هذه العملية.. وما هو دور جيش الشرعية في هذا المسلسل...

يوم الأربعاء في ١٩٨٠/١٠/٢٩ انتهت عملية عسكرية، استمرت خمسة أيام، استهدفت آخر مراكز حزب الأحرار العسكرية في عين الرمانة – فرن الشباك – الشياح الشرقي. وقد ذكر بيان صادر عن القوات اللبنانية: « ... انتهت العملية الأمنية المحدودة في منطقة عين الرمانة – فرن الشباك – الشياح والتي استهدفت تنظيف هذه المنطقة من بعض العناصر غير المنضبطة والمشبوه بأمرها ». وجاء في بيان آخر صدر عن « لجنة إنقاذ المنطقة »: « انهم طالبوا:

(١) باستئصال بذور التردي الأمني في عين الرمانة ومعالجة أسبابها في العمق أسوة بسائر المناطق المحررة.

(٢) اقفال مراكز « الحنش » التي تعتبر بمثابة أوكار ومنطلقات لجميع أنواع التصرفات غير الأخلاقية، من تهريب وتعديات وسرقات – مراكز حزب الأحرار –

(٣) اخراج جميع العناصر التي دخلت عين الرمانة خصوصا في الآونة الأخيرة من الذين يرتبطون بعلاقات مشبوهة.

(٤) تدعيم محاور العبور المفتوحة بين عين الرمانة والشياح.

في هذه العملية برز بوضوح أن الكتائب لها يد طولى في «جيش الشرعية» الذي وقف رغم الأوامر بالتدخل، وقف دون فاعلية، بسبب تواطؤ بعض ضباطه وانتساباتهم الحزبية التي تعود الى حزب الكتائب..

وفي هذه العملية برزت بوضوح الحقائق التي أشار إليها، الرئيس السابق سليمان فرنجية، وأكدها داني شمعون، بعد تعرضه كشخص لهدف التصفية في عملية ١٩٨٠/٧/٧.. برزت الحقائق على السطح مباشرة...

ودون اخفاء أو لف أو دوران، أو حتى محاولة لكسب بعض الوقت، يؤكد بشير الجميل: «... نريد اليوم لبنان أرضاً ثابتة، ودولة قوية، وأمة مميزة، لا يخترق أجواءها ولا بحرها ولا برها جندي أو طائرة أو باخرة. إن مفهوم لبنان تغير بعد أربعة آلاف شهيد وشهيدة قبلهم كانت القضية اللبنانية في كيفية تعايش الغرب في الشرق، اليوم أصبحت في كيفية عيش المسيحيين المشرقيين واللبنانيين في لبنان والشرق».

الهدف: دولة للمسيحيين في لبنان والشرق، دولة للمسيحيين في لبنان، تمثل مسيحيي الشرق...

إن الخط السياسي الذي قامت على أساسه «الجبهة اللبنانية» والذي تلخص:

– بالدفاع عن الصيغة القديمة للبنان.

– بمحاربة القوة المتزايدة للخصم السياسي، أي الحركة الوطنية التي يعطيها تحالفها مع المقاومة الفلسطينية قوة متزايدة.

– بتمرير مخطط كيسنجر وبالقضاء على التواجد المادي المتزايد للمقاومة الفلسطينية.

والذي استطاعت أن تخفيه، وتغلفه باظهار الغيرة على «الموارنة» من الاضطهاد أو الانقراض.. بدأ يأخذ أبعاداً أخرى...

كلنا، هنا، لا نستطيع التعجيم، فالرئيس فرنجية الذي كان قطباً من أقطاب هذا التكتل، قطباً من أقطاب «الجبهة اللبنانية» كشف اللعبة، وانسحب بعد تعرضه لحادث مباشر بمجزرة اهدن في ١٩٧٨/٦/١٣.

وها هو حزب الأحرار يتعرض لنفس الضربات المتتالية، والتي نعتقد، أنها ضربات استطاعت قصم ظهر قوته العسكرية نهائيا خاصة بعد أحداث عين الرمانة الأخيرة.

وبين ١٩٧٨/٦/١٣ و١٩٨٠/١٠/٢٩ انتهت من تكتل «الجبهة اللبنانية» العديد من التجمعات فلم يعد يسمع عن «التنظيم» أو «المقدمون» أو «الرهبانيات» أي نشاط... وبالمقابل برز رجل المرحلة القوي «بشير الجميل» كقائد للقوات اللبنانية، الاسم الرسمي لاتحاد القوات العسكرية لأحزاب ومنظمات الجبهة اللبنانية، الاسم الفعلي لقوات الكتائب.. وعن طريق رجل المرحلة هذا توضحت الأهداف جلية محددة: «دولة للمسيحيين في لبنان والشرق، دولة للمسيحيين في لبنان، تمثل مسيحيي الشرق». السؤال الذي يطرح هنا، هل شمعون الأب، بعيد عن هذا، بل لماذا بعد

كل هذه الضربات لا يزال يتمسك بالجبهة اللبنانية، وبرئاسته لها، رغم ان أولاده قد كفروا بها منذ زمن، وتعرضوا من خلالها لشتى أنواع الاضطهاد والاذلال؟...

رأيان يوضحان موقف شمعون، رغم التباين في أبعادهما:

الرأي الأول يقول: إن الكتائب تسعى جهدها، لارضاء شمعون الأب شخصيا، وهي التي تتمسك به كرئيس للجبهة اللبنانية لكيلا تبدو أمام الموارنة، وكأنها أي الكتائب تريد الاستئثار بكل شيء، وهنا يؤكد أصحاب هذا الرأي أن شمعون هو كان أول من نادى بتمثيله لمسيحيي الشرق، وأنه بعد انتخابه رئيساً للجبهة اللبنانية، صرح بذلك علنا فهو والحالة هذه ليس ببعيد عن طروحات بشير الجميل، رغم أنه فقد قواه العسكرية.

الرأي الثاني يقول: إن شمعون، ليس في وارد المضي حتى النهاية مع الكتائب رغم عدم التعارض بالهدف النهائي، لكنه يسير معهم، لأنه يدبر لوضع الجيش بمواجهتهم كما فعل بوادي الشحرور وأنه بهذا ينتظر الفرصة للانتقام.

لكن الحقيقة تبقى حقيقة... والظرف الراهن يعطي الحقائق التالية:

- إن الكتائب، أصبحت القوة العسكرية الوحيدة لدى «الجبهة اللبنانية» رغم تسمية «القوات اللبنانية».
- إن بشير الجميل، أعلن أهدافه، وهو الرجل القوي في كل «الجبهة اللبنانية».

- إن ما يقال عن الوثيقة إنما هو يهدف لتحقيق أمرين:

آ - تغطية الأهداف الحقيقية، وتخدير الشرعية.
ب - ارضاء شمعون والاستمرار باعتباره الشريك الأول.

بعد ذلك كله، ماذا عن:

- التقسيم؟
- عن دور الجيش الشرعي؟

كثيرة هي التصريحات والأقوال والخطب والمحاضرات التي تؤكد أن هدف الكتائب من كل الذي يجري، هو التقسيم... فهل صحيح أن طموح الكتائب يقف عند هذا الحد؟ إن الجواب على ذلك يتطلب العرض التالي، ضمن جملة تساؤلات تستند الى ما هو واقع.

هل الوضع القائم، حاليا وواقعياً، هو وضع وحدة لبنان؟

هل مجرد وجود حكومة مركزية، يعني وجود وحدة، وينفي عملية التقسيم؟

يجمع العديد من قادة الأحزاب الوطنية ان الوضع الحالي هو تقسيم واقعي.. فعلي، على الأرض... لكنه تقسيم غير معلن.. وأن الحكومة المركزية الواحدة، لا تعني إلا الشكل الدستوري واستمرارية التمسك به...

إضافة لذلك فإن الاستغناء الكامل عن خدمات الدولة في المناطق التي تسيطر عليها «الجبهة اللبنانية» هو عملية تكييف مع

الأمر الواقع، فهناك البريد الكتائبي، الاذاعة، الأمن، المطار، قناة البث التلفزيوني...

والأهم، هو تغييب دور جيش الشرعية. فهو لا يستطيع التحرك، إلا بمراضاة مسبقة للأطراف التي تسيطر على المنطقة التي سيمر بها، أو سيتمركز بها...

واقع الأمر، تقسيم فعلي...

فهل هذه طموحات الكتائب، التي تسيطر وتوجه طموحات «الجبهة اللبنانية»؟

إن التحضيرات التي تقوم بها الكتائب، والهدف الذي حدده الرجل القوي في «الجبهة اللبنانية» بشير الجميل، والذي ورد تحت عنوان: أي لبنان نريد: «دولة للمسيحيين في لبنان والشرق». لا يمكن أن يكون محصورا ضمن حدود التقسيم الواقع الآن، في رقعة أرض ضيقة...

إن القبرصة اللبنانية، القائمة الآن... لا تلبي طموحات الكتائب ولا طموحات شمعون، الذي كان سباقاً في طرح ما كرره بشير الجميل عندما امتلك القوة العسكرية...

وكل الدلائل، تشير الى أن «الجبهة اللبنانية» تخطط الى امتلاك الشرعية الدستورية، بعد أن استطاعت احتواء هذه الشرعية طيلة الفترة السابقة وأن تدفع بأحد رموزها في الانتخابات الرئاسية العام ١٩٨٢ الى سدة الرئاسة الأولى، ليسهل من خلاله تحقيق هدف: دولة المسيحيين في لبنان والشرق...

إن كل توقف في تنفيذ هذا المخطط يرمي الى التقاط الأنفاس وتجميع القوى، ودراسة الظروف المحيطة...

وفي سياق ذلك، تركز «الجبهة اللبنانية» أوضاعها في مناطقها على طريق تحقيق الهدف البعيد... فإن نجحت تحقق الهدف وإن حالت الظروف دون ذلك.. تعمل على استغلال الرقعة المسيطر عليها من قبلها لاستيعاب طروحات الهدف النهائي في بعض جوانبها.. انتظارا لفرص أكثر ملاءمة..

وفي هذا الاتجاه، يفسر سكوت شمعون الأب، ومن خلال هذا الاتجاه، تسقط مراهنات الذين اعتقدوا بعد الضربات المتتالية التي وجهت لقوى شمعون العسكرية... أنه يمكن أن «يهجر» الجبهة ويتجه الى تحالفات جديدة...

إن تحقيق هذا الهدف يحتاج الى الكثير من الجهد على مختلف الأصعدة:

- مهادنة لقوى فاعلة في لبنان..
- تعطيل أو استيعاب لحركة جيش الشرعية.
- تنسيق مع الذين يؤيدون تحقيق هذا الهدف.

وتحقيقاً لذلك، نرى أن «الكتائب» بشكل خاص لم تنقطع عن محاورة سوريا، ولم تحاول أن تقطع شعرة معاوية مع دمشق.. وهي، أي الكتائب، تخصص جهازاً خاصاً لهذه المهمة، بقيادة كريم بقردوني عضو المكتب السياسي للحزب.. لكنها، في نفس الوقت لا تعطيه كل السلطة لتنفيذ كل اتفاق يتم التوصل إليه بينه وبين دمشق..

وفيما يتعلق بتعطيل أو استيعاب لحركة جيش الشرعية، تحرص على عدم المواجهة إلا في حدود مدروسة وردات فعل يمكن استيعابها أو تبريرها.. أما مواجهات «كسر العظم» فهي ليست في وارد الكتائب لسببين:

١ - لأن الاصطدام مع الجيش في معركة «كسر عظم» يعني الاصطدام مع الشرعية، التي تخطط الجبهة اللبنانية لاستخدامها في مخططها لتحقيق هدفها.

٢ - لأن تركيبة الجيش، أصلاً، تركيبة فئوية، واستيعاب هكذا تركيبة، عملياً، خطوة، ضرورية على طريق تحقيق الهدف.

ومن هذه الزاوية، يفسر الموقف الذي اتخذه الجيش في أحداث عين الرمانة الأخيرة.. والتي انتهت في ٨٠/١٠/٢٩ ومن هذه الزاوية يفسر تحرك الكتائب في عين الرمانة، وهي تعرف حجم وكتلة الجيش الموجود في المنطقة.. فلولا عملية الاستيعاب لعدد من ضباط التنفيذ المباشر التي أدت إلى تعطيل دور الجيش في المواجهة، لما أقدم بشير الجميل على العملية أصلاً.. وحتى في تعرض الضباط القادة الكبار في الجيش إلى العقوبات.. يذهب البعض إلى تفسيرات تؤدي في النهاية.. إلى خدمة هدف الجبهة اللبنانية.. وذلك عن طريق إزاحة بعض المنافسين من خلال العقوبات التي تعرضوا لها.. وهنا يبرز اسم العماد فكتور خوري، كأحد أبرز المستهدفين للإزاحة، ليس من موقع العداوة، بل من موقع المنافسة..

وتبقى النقطة الأهم، أو الأخطر، وهي تنسيق «الجبهة اللبنانية» مع الذين يؤيدون تحقيق هدفها البعيد.. حيث تبرز

الصهيونية وأدوارها.. والتنسيق القائم بين «الجبهة اللبنانية» وبين الكيان الصهيوني..

لقد كان شمعون، أول من حمل قضية «سعد حداد» ودافع عنه، وأعطاه المبرر لكي يكون أداة، في الاحتلال الصهيوني المقنع للجنوب اللبناني..

أما بشير الجميل، فلم يستبعد، إطلاقاً، هذا التعاون، وهذا التنسيق..

لكن الأهم، من هذه الشواهد، أو الدلالات، يبقى أن هدف بشير الجمل، الذي هو هدف «الجبهة اللبنانية» يلتقي تماماً مع الأهداف الصهيونية، والقاضية بإنشاء «أوطان» طائفية.. تقوم على الأسس التي قام عليها كيانها..

إن الهدف الذي تنادي به «الجبهة اللبنانية» يحتاج إلى سير حذر وتعاطي يتسم بالدقة مع الأصعدة الثلاثة التي ذكرنا.. وإلى حنكة سياسية، تطرح غير ما تبطن ولهذا، فمنذ فترة، تسرّب أوساط «الجبهة اللبنانية» عن أخبار وثيقة تاريخية لتوحيد الحزبين الرئيسيين فيها: حزب الكتائب وحزب الأحرار، تطرح نظرة شمولية عن الأوضاع في لبنان.. تحافظ على مظاهر «وحدة لبنان» وتظهر طروحات «الجبهة اللبنانية» بمظهر معتدل، قابل للتعاطي مع المتغيرات، غير متمترس وراء فكرة ثانية..

إن البنود الرئيسية لهذه الوثيقة.. تتضمن النقاط ثابتة..

١ - تكريس لبنان بحدوده الحالية.

٢ - اعادة النظر بصيغة ١٩٤٣ وذلك لوضع حد للاحتكاك وأسباب الخلاف بين اللبنانيين.

٣ - الصيغة الجديدة للبنان، لن تفرض من قبل فريق على فريق آخر من اللبنانيين بالقوة، بل ستكون نتيجة تفاهم بين اللبنانيين، كل اللبنانيين ودون سواهم.

٤ - دعوة إلى جميع اللبنانيين لاعتبار أنفسهم ملزمين ببناء المستقبل بقطع النظر عن الانتاء الطائفي.

٥ - النظرة إلى لبنان الجديد تقوم على لا مركزية موسعة أو فيدرالية بمعنى أن تبقى الدولة واحدة مع الحفاظ على خصوصيات المجموعات التي يتألف منها لبنان في إطار دولة واحدة.

٦ - الاعتراف بالتعددية في لبنان على اعتبار أنها ليست نتيجة أفرزتها الحرب بل واقع يجب أخذه بعين الاعتبار إذ هي من صلب تكوين لبنان على اعتبار أن « الوحدوية » تسبب تسلط فريق على فريق آخر، وهذا يتناقض مع التراكم الحضاري الذي شهده لبنان.

٧ - تنظيم العلاقات بين الجماعات التي يتألف منها لبنان لتطمين المسيحيين، ورفع الغبن عن المسلمين.

٨ - هذا التنظيم للعلاقات يتم عبر وحدة في إطار شمولي.

٩ - لبنان موصوف بنفسه دون أي نعت آخر.

١٠ -وضع حد لكل نغمات التقسيم والدويلات ومشاريع التفرقة والتجزئة.

١١ -لا لتوطين أي فلسطيني على أرض لبنان أو اكتسابه الجنسية اللبنانية.

١٢ -لا لأي نوع من أنواع الاحتلالات في لبنان ومهما كان هذا الاحتلال.

تم الاتفاق على الوثيقة، نهائياً في ٨٠/١١/١٩ وأعلن الاتفاق يوم ٨٠/١١/٢٠ وقد وزعت المسؤوليات بحيث أنيط بالسيد دوري شمعون النشاط السياسي للجبهة اللبنانية، وأنيط بالسيد بشير الجميل النشاط العسكري، وارجيء إعلان الوثيقة إلى موعد آخر..

ماذا يعني هذا الاتفاق..

كميل شمعون يرى فيه: « .. اليوم وضعت الجبهة أسساً جديدة وبناءة، أولا لتقوية أجهزتها عموماً، وثانياً لتعزيز الجهازين السياسي والعسكري خصوصاً، وبعبارة أخرى إن الجبهة اللبنانية بهذا العمل قد وحدت الجهود بين الحزبين، حزب الكتائب اللبنانية وحزب الوطنيين الأحرار... إن هذا العمل هو عمل وطني صرف لخدمة مصلحة لبنان، كل لبنان، لا فئة خاصة من لبنان دون أخرى، ويهدف إلى تحرير المناطق اللبنانية، تحريراً يتناول الأوضاع السياسية والعسكرية ويبعد نهائياً شبح التقسيم الذي يتغنى به كل من يريد الشر بلبنان ويتخذ من كل عمل سليم تقوم به الجبهة اللبنانية حجة لاتهامها بالسعي من أجل التقسيم، ونحن كما سيظهر في ما بعد أكثر وأكثر، يهمنا أن يبقى لبنان بحدوده التي حددها

الدستور والمعترف بها دولياً، آملين أن تكون الخطوة التي اتخذت اليوم خطوة مباركة من أجل خير هذا الوطن وسعادته. »

بشير الجميل يؤكد أن الاتفاق: « .. كما حدد الرئيس شمعون أهداف القوات اللبنانية وهي تحرير الأراضي اللبنانية كلها ضمن الحدود المعترف بها دولياً والمقررة في الدستور اللبناني، وذلك لمنع أي غريب من الاستيطان على أرضنا وتقسيم لبنان، من أجل ذلك علينا توحيد كل الجهود للتنسيق ولوضع كل الامكانات التي لدينا للتعاون الكامل في ما بيننا من أجل الوصول إلى الهدف، فتقرر تعزيز جهاز القوات اللبنانية ليصبح مؤهلاً للقيام بهذه المهمات ».

هذا من حيث هدف الاتفاق..

لكن، هل يعني هذا، اندماج الحزبيين..؟

كميل شمعون لا يرى ذلك فهو يقول: « إن كل حزب من الأحزاب يتمتع باستقلالية تامة، إنما الشيء الذي تم هو أن الجبهة كان ينقصها جهاز تنفيذي، هذا الجهاز تقرر إنشاؤه ووضعنا وثيقة في هذا الصدد ».

بيار الجميل.. يحدد: « ... بالاتفاق، هذا، نخطو خطوة ضرورية نحو الاندماج المطلوب في الظروف الصعبة التي نمر بها. ».

ومهما يكن من أمر، فإن أركان « الجبهة اللبنانية » يعتبرون أن هذا الاتفاق.. هو الطريق لاستقرار العلاقات بين الحزبين الاساسيين المتنازعين داخل الجبهة، استقرار، ضروري، للتوجه الموحد نحو رسم السياسات المؤدية لتحقيق الهدف البعيد للجبهة..

مع ذلك.. فإن تباين وجهات النظر منذ الآن، حول استقلالية الأحزاب، ضمن الاتفاق أو أن الاتفاق خطوة نحو الاندماج.. سيجعل التفاعل الداخلي ضمن الجبهة وبعد الاتفاق، محتملاً.. للوصول إلى تشكيل الاداة الواحدة. سياسياً وعسكرياً..

وهذا سيتابع، مع متابعة التطورات، التي كررنا في أكثر من مناسبة، أنها من سمات المرحلة التي يعيشها لبنان.. المرحلة المشرعة الابواب على كل متغير جديد..

بعد كل هذا، نعود إلى عرض للاحزاب والقوى التي تؤلف « الجبهة اللبنانية » وكما اعتمدنا في عرضنا لبقية الاحزاب والمنظمات في الفصلين السابقين، على محاضرات قادة هذه الاحزاب وأدبياتها، في تقديم نفسها.. أيضاً، نعتمد الاسلوب نفسه في عرض قوى « الجبهة اللبنانية » آخذين بعين الاعتبار.. التحولات العديدة بالمواقف.. مقارنة بالأوضاع الحالية..

إن المبادىء والأسس التي قام عليها حزب الكتائب، مثلاً.. هي غير الممارسة التي نشهدها، لكن الموضوعية، تفرض علينا، أن نذكر هذه المنطلقات كما هي، وكما عرضها قادة الحزب انفسهم.. وبعيداً عن التأثيرات التي خلفتها الأحداث اللبنانية، سنعرض لهذه المبادىء والمفاهيم، كما طرحت قبل الأحداث، حيث يرجع تاريخ القوى الاساسية في « الجبهة اللبنانية ».

أما ما تلا ذلك من تغيير، أو مناقضة بين المبادىء والأسس، خلال الاحداث، وما بعدها.. فذلك كان موضوع العرض الذي قدمناه في بداية هذا الفصل..

حزب الكتائب اللبنانية الاجتماعي الديمقراطي

لمحة تاريخية:

- أسس عام ١٩٣٦ على أسس رياضية عسكرية وعلى طريقة حزب الجنرال فرانكو « الفالانج » ومعناها « الكتائب ».

- الحزب ذو نزعة فاشية - فردية.

- جاء تأسيس هذا الحزب كرد على تأسيس الفرنسيين لحزب اسمه « حزب الوحدة اللبنانية » الذي حل نهائيا عام ١٩٣٧ وكان رئيسه « توفيق عواد » الملقب « بالتوتو ».

- من مؤسسي حزب الكتائب: - شارل حلو - جورج نقاش - شفيق طبارة (وهو المسلم الوحيد الذي كان من المؤسسين) بالإضافة الى بيار الجميل.

أهم مبادىء الحزب كما أعلنت عند التأسيس:

- عدالة اجتماعية.
- نظام اقتصاد لبناني حر.
- المحافظة على الكيان اللبناني.

- يعتبر حزب الكتائب أهم الأحزاب اللبنانية الطائفية تنظيما

ويعتمد الهيكل التنظيمي بعكس بقية الأحزاب الطائفية المارونية.

- حتى عام ١٩٥٢ لم يكن للحزب إلا نائبا واحدا في البرلمان هو النائب « جوزيف شادر » بينما سقط بنفس العام رئيس الحزب بيار الجميل.

- بعد أحداث لبنان ١٩٥٨ ظهر الحزب الى سطح العمل السياسي في لبنان ونجح له أكبر عدد من الأعضاء في مجلس النواب.

- في العام ١٩٥٨ وقف ضد الثورة في لبنان الى جانب رئيس الجمهورية كميل شمعون.

- شعارات الحزب: الله، الوطن، العائلة.
- بعد حوادث ١٩٥٨ ظهر بيار الجميل كزعيم مسيحي. وقبل ذلك لم يكن للحزب قوة فعلية منظورة.

- تعتبر مليشيا حزب الكتائب المسلحة أكبر قوة حزبية مسلحة لأنها بنيت في الأساس على هذه الدعائم العسكرية - الرياضية.

- اتبع الحزب أسلوب افتعال الصدمات مع قوى إسلامية، كسياسة لتقوية الحزب في الأوساط المارونية، انتخابياً يتحالف الحزب مع حزب الوطنيين الأحرار.

- قوة الحزب الرئيسية في المناطق المارونية.

- له صحيفة ناطقة باسمه هي جريدة « العمل » ومجلة « وطني » وإذاعة لبنان الحر.

- عدد الأعضاء الحزبيين قبل الأحداث ٧٠٠٠ عضو. أما أنصاره فهم كثر.

- خصومات الحزب مارونيا كثيرة. ولمظهره الطائفي فالشارع الاسلامي يعادي الحزب كليا.

منطلقات ومفاهيم سياسية:

نقتبسها مباشرة من محاضرة القاها أحد قيادي الحزب، قبيل الأحداث اللبنانية.

«أن هذه الحركة لم تراع، بدقة التواريخ، منطق النشوء، لأن هنالك تداخلا غير منسق بين تاريخ ظهور حزب من الأحزاب، وظهور كتلة سياسية معينة، إلا أن الأمر صحيح بالنسبة الى القوى السياسية التي نشأت في الداخل وعلى قياس لبنان وحده.

فلقد عرف اللبنانيون أول ما عرفوا من القوى السياسية، القوة الاقطاعية: وهي صيغة القوة الداخلية المحلية، التي تتجمع في شخص بعينه لأسباب تتراوح بين الثواب على نضال أو الفوز بخطوة التسليم بالقيادة لشخص آلت اليه شؤون الجماعة.

من هنا ظهرت إقطاعية المال، وإقطاعية السياسة. وعاشت بشخص أصحابها الأوائل عيشا مقبولا الى أن أصبحت أرثا يعيش مقبول، عبر أشخاص لم يسجلوا بأنفسهم أية مأثرة تؤهلهم للقيادة، سوى مأثرة تحدرهم من سلالة معينة، ولم يكن لهم بالطبع في هذا الشأن يد ولا فضل قوة الإقطاع التي لم تكن لتعيش لولا تخلف المجتمعات، وتخاذل الناس، وتركهم سماء السيادة والقيادة الى جحيم التبعية والاستسلام.

ويلاحظ أن الاقطاعين السياسي والمالي، قد تقاربا وتلازما، وتزاوجا، حتى عاد التمييز بينهما أمرا متعذرا.

وقد عاش الإقطاع الى يومنا، على حساب السذاجة، والتخاذل، وما زال يؤلف قوة سياسية في لبنان لها حصونها وأبراجها وأسوارها الخاصة. وهو يتمثل ببعض «البيوتات» اللبنانية التي لها ضلع مزمن في حكم لبنان بالواسطة أو بدون واسطة.

ومهما بدا هذا الواقع مستهجنا بالنسبة الى عقلية العصر، فإن لبنان ما يزال الى حد ما محكوما بسابقة نضال مرعليها الزمن، أو بسابقة حظوة، أو سابقة ثروة.

ولقد نهض الى جانب إقطاعية المال والسياسة إقطاع آخر. اتخذ في بعض المراحل شكلا ضاريا، أعني الاقطاع الديني، أو إقطاعية رجال الدين.

فكان الذين يرتبون للناس شؤون الأخرة، يصرون أيضا على ترتيب شؤون الدنيا، أو لعلهم يتركون تلك الى هذه، ويحلون لأنفسهم في أمور الناس أمورا هي الى التحكم أدنى منها الى الاحتكام.

وبرغم تضارب المصالح أحيانا، فإن تشابه النفوذ أقام بين إقطاعية المال والسياسة، وإقطاعية رجال الدين حلفا غير مكتوب، كان الفريقان يتبادلان بموجبه المساندة والحماية والدفاع عن مواقع النفوذ.

مع فجر الاستقلال ظهرت على صعيد الداخل التكتلات الحزبية، وكان هذا الظهور بادرة ارتقاء في مفهوم العامة للسياسة، لأن نشوء الأحزاب يدل بذاته على تطور في طريق التفكير والعمل.

وهكذا شهدت المرحلة الاستقلالية قيام حركة منظمة في صفوف الشبيبة، ما لبثت أن انتظمت عام ١٩٣٦ في حزب هو معروف حاليا بحزب الكتائب اللبنانية، الاجتماعي الديمقراطي.

وقد تميزت المرحلة الاستقلالية باجماع الأوساط القيادية الحزبية، على تركيز الجهود حول معركة الاستقلال ضد سلطة الانتداب. وقام بالفعل تعاون مثمر بين جهات تبدو اليوم متصارعة، وتوحدت قيادات هذه الجهات لما فيه مصلحة البلاد، مثلما حدث بين حزبي الكتائب والنجادة اللذين خاضا المعركة الاستقلالية تحت علم موحد وقيادة موحدة، وشعارات موحدة. إلا ان هذا الاجماع على الشأن الاستقلالي، ما لبث أن أعقبه تفرق الأحزاب والكتل والأفراد ليس من حول الاستقلال بحد ذاته، بل من حول الحركة التي كانت تقارب بين السياسيين في تلك المرحلة.

ما هي سياسة الكتائب بالنسبة الى اليمين واليسار؟

الواقع أن حزب الكتائب لم يتخذ أي موقف من هذا التقسيم، لأنه يعتبر أن مفهوم اليمين واليسار ما زال مفهوما «ديماغوجيا» لم يتوضح كفاية، ولم توضع له حدود معلومة يمكن على أساسها تحديد المواقف. وأما الشائع عن هذا الموضوع لدى العامة، فهو أن اليمين يمثل سياسة الغرب، في حين يمثل اليسار سياسة الشرق، ومع ما يلحق بذلك من نعوت يصبح اليمين بموجبها قوة محافظة، رجعية واستعمارية، بنظر الشيوعية الدولية، كما يصبح اليسار، قوة ثورية، هدامة ومخربة، بنظر الرأسمالية المناهضة للماركسية. إلا أن

الديماغوجية أفرغت اليمين واليسار من محتواهما، وأصبحا مجرد إشارة الى أساليب عمل أكثر منها الى معتقدات.

من هنا مثلا، أن اليسار أصبح مرادفا للثورية، والثورة أسلوب عمل انفجاري عنيف يتسع لمحتويات ومضامين جديدة.

الثورة، كأسلوب عمل، أو كغاية ونهاية يرفضها حزب الكتائب. وبالتالي فإذا كان هذا هو معنى «اليسارية» أو «دلائلها» فإن حزب الكتائب ليس حزباً يسارياً.

ذلك أن الكتائب تؤمن «بديناميكية» التطوير، على أن يتجه هذا التطوير اتجاها اجتماعيا لا سياسيا، فيواكب حركة التاريخ المعاصر، وهي حركة تتحول عن السياسة الى الاجتماع، ولا تهتم بالسياسة إلا بمقدار اتصالها بالاجتماع.

أما اليمين، فلقد أصبح في مفهوم العامة إشارة الى الرأسمالية، فيما ترادف معنى الرأسمالية، مع الاحتكار والجشع والاستغلال.

وبينما تجتهد المجتمعات المسماة رأسمالية الى تخوين النظام الاشتراكي الشيوعي، يتم تصعيد غضب الجماهير بوجه شركات الاستثمار، حتى عاد الاستقرار في كلا المجتمعين اليميني واليساري معرضا باستمرار.

والحال أننا نلاحظ أن اهتمام النظامين، ينصرف - من حيث المبدأ على الأقل - الى تحقيق سعادة الفرد والمجموع.

فإذا كانت هذه هي الغاية، فإن الكتائب تسعى اليها من خارج حدود النظامين المفروضين، أي من خارج شعارات اليمين وشعارات اليسار.

السعادة تعني تحرير المجتمع من الحاجات التي تضغط على العيش والطمأنية فحيث الفقر والجهل والمرض والبطالة والعجز، لا طمأنينة للإنسان، ولا سعادة مضمونة، ولا كرامة محفوظة.

ضمانات العيش الكريم مطروحة بالنسبة الى حزب الكتائب على صعيد الإنسانية، لا على صعيد السياسة. فالعدالة الاجتماعية التي تؤمن بها الكتائب مفهوم إنساني، لا يرتبط بأي من القيادات السياسية التي تجتاح العالم. وهي هدف مجرد، لا يحمل هوية سياسية خاصة، وبالتالي فليست العدالة الاجتماعية احتكارا بيد الشيوعية، ولا بيد الرأسمالية، بل بيد الإنسان، وبسبب صفته الإنسانية وحدها.

هذا المفهوم قد توضح فعليا في مناهج عمل الحزب ومنجزاته، وقد كان مرتكز بيان رئيس الحزب الشيخ بيار الجميل في المؤتمر العام السنوي الأخير قبل الأحداث:

أورد البيان ما حرفيته: «في سبيل العدالة، ذات الهوية الإنسانية، يجب أن تصرف عناية الدولة بكامل إمكاناتها، لتجنب البلاد الحركات الشعبية المحقة التي غالبا ما يستغلها المستغلون لحسابهم الخاص. من هنا أنه يترتب على الدولة أن تستعجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتمنحها الأولوية بالنسبة الى سائر مهامها.

كما ورد في تحديد مفهوم ديناميكية الإنماء في المرجع ما حرفيته: «حركة الإنماء هذه تتحقق عبر وسائل التطوير الواعية الحكيمة غير المتطرفة ولا العنيفة ولا الثائرة. إن الإنسان هو محور الحركة الإنمائية الاجتماعية، وهو غايتها أيضا: وينعم بهذه العدالة اللبنانيون

كافة، إذ تتفتح شخصيتهم في مناخ ملائم مشرع على وحدتهم الكاملة، ضمن المفاهيم الإنسانية والوطنية الواحدة».

دعوة الحزب إذن، هي دعوة إنسانية تشجب التنسيق التقليدي بين يمين ويسار، لأنها تشجب المادية بشكليها الماركسي والرأسمالي معا، وترفع شعارات العدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية.

سياسة الكتائب داخلياً:

المعروف أن السياسة الداخلية تدور منذ زمن في حلقة من التحديات والتحديات المضادة، والاتهامات والإتهامات المعاكسة، التي أدركت الحكم بالذات، فبات متهما بسلوك سياسة التخصيص والاستثناء، والاستعباد والتقريب، الى أن صار مسؤولا عن تفتيت القدرة اللبنانية، عن طريق الانتصار لفريق سياسي على حساب فريق آخر أو ربما على حساب المبدأ الأول الذي يرعى نظامنا: أي الديمقراطية.

ولقد ادى هذا الواقع الى عواقب عديدة أهمها سيادة الشعور بأن اللعبة تلعب لحساب المصالح الخارجية التي تحاول أن تنفذ الى لبنان على ظهر الفريق المقرب من الساسة اللبنانيين، دون أن تكون هذه المصالح متلائمة مع المصلحة اللبنانية.

كما ساد الاقتناع بأن لبنان تخلى عن دوره التقليدي: رسول وئام بين الأشقاء العرب، وداعية سلام، ومحايدا في كل حال، حين يحتدم بينهم النزاع.

أما على صعيد الداخل، فلقد هزلت هيبة الحكم حتى الهوان،

ونشطت الدعاوة للأحزاب الممنوعة، بل شاركت الدولة بقصد منها أو بدون قصد، للترويج لهذه الأحزاب.

إذن، هوان الديمقراطية من جهة، وهزال هيبة الحكم من جهة أخرى، وانجزاف لبنان في تيار معين بعد تخليه عن مبدأ الحياد، ثم نشاط الحركات الغوغائية المخربة، كل ذلك جعل قيام جبهة وطنية لبنانية ضرورة ملحة.

إن الكتائب بادىء ذي بدء تعتبر نفسها في تحالف طبيعي مع الأحزاب اللبنانية التي تنسجم معها عقيدة وأهدافا واساليب عمل. في سبيل الدفاع عن حرمتين: حرمة النظام، وحرمة الحرية.

إلا أن – لحزب الكتائب – في موضوع الطائفية أقوالا ومواقف تغني عن التخمين والتقدير والاستنتاج، ثم أن بين صفوفنا جمهورا من المنضمين ينتمي الى مختلف الطوائف، ولعل عدد رفاقنا المسلمين في الحزب يفوق تصور الكثيرين.

بالإضافة الى ذلك، فإننا أول المقتنعين بأن نظام الطائفية السياسية المعمول به حاليا يسيء الى مفهوم العدالة، وقد تحول الى سلاح بيد الإقطاع الرسمي والسياسي والمالي لضرب مفاهيم العدالة والجدارة والاستحقاق.

ولقد أملى علينا اقتناعنا بفساد نظام الطائفية السياسية سلسلة من التصريحات المنشورة في الصحف والمجموعات، وسلسلة المواقف وتجديدنا الدعوة عبر بيان رئيس الحزب، الى علمنة الدولة بعد تحديد هذه العلمنة الدولة بكتاب فلسفة العقيدة الكتائبية حيث

ورد: هذه العلمانية ليست فلسفة تنادي بالالحاد أو بنظرة مادية إلى الحياة، وليست دعوة الى التراضي الديني، كما أنها ليست لا مبالاة تبديها السلطات الزمنية تجاه السلطات الروحية، وتجاه مستلزمات المواطنين الإيمانية. علمانيتنا هي أن الدولة اللبنانية – أي هذه الشخصية المعنوية لمجتمعنا – تحترم حرية الضمير عند المواطنين كافة، لا بل تقدم لهم كل الإمكانيات اللازمة ليتمتعوا بهذه الحرية: أي أنها تفرض الاعتراف بتكامل وظيفتي الهيئات الروحية والزمنية.

ولكونها كذلك، فإن هذه العلمانية تحرر المواطن من النظر الى الشؤون العامة بواسطة حسه الفئوي الديني أو المذهبي لتقيم مقامه حسا قوميا إنسانيا هو نقطة الارتكاز في الحكم على أمور المجتمع.

ولعل تعبير رئيس الحزب في بيانه الى المؤتمر الكتائبي العام العاشر عام ١٩٦٧ قد حدد نظرتنا الكاملة الى هذا الموضوع بقوله:

إن لبنان وطن الحرية بكل معانيها السامية، ويعني هذا أن الاستئثار المذهبي غريب عن نشأة هذا البلد ربما بعض الذين لجأوا الى حماه على السنين كانوا هاربين من الاضطهاد الديني والعنصري لكن لبنان، لم يكن يوما حمى لأبناء دين معين، ولا إرادة المحتمون بجباله وطنا مذهبيا أو عنصريا، لأنهم لم يكونوا يوما من عرق واحد أو دين واحد، بل مجموعة أعراق وأديان، القاسم المشترك بينها هو الحرية.

لقد قصرنا الكلام على الخطوط الكبرى لسياسة الكتائب، كما تبدو من خلال مبادئه العامة، ومواقعه السياسة الحالية.

ولو شئنا أن نتبسط في تفصيل السياسة كلها، لاقتضى البحث زمن يطول، وظرف غير هذا الظرف. على أنه يهمنا أن نكون قد وضعنا في مدار الحوار المقبول، لوحات من تفكيرنا واقتناعنا، ونظل متمسكين بها لرضى الضمير عنها، سواء على صعيد الانسانية والسياسة الداخلية..

ويهمنا التأكيد بأن حزب الكتائب هو حركة متطورة، لا تتحجر في موقف يرذله الضمير، أو يلعنه المنطق. ولقد حقق الحزب فعلا تطورا واضحا في مجاراته روح العصر، دون أن يفارق قاعدة تفكيره الأساسية، وهي قاعدة مفصلة على قياس لبنان ومن أجل سعادة شعبه.

لقد شئنا هذا الوطن صرحا منيعا فوق ذروة تهب عليه النسائم من كل صوب، وتتفاعل فيه المعتقدات باسم الفكر والحرية، لما فيه خير الإنسان وسعادته.

الموقف من العمل الفدائي:

إن حزب الكتائب يعتقد أن قضية فلسطين لم يسيء لها شيء بقدر ما أساء اليها الكلام الكثير في حين أنها كانت تحتاج الى عمل كثير لا الى كلام كثير ولكن أرجو قبل كل شيء أن تؤمنوا إيماننا بأن العمل الفدائي هو اسمى وأنبل مما يمكن أن يقدم لهذه القضية الكبرى ولا يمكن أن يجابه في هذا الموضوع وسموه ونبل أهدافه إلا كل صاحب ضمير ناقص وأقول كل من كان بلا ضمير، لا يمكن أن يختلف اثنان على عدالة القضية الفلسطينية.

لا يمكن أن يختلف أثناء على هذه الحقيقة البديهية، ماذا يسلم؟ بأن يطرد شعب من أرضه وبيته ويحل مكانه في الأرض والبيت شذاذ آفاق من جميع أقطار الدنيا. اعتقد أن أحدا منا لا يسلم بمثل هذه الفظاعة وحاشى أن يكون في لبنان من يستسلم لمثل هذا الأمر الواقع، هنالك عمل مطلوب ونحن نؤمن بهذا العمل أنه مطلوب من كل لبناني، من كل عربي، ولكن هذا العمل يجب ألا يقودنا بعيدا عن الإنسان، لأننا حين نتجاوز أماكننا نتجاوز أيضا العمل المثمر.

مسألة العمل الفدائي من جانبه الآخر، أي الى أي أحد يمكن أن يشاهد لبنان أو يسمح باقامة مجموعات فدائية على الحدود اللبنانية مع ما يتعرض له لبنان في هذه الحالة من احتمالات العدوان المتزايدة؟ أعتقد أنه من الأحراج الكلي طرح هذا السؤال على حزب الكتائب وقد كان الأجدر بنا أن نطرحه على الدولة لأن حزب الكتائب ليس دولة، حزب الكتائب ربما كان مسؤولا في الحكم اليوم وربما لن يكون مسؤولا غدا، ولم يكن مسؤولا بالأمس إلا أن الدولة اللبنانية، أي المجموعة الكاملة من المسؤوليات اللبنانية لم تتخذ بعد موقفا واضحا من هذه القضية ولا نعرف الى أي حد تستطيع الدولة أن تقاوم العدوان في حال تعرض الحدود لعدوان سببه وجود الفدائيين على الحدود اللبنانية، وأرجوا أن أعفى من سائلي الإجابة على النقاط التي تسبب حرجا للدولة، لا لحزب الكتائب والتي وردت في هذه الأسئلة، فإذا كان هذا البحث قد استكمل فارجو أن نكون قد اتفقنا عليه لأنه في الواقع يؤلمنا جدا نحن الذين قد نتهم بأشياء وأشياء ومن حق جميع الناس

أن يقدروا أو يحللوا أو يتساءلوا حول حقيقة موقف ما بالنسبة لحزب معين، ولكنه ليس من حق أحد أن يعمد الى تخوين جماعة أخرى لمجرد أنه قام في النفس أو قام بين أشخاص شائعة مؤداها أن جماعة ما من اللبنانيين تقف ضد العمل السامي والنبيل وضد عدالة القضية الكبرى التي نتفق أنه لا يمكن أن يختلف حول عدالتها وحول واجب العمل لها اثنان.

مفاهيم اقتصادية:

بالنسبة الى الحلول العملية التي يرتئيها الحزب لازمة البلاد الاقتصادية، في الواقع أن الفكرة التي سادت لهذا الموضوع في أوساط الحزب هي أن أزمة البلاد الاقتصادية سببها قبل كل شيء سبب نفساني، عامل نفسي وهو فقدان الثقة بالحكم، ولقد أدى هذا العامل النفسي الى حالة الذعر بين المواطنين سمحت بها الظروف والمناسبات بملاحظتها ملاحظة واضحة. ولعل هذا العامل، أي العامل النفسي، قد ساعد كثيرا في تدهور الحالة الاقتصادية. الحلول التي نرتئيها هي بدرجة أولى حلول على هذا الصعيد، أي على الصعيد النفسي من حيث تكتيل ثقة المواطن بنفسه وبنظامه وبدولته، أما ثقته بنفسه فهذا أمر شخصي، وأما ثقته بنظامه فهذا أمر نسأل عنه جميعا ويسأل عنه الفكر بصورة خاصة، أما الثقة بالدولة فذلك أمر ليس بيدنا وحدنا وأكاد أقول أن هذا الأمر هو أصعب الأمور الثلاثة.

لم تطالب الكتائب بالغاء ضريبة الدخل، بل طالبت بتنظيم هذه الضريبة على وجه صحيح وعادل بحيث تصيب الضريبة

أصحاب الثروات وتحقق حدا مقبولا من العدالة على صعيد محاربة الإحتكار والإستغلال، للرأسمال، هذا هو المشروع الذي وضعته الكتائب بشخص رفيقنا الأستاذ جوزف شادر وهو مشروع مكتوب وموجود، ولكن من المؤكد أننا لم نطالب بالغاء ضريبة الدخل بهذا المفهوم البسيط جدا للقضية، بل طالبنا بتنسيق هذه الضريبة على نحو علمي بحيث تصيب أصحاب الثروات بشكل تصاعدي وتحقق هذا الحد الأدنى من الضريبة العادلة.

دعت الكتائب الى المطالبة بضمان الرساميل الأجنبية ويوم نوقشت في ذلك وفهم أن هذا الضمان تتمتع به رساميل بعيدة عن الجانب الإقليمي أوضحت موقفها بكل بساطة وقالت يجب أن نتفق، لا بد من ذلك، على معنى الخارج الأجنبي، إذا كان بعضنا قد صعق لهذا الضمان أو بهذه اللفظة فهي تعني عندنا كل ما هو خارج عن لبنان، وقد أكد لي تأكيد بعض الشكوك والشائعات أن هذا الضمان يشمل بالدرجة الأولى ويجب أن يشمل بالدرجة الأولى الرساميل العربية. الخلاف لم يكن إذن على هدف المشروع كان خلافا عارضا على مفهوم الداخل والخارج الأجنبي وغير الأجنبي.

موقف حزب الكتائب من الوحدة العربية:

ليس التساؤل أن الكتائب تعارض الوحدة العربية إنما ربما يقتضي مجال أفسح من هذا المجال، ولكن السبب المباشر لذلك هو أن حزب الكتائب كما قلت لكم حزب مفصل على قياس لبنان ومن أجل سعادة شعبه. فإذا كان هذا الكيان قد فقد فاعتقد أن مبرر

العقيدة بكاملها يكون قد فقد أيضا ثم أن لنا وجهة نظر خاصة في هذا الموضوع وهي وجهة مطروحة على بساط البحث.

إن الوحدة العربية لن تخدم لبنان بالدرجة الأولى ولن تخدم الدول العربية بالدرجة الثانية، لذلك فنحن من معارضي الوحدة السياسية وندعو الى التعاون بين الدول العربية، ولكن دون أن يفقد هذا التعاون لبنان كيانه واستقلاله، وقد قلنا أيضا في مفهومنا للعروبة أن العروبة بمعناها الصافي الأصيل لا ينكرها أحد ولا يتنصل منها أحد إلا أن مفهوم العروبة قد دخلته استفاضات كثيرة خلال السنوات العشر الأخيرة الماضية بحيث بات هذا الاستيفاض يرهبنا فنكاد نخشى من هذه التسمية، لا بحد ذاتها، ولكن نخشى من الإستطراد الذي تقودنا اليه التسميات ومن أهم هذه الإستفاضات مشاريع تسمية الاتحاد الذي يقوم بين الدول العربية.

لبنان والعروبة:

بالتأكيد نعتبر كيان لبنان كيانا مستقلا عن الكيانات العربية الأخرى، هذا لا يقلل أبدا من شعورنا الأخوي تجاه البلاد والدول العربية الأخرى، ولكن هذا يضمن لنا استقلال لبنان، بحيث لا نفقد هذا الوطن وبحيث نكون منسجمين مع قاعدة تفكيرنا الأساسي. ثم أبلغ الآن الى هذا السؤال: موضوع الوحدة العربية الذي يقال أنه الحنين إلى الجماهير العربية، أنا أفهم أن يكون الحنين إلى شيء سابق فقد وإذا كان الموضوع موضوع حنين العربية أنا أقول أنني أسألكم وأسأل المؤرخين بيننا متى كانت الدول العربية وحدة موحدة من الخليج الى المحيط فنعود الى هذه الوحدة، لا

أعرف مرحلة في التاريخ كانت فيها هذه البلاد بلاداً موحدة.

موقف حزب الكتائب من الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة:

لقد أيد حزب الكتائب الوحدة الاقتصادية ودعا الى تحقيق السوق العربية المشتركة. عام ١٩٤٨ وضع الشيخ موريس الجميل كتابا يتعلق بهذا الموضوع بالذات ويتبين لنا أن رأينا هو أن الهدف الأول للتوسع الإسرائيلي سيكون لبنان وأن هذا التوسع سيكون سببه طمع إسرائيل بمياه الليطاني.

الدعوة الى حياد لبنان:

هذا الموضوع قد توضح في زاوية مشروع الحياد بالذات. أوضحنا مفهومنا للحياد وقلنا أنه يهدف الى تحقيق الدور الرئيسي الذي قد يلعبه لبنان على الصعيد الإقليمي الدولي، وأوضحنا أيضا أن هذا الحياد لا يعني الصلح مع إسرائيل أو مهادنة إسرائيل وقد أقمنا الشواهد على ذلك من خلال حياد سويسرا بالذات وقلنا أن هذا الحياد ممكن وأن سويسرا برغم شهرتها كدولة محايدة كانت لها خصومات حافظت عليها تجاه دول معينة ولم تذهب الخصومات بمبدأ الحياد، ولقد اشترطنا لذلك شروطا عديدة أهمها: موافقة جميع اللبنانيين على هذا المشروع وعدم إخراج لبنان من جو الأخوة القائم بينه وبين الدول العربية.

طائفية الحزب:

إذا كانت الكتائب حتى الآن لم تحقق كثرة من المنضمين غير

المسيحيين الى الكتائب فإن هذا الواقع لا يعود الى عامل طائفي من صميم عقيدة الكتائب أو ممارستها بقدر ما يعود الى ظرف تاريخي هو ظرف نشوء الكتائب وقد كان هذا الظرف التاريخي السياسي مسؤولا عن قسمة اللبنانيين في اتجاههم السياسي.

فقد اتجه فريق اتجاها معينا لجهة، فيما اتجه فريق آخر بكثرته الساحقة من المسيحيين الى جهة أخرى، وكان نصيب الكتائب نصيبا وافر من هذا الفريق الذي اتجه، وهو فريق ترمز عليه المسيحية، نحو حزب الكتائب، ولكن ليس الحزب هو المسؤول بل الظرف السياسي الذي نشأ في ظله الحزب.

الدور الذي لعبه حزب الكتائب بمسألة علمنة الدولة هو مستمر أي أنه رافق حركة الحزب منذ نشوئه حتى اليوم، ولقد اقترحنا كخطوة أولى في هذا الإتجاه، الغاء ذكر المذهب من تذاكر الهوية. كانت هذه خطوة أولى، ولكن ذهبنا الى أبعد من ذلك فأكدنا أولا، أن الكتائب لن تدخر جهدا ولا تضحية في سبيل تحقيق هذه العلمنة، كما عاد رئيس الحزب في بيانه الحادي عشر في مؤتمره العام السنوي، فقال أن الكتائب مستعدة أن تذهب الى أقصى الحدود بما في ذلك إعادة النظر في النظام بالذات لتحقيق علمنة الدولة. وإنني أشدد على هذا القول لما يتضمنه من جرأة، بمعنى أنكم تعرفون مدى حرص الكتائب على الدستور اللبناني، فإذا كان الغاء النظام الطائفي في لبنان يستوجب تعديل الدستور اللبناني، فإننا مستعدون أن نعيد النظر بالنظام بالذات، أي بهذا الموضوع بالذات.

هذا هو حزب «الكتائب» قبيل الأحداث اللبنانية مباشرة.

لكن الأحداث، غيّرت العديد من الأمور. إضافة الى امتلاك القوة.. فإن حزب الكتائب، أخذ يصرح بمفاهيم هي غير تلك التي كان يطرحها قبل الأحداث..

إن المقدمة التي قدمنا بها هذا الفصل، عن «الجبهة اللبنانية» ونشاطاتها، ومفاهيمها السياسية، وكل التغييرات التي حصلت في بنية هذه الجبهة – الى تشكيلها لقواتها اللبنانية المشتركة، إلى تصفية القوة المادية للحلفاء، كل هذه الأمور بطلها حزب الكتائب، القوة الأساسية في «الجبهة اللبنانية».

إن الأهداف التي عبر عنها بشير الجميل وقائد «القوات اللبنانية» هي أهداف حزب الكتائب بعد الأحداث..

والنظرة الى لبنان، هي تلك النظرة التي يحددها بشير الجميل، نيابة عن حزب الكتائب..

أما بالنسبة للمقاومة الفلسطينية، فالذي عرضه الحزب قبل الأحداث، في الصفحات الماضية، طواها الزمن. وأصبح الفلسطيني «محتلاً» وغريباً يجب قتاله وأخراجه من لبنان..

و«إسرائيل» تلك التي «طردت شعباً من أرضه وبيته وحلت مكانه في الأرض والبيت، شذاذ آفاق من جميع أقطار الدنيا» كما وصفت بمحاضرة عضو المكتب السياسي الكتائبي، قبيل الأحداث. فإنها اليوم بنظر حزب الكتائب، حليفة، تحمي «مسيحيي الجنوب» ويمثلها «سعد حداد» الذي يعتبره حزب الكتائب أحد محرري مناطق لبنان من الاحتلال الفلسطيني».

وأخيراً، الموضوع الطائفي، الذي كانت «الكتائب» تنفي عنها

هذا الوجه، وتصر على أنها جاءت للقضاء على: الاقطاع السياسي، والنفوذ العائلي، والنفوذ الطائفي.. الآن، نريد «دولة لمسيحي لبنان، تمثل مسيحي الشرق».

وبالمقابل، وبموضوعية، يجب أن نذكر أن موقف الكتائب من «العروبة» ومن «الوحدة العربية» بقي هو هو لا تغيير ولا تبديل.. «فلبنان كيان منفرد له خصائصه التي يجب المحافظة عليها. و... «حزب الكتائب للبنان. وعندما يتعاطى مع العروبة يفقد مبررات وجوده كحزب..»

هذان المفهومان. لم يتغيرا، بل تطورا إلى «حالة عداء» لكل من العروبة والوحدة العربية.. باعتبارهما «يؤثران على الكيان اللبناني».

وأخيراً، فعندما نتحدث عن حزب الكتائب الآن، يجب أن نذكر أن الحزب ضاعف قواته أكثر من مرة، ويمتلك إضافة الى الهيكلية التنظيمية الدقيقة، قوات عسكرية شبه نظامية، وأسلحة ثقيلة وإن كان الحزب يفتخر قبيل الأحداث، وأيام وجود الانتخابات النيابية، «بالماكينة الانتخابية» المنظمة فهو يملك جهاز خدمات منظم وفاعل، مما يجعل تأثيره أكثر فاعلية بأوساط مناصرية..

وكما قلنا، فإن أجهزة الحزب الإعلامية متعددة، جريدة يومية: «العمل» ومجلة أسبوعية: «وطني» وإذاعة مسموعة: «اذاعة لبنان الحر» وعلى الطريق مشروع «بث تلفزيوني».

حزب الكتائب قوة أساسية على «الساحة اللبنانية» بل هو الحزب الأساسي في «الجبهة اللبنانية».

الوطنيون الأحرار

تأسس سنة ١٩٥٨ وكان كميل شمعون رئيسا للجمهورية.

– كميل شمعون بدأ حياته العملية كمحامٍ، ثم نائبا تحت الانتداب..

– في عام ١٩٤٨ كان مندوبا للبنان في الامم المتحدة.

– في عام ١٩٥٢ بعد الأزمة التي أثيرت حول مطالبة بشاره الخوري بالتجديد له كرئيس جمهورية انتخب بالاجماع من قبل المجلس النيابي كرئيس للجمهورية بعد أن تنازل له المرشح الآخر «حميد فرنجية» الشقيق الأكبر لرئيس الجمهورية السابق.. ومن المعروف عن «حميد فرنجية» أنه ذو وجه عربي.

– حزب الوطنيين الأحرار أساسا مرتبط باسم كميل شمعون ووجوده الفعلي من رئاسة كميل شمعون. صحيح أنه يضم بعض الاقطاب من طوائف أخرى غير الطائفة المارونية، لكن ذلك يبقى لمصالح انتخابية بحتة، ويبقى الحزب ذو وجه طائفي ماروني.

– للحزب علاقة وثيقة مع الأردن وعلى وجه التخصيص مع الملك حسين.

– في عام ١٩٥٨ طلب إنزالا أميركيا في لبنان أثناء الثورة وقد رفض الأمريكان الطلب ثلاث مرات ولم يوافقوا إلا عشية

ثورة العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨ ولقد حدث الانزال يوم ١٥ تموز ١٩٥٨.

- ولقد أصيبت قوى الثورة الوطنية في لبنان بصدمة كبيرة بنتيجة الانزال حيث عقد اجتماع في بيت المختارة مقر الشهيد كمال جنبلاط ضم كمال جنبلاط وصائب سلام والسفير الأميركي وقرر الا يتدخل الجيش الأميركي بقضايا الثورة.

- اقتنع كميل شمعون بعد الانزال بأن يكمل مدته الرئاسية ولا يثير قضية التجديد.

- أهم مبادىء حزب الأحرار:

- ليبرالية - حرية اقتصادية.

- الاحتفاظ ببقاء لبنان دون لقاء مع الأمة العربية والتمييز بوضع لبنان الخاص.

- الاحتفاظ بعلاقات متينة مع الدول الرأسمالية.

- الناطق الرسمي باسم الحزب كاظم الخليل وهو نائب رئيس الحزب.

- هذا الحزب محصور بالمناطق المارونية.

- يملك الحزب ميليشيا تسمى بكتائب النمور، وبحوزتها أسلحة متطورة، ومبررات وجود هذه القوات « الحفاظ على كيان لبنان ».

- له جريدة ناطقة باسمه « جريدة الشمس » سابقاً وجريدة « الأحرار » حالياً.

- ألأمين العام للحزب: دوري شمعون. الابن البكر للرئيس شمعون.

- أمين الدفاع للحزب: داني شمعون. الابن الثاني للرئيس شمعون.

مبادىء ومفاهيم سياسية:

حزب الوطنيين الأحرار، يقدم نفسه ومبادئه ومفاهيمه الأساسية قبل الأحداث، عبر أدبيات الحزب ومحاضرات قادته.

«لبنان وطن دائم وكيان نهائي ليس هو بمرحلة ولا وجوده عابرا يحمل رسالة حضارية قوامها الخلق والابداع، والعصامية.

فيه تلتقي الأديان دون أن تتصارع وعلى أرضه تتواجد الحضارات فيمتزج الشرق بالغرب ما كان منفصلا.

عند شواطئه ينتهي البحر لتبدأ الصحراء على سفح جبله فإذا به ملتقى القارات ومحط رحال القوافل وحجر الزاوية في المبادلات.

ليست هذه وطنية شوفينية ولا اندفاعا عاطفيا بل خصائص فرضتها طبيعة أرض لبنان وحقائق نابعة من أعماق تاريخه وعبر الأجيال.

هكذا أردناه، هو جوهر وليس بعرض، وأصل ليس بفرع.

هذا هو لبنان

وهذا فعل إيمان به.

فعل إيمان تجسد بشرعتين أساسيتين ترعيان كيانه: الميثاق والدستور.

الميثاق:

وأما الميثاق فهو الشرعة الأساسية التي انتهى اليها اللبنانيون بعد أن تلمسوا الطريق طويلا فما اهتدوا الى صيغة أفضل منها وأمثل.

هذا الميثاق عقد أساسي توافق فيه المسلمون والمسيحيون على أن يتنازل كل منهم عن مواقف كان قد التزم بها تجاه الغرب أو تجاه العرب.

تنازل المسيحيون عن الحماية التاريخية التي يبسطها الغرب على لبنان مقابل تنازل المسلمين عن السعي لتذويب الكيان اللبناني بالكيان العربي على أن يلتزم لبنان بميثاق الجامعة العربية ويكون عضوا في المجموعة العربية وتفرع عن هذه الشرعة بنودا تقضي بتوزيع مناصب الحكم وتحديد نسبتها بين الطوائف كضمانة لحسن تنفيذ هذا الميثاق.

إننا نرى أن لبنان مع ما يتميز به من خصائص يجعل منه كيانا قائما بذاته وشخصية فريدة تتميز عن كل ما هو سواه فإنه ولا بد مرتبط ارتباطا مصيريا بالبلدان العربية.

إننا نرى أن الميثاق ما زال وسيبقى دائما يشكل القاعدة الأولية والركيزة الصالحة للوجود اللبناني كما هو الشرعة الأساسية التي يقوم عليها الوطن.

وإن الاستقرار الداخلي والعلاقات مع الدول العربية مرهونة

الى حد بعيد على مدى احترام العرب لهذا الميثاق وعلى مدى التقيد باحكامه من قبل جميع أبنائه.

وأما الدستور فهو الشرعة الأساسية الأخرى التي أعطت لبنان كيانه القانوني، وأهم ما تضمنه الدستور نظام الحكم الديمقراطي البرلماني الذي يكرس التمثيل الشعبي ويضمن الحريات الأساسية للمواطن.

أننا إذ نتشبث بعدم مس الدستور وبمعارضة إدخال أي تعديل على أحكامه فلا يعود ذلك الى أننا نرى في هذا الدستور كتابا منزلا أو خاليا من النواقص والشوائب، أننا أعلم الناس بمواطن الشكوى وأسباب التذمر منها أننا نعارض مس هذا الدستور خشية أن تمس هذه المبادىء الأساسية التي نص عليها بما يتعلق بنظام الحكم والحريات الأساسية المكفولة للمواطن.

لأننا نرى أن الصيغة الفضلى والنظام الأمثل لممارسة الحكم في لبنان هو اعتماد الديمقراطية البرلمانية التي تستند الى التمثيل الشعبي وترتكز على ضمان الحريات الأساسية للمواطن. ولا يعني ذلك إطلاقا أننا غافلون عن العيوب والنواقص التي تعترى هذا النظام وكما أننا لا نجهل ما علق به من الشوائب والتجاوزات وكيف أننا نمارسه مشوها مبتورا وربما بشكل ممسوخ يثير السخرية حينا والشفقة أحيانا.

أننا مع أدراكنا التام لكل ذلك ما زلنا نرى أن نظام الحكم هذا هو أقل الأنظمة سواء وأكثرها مجالا للاصلاح والنهوض به من كبواته المتواصلة.

وأننا نسمع بين الآونة والأخرى نغمات تتضمن تعريضا بهذا النظام وقد ازدادت هذه الحملة في الآونة الأخيرة بعد أن حمل بعض الناقمين على النظام واعتبروه مسببا للانهيار الذي نشهده على جميع المستويات في البلاد في حال أن الكوارث التي نشهدها على مستوى الحكم وفي مختلف أجهزة الدولة إنما تعود الى خرق أحكام هذا النظام والسطو على صلاحياته والعبث بمقدساته.

إن الديمقراطية هي أفضل نظام للحكم بصورة عامة إلا أنها في لبنان ضرورة حيوية وحاجة ماسة بالنظر لتركيب المجتمع اللبناني وتعدد الطوائف فيه وبالنظر للخصائص التي يتميز بها على الصعيد الحضاري أو على صعيد المبادلات والمواصلات التي تستلزم سرعة الحركة وحرية التنقل للأشخاص والرساميل والبضائع.

إن طبيعة الوجود اللبناني تقضي بلزوم النظام الديمقراطي وتوفير الحريات له.

ويوم يزول هذا النظام ويوم تسكت الأفواه وتخنق الحريات فإن لبنان لا بد أن يفقد الكثير من طاقاته وحيويته وتخبو فيه الشعلة المتقدة.

فحزب الأحرار يؤمن ايمانا راسخا بأن الحريات الأساسية للمواطن والنظام الديمقراطي البرلماني هي الأسس الصالحة التي يجب أن يستند اليها الحكم وقد نصت المادتان ٥و٦ من قانونه الأساسي على ذلك.

وإذا ما انطلقنا من تحديد سياسة الحزب بالنسبة الى نظام الحكم فنكون قد حددنا سلفا نوعية النظام الاقتصادي الذي نراه مناسبا.

أننا نؤمن بالاقتصاد الحر.

نؤمن بذلك كقاعدة أساسية وكمبدأ عام أي أننا ننادي بالاقتصاد الحر بقدر ما هو يكرس المبادرة الخاصة ويعتمد حافز الكسب كأساس للنشاط الاقتصادي.

وبمعنى آخر أن الاقتصاد الحر لا يعني حتما الفوضى وتحكم الرأسمال وطغيان الاحتكار وعدم تدخل الدولة كما لا يعني التخلي عن الطبقات العاملة وإفساح المجال لانتشار الفقر والجهل.

إن الاقتصاد الحر ضمن هذا المفهوم المرن يخول الدولة مجالا فسيحا للتوجيه والتدخل والتنسيق بنوع أن الرأسمال يصبح أداة فعالة في زيادة الانتاج وفي تشغيل اليد العاملة وارتقاء المجتمع نحو الأفضل. وفي مطلق الأحوال ان النظام الاقتصادي ليس غاية بحد ذاته أنه وسيلة وضعت خدمة للانسان. وأي نظام يستظل الفقر والتخلف والبطالة والجهل ولا يوجب الارتقاء والتطور أو لا يدفع كل مواطن لتحسين مستواه وزيادة دخله هو نظام يقتضي إعادة النظر فيه.

ويجب الاعتراف صراحة أن نظامنا الاقتصادي يعاني أزمة بالغة الخطورة تنذر بأسوأ العواقب وهو اليوم بحاجة أساسية للتطور.

أن لبنان يزداد تخلفا يوما بعد يوم نتيجة عوامل عديدة طرأت عليه في السنوات الأخيرة.

فزيادة عدد السكان، وتبلغ هذه الزيادة في بعض المناطق ٤٥ بالالف سنويا، لا يقابلها زيادة في الفعالية الاقتصادية.

صادرات لبنان لا تزيد عن ١٥ بالمائة من وارداته – النسب من احصاءات قبل أحداث ١٩٧٥ – وارتفاع أسعار الحاجيات وزيادة الرواتب تتعدى بكثير الزيادة في الانتاجية.

القطاع العام بات يشكو العقم إذ أصبحت الموازنة في معظمها موزعة على الرواتب والنفقات الإدارية. ولبنان بحاجة الى تأمين العمل سنويا الى أربعين ألف مواطن جديد يدخلون مجال الحياة ولا يؤمن منها سوى القليل.

ويجب الاعتراف أيضا بأن كارثة المصارف قد زعزعت الثقة وأدت الى مغادرة الرساميل الى الخارج وما زال لبنان يشهد عملية انتقال هذه الرساميل بفعل التوتر المضطرب الذي يسود منطقة الشرق الأوسط وبفعل الانقسام الخطير بين اللبنانيين الذي بدأ يهدد الاستقرار الداخلي.

إن حزب الأحرار يرى أن إصلاحات أساسية جذرية يجب أن تباشر الدولة بتنفيذها لإنقاذ الاقتصاد اللبناني فورا وبدون أي إبطاء أو مماطلة.

أن سياستنا تدعو الى قيام تخطيط شامل وبرمجة كاملة للنهوض بالاقتصاد اللبناني وتأمين الازدهار وهذا ما نادينا به منذ تأسيس الحزب، لأن أقرب طريق الى تحقيق العدالة الاجتماعية وهي شرط أساسي في قانون الحزب هو أن نؤمن أولا بالبحبوحة والازدهار في المجال الاقتصادي العام على أن يشمل هذا الازدهار جميع المواطنين وخاصة الطبقات العاملة والمحتاجة. وهذا ما نصت عليه أحكام القانون الأساسي للحزب.

« نصت المادة الثامنة: يعمل الحزب في حقول الاجتماع والاقتصاد على تطبيق قواعد العدالة الاجتماعية لإنصاف ورفع مستوى الفئات المنتجة العاملة، ويشجع النشاط الفردي ويكرس الملكية الخاصة ».

والمادة الثانية عشرة: « يعمل الحزب على دراسة وتنفيذ تصميم لاستثمار ثروات لبنان المائية والزراعية والحرجية والمعدنية والحيوانية والبحرية والسياحية، ولتطوير وتنمية انتاجها ».

هذه الإصلاحات جميعها لا تبدل النظام الاقتصادي الحر بل بالعكس إنها برأينا لا يمكن أن تحصل إلا بظل هذا النظام وتدعيما له.

بعد أن عرضنا سياسة الحزب بالنسبة للميثاق الوطني وللدستور نرى لزاماً أن نوضح سياستنا بالنسبة لعلاقة لبنان بالبلاد العربية ودور لبنان على الصعيد الدولي.

نصت المادة الأولى من القانون الأساسي للحزب على ما حرفيته: «لبنان جمهورية ديمقراطية ترتكز علاقاتها الدولية على مبادىء أساسية ثلاث:

أ – سيادة لبنان المطلقة.

ب – عضوية لبنان في أسرة الدول العربية. كما نصت المادة الثانية:

« في الحقل العربي يحرص لبنان أشد الحرص على علاقات الأخوة التي تربطه بشقيقاته الدول العربية كلها وعلى أداء واجباته

في الأسرة العربية وعلى أن تسود بهذه الدول وعلاقات بعضها ببعض، روح الإخلاص والتعاون والتضامن وروح الاحترام المتبادل لسيادة كل منها وعلى بعث وتعزيز ودوام جامعة الدول العربية وميثاق الضمان الجماعي المنبثق عنها، وعلى جعلها منظمة إقليمية مثالية مهيبة الجانب، فعالة في ميدان السياسة الدولية، وفي صيانة السلام الإقليمي والعالمي».

كما نصت المادة الرابعة منه:

«إن الأساس في ولاء اللبنانيين لوطنهم هو إيمانهم به في حدوده الحاضرة دولة عربية ذات سيادة».

أما بالنسبة الى مكانة لبنان على الصعيد الدولي والدور الذي يجب أن يلعبه فهو بنظرنا دوراً أساسياً يدخل في أساسه الوجود اللبناني ويشكل شرطا أساسياً في مجالات نشاطاته.

إن سياسة الحزب في هذا المجال تلخص بأن لبنان أكثر ما هو أهلية وكفاءة لأن يلعب دورا بارزا في السياسة الدولية كما أنه لا يسعه إلاّ أن يساهم مساهمة فعالة في الحضارة الإنسانية. وتكون تقديماته موازية لطموحاته في هذا المضمار.

ولا غرابة في الأمر فإن رسالة لبنان الحضارية وتكوينه الإنساني وموقعه الطبيعي توجب عليه أن يبقى دوما في وسط الأحداث العالمية وعلى واجهة الأندية الدولية.

أما على الصعيد الحضاري فمن أكثر من لبنان وكفاءة لأن يكون رسولا من الشرق الى الغرب ومن الغرب الى الشرق. ومن أكثر منه أهلية لأن يفهم العرب والمسلمين ومن أكثر منه جدارة لأن

يفهم الغرب والمسيحيين.

إن سياسة الحزب في هذا المضمار توجب أن يبقى لبنان أكثر ما يكون انفتاحا بالنسبة الى العالم، الى جميع الدول والشعوب والحضارات والديانات ولا يسعه إطلاقا أن يسلك الطريق الضيق المسدود. أن لبنان لا يجب أن يبقى فقط المطار والمرفأ والمصرف والمنتج، بل أن لبنان يجب أن يبقى الجامعة والمدرسة والمنبر والصحافة التي تلتقي عندها النظريات والحضارات والديانات والعلوم والثقافات على اختلاف مشاريعها، فتمتزج جميعها في بوتقة واحدة لتعطي الشخصية اللبنانية الفريدة طابعها الخاص المميز الطموح وهو أغنى ما يكون على الصعيد الحضاري والإنساني الشامل.

أما المواقف تجاه قضايا دولية أو بالنسبة الى مواقف الحزب على الصعيد الداخلي فهي:

إن مواقف الحزب الأساسية على الصعيد الدولي نعرضها بإيجاز كلي وهي تتناول المواضيع الأساسية التالية: -

- لبنان والشيوعية.
- لبنان والصهيونية.
- لبنان واليسار العربي.
- لبنان والغرب.

أولا: لبنان والشيوعية:

إننا نرى أن الشيوعية كنظام حكم هي على نقيض ما نحن عليه

فالشيوعية ديكتاتورية تعتمد الحزب الواحد ولا تعترف بالحريات الأساسية للمواطن بل بالعكس أنها ترتكز على الإرهاب وعزل كل مناوىء أو معارض.

بينما نحن نؤمن بالديمقراطية التي تقوم على ضمان الحريات وتستند في حكمها الى أكثرية شعبية وتعترف بحق المعارضة والإنتقاد.

والشيوعية كنظام اجتماعي اقتصادي تشل الفعاليات وتحد من الطموح وتقضي على المبادرة الفردية وليس أدل على صحة هذا الرأي مما نشهده في تشيكوسلوفاكيا وكيف تصل الإحتجاجات الى حد التضحية بالذات وهو أسمى صورة للفداء، ومما شهدناه في المانيا الشرقية وبولونيا والمجر.

ثم لا بد من الإستشهاد بما يجري في الاتحاد السوفياتي بالذات من انطلاقات تحررية منها ظهور الليبرالية وإعادة اعتماد حافز الكسب في ٣٤٠٠ مصنع واتجاه الشباب الروسي نحو كل ما هو غربي.

وهذا ما يحمل حزب الأحرار على مناهضة الشيوعية كعقيدة ونظام إلا أنه يجب الإعتراف أنه إذا كانت الشيوعية كعقيدة تناقض ما نحن عليه إلا أن السياسة الرسمية للدول الشيوعية تؤيد قضية فلسطين وحق العرب فيها بشكل واضح وتدعم الدول العربية في مواقفها السياسية والدفاعية من هذه القضية.

ومن ناحية أخرى لا يمكن تجاهل الواقع العالمي، من أن الدول الشيوعية تشكل أحد الجبارين اللذين يتنازعان زعامة العالم.

كل ذلك يحملنا على القول بأنه يجب التفريق بين الشيوعية

كعقيدة وبين الشيوعية كسياسة رسمية. فعلى صعيد العلاقات الدولية يجب أن تسود الصداقة علاقاتنا مع الدول الشيوعية وعلى قدر المستطاع تقوية التبادل التجاري معها.

إلا أن هناك محاذير وتحفظات تجاه الشيوعية الدولية والنشاط الذي يهدف الى نشر الشيوعية كعقيدة، وهذا متلازم نوعا والى حد معين مع المواقف السياسية.

أن تأييد الاتحاد السوفياتي للعرب ومن جهة أخرى الأخطاء الجسيمة التي يرتكبها الغرب بتأييد إسرائيل قد أدى الى عطف خاص تكنه الشعوب العربية الى الدول الشيوعية.

وقد اغتنمت العناصر الماركسية هذا العطف لتعمل على زيادة النشاط الشيوعي ونشر مبادئه تمهيدا لبلشفة المنطقة وجعلها دولا شيوعية بصورة نهائية.

ويجب الإعتراف بأن النشاط الشيوعي هذا قد حقق قسطا من أهدافه لدرجة أنه أصبح بوسعه الأدعاء بأن لديه مناطق نفوذ في الشرق العربي وبأن هناك أنظمة عربية يلتزم بالتدخل العسكري لحمايتها إذا ما جرى أي محاولة ولو من الداخل لتبديلها.

وهذا ما يحمل حزب الأحرار على التمييز والفصل بين العلاقات مع الدول الشيوعية على الصعيد الرسمي والتجاري والتي يجب أن تسودها الصداقة والتعاون وبين الشيوعية كعقيدة وكنشاط ويقتضي اعتبارها خطرا يجب مجابهتها واقتلاعها.

ثانيا: لبنان والصهيونية:

إن الصهيونية خطرا محدماً مدهماً اغتصبت وطنا عربيا وتهدد

لبنان في أرضه وكيانه كما تهدد باقي الدول المحيطة بها. أما لجهة أرض لبنان فإن الخرائط التي يتداولها الإسرائيليون في مدارسهم تجعل من جنوبي لبنان أرضا صهيونية.

فإسرائيل طامعة في مياه لبنان إذ تقدر أن بوسعها الإستفادة بمائتي مليون متر مكعب من المياه معدة ليس فقط للري بل لأن تخفف ملوحة مياه طبريا وتجعلها بالتالي صالحة لري صحراء النقب. ومن جهة أخرى ما زالت مرتفعات جبل الشيخ ضمن لبنان تقض مضجعها خشية أن تستعمل كما كانت مرتفعات الجولان للسيطرة على سهول الجليل وحماية أرض البقاع.

وأما من جهة الكيان فإن إسرائيل تطمح بأن تحتكر وحدها جميع النشاطات الاقتصادية من تجارية ومواصلات ومصارف وأن تقضي على كل نشاط خاص يتميز به لبنان.

ومن جهة أخرى وحتى لو لم يتوفر أي من هذه العناصر فإن الصهيونية تبقى خطرا محدقا مداهما على لبنان بقدر ما تحلل لنفسها أن تغتصب أرضا عربية وأن تشرد شعبا عربيا وأن تكون دولة توسعية ذات قدرة حربية متطورة وفقاً لا حدث فنون القتال عدا ما تتمتع به من تأييد ودعم من جميع الدول الكبرى وخاصة الغربية منها. وإن الحزب يرى في الصهيونية عدوا لدودا وخطرا أساسيا يهدد لبنان في أرضه وكيانه ويهدد العرب ويعمل جاهدا لاقرار حق أبناء هذا الوطن في استعادة وطنهم.

أما على صعيد الدفاع فإن حزب الأحرار يرى أن على الدول العربية أن تجتمع اليوم بدون أي أبطاء لتحديد السياسة الدفاعية

تجاه إسرائيل وتحديد التزامات كل من الدول العربية في هذه المهمة المقدسة وعلى ضوء ذلك يقتضي أن يلتزم لبنان بقسطه للدفاع عن لبنان أولا وليساهم كذلك في المجهود العربي العام لتحرير الوطن العربي.

ثالثا: - لبنان واليسار العربي:

إننا بالطبع نحترم النظام الذي تختاره أي دولة شقيقة إلا أنه لا يسعنا أن نتغاضى عن أي نشاط يقصد منه النيل من لبنان.

إن الأنظمة اليسارية العربية المتطرفة ومن ورائها الشيوعية الدولية تعمل جاهدة على تقويض مقومات الوجود اللبناني وهدم الأسس التي يقوم عليها لبنان وخاصة النظام الديمقراطي التمثيلي والحريات العامة والاقتصاد الحر. كل ذلك تمهيدا لهدم الإستقرار ومحو الإزدهار والحاق لبنان بمجموعة الدول اليسارية.

إن اليسار العربي المتطرف يقوم حاليا بتنظيمات حزبية ونشر العقائد السياسية التي تتعارض كليا مع القواعد التي يرتكز عليها لبنان ومن شأن هذا النشاط فيما إذا استمر أن يهدف الى الإطاحة بالكيان اللبناني وتذويبه في بوتقة اليسار العربي الماركسي.

وهذا ما يدفع حزب الاحرار إلى أن يقف بوجه هذه التنظيمات والمحاولات معتبراً اليسار العربي المتطرف كمصدر خطر يجب الوقوف في وجهه.

رابعاً: - لبنان والغرب:

عبر الأخطاء العديدة التي ارتكبها ويرتكبها الغرب يجب

الاعتراف بإننا نلتقي معه على كثير من الأمور الجوهرية. الغرب يؤمن بالحرية وبان الانسان غاية وليس وسيلة وهو يؤمن بالنظام الديمقراطي التمثيلي وعلى الصعيد الحضاري يجب الاعتراف إننا نلتقي مع الغرب على معظم المستويات إن لم نقل جميعها.

وعلى الصعيد العلمي والثقافي يجب الاعتراف بان الغرب هو مصدر الحضارة والعلوم وهو المعين الذي ننهل منه وحتى امد بعيد خاصة وأن التقدم العلمي الذي أحرزه الغرب والأبحاث التي يقوم بها ساعدت وتساعد كثيراً على محاربة الفقر والتخلف والجهل وتدفع الانسان الى المستوى اللائق به.

وعلى الصعيد الاقتصادي ان المصالح العربية أكثر ما هي مرتبطة بالمصالح الغربية فالمورد الرئيسي للاقتصاد العربي وهو البترول نجد سوقه في الغرب، عدا المصالح الحيوية الاخرى سواء بالنسبة إلى المواد الغذائية أو إلى الصناعات على إختلافها من ثقيلة واستهلاكية.

أما على الصعيد السياسي فيكفي القول أن الغرب ما زال يشكل أقوى قوة دولية بالنسبة إلى هيئة الأمم المتحدة حيث أن الغرب ما زال يشكل الاكثرية الواضحة أو بالنسبة إلى ميزان القوى والنفوذ والقدرة على التأثير على مجرى الأحداث.

جميع هذه الاعتبارات يجب أن تدفعنا ان لا تكون مواقفنا إنفعالية عاطفية وآنية تجاه الغرب بل بالعكس يجب الاعتراف أن هذه الانفعالات لا بد وأنها قد ساعدت على توسيع شقة الخلاف مع الغرب.

إن حزب الأحرار يرى أن الولايات المتحدة تتبع سياسة منحازة في الشرق الأوسط ويرى أن دولة كبرى كالولايات المتحدة مسؤولة إلى حد كبير عن السياسة العالمية وعما يجري في العالم لا يجوز لها أن تبني مواقفها وتحدد سياستها على ضوء اعتبارات سياسية داخلية أو مصالح انتخابية بل على ضوء مبادىء القانون الدولي قواعد العدالة ومن خلال الحرص على تأمين الاستقرار في العالم.

ونرى أن الظروف الداخلية والدولية توجب أن نعمل على حمل الولايات المتحدة على إعادة النظر في سياستها وذلك عن طريق سلوك سياسة تقارب موضوعية مبنية على المصالح الدائمة الاساسية مع الغرب لكسب صداقته ولإزالة تحيزه نحو إسرائيل. وهذا يعني على الصعيد العملي قيام علاقات طيبة وودية مع الولايات المتحدة وبريطانيا وإعادة العلاقات والمحافظة على صداقة فرنسا.

هذه هي مواقف الحزب بالنسبة الى القضايا الدولية الرئيسية».

هذا هو حزب «الوطنين الاحرار» قبل أحداث ١٩٧٥. وأيضاً، كما تغيرت لدى «حزب الكتائب» مفاهيم ومبادىء عديدة، فقد أصاب حزب «الوطنين الاحرار» ما أصاب «حزب الكتائب».. وبإيجاز نعرض لأهم المتغيرات، ثم نترك لرئيس الحزب السيد كميل شمعون، أن يقدم الحزب من جديد، كما طرحه في بيان يوم ٨٠/٨/٩، أي بعد شهر تقريباً من إحداث ٨٠/٧/٧ التي عرضنا أهدافها...

إن أهم المتغيرات التي طرأت على مفاهيم الحزب، هي الموقف من:

أولاً: ميثاق ١٩٤٣: إن الميثاق الذي اعتبره الحزب، الأرضية المشتركة التي استطاعت أن تجمع لبنان بطوائفه وتحفظه ككيان.. وبجعله أحد «شرعيتين أساسيتين ترعيان كيان لبنان» هذا الميثاق، يطالب حزب الوطنين الاحرار بالاشتراك مع حليفه حزب الكتائب: «بضرورة إعادة النظر بصيغة ١٩٤٣» وأهم ما يجب أن يعاد به النظر إستناداً إلى ذلك هو «الميثاق»...

وبكلمة.. أي أن حزب الأحرار أسقط قاعدة من قاعدتيه التي قام للحفاظ عليها...

ثانياً: الدستور: أيضاً وأيضاً، فإن حزب «الوطنين الأحرار» اعتبر الدستور. في منزلة الميثاق. ومبررات وجود الحزب أساساً، والدفاع عن الدستور أما الآن، فإن أول من تجرأ وطرح «اللامركزية» و«ضرورة ملاحظة ما أفرزته الاحداث بين الاعتبار» و«الأخذ بالنظام السويسري» و«المقاطعات» هو الرئيس كميل شمعون..

ثالثاً: الصهيونية: حين اعتبر «سعد حداد» ضابطاً فاراً من قبل السلطة الشرعية، كان السيد كميل شمعون، الأول الذي دافع عن «حداد» وعلاقاته بل وأعطاه المبررات للإتصال مع الصهيونية».

كثيرة هي المتغيرات.. لكنا نتركها كما، ذكرنا، لبيان شمعون الأخير الذي يمكن من خلاله الوقوف على المتغيرات التي طرأت على

أفكار ومفاهيم الحزب..

ومع ذلك، فيجب أن نذكر، أن شخصية كميل شمعون، لها وزنها في الأوساط المارونية، ويعرف كيف يستغل هذا الوزن، ويدير اللعبة السياسية من خلالها.. بل أن شمعون، كشخص، وعبر الضربات التي وجهت إلى حزبه قبل وبعد وخلال عملية ٨٠/٨/٧، كان وحده، القادر على السير ضمن حقل الألغام المزروع له، ووحده كشخص، إستطاع، أن يسلم بحزبه، ولو بدور هذا الحزب سياسياً، ثم يعود، من خلال المرونة تارة، والتلويح بالغضب حيناً، أن يكسب عطف الشارع الماروني، بعد أن فقد قوته العسكرية، خاصة إذ علمنا، أن هذه القوة العسكرية «نمور الأحرار» كانت تمتلك اسلحة ثقيلة ونوعية، وانها ضمت العديد من الضباط الذين يدينون بالولاء لشمعون كشخص..

نص، بيان حزب الوطنين الأحرار الصادر بتاريخ ٨٠/٨/٩ كما تلاه السيد كميل شمعون:

«بعد مضي فترة من التأمل ودرس الأوضاع العامة وتطوراتها الأخيرة والمرتقبة في الحقول الدولية والسياسية والامنية جميعاً، يرى حزب الوطنيين الاحرار ان يعلن على سبيل التذكير والتأكيد وإتخاذ المواقف المسؤولة، المبادىء الاساسية التي قام عليها منذ نشأته، وأن يبدي رأيه في ما يجب ان يكون على ضوء هذه المبادىء:

أولاً - ان اساس ولاء اللبنانيين لوطنهم هو إيمانهم به في حدوده الحاضرة دولة ديموقراطية ذات سيادة تامة، وهذا الايمان بذاتية

لبنان يقتضي: التمسك بتراث التقاليد التي مكنت اللبنانيين من الصمود في الحروب والمحن والاحتفاظ لوطنهم بطابع وميزات خاصة أبرزها الصلابة في العقيدة والاعتزاز بالآداب الدينية والحياة العائلية والنشاط والجرأة والمبادرة الفردية والتحرر من كل مركب ضعف أو نقص أو كبرياء وبراعة الابتكار والاقتباس والطموح دائماً إلى حياة أفضل.

ثانياً – يؤمن الحزب بالحريات العامة مقرونة بالمسؤولية ومحددة بحقوق المجتمع وحقوق الغير، ويحرص كل الحرص على إستمرار الحكم الديموقراطي، وعلى بث روح النضال في سبيله ضد كل طغيان وكل نزعة دكتاتورية أو فوضوية.

ثالثاً – يناهض الحزب الدعوات الطائفية والعنصرية والاقليمية ويدين بالوحدة الوطنية والمساواة التامة في الحقوق والواجبات بين جميع اللبنانيين، ويرى في الوقت نفسه ان التعددية السياسية والاجتماعية تشكل واقعاً لبنانياً لا مفر منه، وهي بالنتيجة إذا روعيت بالحكمة والدراية المفروضتين تكون الضمان لإستمرار الوحدة الوطنية على مرّ الزمن.

رابعاً – يقدر الحزب دور الأجيال الطالعة في خدمة المجتمع اللبناني ودفعه في ميدان التطور، ويحرص على توفير كل مجال مستطاع لهذه الأجيال في مختلف الحقول والنشاطات.

خامساً – في الحقل العربي، يرى الحزب لزاماً عليه ان يعالج حاضر العلاقات العربية المتدهورة، وان يبعث روح اخوة جديدة وتعاون صادق بين لبنان والدول العربية. بعضها مع البعض الآخر،

وذلك بغية تعزيز دور الجامعة العربية بعدما أصبحت على شفير الانهيار بسبب سياسة المحاور والانقسامات التي تفرق في ما بينها وجعلها منظمة مثالية فعالة في ميدان السياسة الدولية لصون السلام الاقليمي والعالمي.

والحزب يتوجه الى الدول العربية، ويطلب منها ملحاً الا تجعل من لبنان ساحة قتال لحسم نزاعاتها العقائدية والسياسية والشخصية بقوة السلاح، وإلا تسعى الى شرذمة اللبنانيين تأييداً لهذه الدولة أو لتلك، بل أن تصفي خلافاتها بالتفاهم المتبادل والوسائل السلمية ضنا بوحدة الصف والكلمة، كما يهيب بالمسؤولين في دمشق ان يتوقفوا عن التدخل في سياسة لبنان وشؤونه الحكومية والاقليمية، وان يجلوا جنودهم عن أراضيه فلا يكونوا خطراً على أمنه وأمن المواطنين فيه وأمن مؤسساته. ليس من لبناني إلا ويرغب في التفاهم مع سوريا الى أبعد مدى بحكم التقاليد والجوار، لكن هذا التفاهم يفرض الثقة المتبادلة، وهي لا تقوم الا عن طريق احترام السيادة القومية والكرامة الوطنية الكاملتين.

ما نقوله للمسؤولين في دمشق نقوله أيضاً لقيادة الفلسطينيين، إذ عليهم ان يختاروا بين التفاهم مع اللبنانيين على أساس السيادة اللبنانية المطلقة مع كل ما يرافق هذا التفاهم من تعاون مجد في شتى الميادين أو البقاء في سيرهم على الطريق نفسها التي ساروا عليها حتى الساعة غير مبالين بحقوق اللبنانيين وأمنهم الداخلي والخارجي ومصلحتهم الوطنية مهما كانت مقدسة متكلين على قوة السلاح للاستمرار في تجاهل هذه المقدسات واحتلال الممتلكات والمساكن

والقرى، وقد يأتي يوم يصبح فيه السلاح هذا وبالاً على ناقليه، مع العلم ان الممارسة الشاذة التي تبرهن على استهتار بشع بشعور المواطنين اللبنانيين سوف لا تخدم القضية الفلسطينية بشيء بل توقع بها الضرر الاكيد في الرأي العام العالمي وفي لبنان نفسه.

سادساً – يرى الحزب ان على السلطات الدستورية الإسراع في تعيين حكومة سياسية تضم كبار السياسيين وأكثرهم خبرة وتمثيلاً، تكلف العمل فوراً من أجل توطيد سيادة الدولة على كل لبنان من دون منازع أو شريك، وتعمل لعودة شؤون البلاد إلى اوضاعها الطبيعية وازالة الخلافات التي قد تكون قائمة بين الفئات والطوائف، وتعد المشاريع السياسية والاقتصادية والعمرانية من أجل لبنان الغد. كما يطمح الحزب الى ان يكون لبنان الغد في بنيانه واستمراره وقدرته على الإنتاج الفكري والصناعي أفضل وأكثر.

تنظيمات "الجبهة اللبنانية" الثانوية

عملياً وبعد أحداث ١٩٧٨/٦/١٣ والمعروفة «بجزرة اهدن» ثم بعد عملية ٧ تموز ١٩٨٠ لم يبق من هذه التنظيمات.. سوى «حراس الأرز» التنظيم الوحيد، الذي سلم أسلحته مع بدء عملية ٧ تموز، وأعلن بمؤتمر صحفي أنه: مع التعددية السياسية وليس مع التعددية العسكرية..

أما البقية، فقد ذابت أو نأت بأشخاص قادتها عن كل العمل السياسي..

فالمردة: التي كانت قوة ثالثة أساسية من قوات «الجبهة اللبنانية» تملك قوة عسكرية، تعد ثالثة أيضاً بالترتيب بعد الكتائب والأحرار لكنها تضم أكبر عدد من الضباط الموالين للرئيس فرنجية، وتعتمد أكثر على مخزون الجيش من أسلحة وذخائر.

المردة التي اعتمدت أساساً على الوجود السياسي المميز لآل فرنجيه في الشمال اللبناني: اهدن – زغرتا حتى الحدود الشمالية مع سوريا استطاعت أن تلعب دوراً عسكرياً مميزاً في الشمال مستفيدة من علاقات الرئيس فرنجيه مع سوريا، التي توطدت منذ العام ١٩٥٨ ابان الثورة في لبنان على الرئيس شمعون، حيث التجأ آل

فرنجيه الى سوريا، وتميز موقفهم، بوقوفهم الى جانب الثورة وارتباطهم العربي، وتفهمهم لدور لبنان العربي وانتمائه للعروبة.

المردة، اختلفت مع « الجبهة اللبنانية » قبيل « مجزرة اهدن » والسبب كما يقول زعيم المردة السياسي الرئيس سليمان فرنجيه، هو مواقف « الجبهة اللبنانية » من قضية « التعامل مع اسرائيل » فالمردة ترفض هذا التعامل والجبهة تدافع عنه، بل ويؤكد السيد فرنجيه أن لأطراف محددة من « الجبهة اللبنانية » وبالتحديد لحزب الكتائب اتصالا وثيقاً بالعدو الصهيوني، الذي يمد الحزب بالأسلحة والقيادة، ويدرب عناصر الحزب.

الأمر الآخر، الذي اختلفت به المردة مع أطراف « الجبهة اللبنانية » هو موضوع العلاقة مع سوريا، فالرئيس فرنجيه، يعتبر سوريا الجار الذي يجب أن يقوم بينه وبين لبنان أوثق العلائق وأخصها، بل ويدعو الى قيام علاقات مميزة مع سوريا، ويعتبر المساهمة الأساسية لسوريا بقوات الردع العربية، في بدء تشكيلها نوعاً من تلبية دعوة شخصية تقدم بها هو حين كان رئيساً للجمهورية.. وبموافقة أطراف « الجبهة اللبنانية » لذلك فان انقلاب موقف الكتائب والأحرار وأطراف أخرى في « الجبهة اللبنانية » على الوجود السوري في لبنان.. هو لصالح أهداف لم تكن له في « الجبهة اللبنانية » حين تشكيلها، كما يرى الرئيس فرنجية، أن هذا الانقلاب لا يخدم إلا « تقسيم لبنان وإقامة الدولة الطائفية » الشيء الذي يقف ضده الرئيس فرنجية ويحاربه.

هذه باختصار أسباب الخلاف بين « المردة » « والجبهة

اللبنانية » ولقد أخذ هذا الخلاف في البدء مظهر التباعد، وانتقال الرئيس فرنجيه الى « زغرتا » وانتقال « طوني فرنجيه » ولده البكر والنائب في البرلمان، والقائد العسكري لقوات « المردة » الى « اهدن » وحين فشلت المساعي التي قام بها بعض شخصيات « الجبهة اللبنانية » المستقلة بدأ الاحتكاك بين قوات « حزب الكتائب » وقوات « المردة » في أكثر من موقع.. ثم وصلت هذه الاشتباكات الى أوجها، في الاقتحام الكبير الذي قامت به « قوات الكتائب العسكرية » على منزل السيد « طوني فرنجيه » في ١٣/ ٦/ ٧٨ حيث قتلته وزوجته وابنته وعدداً كبيراً من مناصريه وعناصر المردة عند ذاك حصلت القطيعة الكلية، وبدأت طروحات الرئيس فرنجيه تبتعد كلياً عن طروحات « الجبهة اللبنانية » بل وتتهمها مباشرة بالتآمر على لبنان ووحدته وبالتعامل مع العدو الصهيوني، ويقترب من طروحات الحركة الوطنية اللبنانية التي مدت جسور الثقة بينها وبين الرئيس فرنجيه من جديد..

لقد حاول الرئيس فرنجيه مرة أخرى احياء دور « المردة » لكن ذلك اقتصر على قوة عسكرية متمركزة في الشمال استطاعت أن « تنظف » الشمال من الكتائب.. وتشكيل قيادة سياسية عليا، وجهاز اعلامي واذاعة، وابتعد نهائياً عن خط « الجبهة اللبنانية » وأصبح يناصبها العداء..

أما « الرابطة المارونية » فبعد الخلاف الذي دب بين فرنجيه والكتائب حصرت نشاطاتها بالوساطات بين أطراف الخلاف، ثم قصرت نشاطاتها على تقديم الدعم السياسي والمعنوي والمادي

للجبهة.. باعتبارها اطاراً طائفياً ينظم علاقات الطائفة المارونية، وهي تنشط بتنظيم المؤتمرات الدولية والاتصالات.. ومن خلال ذلك تنظم حملات تبرعات لصالح «الجبهة اللبنانية» لكن امتدادها العسكري الذي كان جسد (التنظيم) انتهى منذ فترة، بوفاة مسؤوله المباشر السيد شمالي.

إن الأثر الأكبر هو اضفاء الصفة المارونية وتعاطف المارونية مع «الجبهة اللبنانية» ولهذا، ومع حرص السيد أبو سليمان أن يكون ممثلاً لكل المارونيين فان «الجبهة اللبنانية» بحزبيها الرئيسيين: الكتائب والأحرار يثبتان الرابطة. ويبقيان على تواجدها، ضمن تشكيلة «الجبهة اللبنانية» لما في ذلك من معان على الصعيد الماروني..

المقدمون :

«لواء بشري»: في ظل الحمى التي ألهبتها دعاوي الكتائب والأحرار بأن الهدف من الأحداث اللبنانية هو اضطهاد المارونية، وتحجيم دورهم في لبنان، برزت قوى صغيرة محلية هي امتداد للنفوذ العائلي السياسي في هذه المناطق وهكذا ظهر في العام ١٩٧٦ «لواء بشري» أو «المقدمون» بقيادة تحالف العائلات السياسية في منطقة بشري وهي عائلة كيروز بشخص حبيب كيروز وعائلة الخوري بشخص قبلان عيسى الخوري..

وبمساعدة الأحزاب الأساسية في الجبهة اللبنانية. تسلم «المقدمون» مسؤولية حماية منطقة «بشري»

لكن الخلاف الذي ذر قرنه بين فرنجيه والكتائب، وباقي أطراف الجبهة اللبنانية ولمتاخمة منطقة بشري مع زغرتا.. ونفوذ آل فرنجيه في المنطقة، ثم للصراع الذي دار في منطقة بشري بين فرنجيه والكتائب، لكل هذه الأسباب تقلص دور «المقدمون» أو لواء بشري، وانسحب أحد قادته وهو حبيب كيروز مفضلا البقاء في دور الحياد بالصراع الدائر.. ثم تلاشت آخر ملامح «لواء بشري عندما دخلت قوات الردع المنطقة.

الشَبيبَة اللبنانيّة

لقد كان الهدف السياسي من إبراز دور الشبيبة اللبنانية مع بداية الأحداث في العام ١٩٧٥ والتركيز على قائدها مارون خوري، المعروف باسم «باش مارون» هو حزب «الكتلة الوطنية» بشخص زعيم الحزب العميد «ريمون اده» الذي كان له موقفاً واضحاً من كل الأحداث اللبنانية، معارضاً للإقتتال ومعارضاً «للجبهة اللبنانية» أما السيد «مارون خوري» فهو مسؤول الشباب في حزب الكتلة الوطنية.. وهو متواجد في المنطقة التي يسيطر عليها أطراف «الجبهة اللبنانية» وبتأثيرات ذلك، فقد دعم التشكيل قوة عسكرية صغيرة وركز عليه كقائد لها تحت اسم «باش مارون».

كان الهدف من ذلك، احداث انشقاق في حزب «الكتلة الوطنية» باثبات اشتراكه في القتال ضد رغبة عميد الحزب «ريمون اده»، خاصة بعد أن استطاعت «الجبهة اللبنانية» استقطاب أمين عام الحزب السيد «ادوار حنين» والذي عين في «الجبهة اللبنانية» أميناً عاماً للجبهة.

لكن الهدف لم يتحقق. ومع كبر حجم قوات الكتائب، استطاعت أن تستوعب قوات الباش مارون، الشبيبة اللبنانية وتنهيها..

الرهبانيات:

في الأصل، فإن إطار تشكيل «الرهبانيات المارونية» هو لاهوتي تعليمي، بحيث تعتبر جامعة «الكسليك» أحد أبرز المراكز التعليمية للرهبانيات..

لكن الرغبة في إظهار أهداف الأحداث اللبنانية تستهدف الموارنة، كما ذكرنا، جعل القادة السياسيين، يكتلون رموزاً مارونية دينية، ويضموها «للجبهة اللبنانية» ومن هذا المنطلق، كان إشتراك الرهبانيات في إطار الجبهة، خاصة بشخص رئيسها الأباتي «شربل قسيس» الذي تحرك سياسياً طوال الأحداث، وأعطى للجبهة اللبنانية وجهاً مارونياً نشطاً وساعد في الكثير من المؤتمرات الدولية، وجمع التبرعات والإتصالات مع المغتربات.

وإضافة لرغبة القادة في «الجبهة اللبنانية» لضم وجوه مارونية دينية معروفة. فإن هناك سبباً خاصاً للرهبانيات في الإنضمام للجبهة، وهذا السبب، هو امتلاك الرهبانيات لأراضي منطقتي: تل الزعتر والكرنتينا، الشيء الذي يجعل للرهبانيات. مصلحة خاصة وملحة للإنضمام للجبهة اللبنانية، لضمان حقوقها واستثمارها لأراضي تل الزعتر والكرنتينا...

لقد تقلص دور الرهبانيات شيئا فشيئا، وبهت بشكل ملحوظ بعد انتخاب رئيس جديد للرهبانيات وعدم التجديد للأباتي «شربل قسيس» الذي كان وجهاً من وجوه «الجبهة اللبنانية».

حُراسُ الأرز

كما ذكرنا فإن تنظيم حراس الأرز، هو الوحيد الذي حافظ على وجوده العسكري والسياسي حتى عملية تموز. حيث سلم سلاحه. واكتفى بالوجود السياسي..

وأبو أرز يعتبر أن الشاعر «سعيد عقل» هو الأب الروحي لتنظيم حراس الأرز، ومهما تضاربت الانباء حول ابتعاد الشاعر عقل عن حراس الأرز، فسيبقى بعرف أبو أرز هو الملهم الفكري للتنظيم.. ومنه استمد «حراس الأرز» تعريفهم للبنان: «لبنان وطن سرمدي، خالد، لاعلاقة له بالعروبة أو بأي جزء من الأمة العربية».

ويؤكد أبو أرز: «إن لبنان لن يكون حراً ومستقلاً إلا بعد طرد آخر فلسطيني وسوري من الأراضي اللبنانية».

ولقد رفع تنظيم حراس الأرز شعاراً معروفاً هو: «على كل لبناني أن يقتل فلسطينياً» وبعد دخول قوات الردع العربية زاد على الشعار و«سورياً».

ولأبي أرز فلسفته بهذا الصدد إذ يقول: «ان لعنة التاريخ ستلحق بكل من يتجرأ على توقيع صك يكرس تزوير الهوية اللبنانية، فالموافقة على عروبة لبنان هي خطأ تاريخي، أخطر بكثير

من الخطأ الذي ارتكبه الحكام في لبنان يوم وافقوا على دخول القوات السورية الى أراضيهم »..

ولقد اصطدم مع حزب الكتائب، في أكثر من موقع خلال ذلك في الأشرفيه وجونيه خاصة.

ويقول أبو أرز: «أن تنظيمه، هو تنظيم المثقفين والطلاب والواعيين » لذلك « فالتنظيم منتشر في كل مكان، ولا يفرق بين طائفة وأخرى » ونعرض فيما يلي أهم مفاهيم « حراس الأرز »:

– هدف حراس الأرز: « إن حراس الأرز تعتبر أن خلاص لبنان لن يتم بالطرق التقليدية التي يعتمدها الحكم، إن خلاص لبنان بالثورة على التقاليد البالية، الثورة على العقلية القديمة، وعلى الذهنية السائدة، الثورة على الممارسات القائمة ولن يقوم بهذه الثورة سوى هؤلاء الأبطال الذين انقذوا لبنان في أحلك ساعاته وأن الذين يصنعون السلم وليس العكس. الحل بتغيير الحكم من أساسه بثورة شاملة، تهدم البنيان المتصدع، وتبني لبنان الجديد على أسس ثورية جديدة ».

– الوفاق: «عند حراس الأرز، أول من تناول عملية « الوفاق » منذ العام ١٩٧٧ فكتبنا أن الوفاق يساوي النفاق وشعرنا منذ ذلك الوقت بمحاولة تمييع القضية اللبنانية بمعنى محاولة الخروج من الحرب بشعار لا غالب ولا مغلوب، أي بشعار عفا الله عما مضى، ولكن نحن ضد هذين الشعارين بشكل قاطع ونهائي لأن هناك غالب ومغلوب، هنالك أيضاً خائن ووطني، ولا يجوز أن نساوي بين الاثنين، وشعار لا غالب ولا مغلوب يعني مساواة الأشخاص الذين

دافعوا عن لبنان ووضعهم بمنزلة واحدة مع الأشخاص الذين خانوا لبنان، لذلك يجب الخروج من هذه الحرب بغالب ومغلوب ومحاكمة كل فرد خائن سمح لنفسه أن يخون القضية اللبنانية ويحمل السلاح ضد لبنان ويقاتل في صفوف الفلسطينيين ضد لبنان.. نحن هنا ضد ما سمي الوفاق ».

– التعامل مع العدو: يجزم أبو أرز:« مادامت الحركة الوطنية اللبنانية تتلقى مساعدات من ليبيا ومن سوريا، فلماذا لا يتلقى سعد حداد مساعدات من اسرائيل».

– الموقف من العروبة: يطرح أبو أرز: « إن سوريا وليبيا، هي مثل استكلندا لا علاقة لها بلبنان البلد الحضاري المتميز عن العرب في كل المسائل العصرية الحديثة ».

وأخيراً فان لحراس الأرز نشرة دورية تصدر باسم « حراس الأرز » تواقيع كتابها تحمل أسماء مشاهير قادة الفينيقيين الذين يحلو لحراس الأرز التغني بأمجادهم.

وكذلك يصدر عن تنظيم حراس الأرز نشرة أخرى باسم « الشباب » وباختصار، فحراس الأرز تنظيم متطرف في لبنانيته، بالمعنى الضيق، يرى في العروبة خطراً على هذا الكيان المتميز..

لكن دور « حراس الأرز » بهت كثيراً، بعد انضمام كل قواته الى « القوات اللبنانية » وإن كان التنظيم الوحيد من بين تنظيمات « الجبهة اللبنانية » الثانوية الذي استطاع الاستمرار حتى الآن..

أسماء مجلس قيادة « القوات اللبنانية الذراع العسكري للجبهة، وانتماءاتهم التنظيمية:

القائد العام	بشير الجميل	الكتائب
نائب القائد	شارل غسطين	الأحرار
عضو	فؤاد روكز	الكتائب
عضو	جان ناضر	الكتائب
المسؤول السياسي	دوري شمعون	الأحرار
عضو	ايلي أسود	الأحرار
عضو	اتيان صقر	حراس الأرز
عضو	نديم شويري	حراس الأرز
عضو	فوزي محفوظ	التنظيم
عضو	جورج عدوان	التنظيم

يضاف اليهم: نهاد شلحط، نبيل كرم، سمير طويلة، ونعوم فرح عناصر مكلفة بمهات رسمية بقيادة الأجهزة التابعة، على المستوى التنفيذي.

وثيقة الجبهة اللبنانية

٢٣/١٢/١٩٨٠

« ان الجبهة اللبنانية » في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ لبنان والمشرق، ترى أن توضح أمام الشعب اللبناني، أمام الرأي العام الدولي، وأمام التاريخ، مواقفها الأساسية، وما نبتغيه.

١ - باسم التراث والقيم والشعب

تعي الجبهة اللبنانية، تماماً، أنها تتكلم باسم تراث لبناني متراكم متواصل، نسبياً، لستة آلاف سنة. ومع أن تواصلية هذا التراث انتابها بعض التقطع، فتقطعيته لا تقاس بغيرها. لا توجد في شرق البحر الأبيض المتوسط تواصلية تراث كتواصلية التراث اللبناني.

تعي الجبهة اللبنانية، تماما، كذلك، قيمة هذا التراث للبنان، وللشرق الأوسط، وللعالم. ولا تفهم مواقفها الأساسية في ضوء وعيها هذا. فهي تحرص، أشد الحرص، على الحفاظ على اعراف هذا التراث وقيمه وحرياته، وعلى الوقوف في وجه كل ما يحدق به، اليوم، من أخطار. هذا الوعي وهذان الحرص والمواجهة تفسر مواقف الجبهة كلها. تعرف الجبهة ان لبنان مؤتمن على كنز، لا أثمن منه ولا أقدس، وهي ترفض أن تفرّط بذرة واحدة من هذه لأمانة.

ثم ان الجبهة اللبنانية تعرف أنها تتكلم باسم أكثرية ساحقة من اللبنانيين، وتعرف، كذلك، أن قسماً من هذه الأكثرية ليس بوسعه التعبير عن رأيه بحرية. لذلك يشرّف الجبهة اللبنانية شعورها بأنها لا تمثل، فقط، رأى من بوسعه التعبير الحر عن رأيه، بل تمثل، أيضاً رأي أولئك الذين لا يملكون اليوم هذه الحرية.

٢ - البنية السياسية

لبنان الذي نريد أن نبني هو لبنان الثابت، خلال العصور والذي يأبى أن يدمج بأي كيان آخر، أو أن ينعت بغير ذاته، وهو، بالتالي، دولة مستقلة، سيدة، حرة.

نرفض كل محاولة لتذويب لبنان في غيره، أو في محيطه، تذويباً يفقده خصائصه المميزة. حدود لبنان الذي نريد أن نبني هي حدوده الحالية المعينة له في الدستور، والمعترف بها دولياً.

نظام لبنان الذي نريد أن نبني نظام جمهوري، ديمقراطي، برلماني، تعددي، حر، منفتح، بالمعاني التقنية العالمية التي لهذه الكلمات.

مع الحفاظ على سيادته واستقلاله التامين، ينشىء لبنان علاقاته مع غيره من الدول على أساس التساوي في السيادة، وعلى أساس الاحترام المتبادل.

في انشاء هذه العلاقات، يأخذ لبنان بعين الاعتبار المصالح المشتركة، ثقافياً واقتصادياً وسياسياً، بينه وبين غيره من الدول، سواء منها الدول العربية، ودول الشرق الأوسط، ودول العالم.

لبنان الحر السيد المستقل، الذي نريد أن نبني، لا ننفرد، وحدنا، ببنائه، بل يبنيه معنا ويحميه ويشارك في توجيه سياسته وتنظيم ادارته، أبناؤه كلهم مقيمين ومنتشرين، في جميع أنحاء الدنيا.

ترى الجبهة اللبنانية ضرورة اعادة النظر في الصيغة التي جربها لبنان منذ السنة ١٩٤٣، بغية تطويرها، وذلك في هدف تجنب أي احتكاك، أو اصطدام، بين أعضاء الأسرة اللبنانية الواحدة.

قد تقضي اعادة النظر هذه بتحويل هذه الصيغة الى نوع من اللامركزية، أو الفدرالية، أو الكونفدرالية، في اطار لبناني شامل واحد موحد، على غرار ما تتجه اليه الأنظمة الدستورية الحديثة في العالم، للحؤول دون أية كارثة في المستقبل كالكوارث العديدة التي ألمت بلبنان، منذ السنة ١٨٤٠ الى يومنا الحاضر. نوع الصيغة الجديدة يتفق عليه بين اللبنانيين في مناخ لا اكراه فيه ولا ارهاب، ان من الداخل كان أو من الخارج.

يستلهم لبنان أحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان في تحديد مبادىء كيانه، على الأخص، بالنسبة لحقوق الانسان وحرياته الأساسية.

٣ - الحريات الدينية

هم لبنان الأول ضمان الحريات الفردية والجماعية لكل بنية، ولكل مؤسساته:

١ - لأن مشكلة الشّرق الأوسط الأساسية والأولى، بل

مشكلة كل آسية وافريقية، بل ما هو أوسع من آسية وافريقيا، هي مشكلة الأقليات.

٢ - ولأن الأقليات الأساسية في الشرق الأوسط هي الأقليات الدينية.

لهذين الاعتبارين تحتم على لبنان، بالنسبة لتكوينه وتاريخه، أن يعني، أول ما يعني به، بمجتمعاته الدينية وضمان حرياته.

نهدف الى أن يتميز لبنان، تميزاً واضحاً، عن غيره من بلدان الشرق الأوسط، بأن مشكلة الأقليات فيه حلت حلا نهائياً.

لذلك لن يكون في لبنان الذي نريد أن نبني أي غبن، أو اجحاف، في حق أية طائفة من طوائفه.

فلبنان الذي ثار على مشكلة الأقليات الدهرية في الشرق الأوسط لا يسمح لهذه المشكلة أن يذر لها قرن فيه.

المجتمع المسيحي في لبنان يحتل مركزاً خاصاً، نظراً لتفرده عبر القرون، بتاريخ حر متواصل. لذلك يحرص لبنان الذي نريد أن نبني على أن تبقى المسيحية فيه، بالفعل، حرة آمنة، سيدة نفسها وقيمها ومصيرها، تماماً كما في أي بلد في العالم هي فيه، بالفعل، حرة آمنة، سيدة نفسها وقيمها ومصيرها. يعتبر لبنان هذه الأمانة من أقدس ما أوكل اليه.

لا تريد المسيحية في لبنان لنفسها أكثر مما تريده لغيرها، لكنها، في الوقت ذاته، لا تقبل بأقل مما يريده غيرها لنفسه.

حرية المسيحية في لبنان لا تختص ببقعة معينة في البلاد فحسب،

بل تشمل كل مسيحي، وكل مجتمع مسيحي، في كل لبنان.

حرية المسيحية في لبنان، وأمنها، وسيادتها على نفسها وقيمها ومصيرها، لا تتوقف على أي اعتبار ديمغرافي، أو أي اتجاه سياسي.

بكل تأكيد لا تفهم الجبهة اللبنانية بالمسيحية الموارنة فحسب، بل سائر الطوائف المسيحية التي عملت، جميعاً بفضل تراثها الأصيل، ونموها الحر، منذ عهد المسيح ومنذ أن أتى بعض منها هذا الجبل المضياف، على ازدهار هذه الحضارة الخاصة المميزة.

أما ما يهب على الموارنة، اليوم، من ريح تشتيتية فلا تجد الجبهة فيه، على أنه هم من همومها المرهقات، هما يستطيع أن يبقى.

ذلك أن الجبهة، حيال ما يتهددنا من أخطار مقضة، تؤمن أنه عندما يسمو كل واحد منا على جرحه نستطيع أن ننصرف، كلنا، اذ ذاك، الى تضميد جرح لبنان، وسنقوى على تضميده.

هذا، وترى الجبهة اللبنانية أن لا غنية للمسيحيين، جميعا، عن اخوانهم من الأقليات الأخرى الذين أسهموا معهم في تكوين هذا الوطن الفذ، المدل، منذ مئات السنين، بشخصيته الفريدة في الشرق الأوسط.

وهي ترى أن لبنان هذا ملتقى دينين كبيرين يتساكنان مرغمين، ويتحايلان على حياة التعايش المعرض دائماً للانهيار، بما يغذيه كل منهما من رغبة في التسلط والتحكم، بل اتحاد وداد وتعاون بين ست عشرة طائفة من الأقليات، ضمن هذا الخضم الأكثري في الشرق الأوسط، تتضافر كلها في في سبيل الحرية

والكرامة والمساواة التي تنعم بها، جميعا، بصرف النظر عن التفاوت في الأرقام والحالات المجتمعية.

ثم ان الجبهة اللبنانية تشمل اللبنانيين، جميعا، بنظرة عدل قوامها: أن لا يفضل لبناني لبنانياً آخر إلا بالنسبة لاخلاصه للبنان، ولحرياته، وقيمه.

ايمانا منها عميقا: بأن ضمانة بقاء لبنان الولاء المحبّ للبنان.

٤ - سلام الشرق الأوسط بسلام لبنان، وسلام لبنان لسلام المسيحية

سلام لبنان أحد مفاتيح سلام الشرق الأوسط، لا يمكن أن يعم سلام في الشرق الأوسط، ويستقر، اذا كان ممزقاً، سياسياً وروحياً، وسلامه مهزوزاً، مضطرباً، غير مستقر، عدم استقرار لبنان يعني بالضبط عدم استقرار الشرق الأوسط.

اذا كان سلام لبنان أحد مفاتيح سلام الشرق الأوسط، فمفتاح سلام لبنان الأساسي أن تكون جميع مجتمعاته الدينية حرة، سعيدة، آمنة، مطمئنة، سيدة نفسها وقيمها ومصيرها.

كل من يظن أن بالامكان قهر المسيحية الحرة في لبنان، دون احداث رد فعل عالمي هائل، واحداث صدى انقلابي أساسي واسع في الشرق الأوسط، يشط ويخطىء. ذلك لأنه يجهل قوة الحرية، وحقيقة المسيحية، وواقع شعوب المنطقة وتاريخها، وتطور علاقاتها المحتم بعضها مع بعضها الآخر في المستقبل.

المستقبل ليس للقهر بل للتحرر. المستقبل ليس لتقليص الحرية

الموجودة بل لتوسيعها، المستقبل ليس لتوسيع العبودية وترسيخها بل لتحجيمها والتخلص منها. المستقبل ليس للتحيز ضد الأقليات الدينية، بل لانالتها المساواة التامة في المسؤوليات والحقوق والواجبات. المستقبل ليس للظلام بل للنور الذي سطع، ويسطع، في لبنان.

اذا كانت المسيحية حاضرة فاعلة في شرق البحر الأبيض المتوسط، طيلة الألفي سنة الماضية بدون انقطاع، واذا كانت حية فاعلة، وستبقى حية فاعلة، في الغرب، واذا كان البحر الأبيض المتوسط طيلة التاريخ مجالا حيوياً للغرب، أو كان الغرب مجالا حيوياً للبحر الأبيض المتوسط، فليس معقولا أن يزول حضور المسيحية الفاعل، اليوم، من شرق البحر الأبيض المتوسط، على العكس، ان المعقول، بل المحتم، هو أن يتأصل ويتعمق حضور المسيحية وفعلها وحريتها فيه.

٥ - التحرر التام من الاحتلالين

الاحتلال السوري يجب أن يرفع. كل اتفاق من أي نوع كان يصار اليه في ظل الحراب لا يمكن أن يكون اتفاقاً حراً، وبالتالي، نعتبره باطلا.

لا، جزما، لتوطين الفلسطينيين في لبنان. وهو جزم عبّرت عنه الجبهة اللبنانية في جميع بياناتها السابقة، وبخاصة بيانها الصادر يوم الثلاثاء في ٢٠ أيار ١٩٨٠، حيث جاء:

«.. تسارع الجبهة فتعلن رفضها رفضا قاطعا للاستيطان،

وبخاصة استيطان الفلسطينيين، في أية أرض لبنانية مهما ضاقت رقعتها وأينما كان موقع هذه الرقعة، عازمة على اللجوء الى جميع الوسائل، مهما عصت، التي من شأنها أن تمنع هذا العدوان الذي يرمي، منذ الآن، الى تحديد مصير لبنان».

وقد سرّ الجبهة اللبنانية أن يكون الموقف الذي عبّرت عنه السلطة اللبنانية، على لسان وزير الخارجية، في بيانها الأخير أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، بتاريخ ٢ تشرين الأول ١٩٨٠، قد أتى موافقاً لرأيها، اذ جاء فيه:

«تأكيدا لما قاله رئيس لبنان في أكثر من مناسبة: اننا نرفض رفضاً قاطعا أي مشروع للتوطين، وكل ما يمكن أن يؤدي اليه بصورة مباشرة أو مداورة. وسنقاوم ذلك التوطين المقنّع، في كل مراحله، بكل ما أوتينا من قوة تنبع من ايماننا بحقنا المقدس في وطننا، هذا الحق الذي لا يشاركنا فيه أحد. فأرض لبنان ليست أرضاً سائبة، وليست سلعة مطروحة في مزاد الصفقات الدولية».

وهو هذا الجزم بالذات الذي يجهر به كل لبناني بأعمق ما في صوته وأثبته وأقواه. منذ البدء، اعتزمنا تعطيل كل مشروع يهدف الى توطين الفلسطينيين في لبنان. أية كانت كلفة ذلك.

وان ما عرف من شأن بيوعات عقارية، مباشرة وملتوية، حصلت، هنا وهناك، قصد تمليك الفلسطينيين أرضاً لبنانية.. هذه البيوعات ستبطل.

ذلك أن أرض لبنان للبنانيين

ولا أرض في لبنان لغيرهم

وستبطل، كذلك، كل حيازة غير مشروعة للجنسية اللبنانية، أيّاً كان الحائز عليها. أيضاً نقول: لا، جزماً، للتقسيم.

ولكن بالقوة، وبالجزم ذاته: لا لأي اجراء يؤول، أو يمكن أن يؤول، الى اضعاف الحرية الشخصية الكيانية الانسانية المسؤولة.

التوفيق بين هاتين اللائين، لا للتقسيم ولا لاضعاف الحرية المسؤولة، هو المطلب المصيري في هذه اللحظة من عمر لبنان.

٦ - لبنان واجب الوجود

لبنان ضرورة ذاتية، وضرورة عربية، وضرورة شرق أوسطية وضرورة عالمية.

لبنان حارب ويحارب وسيحارب، صمد ويصمد وسيصمد، في جميع قطاعات مجتمعه، دفاعاً عن كيانه وحرياته، وذودا عن قيمه الذاتية. ولن يقبل بأي افتئات على حرياته وقيمه، حتى لو وقف العالم كله في وجهه. وعندما يصحو العالم من غفوته سيرى عظمة تشبث لبنان المستميت بقيمه، ليس فقط من أجل نفسه، بل من أجل العالم كله.

وبما ان لبنان ضرورة عربية، لأن مناخه مناخ الحرية، فعلى العالم العربي أن يتفهم وضعه، ويعمل كل ما في وسعه، لا لاضعافه وقهره وتحجيمه وامتصاصه، بل لاشعاره، حقاً، بأنه في مأمن، تام، من أي خطر عربي، أو اسلامي، عليه وأن يدعه وشأنه يتطور تطوراً ذاتياً، برضى أهليه.

الظن أن خير العرب والاسلام يحصل في تمّثل لبنان وامتصاصه ، الظن أن «لبنان شوكة في خاصرة العالم العربي »، يجب أن تزول ، ظن خاطىء ، فضلا عن كونه ظناً مستحيلا .

وبما أن لبنان ضرورة شرق أوسطية ، لأن قيام نظام سلمي تفاعلي بين شعوب الشرق الأوسط أمر محتم ، ولأن للبنان في وسط هذا النظام دوراً فعالا ، فعلى بلدان الشرق الأوسط كلها ، أن تشعر لبنان الحر السيد المستقل الأمن المعافى ، أن تشعره ، بالفعل ، بأنه غير مهدد بالزوال .

وأخيراً ، بما أن لبنان ضرورة عالمية ، نظراً :

١ - لأنه انساني عالمي في جوهر كيانه ، وأعطى العالم والانسان ، ويعطيها ، اليوم ، عطاءات كثيرة ، خصوصاً في الحقل الفكري ، وفي مجال التعامل المادي والبشري .

٢ - لأنه نافذة الشرق الأوسط الأصيلة على العالم ، ونافذة العالم الأصيلة على الشرق الأوسط .

٣ - ولأنه فاعل تلطيف وتقريب بين شعوب الشرق الأوسط وحضاراته . والشرق الأوسط كان دائما ، وهو اليوم على الأخص ، عالميا من حيث الدين ، والاقتصاد ، والمركز الاستراتيجي والتاريخ .

نظراً لهذه الاعتبارات ، جميعاً ، ينبغي للعالم كله أن يرعى لبنان ويحميه ، وأن يقدّر أن لبنان اذا خسر حريته وذاتيته العالمية المميزة جف عطاؤه ، وخسر العالم ، من جراء ذلك ، قيمة لا تعوض .

لذا تجد الجبهة اللبنانية أن مصلحة العالم أجمع توجب على هذا العالم بالذات أن يهب الى توفير ضمانات رسمية - فعلية - فاعلة لهذا البلد الصغير - الكبير ، لبنان ، ليظل ثابتاً في بقاء حر سيد ، وليظل قادراً على القيام بالرسالة المنتدب لها ، منذ فجر التاريخ .

فاذا أعطي لبنان هذه الضمانات اطمأن ليعمل . وان لم يعطها عمل ليطمئن .

... وسيبقى لبنان ، على كل حال ، حضارة بحد ذاته

٧ - لبنان عالمي انساني

لبنان ، في جوهر كيانه ، متأصل في الحضارة العالمية الانسانية الواحدة . لذلك يرفض كل محاولة ترمي الى اقتلاع جذوره العريقة في هذه الحضارة ، وهو يتصدى لها . وما وجوده التاريخي المتواصل إلا تعبير عن ثباته في هذا الاباء والتصدي .

ونرفض ، كذلك ، كل محاولة لاضعاف علاقات لبنان التقليدية - الكيانية مع أوروبة والعالم الغربي ، على العموم . لبنان على مدى القرون والأجيال ، فعل في هذا العالم ، وتفاعل معه ، ولن نقبل ، في آخر هذا الزمن ، فصله عنه ، رافضين ، رفضا باتاً ، كل محاولة تهدف الى ذلك .

ويرفض لبنان الذي نريد أن نبني أن تكون أية قمة من قمم الفكر والروح ، في التاريخ والعالم ، في غير متناول بنيه . لذلك يبني لبنان نظام تربيته على انفتاحه المسؤول ، التام ، على جميع مصادر العقل والروح ، في التاريخ وفي العالم .

كما اننا نرفض كل محاولة لاضعاف تفاعله التقليدي الحر الخلاق، في شتى المجالات، مع محيطه العربي ومحيطه الشرق أوسطي.

ونرفض أخيراً كل محاولة لفصم لبنان ما وراء البحار، عاطفياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً وادارياً، عن لبنان الأب. بل على العكس، نهدف الى تدعيم صلة لبنان الأب بلبنان ما وراء البحار تدعيماً تاماً.

لمناسبة المؤتمر السنوي الأخير للرابطة الاميركية اللبنانية المنعقد في واشنطن، بتاريخ ١٨ / ٢٠ تشرين الأول ١٩٨٠، نمتدح المساعي المباركة التي تقوم بها هذه الرابطة لدى السلطات الأميركية والرأي العام الأميركي، كما نمتدح ثباتها في رؤيتها السليمة لكل ما هو متعلق بجوهر لبنان، وبمصيره.

ولا يسعنا، في هذه المناسبة أيضاً، إلا أن نبدي اغتباطنا بالمؤتمر الماروني العالمي الثاني الذي عقد، من ٨ الى ١٢ تشرين الأول ١٩٨٠ في نيويورك، مرحبين بالمقررات التي اتخذ وبالتوصيات التي أعطى، وبخاصة:

تأكيد المارونية العالمية على تعلقها بلبنان الحر، السيد، المستقل.

تأكيد رفضها كل توطين للفلسطينيين على أرضه.

والتأكيد، أمام قداسة البابا، على القيمة الانسانية العالمية الكبرى التي للبنان الحر.

أخطار أربعة تقطيعية تلوح في الأفق، عن تصميم أو غير تصميم.

قطع لبنان عن جذوره المتأصلة، والمتواصلة، نسبياً في التاريخ.

قطع صلته الحميمة بالحضارة الانسانية العالمية الواحدة.

قطع تفاعله الخلاق، أو تحجيم هذا التفاعل، مع محيطه العربي ومحيطه الشرق أوسطي.

وقطع صلاته العضوية الحية مع أبنائه المنتشرين في العالم.

لبنان الذي نريد أن نبني يرفض هذه التقطيعات الأربعة رفضاً باتاً.

٨ – المجتمعية اللبنانية

للبنان الذي نريد أن نبني مجتمعية لبنانية جديدة تقوم على:

الخلق الرفيع – الحرية المسؤولة – الصدق – احترام الغير – وضع الخير العام فوق الخير الخاص – كبح الجشع المادي – سيادة القانون – الألفة المجتمعية – العدالة المجتمعية – توسيع الضمانات المجتمعية – قدوة القادة.

وسنسعى الى ترسيخ هذه الفضائل، وما يتوافق معها، في العائلة، في المدرسة، في الأدب والفن الشعبيين، في الدعاية العاملة، في المعاملة المجتمعية، وفي القانون.

٩ – مخاطبة العالم

كان الغرب في الماضي يفهم حقيقة لبنان وينعطف اليه، أما الغرب الحاضر فلا يفهمها، أو يفهمها، ويشيح بوجهه عنها.

وبفضل الصمود اللبناني الرائع، في شتى قطاعات المجتمع اللبناني، عاد الغرب، أخيراً، أكثر استعدادا لتفهمها.

فهذا الغرب المجافي، اياه، نخاطب:

نخاطب الدول والشعوب الغربية، غربا وشرقا

نخاطب فرنسة والشعب الفرنسي

نخاطب المانية والشعب الالماني

نخاطب بريطانيا والشعب البريطاني

نخاطب هولندة، والبلجيك، واللوكسمبورغ، وشعوبها

نخاطب إيطالية، وأسبانية، واليونان، وإيرلندة، وشعوبها

نخاطب الدول الاسكندينافية، وشعوبها

ثم نخاطب الولايات المتحدة، وكندا، وأوستراليا، ونيوزيلندا، والعالم اللاتيني الأميركي التي لنا فيها جميعا جاليات لبنانية عظيمة، نخاطبها جميعا حكومات وشعوبا.

نخاطب هذه الدول والشعوب، بثقة وأمل، لأن نظمها ونظراتها وقيمها، جميعا، هي نفس النظام والنظرة والقيم اللبنانية: نظمها ديمقراطية حرة، ونظامنا ديمقراطي حر، قيمها قيم الحرية والإنسان، وهذه هي قيمنا بالذات.

نقول لها جميعا:

اقتناعنا أن بعض المسؤولية تقع على عاتقكم في الخراب الذي حل بلبنان. لقد كنتم، في الغالب، متفرجين غير مكترثين، مع أنه كان بإمكانكم، لو شئتم، أن تسهموا، إسهاما فعالا، بتجنيبنا هذا الخراب، أو على الأقل، بتخفيفه عنا الى عشر قدره.

نؤمن بالقيم ذاتها التي أنتم بها تؤمنون

إنّا عريقون فيها كما أنتم فيها عريقون

حاربنا ونحارب، ومتنا ونموت، من أجل النظرة الى الحياة ذاتها التي من أجلها أنتم حاربتم وتحاربون، ومتم وتموتون.

حربنا حربكم، وإذا اندحرنا فيها فلا نندحر، وحدنا فحسب، بل أنتم أيضا المندحرون.

بقاؤنا بقاؤكم، فإذا بقينا، نحن، بقيمنا في هذه الديار، فأنتم، أيضا، الباقون.

نحن الذين نحب، أكثر مما تحبون، شعوب هذه المنطقة، لأننا نتشبث بالقيم التي نرعاها والتي هي قيمنا قبل أن كانت قيمكم، ولأن شعوب المنطقة بأشد الحاجة الى شهادتنا الحية الصامدة لها.

العين الضيقة تمكنت، في غفلة منكم، من حملكم على الظن، خطأ، أن مصالحكم لا تؤمن إلا بحرماننا البقاء أسيادا كرماء.

تحرركم من سطوة هذه العين الضيقة - السقيمة تلك هي مشكلتكم.

من زيّن لكم أن بقاءنا أحرارا، كرماء، مسالمين غير ملحقين أي أذى بأي إنسان، يتعارض مع مصالحكم؟

أين حريتكم، أين تراثكم العريق، أين قيمكم الأصلية، أين بعد نظركم، أين التمييز الرفيع بين الروح والمادة الذي تحلى به أجدادكم لقرون وقرون؟.

أنّا نجزم أن طاقات دبلوماسيتكم تقدر، براحة تامة إذا توافرت

الإرادة، أن توفق توفيقا رائعا بين بقائنا أحرارا أسيادا كرماء، وبين بقاء كل مصالحكم الحيوية في هذا المشرق.

بل بقاؤنا دعم، في آن واحد، لمصالح هذا المشرق، ولمصالحكم أنتم.

نحن لا نصدق أن دبلوماسيتكم التي تمكنت بمهارتها ودهائها، في الماضي، من إزالة ألف تعارض وتعارض، لا تستطيع أن تعي، الآن، بسهولة، زيف هذا التعارض وتلغيه.

وقد تكون ثقتنا بكم أشد من ثقتكم بأنفسكم، لأننا نؤمن أنكم، يوما، ستصحون وتقدرون بطولة معاناتنا الدهرية المأساوية في الدفاع عن قيم، هي قيمكم تماما كما هي قيمنا.

* * *

ثم نخاطب الاتحاد السوفياتي والدول الدائرة في فلكه، أيضا، بثقة وأمل، لنقول:

نظامنا غير نظامكم، ونظرتنا غير نظرتكم.

لكن هذا التغاير لا يمنع التعاطف والتفهم المتبادلين.

ماذا يضيركم إذا بقينا على نظامنا وقيمنا ولم نهدد نظمكم وقيمكم في شيء؟

ماذا يضيركم إذا تعاملنا وإياكم على أساس المصلحة والاحترام برغم التغاير في النظم والقيم؟

أنتم تتعاملون مع غير نظمكم على الأساس نفسه.

بعض قيمكم تنطبق على بعض قيمنا، فعلى أساس هذا الجامع المشترك نستطيع أن نلتقي.

أنّا واثقون أن بإمكاننا تفهم أوضاعكم، ونرجو أن يكون بإمكانكم، أنتم أيضا، تفهم أوضاعنا، على أساس هذا التفهم السمح المتبادل نستطيع أن نبني، معا، علاقات حرة، خلاقة، سليمة، بيننا وبينكم.

* * *

اننا لن ننسى كل من كان في جنبنا أيام المحنة التي ألمّت ببلادنا.

وما دمنا في مجموعة الدول والشعوب العاملة في خدمة تراث الإنسان لخير الإنسان - وسنظل - فلن ننفك عن التعاون الوثيق الدائب مع أية دولة من دول هذه المجموعة حتى نفي الإنسان دينه، والدول عطفها، والعالم حقه.

١٠ - نداء الى الشعب اللبناني: ثقة تامة في المستقبل

تؤكد الجبهة اللبنانية إيمانها التام بأن الشعب اللبناني سيتغلب على جميع الصعاب، مهما كانت المسيرة، بعد معقدة - متعرجة - غامضة، استناداً الى ما بان من متانة هذا الشعب على مجرى التاريخ، وبفضل الصمود الرائع الذي تتحلى به المقاومة اللبنانية، بشتى قطاعاتها، والتضحيات الفائقة التي بذلتها وستظل. وتؤكد إيمانها بأن لبنان سيبزغ من التجربة - المحنة واحة حرية وإنسانية ورخاء وانفتاح ووئام وفرح وسلام، على ما كان في ماضيه القريب والبعيد.

أيها اللبنانيون، من كل ميل وصوب، أخوتنا.

تعرفون الصوت الذي يناديكم، فلطالما تعودتم سماعه، وها هو، اليوم، يهيب بكم هاتفا من جديد.

ان لبنان الذي نريد أن نبني نبنيه لنا ولكم

فهو بيتكم وبيتنا سواء

وسواء أبنينا فيه أكثر، أم أكثر بنيتم

وقد أردناه، لنا ولكم، مقاما للعزة، وللشرف، وللكرامة،

ومرتعا للحرية والهناء

لقد تعبنا وتعبتم من غريب يقحم نفسه في فراشنا، ويده في عجننا، ومكره في أعراضنا.

لقد تعبنا وتعبتم من غريب يهدم مؤسساتنا، وعمراننا، ومصادر ارتزاقنا، ومنابع سعادتنا، وما يطل من مستقبل أيامنا.

تعبنا وتعبتم من غريب يخرّب تراثاتنا، يحطم تاريخنا، ويختلس ما بقي منها ومنه.

تعبنا وتعبتم من لاجىء يريدنا، في رعايته، لاجئين، ببلادنا، غرباء عنها، وأعداء له.

ثم تعبنا وتعبتم من مغتصب يحاول أن يضع اسمه الى جانب اسمنا على اللافتة التي علقتها جهودنا وتضحياتنا وشقاؤنا على جبين لبنان.

أيها اللبنانيون،

القضية اللبنانية، قضيتنا، قضية عالمية، تجري وقوعاتها على أرض لبنانية، فلن يكون لها حل غير الحل العالمي. ولكن هذا الحل لن يكون إلا على يد لبنانية.

هذه اليد اللبنانية، يدكم، هي التي تستطيع أن تحرك جمجمة الدنيا، من هنا ومن مطارح الانتشار اللبناني، فوق كل أرض، بأن تعمد الى تنظيم الطاقات اللبنانية، تنظيما معمقاً، لا تهدر منها ذرة مهما صغرت.

ويشهد التاريخ لنا لم نعزم على أمر إلا أدركناه.

ويا أيها اللبنانيون

على قدر ما في أنفسنا حصادنا

وان ما في أنفسنا لكثير

فليس من في نفسه هذا الذي فينا معذورا إن خشي، أو تقاعس، أو فشل.

اجمعوا أمركم يضمن لكم الظفر

وأنا، بعون الله، لظافرون.

كميل شمعون - بيار الجميل - الأباتي بولس نعمان - شارل مالك - فؤاد أفرام البستاني - إدوار حنين.

الفَصْل الرابِع

- مجلس القوى الشعبية في لبنان

بادىء ذي بدء، نقول، ان المتغيرات التي تحصل، على مستوى التكتلات السياسية في لبنان، تجعل من عملية المتابعة، عملية شبه يومية، وبالتأكيد، فالشكل الذي يتغير، بمعدل يومي، هو شكل لا يمكن أن يجمعه كتاب أو دراسة، انما مكانه مختبر كيماوي، يدرس ويحلل الظاهرة، ويخرج بمعادلة تفسرها... لكن الأمر الذي سهل علينا المتابعة اليومية، هو وضع أسس تقسيم هذا الكتاب، فحتى قبل اجتماع التنظيمات العشرة، كنا قد خصصنا، فصلا منفردا لمعظمهم، أو بكلمة أدق، لأكثرهم شهرة وفاعلية على مستوى الشارع الوطني، والعمل الوطني بشكل عام... لذا لم يحتاج الأمر منا سوى وضع الاعلان... في هذه المقدمة مع أهم خطوط البيان السياسي، أو مشروع البيان السياسي، كما سمي في المؤتمر الصحفي الذي عقد بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٥.

وحتى لا نتهم بالتنبؤ، نقول ان القاعدة التي استندنا اليها، في تخصيص فصل منفرد للروابط واللجان الشعبية، وجيش لبنان العربي، والاتحادات والحركات الأخرى، هي تلك الأواصر التي شدت هذه التنظيمات وطوال الفترة الماضية، جمعتهم أشياء كثيرة، قد يكون على رأسها الأمور التالية:

- عدم تمثيلهم في الاطار التنظيمي للحركة الوطنية: المجلس السياسي، اللجنة التنفيذية للحركة الوطنية.

□ فاعليتهم المنظورة وقربهم من التحرك القاعدي.

□ انتقاداتهم للحركةالوطنية من منطلق وطني، يهدف للأفضل، لا للتشكيك...

وبالتالي، فهي سنة الأشياء، أن يتكتل ويتقارب كل الذين خارج الأطر المعترف بها، ليحققوا:

□ بعضاً من التوازن.

□ تكتلا يقدم حمايات متبادلة.

□ مدخلا للاعتراف.

ورغم أن بعض الأصدقاء، سيعترض، على ما ذكرت، فإن توقيت الاعلان عن الاطار السياسي الجديد، في هذه الفترة يطرح التساؤلات التالية:

□ هل نحن مقدمون على تنافر جديد على الساحة الوطنية؟

□ هل نحن مقدمون على مدخل جديد لبحث مجمل أوضاع الحركة الوطنية تجاه ما نشأ من تكتل جديد؟

□ هل الاعلان جاء لمواجهة مشروع الحوار الذي أقرته الحركة الوطنية مع هذه التنظيمات بغية ايجاد الشكل المناسب لتكون ضمن الأطر السياسية للحركة الوطنية؟

مجموعة أسئلة نعتقد أن الاجابة عليها، هي في رحم المستقبل...

إلا أننا نتجاوز ذلك لنؤكد بعض النقاط حيث يمكن لي أن أعتمد ما ذكره القائد أحمد الخطيب، قائد جيش لبنان العربي، رداً

على سؤالي له، لماذا لا يكون جيش لبنان العربي ضمن اطار الحركة الوطنية حيث قال: (إن الحركة الوطنية تطرح مبدأ التعاطي مع الشرعية القائمة في البلاد، ومن خلال هذا المنظور، فجيش لبنان العربي هو خروج على الشرعية، لذلك فالحركة الوطنية هي أولا، ترفض أن نكون ضمن اطارها، ونحن كجيش لبنان العربي، ثانيا، نفهم الشرعية، بغير الفهم الذي تفهمه الحركة الوطنية، ولذلك فلم نلح لأننا نتعارض عند هذه النقطة). هذا على مستوى جيش لبنان العربي، أما بالنسبة (لرابطة الشغيلة) التي لم تنضم للتكتل الجديد، وفضلت كما في السابق أن تبقى وحدها، فزاهر الخطيب... رمز الرابطة وقائدها، ينتمي في أصوله، الى الحزب التقدمي الاشتراكي، تحالفاً انتخابيا، وكتلة برلمانية، وأواصر أكثر متانة مع الشهيد كمال جنبلاط...

ولزاهر الخطيب، انتقادات لفهم ومسيرة الحركة الوطنية الى حد اتهامها بـ «الاستسلامية والانسحابية» ولا شك أن وجود رابطة الشغيلة ضمن اطار الحركة الوطنية يقتضي:

أولا: اعادة النظر بكل طروحات «رابطة الشغيلة» تجاه الحركة الوطنية.

ثانيا: قبولا من «الحزب التقدمي الاشتراكي» الذي كان يعتبر زاهر الخطيب، أحد أبرز المتحالفين معه والمتحدثين باسم التكتل النيابي الذي يتزعمه الشهيد كمال جنبلاط...

أما «اللجان والروابط الشعبية» فإن أصول أبرز قادتها: «بشارة مرهج» و«معن بشور» هي أصول بعثية... وبالتحديد

« لحزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان ».. وكانا، الى وقت غير بعيد من أبرز قادة الحزب على الساحة اللبنانية، لكنهما اختلفا مع قيادة الحزب مما أدى ذلك الى ابعادهما عن مؤسسات الحزب وقيادته... ورغم أن الخط السياسي « للجان والروابط الشعبية » هو خط الحركة الوطنية وهو الأقل انتقادا لمنهج الحركة الوطنية برمتها... فإن وجود « اللجان والروابط الشعبية » ضمن اطر الحركة الوطنية يصطدم بعقبة كبيرة، وهي قبول حزب البعث العربي الاشتراكي بهذا الوجود... نظراً الى ان الائتلاف في الأطر السياسية للحركة الوطنية اللبنانية، تخطى عقبات كثيرة للوصول الى الصيغة الحالية وهو بالتالي لا يفضل أن يخسر طرفاً أساسيا، مقابل وجود « اللجان والروابط الشعبية » ضمن الأطر، خاصة ان كان الائتلاف الوطني، على يقين بأن « اللجان والروابط الشعبية » تتفهم الأمور ولن تكون إلا ضمن الخط الوطني...

وعلى كل حال، فإن الاعلان الجديد، حول تشكيل « مجلس القوى الشعبية في لبنان » كإطار سياسي جديد لبعض القوى الوطنية التي لا يضمها اطار الحركة الوطنية، هو اعلان موجه في الأساس، الى الحركة الوطنية، التي عليها أن تقف وقفة جدية، للبحث في اطار أوسع للائتلاف الوطني... خاصة وأن أكثر من جهة، قد بدأت تطرح فكرة « تشكيل مجلس وطني » يضم كل الوطنيين في لبنان، وكل الذين يؤمنون بعروبة لبنان، وضد التعامل مع العدو الصهيوني...

وهذا الأمر، أصبح في واجهة، ما نعتقد أن الحركة الوطنية مطالبة بأن تعطي رأياً فيه.

مجلس القوى الشعبية في لبنان

- تنظيماته.
- أهم منطلقاته السياسية.

أولا: التنظيمات...

أعلن في مؤتمر صحفي عقد بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٥ عن تشكيل « مجلس القوى الشعبية » بحضور التنظيمات التي تؤلف المجلس وممثليها...

التنظيم	الممثل
١ - جيش لبنان العربي	مثله: أحمد الخطيب
٢ - حركة صلاح الدين	مثلها: بشير حربلي
٣ - تجمع اللجان والروابط الشعبية	مثلها: عدنان عيتاني
٤ - منظمة المسيحيين الديمقراطيين	مثلها: د. ميشيل غريب
٥ - التنظيم الثوري الناصري	مثلها: حسن قبيسي
٦ - اتحاد العلماء	مثله: الشيخ عبد الحفيظ القاسم
٧ - الاتحاد الاشتراكي العربي « المكتب السياسي »	مثله: فاروق ضناوي
٨ - منظمة قوات الثورة العربية	مثلها: حسن عبد الساتر
٩ - حزب رزكاري الكردي	مثله: محمد غملوش

١٠ - حركة أنصار الثورة   مثلها: الحاج مصطفى الترك.

وبنفس الوقت فقد أعلن ان هذا اللقاء يتعدى كونه اعلانا عن قيام « مجلس القوى الشعبية ليشكل نقطة انطلاق نحو قيام مجلس وطني يضم في صفوفه كل القوى الوطنية المؤمنة بعروبة لبنان ووحدته وحريته وتقدمه الاجتماعي ... »

وتضمن البيان السياسي المنطلقات الأساسية التالية:

١ - الجذور التاريخية للأزمة اللبنانية.
٢ - تطورات الحرب اللبنانية...
٣ - طبيعة الرد الوطني: الايجابيات والسلبيات
٤ - قواعد تطوير العمل الوطني.
٥ - مبادىء أساسية للبنان العربي الديمقراطي...

وقبل أن نعرض للبيان السياسي، يجب أن نذكر اننا كنا قد عالجنا: « حركة أنصار الثورة » و« التنظيم الثوري الناصري - قوات ناصر » و« الاتحاد الاشتراكي العربي - المكتب السياسي » و« منظمة قوات الثورة العربية » عندما تحدثنا عن « الناصريين ».

أما « اتحاد العلماء » فلا يعدو كونه، تجمع لشيوخ أفاضل من الطائفة السنية، تحركه السياسي، يبقى ضمن الاطار العام مع الحركة الناصرية في لبنان، أراد أن يلعب دوراً سياسيا، نظرا لما يمثله، لكن التكتلات السنية التقليدية منها والحديثة، كانت أكبر منه، فبقي دوره محصورا لكنه مقابل ذلك، فإنه نقطة تجاذب في التكتلات القائمة نظرا لما يمثله وما يمكن أن يضفيه على أي تكتل يقوم...

من جهة أخرى فإن « حزب رزكاري الكردي، في الأساس من أحزاب وحركات الأقليات... وهو نتيجة إنشقاقات أصابت جسم الحركة الكردية نتيجة. الحرب الأهلية اللبنانية، والتباين في الاسلوب والتعاطي مع الأزمة اللبنانية، والمناخ الذي ساعد في قيام تنظيمات وحركات صغيرة، وكما قلنا في أكثر من موضع، فإن هذه التنظيمات ما كان يكتب لها البقاء لولا ظروف الحرب، والأزمة اللبنانية التي ساعدت في نشوء تنظيمات جديدة وأصابت العديد من التنظيمات السابقة بإنشقاقات أوجدت بحد ذاتها تنظيمات جديدة اضافية...

لذلك فبرأينا ان الذي يجب أن يسلط عليه الضوء في هذا المجال من تنظيمات « مجلس القوى الشعبية في لبنان » هي التنظيمات الآتية:

١ - جيش لبنان العربي.
٢ - تجمع اللجان والروابط الشعبية
٣ - منظمة المسيحيين الديمقراطيين.

ويمكن للقارىء معرفة بقية التنظيمات المشكلة « لمجلس القوى الشعبية بلبنان » بمراجعة الفصول السابقة، خاصة فصل « الحركة الوطنية » وخاصة ما يتعلق بالناصريين في لبنان، حيث تكون المتابعة أفضل لاعطاء صورة واضحة عن تاريخ كل تنظيم أو حركة من التنظيمات والحركات المؤلفة « لمجلس القوى الشعبية ».

غير أننا ذكرناها، هنا، كما جاء بالاعلان عن قيام هذا الاطار

الجديد ، لتكون عملية المتابعة متدرجة ومتسلسلة... وللملاحظة التطورات التي لحقت بكل تنظيم على حدة أولا ، وضمن الأطر السياسية القائمة ثانيا...

جَيش لبنان العربي

مهما كان للبعض من انتقادات على « جيش لبنان العربي » كيف بدأ ، وأين انتهى بالمحاربة والعلاقات والتحالفات...

مهما كان حجم هذه الانتقادات فإن « جيش لبنان العربي » يبقى « ظاهرة » يجب الوقوف عندها.. بل ودراستها لاستخلاص الكثير من العبر والاستفادة من متابعة المسيرة لتقويم كل خلل فيها...

« فجيش لبنان العربي » الذي أعلن تمرده على السلطة الشرعية وقيادة الجيش التقليدي انما أعلن ذلك ، كما يقول أحمد الخطيب ، « لأن قادة جيش لبنان العربي هم تلامذة لكمال جنبلاط في التمرد ، ومن حاصبيا كانت انطلاقة الرصاصة الأولى ».

ومع ذلك فقد بقيت علاقة جيش لبنان العربي بالاطار السياسي للحركة الوطنية التي أسسها الشهيد كمال جنبلاط علاقة من طرف واحد... جيش لبنان العربي يصر على بقائه ضمن الخط الوطني والاطار السياسي لا يقبل أن يكون ضمن عضويته وبألم يجد أحمد الخطيب المبررات لذلك:

- الحركة الوطنية لا تريد أن تتمرد على الشرعية.

- جيش لبنان العربي متمرد على الشرعية أولا، ولا يمكنه إلا أن يستمر كذلك ما دامت الأهداف التي انطلق من أجلها لم تتحقق.

وهذا يمنع التلاقي ضمن الأطر السياسية، لكنه لا ينفي التلاقي في الخطوط الوطنية العريضة... أيضاً يؤكد أحمد الخطيب...

جيش لبنان العربي: الانطلاقة، المؤسسون:

يفترض أن يكون قائد القطاع ضابطا برتبة نقيب فأعلى، لكن قائد القطاع الشرقي في الجنوب اللبناني في بداية العام ١٩٧٦ كان ضابطاً برتبة ملازم أول، هو أحمد الخطيب... الذي تأخرت ترقيته أسوة بزملاء دورته الذين ترفعوا الى رتبة نقيب، وبقي هو في رتبة الملازم الأول دونما سبب معقول...

كانت الأحداث اللبنانية قد تفاقمت وزجت السلطة اللبنانية بجيشها في مواجهة الحركة الوطنية اللبنانية وقد وقف جيش السلطة على المكشوف الى جانب قوى «الانعزال» كما اصطلح على التسمية في ذاك الوقت...

وفي يوم ٢١/١/العام ١٩٧٦ انطلقت من ثكنة حاصبيا في القطاع الشرقي شرارة التمرد على جيش الشرعية وأعلن عن قيام «جيش لبنان العربي».

المجلس الثوري الأول:

لقد قاد التمرد وأعد له، ورتبه، مجلس قيادة عرف باسم «المجلس الثوري» وكان المجلس الثوري الذي تولى الاعلان عن

التمرد واطلاق اسم جيش لبنان العربي مكوناً على النحو التالي:

- أحمد الخطيب م١
- عمر عبد الله م
- بسام الادلبي م
- معين حاطوم م
- أمين قاسم م

كان هؤلاء هم الذين تحملوا التحضير ثم الاعلان... ثم انضم اليهم فيما بعد وفي مراحل لاحقة كل من:

- يوسف منصور مقدم
- ابراهيم شاهين رائد
- أحمد معماري رائد
- حسين عواد رائد

لكن الهزات لم توفر جيش لبنان العربي خاصة على المستوى القيادي، كذلك استفاد بعض ضباط قيادته من وعود السلطة بعد توقف الأحداث وعادوا مرة أخرى الى جيش الشرعية كما حصل مع: معين حاطوم وأمين قاسم...

أما المجلس الثوري الحالي الذي يقود جيش لبنان العربي فهو مكون من سبعة ضباط يتولى كل منهم مسؤولية شعبة من شعب القيادة ويشكلون قيادة تضامنية بصورة جماعية كما ذكر لنا أحمد الخطيب والذي تكتم عن بقية أسماء المجلس الثوري لأسباب أمنية ولم يذكر إلا المعروف منهم، وهم:

- أحمد الخطيب	القائد
- صبحي هزيمة	نقيب
- طارق عبد الله	م١
- علي الموسوي	م١

ممن يتكون «جيش لبنان العربي»؟

أحمد الخطيب، رداً على السؤال، أجاب:

«يتكون جيش لبنان العربي من عدة شرائح أساسية، يمكن ترتيبها على النحو التالي:

- الشريحة الأولى: هي من مجموع المسرحين من جيش الشرعية وعددهم «١٠٠٠» مسرح ما بين جندي وصف ضابط وضابط.

- الشريحة الثانية: من المتطوعين الذين يتقدمون من جيش لبنان العربي ومراكزه يطلبون التطوع بصفوفه.

- الشريحة الثالثة: من الفارين الأغرار من جيش الشرعية بعد اعادة تنظيمه، وهؤلاء يكتشفون في جيش الشرعية صدق توجهات جيش لبنان العربي، من خلال الممارسات التي يعايشونها أثناء خدمتهم بجيش الشرعية...

ويضيف الخطيب: إن عملية التأهيل ورفع المستوى العلمي في صفوف جيش لبنان العربي، تجري بشكل مستمر وعلى سبيل المثال، فقد جرى تأهيل عدد كبير من رتباء جيش لبنان العربي الى ضباط ببعثات خاصة يرسلها جيش لبنان العربي باتفاق خاص مع عدد من الدول الصديقة.

مبادىء وأهداف جيش لبنان العربي:

في الحقيقة ننصح هنا بالرجوع الى محاضرة، كان قد ألقاها أحمد الخطيب قائد جيش لبنان العربي بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٣ في جامعة بيروت العربية... قدم فيها عرضاً قيماً متسلسلا لأسباب انتفاضة جيش لبنان العربي مركزاً على كثير من القضايا التي لم تكن معروفة من قبل كاستحداث الرتب، السلوكيات، الطقوس العسكرية، التوجيه المعنوي... الذي كان سائداً في الجيش، قبل انتفاضة جيش لبنان العربي... وبرأينا ان الاطلاع على هذه الأمور يفيد في تكوين صورة متكاملة عن الأوضاع التي سبقت تمرد جيش لبنان العربي، وهي بالتالي تعطي أبعاداً أخرى مفيدة أيضاً في توضيح صورة الوضع في لبنان قبل الأحداث... غير أننا في كتابنا هذا، لا نتناول هكذا قضايا بتوسع، وسنقتطف من محاضرة الخطيب، المذكورة الجزء الأكبر المتعلق بمبادىء وأهداف جيش لبنان العربي... وسيجد القارىء انها مستفيضة بعض الشيء... ومع ذلك فسنحاول عدم اختصارها والسبب كما ذكرنا في بداية الحديث عن «جيش لبنان العربي».

فهذا الجيش «الظاهرة» تختلف معه، أم تتفق، لا بد لك كدارس ومطلع من أن تقف عنده كثيرا... لاستخلاص نتائج مهما كانت فهي تستحق الوقفة الجدية...

أهداف ومبادىء جيش لبنان العربي

١ - المبادىء الأساسية:

- الالتزام بعروبة لبنان بنص دستوري صريح كامل يحدد هوية

لبنان العربية ويربط مصيره بمصير الأمة العربية.

- اعتبار لبنان دولة عربية مواجهة تتحمل موجبات ومسؤوليات الدول العربية المواجهة ويتقرر مصيرها بمصير هذه الدول.

- العمل على الغاء الطائفة السياسية من القمة حتى القاعدة.

- تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين في المسؤوليات والواجبات.

- تحديد الانتماء العربي القومي في التربية والتعليم.

٢ - المبادىء العسكرية:

- وضع قانون عام وشامل للقوات المسلحة يؤمن الدفاع الوطني ويشكل توزيع المسؤوليات السياسية والادارية والعسكرية:

- تحديد دور القوات المسلحة ومختلف وزارات الدولة في مهات الدفاع الوطني في خطة حماية الوطن والمواطنين في السلم وفي الحرب.

- تحديد دور قوى الدفاع الوطني في خطط التنمية على اختلافها، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، تربوية.. الخ.

- تحديد دقيق لواجبات وصلاحيات الجيش كمؤسسة في الدولة وضمن هيكلية الدفاع الوطني.

- تطهير القوات المسلحة الحالية:

- اعتماد الانتماء القومي العربي باعتبار جيش لبنان العربي النواة

التي يبنى الجيش عليها وتطهير هذا الجيش من العناصر غير الملتزمة بالخط القومي والوطني.

- اعتماد الكفاءة العسكرية والجسدية وتطهيره من العناصر المتخلفة في هذه الموازين.

- تحديث القوات المسلحة بشكل يوفر القدرة والفاعلية للقيام بالواجب العسكري.

٣ - المبادىء الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

- توزيع المؤسسات والمنشآت والثكنات والمخازن والمرافىء العسكرية وفقاً للاعتبارين التاليين:

إنماء المناطق المتخلفة.

خلق التوازن العسكري لمنع الخلل في المستقبل.

- اعتماد التخطيط العلمي على صعيد الدولة وتنسيق جهود المؤسسات مع مؤسسات القوات المسلحة لتأمين التكامل في التنفيذ بين مؤسسات الدولة والمؤسسات المماثلة في القوات المسلحة للحصول على إنتاج أفضل وخلق أجهزة تنسيق ذات صلاحيات كافية لفرص هذا العمل.

- اعتماد التثقيف والتوجيه العربي في الجيش إنطلاقاً من مفهوم شامل يعتمد على عروبة لبنان واعتباره دولة مواجهة.

- يعتمد في التنفيذ على الاسس التالية:

- في انشاء القوات المسلحة يجري اعتماد مبادىء الجندية السليمة البعيدة عن التعصب الطائفي.

- اعتمالة هيكلية متطورة تنسجم مع ضرورات التطور العسكري والبعيدة عن القيادة الفردية والتوزيع الطائفي في الوظائف.

- اعتماد الهيكلية المتكاملة بتأمين الادارة والتفتيش الذاتي على كل المستويات بإنشاء جهازين متكاملين لكل إدارة لتأمين توازن العمل والتدقيق به ومراقبة اصول التنفيذ.

- تأليف مجلس القيادة في المستويات العليا لتأمين العدالة والمساواة.

- اعتماد النصوص الكاملة لمهات القيادات لوقف الاستنساب في العمل الاداري والعسكري.

- تحديد العدالة والمساواة بين المواطنين جميعاً ورفع المستوى المادي والاجتماعي لعسكريي القوات المسلحة.

العقيدة القتالية:

- اعتماد العقيدة القومية في الثقافة والتوجيه العسكري.

- اعتماد عقيدة قتالية متكاملة لدول المواجهة العربية تحدد دور وواجبات كل دولة.

- اعتماد خطة متكاملة في التدريب والتسليح والتجهيز الحربي لدول المواجهة بشكل يؤمن وحدة الجبهة ووحدة الهدف والمصير.

- اعتماد التنشئة والتدريب القتالي المتكامل بين دول المواجهة.

- تبادل بعثات التدريب لوحدات مقاتلة كاملة لتنشئة قومية عربية كاملة بعيدة عن التعصب الاقليمي والمحلي وإيقاف تخريج العملاء والجواسيس من الدول العربية.

بناء القوات المسلحة:

- اختيار الضباط الاكفاء القادرين فكرياً وجسدياً للقيام بدور القادة في المستقبل.

- اختيار فئات العسكريين الحاليين القادرين على القيام بدور القتال المطلوب.

- اعتماد خدمة العلم كوسيلة لبناء الجيش واكماله بعسكريين محترفين.

- اختيار متطوعين لتنشئتهم كضباط ورتباء وفقاً للاسس الجديدة وإرسالهم كمجموعات الى الدول العربية لتدريبهم وتثقيفهم قومياً وإعادتهم مجموعات صالحة قومياً وعسكرياً مع عتادهم وسلاحهم.

الوضع في الجنوب:

الوضع السياسي:

- إذا راهنت الانظمة العربية على مشروع التسوية وعولت كثيراً على القرار ٢٤٢ ودعمت السلطة اللبنانية وبعثتها من الموات وأحبطت الانتصارات التي حققتها القوى القومية في لبنان، فقد بررت فعلتها بأن ذلك يؤدي الى التقسيم الذي ما فتئت تلوح به الجبهة اللبنانية، وقطع الطريق أمام العدو الاسرائيلي للتدخل في جنوب لبنان فالمراهنة على كل هذه الخطوات أسقطت بعد خطوة السادات وإعلان الرائد سعد الحداد دولته في الجنوب لتنسف كل المعابر أمام الحلول الاستسلامية وتضع كافة الأنظمة العربية امام خيارات أصعب، فلم نجد إلا الجمود سبيلا أمام هول الصدمة

لتتلمس خطواتها المستقبلية، ولكن الأحداث وخاصة في الجنوب قد داهمت الجميع وأصبح من الضروري تدارك الأمر قبل استفحاله، فإن ما يتعرض إليه الاهالي خاصة في الجنوب اللبناني من قصف وتهجير قد عكس صورة سلبية في نفوس المواطنين، فخطوة السادات الخيانية والتصدي الهزيل لها، والصمت حيال إغتصاب الجنوب، ومحاولة عزل المقاومة الفلسطينية والدعوة ترهيباً وترغيباً الى الاعتراف بالشرعية اللبنانية اسرائيلياً وعربياً رجعياً، كل ذلك وكأنه دفع باتجاه تهيئة أجواء الوفاق اللبناني الاسرائيلي.

- لم تكن خطوة سعد الحداد وليدة مبادرته الشخصية بقدر ما هي خطوة متفق عليها مع السلطة اللبنانية وموحى بها من العدو الاسرائيلي ومخطط لها من الجبهة اللبنانية، وليست هي آخر المطاف ومشروعاً تم إنجازه بقدر ما هو مقدمة لسلسلة من المبادرات تتوضح معالمها يوماً بعد يوم، فدولة لبنان الحر هي الورقة الضاغطة التي تستخدمها اسرائيل لتكريس شرعية مارونية لتأمين جانب لبنان نهائياً. والرد إن لم يكن بحجم هذه الخطوة بدعم صمود المناضلين وتعزيز قدراتهم القتالية لتحرير هذه الدويلة فإن الصمت العربي سيكون مسوغاً ومشجعاً لخطوات خيانية اخرى فما أكثر الحدادين في الساحة اللبنانية إنعزالياً كان أو ما زال متستراً والخيارات المطروحة الآن:

- دولة طائفية تبسط سلطاتها على كافة الاراضي اللبنانية تكون سنداً لاسرائيل فتعزز الجدار الطيب لتغلق الثغرات التي يتسرب منها عناصر المقاومة الفلسطينية للضرب في أعماق اسرائيل،

وما دعم الشرعية اللبنانية اليوم ليس إلا خطوة في طريق تكريس هذه الدولة التي ستكون على غرار الكيان الصهيوني.

- دويلة سعد الحداد في الجنوب كمقدمة لإعلان دويلات اخرى لتكون قواعد لتحرير بقية المناطق الوطنية لصالح الجبهة اللبنانية وبالتالي خدمة للعدو الاسرائيلي.

- لم يكن الموقف الصلب تجاه عناصر جيش لبنان العربي من جانب السلطة وزج أسماء الوطنيين مقابل العملاء وتقديمهم للمحاكمة العسكرية أمراً غريباً بقدر ما هو محاولة لطمس قضية سعد الحداد، فالسلطة تمكنت من انتزاع جدارتها وكرست قوتها وانشأت جيشها في ظل تأييد عربي وسكوت وطني كحل مقبول إذا ما قيس بطروحات سعد الحداد مع أنها بالاتفاق معه تعمد الى خرق الجبهة الداخلية الوطنية للاعتراف بشرعية الجيش اللبناني الفئوي المنحاز بأسباغ صفة الحياد وتدارك أخطار سعد الحداد ومواقفه الصلبة المتزمتة والتي هي في الحقيقة خطة متفق عليها لتكريس مارونية السلطة وسلب لبنان عن واقعه القومي وتعزيز الجدار الطيب مع العدو الاسرائيلي وتصفية العمل النضالي، فبعد كامب ديفيد لم تعد المجاهرة بالعلاقة أمراً مستهجناً مع العدو وإن كان ذلك أمراً صعباً في الماضي فقد سقطت الاقنعة بعد خطوة السادات الخيانية.

- ان الازمة اليوم هي أزمة الجيش، وجيش لبنان العربي هو الموقع الامامي الذي ستنهار من بعده كافة المواقع، وتحاول السلطة اليوم إغراء العسكريين بالمراكز والاموال بعد أن كانت تنزل بهم التعذيب والتنكيل كمحاولة لابعادهم عن جيش لبنان العربي

وبالتالي لبسط سلطتها على كافة الوطنيين داخل المؤسسة العسكرية، فلو قدر للسلطة ان تمسك بمقاليد الامور فستتمكن من فرض كل الحلول لصالح الطائفية السياسية، وما وجود جيش لبنان العربي خارج هذه المؤسسة إلا احباط لهذه السلطة وضمانة وطنية، لذا فإن السلطة ما فتئت توغر صدر المسؤولين في قيادة الردع العربية التي لم تعد الآن في أجواء التصدي لهذا الجيش بعد افتضاح دور الشرعية المراوغ وارتباطها المصيري مع الجبهة اللبنانية.

- يعيش لبنان في أجواء كامب ديفيد وتتخذ هذه المؤامرة أشكالا عديدة، فتارة بشكل كساء وطوراً بشكل مازوت واخرى بشكل دواء، الخ... فتحاول ان تتسلل الى مواقعنا بطروحات مشبوهة ظاهرها علاج الأزمة وفي باطنها السم الزعاف، فتحت شعار السيادة تحاول السلطة ان تدغدغ أحلام العبيد وتشتري ضمائر الارتزاق فتمنيهم بالاستقرار والأمن التي تهفو اليها بشوق ولهفة ولكن يجب أن ندرك ان الفراشة التي يجذبها النور إنما تلقي نهايتها ومصيرها، وهكذا سيكون مصيرنا مع سراب الشرعية والسيادة الموهومة، وتتنكر المؤامرة بزي محاربة الغلاء والأزمة المستوردة والسلطة ضالعة في إذكاء أزمة الغلاء بغية اضعاف مقومات الصمود والتسليم للجبهة الانعزالية ولاسرائيل، طالما ان العرب لا قبل لهم بمحاربتها، وتستسيغ النفوس المريضة أي حل تلوح به السلطة لإنقاذ الجنوب عبر إدخال الجيش الفئوي الذي تم بناؤه بعقل صهيوني وتوجه انعزالي وسلاح اميركي، فهل يعقل أن جيشاً كهذا وسلاحاً يستعرضه بشير الجميل ويستخدمه سعد الحداد وتقصف به اسرائيل

يمكن أن يوطد امن؟ ويفرض الاستقرار؟ ان الساكت عن هذا الجيش شيطان اخرس، وان الصمت عن هذه الطروحات يسهل لها الرواج ويعطي الوقت الكافي لكافة الصيادين الغادرين أن يرموا بشباكهم في هذا الخضم الموحل ونحذر بان الحلول الجاهزة هي حلول رخيصة وحلول يائسة، وبالرغم من لهفتنا الى الخبز والدفء والامن، ولكن لا يمكن ان نقبل إلا بخبز شريف وحياة كريمة، وإلا فسنشد أحزمة الجوع ولتحتضن كل أم طفلها تدثره بجسدها ولن نكفر .فالامتحان صعب ولكن في اجتيازه يكمن الانتصار.

- كما أن دخول المتطوعين الجدد الى الجنوب ينسف فكرة إدخال الجيش الفئوي - جيش كامب ديفيد - القضاء على فكرة الصمود وينسف حلقة في سلسلة المؤامرة فقد أصبح للجنوب جيش يحميه وامام برعية.

التركيب الحالي لجيش الشرعية:

إن الفرصة التي أعطيت للمسؤولين لإعادة بناء الجيش قد كشفت النوايا المبيتة للنظام في التواطؤ ممثلة بظاهرة سعد الحداد والمتعاونين مع العدو الصهيوني امتداداً إلى معركة الفياضية وغيرها من المعارك التي قادها الجيش اللبناني ضد قوات الردع العربية بالاضافة الى الغطاء المعنوي والمادي الذي يمنحه هذا الجيش للقوات الانعزالية سواء على صعيد التسليح والتجهيز او تسهيل الحركة أو المساعدة الفعلية وهذا أمر طبيعي نتيجة لامرين هامين:

١ - العقلية الطائفية الفئوية المهيمنة على قيادة الجيش والتي ما

فتئت تحرض على تحويله إلى أداة معادية للجماهير اللبنانية والقوى العربية.

٢ – ضعف وهزال شخصية الضباط الكبار المحسوبين على الصف الوطني الأمر الذي يحولهم الى مجرد رموز عقيمة أو شهود زور تغطي التركيب الفئوي الطائفي للجيش الحالي وأكبر مثال على ذلك ما صرح به قائد الجيش فيكتور خوري عن وضع رئيس الأركان العميد منير طربيه في مقابلة صحيفة حيث أشار إلى انه حقق إنجازاً باجبار أحد العسكريين في اليرزة للامتثال الى طلبات رئيس الأركان لتأمين الاتصالات الهاتفية له وقد أظهرت القيادة الحالية بتسريحها لمئات العسكريين الوطنيين مقابل تسريح الموتى من الجانب الانعزالي تعبيراً عن سياسة التوازن الموهومة وباعتقالها عشرات منهم والتنكيل بهم في أقبية اليرزة وبعدم الاعتراف بعدد كبير من شهداء الجيش حتى الذين استشهدوا ضد العدو الاسرائيلي وحرمان عائلاتهم من التعويضات القانونية في حين دفعت كل هذه التعويضات الى الذين قتلوا في صفوف الانعزاليين وميليشيات سعد الحداد كل ذلك يكشف إنحياز الجيش ودوره المشبوه، كما أظهرت التجربة أن بعض الضباط الوطنيين الذين تمكنوا من الوصول الى هذا الجيش والتخرج من كليتة العسكرية والذين لم يتمكنوا من ضبط مشاعرهم الوطنية حين انفضح دوره ومهماته المرسومة خلال الحرب اللبنانية فأعلنوا إنشاء جيش لبنان العربي، قد أحيلوا الى القضاء العسكري وقد تجاوزت السلطة مقررات بيت الدين التي تحصر الاحالة الى المحاكم العسكرية بالمتعاونين مع العدو الاسرائيلي

مما دفع قائد الجيش فيكتور خوري الى اتهامهم بالتعامل مع العدو ويقصد الجهات العربية والفلسطينيين ولما طرحت عليه أسئلة الاستيضاح عن هذا الامر لم يتورع، ضارباً بعرض الحائط كل منطق وكل حقيقة ان يتهمهم بالتعامل مع العدو الاسرائيلي واضعاً سمعة وثقة مرؤوسيه بقيادته على كف عفريت.

كما أظهرت التجربة على أن التغاضي عن تصرفات سعد الحداد وعدم طرده من الجيش هو دليل قاطع على الاعتراف به حتى ولو قطع راتبه إعلامياً فهذا المنحى دليل على الاعتراف بشرعيته وهذا ما حمل الحداد على التلويح بإظهار الحقائق والاوامر الخطية ومذكرات الخدمة التي كلفته بإنشاء مثل هذا التجمع العسكري في الجنوب وقد صدرت هذه المذكرة أيام حنا سعيد قائد الجيش السابق يأمره بأن يقيم تجمعاً عسكرياً في القليعة ورميش ودبل وكل الشريط الحدودي على أن يصمد ضد المتمردين ويعني بهم عناصر جيش لبنان العربي ويدير أموره وفقاً للظروف القاسية التي فرضت عليه ويعني دفعه للتعامل مع العدو الاسرائيلي ولم تصدر راية مذكرة تلغي ذلك، بل الأكثر من هذا فإن سعد الحداد يلوح الأوامر التي تصدرها اليرزة له حتى يومنا هذا وقد أوضحنا أكثر من مرة أن العلاقات ما زالت قائمة بين سعد الحداد وفيكتور خوري وجوني عبدو رئيس الشعبة الثانية عبر النقيب كمال كرم ضابط الارتباط مع قوات الطوارىء الدولية وعبر النقيب محمد ابو همين الذي تفقد مواقعه رسمياً وهذه الامور ثابتة بالوقائع التالية:

١ – محاضر الأستلام والتسليم بين سعد الحداد ورامز بافيتش ضابط في الشعبة الثانية.

٢ – مذكرات الخدمة التي تعين عسكريين في تجمعات الجنوب كالجندي الاول خليل عون المعين أمين سر هذه التجمعات.

٣ – مبلغ ٦/٤٢٥ (ستة ملايين وأربعماية وخمسة وعشرون ألف ليرة لبنانية) التي قبضها فيكتور خوري من الموازنة السرية ودفعها رواتب لسعد الحداد.

٤ – التعويضات الاجتماعية والمرضية والمدرسية التي دفعت لعسكريين عند سعد الحداد كالرقيب الحرشاوي والعريف سمعان.

٥ – زيارة أبو همين التي نقلتها وسائل اعلام العدو الى مواقع سعد الحداد فكانت صفعة موجهة لإعلام الشرعية الذي أنكر هذه الواقعة، وفي الهجوم الأخير على أرنون حيث مدفعية جيش لبنان العربي اشترك عسكريو سعد الحداد في الهجوم، وقد سقط عدة قتلى في صفوفهم، وان تمادي القيادة الحالية في بناء الجيش على طريقتها لن يكون له التأثير السلبي على استقرار لبنان ووحدته فحسب وإنما على الوجود العربي حيث يستخدم هذا الجيش في الوقت المناسب كقوة شرعية لبنانية ضد القوى الوطنية والقومية وضد قوات الردع العربية.

أما المناورة المتبعة حالياً، وهي طريقة المداهنة والمرونة وإحناء الرأس امام العاصفة فهو تكتيك ذكي أفرزته المعطيات الجديدة الايجابية على الساحتين اللبنانية والعربية بحيث أوكل لهذا الجيش بقيادته الراهنة ان يتحول الى خط الدفاع الثاني عن المشروع الانعزالي الانفصالي في الوقت المناسب، ونحن نحذر من خطورة ما تعده القيادة الحالية للجيش وإنما نفعل ذلك من موقع الالتزام

القومي والوطني والتاريخي ومن خندق النضال الواحد الذي يجمعنا في هذه المعركة المصيرية الكبرى.

ولا بد من التعريج هنا على قانون الدفاع، الذي كان لنا موقف منه عند صدوره وشرحنا وجهة نظرنا حوله في مؤتمر صحفي.

ومع كون هذا القانون يشكل الحد الأدنى الذي لا يجسد طموحات الشعب، إلا أن السلطة أفرغت هذا (الحد الأدنى) من محتواه، فكان هذا القانون عوداً على بدء، إذ انه بعد مخاض عسير، خرج بنتيجة هزيلة، وعزز صلاحيات القائد بدل أن يحد منها، وكرس طائفية المؤسسة العسكرية بما أعطى للقائد من صلاحيات فجاء تغطية دستورية لتركيبة الجيش الانعزالي.
يوضع الجيش بتصرف رئيس الجمهورية وهو يمارس صلاحياته وفق الأحكام المنصوص عنها في الدستور والقوانين النافذة، وهذه المادة صدرت عام ٩٥٥ في عهد كميل شمعون بالمرسوم الاشتراعي رقم ٣ ولم يشعر السياسيون في حينه بخطورة هذا النص، شأنهم اليوم، لانه لم يمر عبر مجلس النواب، وقد أحبط هذا النص عندما أراد كميل شمعون إنزال الجيش عام ٩٥٨ لان فؤاد شهاب القائد آنذاك كان يمني نفسه برئاسة الجمهورية.

وفي عام ٩٦٧، كان رئيس الجمهورية شارل حلو الذي اطلق عليه اسم (الرئيس الظل) وقد أراد ان يقدم إنجازات لطائفته يستر به عورته فأكد هذه المادة وهكذا أصبح الجيش في خدمة الطائفة التي ينتمي إليها الرئيس.

والمادة السادسة من هذا القانون أعطت. قائد الجيش حق

الاشتراك في جلسات المجلس الاعلى للدفاع بصفة استشارية وهي تعزيز لصلاحيته، في حين أن أمين عام المجلس الاعلى للدفاع، لم يخول أي صلاحية أو مسؤولية.

فالمادة العاشرة من قانون الدفاع تحصر مهامه بشؤون تافهة يستطيعها أي محرر أو مستكتب وهي التالية

١ – جمع المعلومات من الدوائر المختصة.

٢ – تحضير الملفات والدراسات التي يحتاج إليها المجلس الاعلى للدفاع (والذي يرأسه رئيس الجمهورية).

٣ – تبليغ مقررات المجلس الاعلى للدفاع الى الادارات المعنية.

٤ – إطلاع المجلس الاعلى للدفاع على سير تنفيد المقررات المتخذة.

– وأنكم ترون معي أن هذه المهام تخلو من أي دور فاعل، كذلك المادة الحادية والعشرون، التي تنص على ان الغرفة العسكرية يرئسها ضابط من رتبة عقيد فما فوق من ضباط الجيش في الخدمة الفعلية مجاز بالاركان، يتم تعيينه بناء على اقتراح وزير الدفاع بعد إستطلاع رأي قائد الجيش.

وهذا يعني أن الدور الفعلي محصور في هذا التعيين بقائد الجيش دون سواه.

كما أن قيادة الجيش تتألف من قائد الجيش والأركان، فقائد الجيش من الطائفة المارونية والأركان ترتبط بسلطة قائد الجيش والأركان تتألف من:

رئيس الأركان، نواب رئيس الأركان (شعب ومديريات ومصالح وأجهزة مختصة).

وهنا يعطي قائد الجيش وبموجب الفقرة الثامنة من المادة الرابعة والعشرون الصلاحيات التالية:

ثامناً: يمارس قائد الجيش المهام المذكورة أعلاه بإشراف وزير الدفاع الوطني وتوجيهاته، باستثناء العمليات العسكرية والأمنية التي يتحمل قائد الجيش وحده مسؤولية تنفيذها بالطرق والوسائل التي يقررها.

والمهام المذكورة أعلاه تشمل: تنفيذ التطويع الاختياري والاجباري – تنفيذ القطع والوحدات والمؤسسات الرئيسية وتحديد مهامها واداراتها.

– تنفيذ عمليات الاستنفار والتعبئة عند إعلانها، تحضير الخطط وأوامر القتال ووضع البرامج لها.

– استدراك حاجات الجيش والمحافظة على مستوى التجهيزات والاعتدة بعد تسلمها من الادارة العامة – قيادة العمليات العسكرية – قيادة العمليات الامنية عندما توكل الى الجيش مهام المحافظة على الأمن.

وماذا لو قرر قائد الجيش أي عملية عسكرية أو أمنية على هواه، كما تعطيه الفقرة الثامنة هذا الحق وتحصره به دون سواه؟

ثم إذا انتقلنا الى المادة الثامنة والعشرون من هذا القانون والتي تحدد مهام رئيس الأركان، نجد أنها تعطي هذا الرئيس دوراً هامشياً، وحسب النص، فإن مهاته تنحصر بموجب الفقرة الاولى

الوحيدة من هذه المادة بإبداء الرأي في المعاملات التي ترفع إلى قائد الجيش لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

أي أن قائد الجيش هو الذي يبت بهذه القرارات، كما أن المجلس العسكري، الذي طبل له وزمر، يرئسه قائد الجيش أيضاً.

أما بالنسبة لترقية الضباط لرتبة رائد فما فوق والتي اقترحها رؤساء المؤسسات الرئيسية في الجيش، فتنتهي الى رأس الهرم المتمثل بقائد الجيش، اما بقية الرتب من نقيب وما دون فمن صلاحيات قائد الجيش مباشرة.

كذلك شروط إنتساب المدنيين الى المعاهد العسكرية وشروط التعيين فيها فتتم بناء على اقتراح قائد الجيش، وأيضاً إنشاء وتنظيم المعاهد العسكرية يتم بناء على اقتراح قائد الجيش، كذلك تحديد ومواصفات اللوازم والمؤن والاسلحة والمعدات والذخائر والاعتدة والآلات العسكرية ونماذجها يتم بناء على اقتراح قائد الجيش وهذا أمر في منتهى الخطورة إذ أن هذه الصلاحيات تمكنه من توجيه سياسة البلاد عبر فكرة مشاريع التسليح، وتجعله فعلياً في الحكم الى جانب رئيس الجمهورية الذي هو من طائفته.

وإذا عدنا إلى المادة السادسة عشرة، نجد أن هذه المادة أعطت قائد الجيش حرية التصرف بتوزيع القوى وتحديد القطاعات، وهنا لا بد من القول والتحذير بخطورة هذه المادة التي تخول قائد الجيش، كما حدث سابقاً ويحدث اليوم من تفريغ الثكنات فمن الأسلحة والذخيرة والعتاد والآليات من المناطق الوطنية ووضعها في المناطق الانعزالية، إضافة الى أن هذا القانون ما زال عرضة

للتعديل، والمماطلة من أصحاب الحل والربط يتناولون بالتعديل المواد التي تسربت عن القانون لتحد من صلاحياتهم ويعدلونها بشكل يتوافق مع سياستهم المرسومة لإبقاء الجيش مطية لهم وخادماً لاهدافهم. إضافة الى تجميد النصوص المكملة والمراسيم التطبيقية التي قد تؤدي في حال خروجها الى النور للحصول على محتوى ضئيل من هذا الحد الأدنى، ولهذا نرى ان المراسيم التطبيقية ما زالت نائمة في أدراج مجلس النواب، وخاصة إنشاء الامانة العامة لمجلس الدفاع، وجهاز الامن، فجهاز الامن الذي يشرف وينسق بين أجهزة وزارة الخارجية ومديرية الامن العام وقوى الامن الداخلي والملحقين العسكريين فإن صلاحياته تنظم بتوجيه من المجلس الاعلى للدفاع، وبإشراف رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، ولان المخصصات السرية يجب أن توضع بتصرفه وليس بترصف مخابرات الجيش كما هو حاصل اليوم ولكن حرص القائد على الهيمنة أحبط إنشاء هذا الجهاز، وأحبط صدور المراسيم التطبيقية التي تحد من صلاحياته.

هذا غيض من فيض من خفايا القانون الذي لم ير النور إلا ليطمس، لتبقى الحالة أسوأ مما هي عليه رغم كل أساليب الدعارة الاعلامية.

على ضوء هذا الواقع فإن اختيار جيش لبنان العربي لمواقعه الحالية في الجنوب بين نهر الليطاني والزهراني ليس صدفة على الإطلاق بمقدار ما هو وليد تحليل عميق لمجريات الصراع وتحديد واضح لمواقفنا منه.

١ – فوجودنا الحالي في موقع الصمود هو واقع طبيعي متناسق مع دور قوات الردع العربية وبالتالي فهو متكامل مع الدور القومي والوطني والأمني لهذه القوات استراتيجياً وليس متعارضاً معها، كما انه يتكامل مع أية خطة قومية للمجابهة على الجبهة الشمالية ضمن المعركة القومية المحتملة بما فيها قوات الثورة الفلسطينية.

٢ – انه في مواقع التصدي لمواجهة الاحتلال الصهيوني – الانعزالي لجزء من أرض الوطن، فهو قوة مدافعة عن سيادة الوطن وحريته وبالتالي يجسد المفهوم الوطني السليم للجيوش ودورها ومبرر وجودها، كما يعتبر إحدى وسائل حشد القوى الوطنية اللبنانية في الجنوب اللبناني في وجه العدو.

٣ – وهو موجود في مواجهة بناء مشبوه للجيش اللبناني على أسس طائفية وفئوية واضحة بجعله جيش شراذم طائفية وباعتراف سوريا نفسها.

إن صمود جيش لبنان العربي يشكل عقبة كأداء في وجه كل محاولة لبناء الجيش اللبناني على الاسس الطائفية الفئوية المعروفة، كما يشكل مصدر قوة بيد كل وطني راغب في فرض بناء وطني لهذا الجيش ضمن الشرعية نفسها والجيش خاصة.

٤ – إنه ملجأ لحماية الآلاف من العسكريين الوطنيين الذين سرحوا ولوحقوا او اضطهدوا او استشهدوا والذين ليس لهم ملاذ أو ملجأ، الأمر الذي كان سيقودهم الى اليأس لكامل، وبالتالي إلى ضرب أي روح وطنية لدى الجنود والضباط الموجودين حالياً، كذلك هو ضمانة ضد تشريد عائلات من استشهدوا دفاعاً عن عروبة

لبنان ووحدته وسلامة أرضه وصرخة الحق القومية في وجه طغاة العزلة والانفصال المتعاونين مع إسرائيل ألد أعداء أمتنا الخالدة، كما انه ضمانة للكف عن ملاحقة الوطنيين داخل ثكنات الجيش التي لا يمكنها القيام بأية مهمات عسكرية نظراً لان العناصر الوطنية داخل مؤسسة الجيش، ونظراً لارتباطها السري بقيادتها السابقة في جيش لبنان العربي تجعل من مؤسسة الجيش اللبناني غير قادرة على القيام بأية مهمة وتجعل من واقعه رداً حاسماً وواقعياً بأن لبنان لا يمكن إلا أن يكون عربياً، وبالتالي لن يكون جيشه إلا جيش لبنان العربي.

اللجان والروابط الشعبية

التأسيس، والمؤسسون:

بدأت فكرة إنشاء اللجان والروابط الشعبية بعيد هزيمة حزيران ١٩٦٧ من قبل بعض أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان.

– كان الهدف من إنشاء اللجان والروابط الشعبية تجاوز الأطر التنظيمية الحزبية لايجاد قاعدة عريضة للعمل الشعبي.

أبرز الأسماء التي تقف وراء تأسيس «اللجان والروابط الشعبية»:

– بشارة مرهج.
– معن بشور.
– خليل بركات.
– عدنان عيتاني.

– يصدر عن قيادة «اللجان والروابط الشعبية» جريدة دورية باسم: «صوت الجماهير» صدرت بالعام ١٩٧٥.

– انضمت «اللجان والروابط الشعبية» مؤخراً الى «مجلس القوى الشعبية في لبنان» وكانت أبرز الفاعلين لايجاد هذا الاطار السياسي الجديد...

– يتمحور نشاط «اللجان والروابط الشعبية» أساساً في الأحياء وفي تقديم الخدمات للمستويات الشعبية، ويظهر نشاطها في العاصمة ممتداً في كثير من الأحياء كما سيرد بأسماء الروابط.

– تعتمد أساساً في تحركها على الساحة اللبنانية بمجملها على العناصر المفصولة من حزب البعث العربي الاشتراكي.

مبررات الوجود، الأهداف، المفاهيم الأساسية:

نعتمد في توضيح مبررات وجود «اللجان والروابط الشعبية» وطرح الأهداف والمفاهيم الأساسية لها على حديث خاص مع السيد معن بشور، أحد أبرز مؤسسي اللجان في لبنان، حيث يقول: إن فكرة قيام هذه اللجان تعود الى ما بعد هزيمة حزيران مباشرة حيث طرح في ذلك الحين تحليل يقول بأن الصيغة الحزبية لوحدها لم تعد قادرة على استقطاب أوسع الفئات الشعبية إما لأن قسماً من هذه الفئات بات غير مؤهل للعمل الحزبي، وإما لأنه غير راغب فيه، ولذا لا بد من ايجاد أطر للعمل الجماهيري، تتسع قاعدته لما هو أوسع من الحزبيين، وعلى الأثر... تشكلت لجان شعبية في طرابلس وبيروت... أخذت تلعب دوراً مهماً في بعض الانتفاضات الجماهيرية كالمعركة ضد احتكار شركة كهرباء قاديشا في طرابلس في العام ١٩٧٠–١٩٧١ وفي المعركة ضد أصحاب الأفران في بيروت عندما رفعوا سعر كيلو الخبز فصادرت اللجان الأفران وبدأت توزيع الخبز للمواطنين بالسعر القديم.

والواقع أن هذه اللجان أخذت بعدها الكامل بعد الأزمة التنظيمية التي طرأت على حزب البعث العربي

الاشتراكي « العراق » والتي أدت الى اخراج ٧٠ إلى ٨٠ من كوادر الحزب في لبنان بينهم ٧ من أعضاء القيادة القطرية بما فيهم أمين سر هذه القيادة بشارة مرهج ونائبه خليل بركات مع ملاحظة مهمة وهي أن الروابط واللجان التي تشكل حالياً تجمع « اللجان والروابط الشعبية » ليست فقط تلك التي شكلها « البعثيون » الخارجون من التنظيم في أحيائهم ومناطقهم وانما هنالك روابط ولجان نشأت في أجواء مختلفة منها أجواء ناصرية « رابطة أبناء المصيطبة » وأجواء مرتبطة بالثورة الفلسطينية « رابطة أبناء طريق الجديدة » بالاضافة الى ان هنالك لجانا تضم أعضاء من منظمات مختلفة « اللجنة الشعبية لأبناء الليلكي » والهدف من هذه الصيغة تنظيم العمل بين الجماهير وتنطلق من مدى استعداد الناس للعمل المنظم وترتقي بأشكال هذا العمل تدريجيا ، وتمكنت هذه الصيغة من أن تكون إطاراً لمساهمة أوساط شعبية واسعة في الحرب اللبنانية وفي مرحلة ما بعد هذه الحرب والذي يمنعها من أخذ دورها كاملا هو انها ضعيفة الامكانات المادية لكنها مع ذلك شاركت في معظم المعارك حيث قامت الرابطة الشويرية بالجبل بالمشاركة مع كل القوى الوطنية بالمعارك. وفي الشمال « لجان الحركة الشعبية ».

برز تجمع اللجان والروابط عام ١٩٧٦ بموقف سياسي متقدم ومميز في التعامل مع الوجود السوري في لبنان ، فهو ورغم التزامه بموقف الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية إلا أنه كان يرفض التعامل مع الجيش السوري كجيش احتلال وكان يطرح شعار النضال لتغيير السياسية السورية في لبنان بدلا من شعار اخراج

القوات السورية ، لأنه كان يعتبر وجود قوات سورية عربية في لبنان مكسباً قومياً يجب الحفاظ عليه انطلاقاً من تمسك التجمع بشكل عام بالنظرة القومية العربية كإطار للعمل السياسي والشعبي والعسكري وتأكيدا للنظرة النقدية التي يتحملها النهج السائد في الحركة الوطنية اللبنانية والذي يعتبر نهجاً لم يخرج في جوهره عن الاطار الاقليمي والقطري رغم تقدميته ، فبقي هذا النهج كما يقول السيد معن بشور مراهنا على تسويات لم تحصل ومحكوما بسياسة ردود الفعل وعدم اتخاذ أي مبادرة جدية هجومية أساسية في الحرب اللبنانية وهذا النهج مسؤول عن التقصير في الاعداد للمعركة وقيادتها رغم أن المؤامرات كانت واضحة جدا منذ العام ١٩٦٥ فأحداث أيار ١٩٧٣ وأحداث ١٩٧٤ في الدكوانة وتل الزعتر.

ونتيجة لهذا التحليل يقول السيد بشور « ان التجمع بقي الى حد كبير متماسكا عشية دخول قوات الردع الى كافة المناطق اللبنانية ولم يستسلم للتحليل الذي اعتبر أن الحرب قد انتهت وأن مهمة الوطنيين هي الآن في حفظ رؤوسهم وتسفير كوادرهم.

وأما موقف التجمع بالنسبة للجنوب فكان منبثقاً من أن المؤامرة ستنتقل الى الجنوب وأن هنالك مخططاً انعزاليا قيد التنفيذ في مثلث « القليعة – عين ابل – رميش » فرفع شعار « الحرب تبدأ من الجنوب والسلام يبدأ من الجنوب » وشكل فصيلا مسلحا باسم « الرابطة الشعبية للدفاع عن الجنوب » لعب دوراً بارزاً في معركة « مارون الرأس » قبل حرب اذار ١٩٧٨ وفي حرب آذار نفسها .

الاشتراكي «العراق» والتي أدت الى اخراج ٧٠ إلى ٨٠ من كوادر الحزب في لبنان بينهم ٧ من أعضاء القيادة القطرية بما فيهم أمين سر هذه القيادة بشارة مرهج ونائبه خليل بركات مع ملاحظة مهمة وهي أن الروابط واللجان التي تشكل حالياً تجمع «اللجان والروابط الشعبية» ليست فقط تلك التي شكلها «البعثيون» الخارجون من التنظيم في أحيائهم ومناطقهم وانما هنالك روابط ولجان نشأت في أجواء مختلفة منها أجواء ناصرية «رابطة أبناء المصيطبة» وأجواء مرتبطة بالثورة الفلسطينية «رابطة أبناء طريق الجديدة» بالاضافة الى ان هنالك لجانا تضم أعضاء من منظمات مختلفة «اللجنة الشعبية لأبناء الليلكي» والهدف من هذه الصيغة تنظيم العمل بين الجماهير وتنطلق من مدى استعداد الناس للعمل المنظم وترتقي بأشكال هذا العمل تدريجيا، وتمكنت هذه الصيغة من أن تكون إطاراً لمساهمة أوساط شعبية واسعة في الحرب اللبنانية وفي مرحلة ما بعد هذه الحرب والذي يمنعها من أخذ دورها كاملا هو انها ضعيفة الامكانات المادية لكنها مع ذلك شاركت في معظم المعارك حيث قامت الرابطة الشويرية بالجبل بالمشاركة مع كل القوى الوطنية بالمعارك. وفي الشمال «لجان الحركة الشعبية».

برز تجمع اللجان والروابط عام ١٩٧٦ بموقف سياسي متقدم ومميز في التعامل مع الوجود السوري في لبنان، فهو ورغم التزامه بموقف الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية إلا أنه كان يرفض التعامل مع الجيش السوري كجيش احتلال وكان يطرح شعار النضال لتغيير السياسة السورية في لبنان بدلا من شعار اخراج

القوات السورية، لأنه كان يعتبر وجود قوات سورية عربية في لبنان مكسباً قومياً يجب الحفاظ عليه انطلاقاً من تمسك التجمع بشكل عام بالنظرة القومية العربية كإطار للعمل السياسي والشعبي والعسكري وتأكيدا للنظرة النقدية التي يتحملها النهج السائد في الحركة الوطنية اللبنانية والذي يعتبر نهجاً لم يخرج في جوهره عن الاطار الاقليمي والقطري رغم تقدميته، فبقي هذا النهج كما يقول السيد معن بشور مراهنا على تسويات لم تحصل ومحكوما بسياسة ردود الفعل وعدم اتخاذ أي مبادرة جدية هجومية أساسية في الحرب اللبنانية وهذا النهج مسؤول عن التقصير في الاعداد للمعركة وقيادتها رغم أن المؤامرات كانت واضحة جدا منذ العام ١٩٦٥ فأحداث أيار ١٩٧٣ وأحداث ١٩٧٤ في الدكوانة وتل الزعتر.

ونتيجة لهذا التحليل يقول السيد بشور «ان التجمع بقي الى حد كبير متماسكا عشية دخول قوات الردع الى كافة المناطق اللبنانية ولم يستسلم للتحليل الذي اعتبر أن الحرب قد انتهت وأن مهمة الوطنيين هي الآن في حفظ رؤوسهم وتسفير كوادرهم.

وأما موقف التجمع بالنسبة للجنوب فكان منبثقاً من أن المؤامرة ستنتقل الى الجنوب وأن هنالك مخططاً انعزاليا قيد التنفيذ في مثلث «القليعة - عين ابل - رميش» فرفع شعار «الحرب تبدأ من الجنوب والسلام يبدأ من الجنوب» وشكل فصيلا مسلحا باسم «الرابطة الشعبية للدفاع عن الجنوب» لعب دوراً بارزاً في معركة «مارون الرأس» قبل حرب اذار ١٩٧٨ وفي حرب آذار نفسها.

وللتجمع على صعيد آخر موقف مبدأي وثابت من جيش لبنان العربي يعتبر هذا الجيش نواة عسكرية لموقف سياسي قائم على التصدي للعدو الصهيوني وأدواته في الداخل وعندما اتخذت قيادة الجيش العربي اثر حرب آذار ١٩٧٨ قرارا بتسليم الثكنات والآليات للجيش الشرعي يذكر السيد معن بشور: « وجدنا من الضرورة أن لا يبقى هنالك فراغ أمني في منطقة ما بين النهرين وفي مواجهة سعد حداد، فكان لقاؤنا مع المقدم محمد سليم في الانتفاضة الثالثة في نيسان ١٩٧٨ حيث سيطر على ثكنة النبطية وأعاد تشكيل جيش لبنان العربي وسط معارضة عنيفة من المجلس السياسي للحركة الوطنية وخلال وجود أحمد الخطيب خارج البلاد، فكان برنامجنا في الجنوب قائما على توفير الصمود المعيشي والاقتصادي والصمود العسكري والدفاعي ومواجهة الأخطاء والتجاوزات التي تراكمت باسم الثورة ورفعنا في نهاية عام ١٩٧٨ شعاراً يقول: « الانضباط شرط الثورة على نفسها قبل أن يكون شرط أحد عليها ».

بقي التجمع خارج اطار المجلس السياسي للحركة الوطنية لأسباب تتعلق بالمجلس نفسه، ويلعب تجمع اللجان والروابط الشعبية دورا ضد الغلاء والاحتكارات وضد الفتن الطائفية والمذهبية وعلى صعيد الحركة الطالبية حيث أن « منظمة كفاح الطلبة » التي هي من عداد التجمع تحتل مكانة مرموقة في الحركة الطالبية اللبنانية وتتميز ببادراتها الثورية والطليعية على هذا الصعيد، وتتمتع باحترام كبير لدى كافة الأوساط المهتمة بتطوير نضالات الطلبة في لبنان.

منظمة المسيحيين الديمقراطيين

تأسس هذا التنظيم في العام ١٩٧٧ في مدينة بيروت من نخبة من الشباب المسيحي الوطني وذلك رداً على المواقف الشوفينية والعنصرية الممثلة في الأحزاب والهيئات المسيحية التقليدية أمثال الكتائب والأحرار وحراس الأرز... وغيرهم.

يشغل أمين عام التنظيم محام وأستاذ جامعي معروف في الأوساط الثقافية والصحافية هو الدكتور ميشال الغريب ابن بلدة الدامور الواقعة في منتصف الطريق بين بيروت وصيدا ويساعده في القيادة عدد من الوطنيين المثقفين أمثال نديم أبي رعد وناصر سلامة وجورج شعيب ويوسف شعيب وجان أسود وميلاد منصور وأسعد سعد.

تقر منظمة المسيحيين الديمقراطيين أن لبنان ينتمي انتماءً عضوياً أصيلا للأمة العربية جغرافيا وسياسية وتاريخيا ولغويا واقتصاديا وأن المسيحية عايشت الاسلام وخاوته لأنه اعترف بها وجلها في آيات كريمة عدة، وأن المارونية نفسها طائفة مسيحية نشأت وترعرعت في شمالي سوريا حيث كان لها أديار وقباب، وكان لها مع الفاتحين المسلمين أطيب العلاقات وأمتن الصلات.

وتقف المنظمة موقفا تقدميا من نضال الشعب الفلسطيني انطلاقا

من أن المؤمن بالقومية العربية لا بد أن يكون مؤمنا بحق الشعب الفلسطيني في الكفاح لاستعادة وطنه السليب. حيث يذكر د. غريب: «... فانتماء الدول العربية القومية واحدة، يحتم على كل منها، اعتبار قضية فلسطين، قضيتها الخاصة. والتضامن مع الشعب الفلسطيني، يصبح واجبا قوميا مقدسا.

واسرائيل دويلة مصطنعة، غرسها الاستعمار البريطاني الأمريكي على أرضنا، مخالفا كل مبادىء القانون الدولي، انطلاقا من وعد بلفور السري سنة ١٩١٧.

كما أن وجود فلسطين نفسها كدولة مستقلة ومسلوخة عن محيطها السوري الطبيعي، هو نتيجة تآمر فرنسي بريطاني لاقتسام سوريا في معاهدة سايكس - بيكو التي وضعت سرا أيضاً سنة ١٩١٦.

وانتفاء حق الاسرائيليين على فلسطين، ثابت من أنهم لم يكونوا يشكلون سنة ١٩١٧، سوى عشرة بالمئة من مجموع سكانها ولا يملكون سوى اثنين ونصف بالمئة فقط من أراضيها.

والهجرة التي اصطنعت منذ ذلك التاريخ بتشجيع وتآمر من بريطانيا، لا يمكن أن تشكل ذريعة قانونية لاقامة دولة اسرائيلية على أرض العرب.

وكذلك العودة الى الثوراة، لاستعادة دولة انقرضت منذ ٢٥٠٠ سنة تقريبا، ولم تكن قائمة الا على جزء صغير من فلسطين، يشكل سخافة لا يتقبلها القانون الدولي.

ومع ذلك، فإن اسرائيل استمرت في تجاهل ورفض كل قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

فلا هي اكتفت بالقسمة المقررة من الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، لتي تبلغ حصة اسرائيل فيها ٥٦٪ فاحتلت بقوة السلاح سنة ١٩٤٨، ٧٨٪ من أراضي فلسطين.

ثم عادت في عدوان ١٩٦٧ فأكملت احتلالها لكل فلسطين بالاضافة الى سيناء في مصر، ومرتفعات الجولان في سوريا.

ورفضت تنفيذ قرار مجلس الأمن، رقم ٢٤٢ الصادر في ١٩٦٧/١١/٢٢ والقاضي بالانسحاب الفوري والكامل من الأراضي المحتلة.

وبالنظر لهذا الحق الصريح للشعب الفلسطيني وانطلاقا من المفهوم القومي، ناصرت منظمة المسيحيين الديمقراطيين قضيته، وأيدته في كفاحه العادل لاستعادة حقوقه المشروعة.

- انضمت «منظمة المسيحيين الديمقراطيين» الى «مجلس القوى الشعبية» في لبنان عند اعلان قيام هذا المجلس واعتبرت احدى المنظمات المؤسسة له.

- يقتصر نشاط المنظمة على المستوى السياسي.

- لعبت المنظمة عند بداية انطلاقها دوراً طليعيا على المستوى الماروني... ثم عصفت الخلافات بصفوفها التي ساهمت مع ضعف امكاناتها على تقلص دور المنظمة.

قبل أن ننتقل لعرض تنظيمات أخرى تحمل اسم رابطة أو اتحاد أو حركة علينا أن نذكر أن ما قامت على أساسه عملية ائتلاف التنظيمات العشر المكونة لمجلس القوى الشعبية في لبنان هو مبادىء سياسية، ضمها البيان السياسي الذي ذكرنا في مقدمة هذا الفصل، عناوين لأهم نقاطه... وفيما يلي نعرض لأهم ما تضمنته هذه العناوين:

١ - الجذور التاريخية للأزمة اللبنانية:

يرجع «مجلس القوى الشعبية» في لبنان الأزمة الى جذورها في العام ١٨٦١ أي الى عهد المتصرفية في لبنان التي كرست لبنان الطائفي، مروراً بالعام ١٩١٦ عام اتفاقات سايكس بيكو التقسيمية... ثم يتناول دستور ١٩٢٦ الذي أعطى الطائفية بعدها الدستوري، فإلى الميثاق الوطني ١٩٤٣ الذي اعتبره المجلس تزويرا لارادة الشارع الوطني والاسلامي عن طريق استيعاب رموزه في السلطة ثم الاقحامات التي تعرض لها النظام اللبناني خاصة في مواجهة حرب ١٩٤٨، حين اتخذ بشارة الخوري ورياض الصلح قرارها بمشاركة الدول العربية حربها ضد الصهيونية، لكن هذه الامتحانات كانت أصعب على النظام لأنه اعتبر: الوطن ساحة تجمع لطوائف متباينة عليها أن تتعايش فيا بينها موزعة الغنائم على

رموزها السياسية.. حيث بدأ التباين بين هذا التجمع عند بداية الانطلاقة القومية بقيادة جمال عبد الناصر ١٩٥٢ وعدوان ١٩٥٦ ثم ثورة ١٩٥٨ حيث بدأت الأطراف المتباينة «الانعزالية» تطلب الحمايات الاجنبية، كما حصل بالانزال الأمريكي.

أما المرحلة الشهابية التي كرست الاستقرار وخافت منها القوى الانعزالية فلم تكن إلا على حساب الحركة القومية العربية التي ارتضت النظام الشهابي كسياسة خارجية سايرت العروبة في الخارج على حساب العروبة في الداخل.

وبعد حزيران... وظهور المقاومة... كان الامتحان الأصعب للنظام من خلال موقفه غير المؤيد ابتداءً من مجزرة ٢٣ نيسان ١٩٦٩ ثم في انتخابات رئاسة الجمهورية العام ١٩٧٠ وخلال معارك ١٩٧٣ حيث تهيأت الانعزالية لضرب القوى الوطنية المتزايدة في الاتساع والنمو وكذلك لضرب المقاومة فكانت مجزرة ١٣ نيسان ١٩٧٥.

٢ - كيف واجهت الحركة الوطنية الحرب:

يعتبر مجلس القوى الشعبية في لبنان أن الحركة الوطنية واجهت الحرب من خلال:

- القصور والتقصير لجهة عدم توقع الحرب وعدم الاعداد لها.
- اصطباغ نهج الحركة الوطنية باللون الاقليمي لعدم ادراك عمق العلاقة القومية بين النضال الفلسطيني المسلح وعملية التغيير في لبنان.

هذا في البداية... ثم تطور الموقف فانطلق الى الهجوم وكاد يسيطر على الوضع العام بانتصارات كادت تقضي على القوى الانعزالية لولا ضغط الأنظمة العربية ووقف الصراع في لبنان ودخول قوات الردع كسلطة عسكرية عليا بموجب مقررات قمتي الرياض والناصرة.

بعد ذلك... أصبح الوضع العام أمام مشروع أول انعزالي يهدف الى قيام كيان طائفي أو تقسيمي...

والمشروع الثاني، المشروع الوطني الذي يهدف الى عروبة لبنان وحماية وحدته وتطوره الديمقراطي والحفاظ على شرعية الوجود الفلسطيني فيه.

إن طبيعة الرد الوطني لم يكن متناسبا على الاطلاق مع خطورة المؤامرة واتساعها من جهة، ولا مع الاستعدادات الشعبية الضخمة للتضحية والبذل التي أظهرتها الجماهير الوطنية في كافة المواقع رغم الظروف العربية المعقدة والمتشابكة المحيطة بالوضع اللبناني»... فعلى صعيد البنى:

١ - كانت السياسة الوطنية العامة محكومة منذ بداية الحرب بمنطق رد الفعل.

٢ - القصور عن فهم طبيعة الحرب الحقيقية في عدم فهم الحقيقة القومية للصراع في المنطقة.

٣ - على صعيد الممارسات الوطنية:

إن ما تقدم أعطى النتائج التالية على صعيد الممارسة:

١ - قيام فجوة بين الجماهير وقياداتها الوطنية.

٢ - الانتقال من موقف سياسي الى نقيضه مع اشتداد ضغط الأحداث.

٣ - الارتهان لمصادر تمويل داخلية، أصبحت عقبة في خوض المعارك الاجتماعية.

٤ - الارتهان لصيغ محددة في العمل الوطني تجمدت في حدود حسابات وعلاقات وموازين محددة. أصبح الخروج منها تهديدا لوحدانية التمثيل الوطني...»

هذه السلبيات تطرح من موقع الرغبة في التطوير، وليس من موقع المتفرج، وبرأي «مجلس القوى الشعبية» أن هناك قواعد لتطوير العمل الوطني، أهمها:

- القاعدة الأولى: بلورة برنامج سياسي وطني واضح محدد ينطلق من تحديد نهائي لطبيعة المعركة ولطبيعة الأعداء ولطبيعة الأهداف.
- القاعدة الثانية: تنظيم الوضع الوطني العام على قاعدة هذا البرنامج الاستراتيجي الواضح باتجاه استيعاب كل الطاقات والامكانات الوطنية في المعركة بقيام مجلس وطني عام يضم كافة القوى والأحزاب والتجمعات والهيئات الوطنية والقومية الفاعلة لرص الصفوف الوطنية بدون استثناء.
- القاعدة الثالثة: ضمان المورد الوطني المستقل عن طريق تشكيل صندوق وطني مركزي للجباية والانفاق... وإقامة مختلف

المشاريع الاجتماعية، حصر المساعدات العربية دون استسهال، ضمن هذا الصندوق الوطني المركزي.

- القاعدة الرابعة: ضمان أمن المواطن وكرامته وحرمته الشخصية وضرب العابثين بأمن الوطن والمواطن...

- القاعدة الخامسة: اعتبار قضية الجنوب القضية المركزية للعمل الوطني في لبنان. فالمؤامرة بدأت من الجنوب، ولن تنتهي إلا حين يتمكن المشروع الوطني والعربي أن يستعيد السيادة الوطنية الكاملة في الجنوب.

- القاعدة السادسة: عدم التساهل في مسألة بناء الجيش والأسس التي يجب أن يقوم عليها انطلاقا من الاقرار بعروبة لبنان وارتباطه بالمواجهة القومية للعدو الصهيوني...

- القاعدة السابعة: ترسيخ التحالف المصيري اللبناني - الفلسطيني - السوري المنفتح على كل القوى العربية والصديقة المستعدة للدفاع عن الوجود الوطني في لبنان على قاعدة الاستقلالية لكل طرف من هذه الأطراف.

وبعد فإن التنظيمات داخل «مجلس القوى الشعبية» قد التفت على الأسس التالية:

١ - ان مجلس القوى الشعبية ليس بديلا عن أية هيئة وطنية بل هو رافد من روافد التجربة الوطنية.

٢ - ان مجلس القوى الشعبية وهو ينتقد الممارسات الخاطئة لا يعفي

نفسه وفصائله منها. وهو يحاول عبر النقد الذاتي أن يسهم في تطوير أوضاع قواه الشعبية والوطنية.

٣ - ان الهدف الرئيسي لمجلس القوى الشعبية هو العمل على ولادة اطار وطني واحد موحد يشمل كافة القوى الوطنية والقومية والاسلامية والتقدمية المعادية للمشروع الفاشي المتصهين...

٤ - ان مجلس القوى الشعبية ينطلق من قاعدة جوهرية في عمله بأن القول لا يستقيم إلا بالفعل وأن النقد الايجابي لا يأخذ مكانه إلا بالممارسة السليمة وأنه سيكون قاسياً بمحاسبة نفسه وأطرافه بدرجة تفوق قسوته بمحاسبة الآخرين...

بعد ذلك يطرح «مجلس القوى الشعبية» مبادىء أساسية للبنان العربي الديمقراطي على النحو التالي:

١ - عروبة لبنان: لبنان بلد عربي وجزء لا يتجزأ من الأمة العربية، إن الدفاع عن عروبة لبنان بقدر ما هو مسؤولية الوطنيين فيه كذلك فهو مسؤولية عربية شاملة وترجمة ذلك: بترسيخ العلاقة بين العروبة والديمقراطية، بترسيخ العلاقة بين العروبة واستقلالية العمل الوطني، المقياس الحقيقي للالتزام بعروبة لبنان هو في التلاحم الكامل مع الثورة الفلسطينية، ترجمة عروبة لبنان على الأصعدة الثقافية والدفاعية والاقتصادية والاجتماعية، والتعليم والاتصال والمواصلات باتجاه اقامة الوحدة العربية.

٢ – وحدة لبنان وسيادته الوطنية: بإلغاء كافة مظاهر التقسيم العسكرية والسياسية والادارية والتربوية والاقتصادية، بمقاومة الاحتلال الصهيوني للشريط الحدودي، اعتبار قضية الجنوب قضية مركزية ودعم صمود الجنوبيين بتوحيد مناهج ومؤسسات التعليم، الغاء كل تفاوت أو امتياز بين المناطق والفئات اللبنانية وبناء الدولة بناء سليما. بناء جيش وطني واقرار خدمة العلم وتصفية كل الجيوب التي تحاول السيطرة على الجيش.

٣ – الديمقراطية والنظام السياسي: الديمقراطية قيمة حضارية، وهي نتاج نضال الشعب في لبنان بفئاته المختلفة وتطوير الديمقراطية في لبنان مهمة وطنية وقومية في آن معا، بالنضال لترسيخ النظام الديمقراطي التمثيلي ومقاومة التقسيم والفدرالية والكونفدرالية، بالاحترام الكامل من قبل الدولة وغيرها لحرمة المنازل وحقوق المواطن في التعبير والنشر والاجتماع والتنظيم والسفر. وبانتخاب جمعية تأسيسية جديدة لوضع دستور للبلاد، وبالغاء القاعدة الطائفية في الادارة والسياسة والجيش والغاء قانون الانتخابات الحالي ووضع قانون عصري متقدم، وتحرير المؤسسات السياسية من المعوقات وإزالة كافة أشكال الفاشية والارهاب وترسيخ سيادة القانون واستقلالية القضاء، وربط ممارسة السلطة بتحمل المسؤولية الدستورية وخاصة بتقيد رئيس الجمهورية بأصول النظام البرلماني وعدم ممارسته لمهام تنفيذية لا يسأل عنها دستوريا

وإقامة محكمة عليا ورفع القيود عن الصحافة والمطبوعات وتحرير الصحافة من الارتهان لمصادر التمويل، ويحظر التدخل من قبل المؤسسات العسكرية بالأمور السياسية، استقلالية الأمن الداخلي عن الجيش وربط المديرية العامة للأمن بوزير الداخلية... وتسجيل المكتومين من أبناء الجنوب ووادي خالد والأكراد واعتبارهم مواطنين لبنانيين. العدالة والنظام الاقتصادي والاجتماعي... بالقضاء على الاستغلال والقهر الاقتصادي والاجتماعي والتفاوت والتمايز بين فئات الشعب المختلفة... وبتوفير تكافؤ الفرص بين المواطنين وبناء الاقتصاد الاجتماعي من خلال إزالة كل أشكال ومراكز الاحتكار والتحكم بالأسعار... وتحقيق التوازن الاقتصادي بين القطاعات الانتاجية وتقليص قطاع الخدمات وتشجيع الصناعة والزراعة وضبط القطاع المصرفي، ومساهمة الدولة والقطاع العام بالحياة الاقتصادية بشكل أكثر فاعلية وتكريس مجانية التعليم والطبابة وايجاد حلول لمشكلة السكن وتعميم الكهرباء والمواصلات والحياة وضمان حقوق العمال وتعديل النظام الضرائبي تصاعديا وتطوير العمل التعاوني بين صغار المنتجين والمستهلكين.»

رابطة الشغيلة

تعتبر «رابطة الشغيلة» حزباً قائماً بذاته، رغم انسلاخ مؤسسها النائب زاهر الخطيب، عن الحزب التقدمي الاشتراكي، بعد سلسلة مواقف، وقفها مغايرة لسياسة الحزب أولا، وبعد سلسلة اجراءات اتخذها الحزب للحد من «تصرفاته» التي لا يقرها الحزب. ثانياً وكان من نتيجة هذا الخلاف، أن ابتعد زاهر الخطيب عن الحزب التقدمي الاشتراكي، مكوناً مع شقيقه الشهيد «ظافر الخطيب» بدايات «رابطة الشغيلة».. وذلك في ١٦/١١/٧٤ تاريخ صدور البيان الأول للرابطة..

ولقد كان «ظافر الخطيب» ديناميكياً، عملياً في مواجهته للأحداث، لم يلجأ لفلسفة الأمور بتعقيد، ثم ينتظر النتائج ليتحرك، بل كان يتحرك وبما يؤمن ويعطي النتيجة من خلال تحركه.. هذا الأسلوب بالعمل، عرضه لكثير من المقالب، بدءاً من العام ١٩٧٣ حين اصطدم الجيش مع المقاومة الفلسطينية، وانتهاءاً باستشهاده وهو يتحرك للدفاع عما يؤمن..

هذا لا يعني، أن الشهيد ظافر الخطيب لم يكن يعتني بالمسائل النظرية، فأبرز مؤلفاته «حول المسألة الزراعية» يعتبر من وجهة نظر معينة، أول كتاب يعالج حل المسألة الزراعية في لبنان لصالح

المستفيدين من الأرض، لا لصالح الاقطاع الذي سيطر على الأرض الزراعية في لبنان..

لقد قامت «رابطة الشغيلة» وهي تؤمن بخطى شهيدها، ظافر الخطيب، وإن كان قائدها النائب زاهر الخطيب، يؤمن بنفس النهج، إلا أن وجوده ضمن الحزب التقدمي الاشتراكي، ونائباً في كتلة الحزب المسماة «جبهة النضال» البرلمانية.. كان يقيد حركته، حتى تاريخ اعلان تأسيس «رابطة الشغيلة» حيث انفصل عن الحزب..

إن أفضل تقديم لرابطة الشغيلة، هو التقديم الذي كتبه بخطه، السيد زاهر الخطيب.. لكن قبل أن نثبت ما طرحه السيد الخطيب، نبين الآتي:

- تعتبر «رابطة الشغيلة» أكثر التنظيمات الوطنية تطرفاً.
- «رابطة الشغيلة» تطرح ودونما مواربة ضرورة اسقاط النظام اللبناني القائم.
- مآخذها كثيرة على مجمل أحزاب الحركة الوطنية، وقد يكون لهذا الأمر، المبرر الأهم في وجود «رابطة الشغيلة» أي لعدم ايمانها بالمنهج والأسلوب الذي تتبعه الحركة الوطنية فهي تطرح البديل الثوري.
- للرابطة جريدة يومية باسم «صوت الشغيلة»
- للرابطة اذاعة مسموعة باسم «صوت الثورة العربية».

مـبررات الوجود :

والآن، إلى ما قدمه السيد زاهر الخطيب، في تفسيره وتوضيحه لمبررات وجود «رابطة الشغيلة» ولأسباب استمرارها، نثبته بنصه، حيث لا يمكن أن نفهم المبررات التي أعطت لرابطة الشغيلة أسباب الوجود ان عمدنا الى هدف أو اعادة صياغة أي مقطع من الذي قدمه السيد زاهر الخطيب، رغم قساوة النقد التي تصل الى حد الكتابة بنصل السكين، لا بالقلم: «قد تكون هذه المحاولة هي الأولى من نوعها التي تتناول عرضاً موجزاً عن رابطة الشغيلة، تاريخ تأسيسها مبررات وجودها واستمرارها ولربما تسنى لأوساط متزايدة في اتساعها التعرف على بعض من المواقف السياسية والفكرية المعلنة للرابطة، ازاء حدث معين أو قضية محددة. إلا أنه لا تزال هناك ثمة حاجة ملحة للتعريف عن هذه المنظمة التي يقارب عمرها عمر الحرب الأهلية اللبنانية وعن الخطوط العريضة، النضالية والسياسية التي نهجتها وتنهجها، سيما وأنها تمثل ظاهرة متميزة على الساحة اللبنانية من زاويتين خاصتين:

الزاوية الأولى: تمايز الخط السياسي والنضالي للرابطة عن الخط السياسي لبقية أطراف الحركة الوطنية الرسمية واحتفاظ الرابطة بموقف ثوري واضح ومتماسك حكم مسيرتها طيلة هذه السنوات

الخمس، على الرغم من كل التطورات السياسية التي شهدتها الساحة اللبنانية، والتي أوقعت العديد من القوى السياسية في حالات من الارتباك والبلبلة دفعت بها لاتخاذ مواقف متناقضة اتسمت أحياناً باللامبدئية وبالانتهازية السياسية.

الزاوية الثانية: لقد تمكنت الرابطة في الحفاظ على وتيرة ثابتة لتطورها وفعاليتها سياسياً وتنظيمياً على عكس العديد من الأطر والمنظمات التي ظهرت كفقاعات على سطح الأحداث ثم ما لبثت أن انطفأت بسبب افتقارها لمقومات وجودها ان لم نقل امكانيات تطورها. وعملية الموت السياسي هذه لم تقتصر فقط على الأطر التي ولدت في سياق الحرب الأهلية بل تعدتها لتشمل قوى سياسية قديمة قدم وجود الكيان اللبناني بخارطته التي رسمها الجنرال غورو أيام الانتداب الفرنسي. تأسيس رابطة الشغيلة في نهاية عام ١٩٧٤ مع صدور بيانها الأول المؤرخ في ١٦/١١/٧٤ مرفقاً بمجموعة من الوثائق الأساسية تضمنت فيما تضمنته البرنامجين السياسي والزراعي. وبالامكان كشف الدوافع الأساسية لتأسيس «الرابطة» من خلال ما ورد في البيان المذكور والوثائق الاخرى التي تعرض بشكل رئيسي الأوضاع السائدة على الساحة اللبنانية وحالة العجز الصارخة «لتجمع الأحزاب والقوى الوطنية» عن مواكبة هذه الأوضاع وتكييف أساليبه النضالية مع التطورات المستجدة.

حول الأوضاع السائدة قبيل الحرب الأهلية: لقد شهدت الأعوام القليلة التي سبقت اندلاع الحرب الأهلية بشكلها العنيف،

تصاعداً متواتراً للنضالات الشعبية بحيث لم يبق أي من قطاعات الحركة الجماهيرية بمنأى عن التحرك النضالي بأشكاله المتعددة (اضرابات، تظاهرات، اعتصامات الخ..) وكان محور هذه التحركات جميعاً الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي للطبقات المسحوقة (من عمال وفلاحين ومزارعين وطلاب ومدرسين ومياومين وحراس ليليين الخ..) إضافة الى الاعباء التي تطرحها القضية الوطنية وما ينجم عنها من اعتداءات صهيونية متكررة على الأراضي اللبنانية بهدف تركيع الجماهير العربية اللبنانية والفلسطينية على حد سواء.

هذه النضالات المتزايدة في عمقها واتساعها قد وُلدت على قاعدة الأزمة العامة للنظام البرجوازي الاحتكاري الاستغلالي القمعي. وهي أزمة عامة شاملة عبرت عن نفسها في مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد انهارت صروح الاقتصاد اللبناني على نحوٍ لم يشهده لبنان من قبل: فالصناعة على شفير الافلاس والزراعة في تقهقر متواصل، أما قطاعي التجارة والخدمات عماد الاقتصاد اللبناني أصلا فلم يكونا أوفر حظاً من الصناعة والزراعة، بل ظهرت عليهما علامات الترهل والانحطاط على نحو أشد وضوحاً وأكثر سوءاً.

ومن المفيد جداً التذكير في هذا الصدد أن الأزمة الشاملة قد وضعت منذ اللحظة الأولى التحركات الشعبية في مواجهة النظام ومؤسساته القمعية، نظراً لافلاس السلطة وعجزها المبين عن حل أية مشكلة مطروحة سواء كانت اقتصادية اجتماعية، أو سياسية

(كالتصدي للعدو الصهيوني وردع اعتداءاته) الأمر الذي ساهم في خلق مناخ شعبي متقدم وناهض ومهيىء في الوقت ذاته لتقبل شعارات راديكالية وهضمها إلا أنه اذا كانت السلطة البرجوازية عاجزة عن تلبية مطالب القطاعات الشعبية: الاجتماعية والوطنية، فان قيادة تجمع الأحزاب قد شاطرتها العجز من زاوية عدم قدرتها على مواكبة التحركات الشعبية والإمساك بزمام المبادرة من خلال تبني برامج بأفق سياسي نضالي ثوري قادر من جهة على تأطير النضالات الشعبية وتطويرها ودفعها الى نهايتها المنطقية الا وهي إسقاط النظام القائم ومن الجهة الأخرى وضع البرامج والخطط الملائمة لحل المشكلات الملحة التي تعاني منها الجماهير العربية في لبنان.

لقد تميز سلوك مجمع الأحزاب في تلك الفترة بالخصائص الأربعة التالية:

- ١ - تنفيس النضالات الشعبية:

لم تكن قيادة التجمع لتكتفي بالعزوف عن تأطير التحركات الشعبية المتلاحقة وتطويرها ودفعها الى الأمام وحسب بل انها لعبت دوراً معرقلا لا وبل ضاغطاً بالاتجاه المعاكس إذ أخذت على عاتقها في معظم الأحيان مهمة تنفيس النضالات الشعبية كما حصل عملياً في إضراب عمال غندور والمعلمين والطلاب وفي انتفاضة صيدا.. وكانت هذه القيادة بسياستها تترصد أي تراجع شكلي من قبل النظام ازاء أي مطلب من المطالب المطروحة لتتخذ منه ذريعة

لايقاف التحرك واستطراداً احباط كل الزخم النضالي للحركة الجماهيرية. بحجة تحقيق « مكاسب » يتم النفخ فيها قدر المستطاع.

- ٢ - افتقاد البرنامج القادر على ربط النضالات الشعبية بالشعارات السياسية الثورية:

لقد ظلت قيادة التجمع طوال الحقبة الماضية عاجزة عن صياغة برنامج سياسي نضالي متماسك قادر على ربط النضالات الشعبية بالشعارات السياسية الثورية الكفيلة بتحقيق التراكم الكمي الضروري لاحداث نقلة نوعية في مسيرة نضال الحركة الشعبية.

ولا نغالي اذا قلنا أن تجمع الأحزاب بكافة أطرافه لم يمتلك قط برنامجاً سياسياً واضحاً إن على المستوى الاستراتيجي أو المرحلي إلا برنامج الاصلاح المرحلي الذي طرح بعد عدة أشهر من اندلاع الحرب الأهلية على الساحة اللبنانية (في منتصف عام ٧٥) ولم يكن مستجيباً لطبيعة المرحلة كما سنأتي على ذلك في سياق العرض.

- ٣ - الترويج لخط النضال « السلمي » بعد استنفاد كل أشكاله:

على الرغم من تصاعد نضال الحركة الشعبية في لبنان واستنفاد كافة أشكاله السلمية، فان تجمع الأحزاب ظل عاجزاً عن تطوير الأشكال النضالية، ولم يضع قط على جدول أعماله الكفاح الشعبي المسلح وحتى عندما انفجرت الحرب الأهلية عملياً، استمر التجمع في الترويج لخط النضال الناعم واضعاً برنامجه الاصلاحي انطلاقاً

من هذا الموقف، ومناشداً الجبهة الانعزالية الكف عن مخططها الدموي والاستعاضة عن ذلك كله بالصراع الديمقراطي الهادىء وما سمي « بالحوار الوطني ». بهدف أن يتم التوصل معها الى اتفاق سلمي حول عدد من الاصلاحات السياسية التي لا تتجاوز في مطلق الأحوال اطار النظام البرجوازي القائم.

- ٤ - التصدي للعدو الصهيوني بقي في إطار البيان الاستنكاري ومناشدة السلطة:

كانت مهمة التصدي للعدو الصهيوني وردع اعتداءاته بكل صراحة ضرباً من ضروب الكلام من جانب قيادة تجمع أحزاب الحركة الوطنية وذلك طيلة الفترة الممتدة من ٦٩ الى ٧٥، والتي شهدت أكثر من اجتياح صهيوني للجنوب اللبناني اضافة الى عمليات القصف المتواصل فقد كانت الحركة الوطنية تكتفي ببيانات الشجب والاستنكار للاعتداءات الهمجية ضد الأراضي اللبنانية والتوجه الى مناشدة السلطة البرجوازية العمل على ايقاف هذه الهجمات بدلا من التوجه عملياً نحو الجماهير للعمل على تعبئتها وتأطيرها وتوفير مستلزمات صمودها.

المبرر الموضوعي لتأسيس رابطة الشغيلة:

- إن حالة العجز الشاملة والمواقف الانسحابية الاستسلامية التي حكمت مسيرة تجمع الأحزاب وافتقار الساحة اللبنانية الى قوى راديكالية تشكل بديلا ونقضاً لما هو قائم. شكلت أساساً موضوعياً لتأسيس منظمة ثورية على الساحة اللبنانية، تستمد مبرر

وجودها من ضرورة التصدي للمهمات المطروحة بالحاح ان على الصعيد الاجتماعي أو الوطني، خاصة وان الحركة الجماهيرية بادرت الى خوض النضال الطبقي من أوسع أبوابه ولم يكن ينقصها سوى الأفق السياسي الثوري الكفيل بنقل نضالاتها من حيز العفوية الى حيّز النضال الواعي المنظم..

على هذه الأرضية وانطلاقاً من المأزق الذي بلغه النضال الوطني في نهاية عام ٧٤، بادرت مجموعة من المناضلين بينهم الشهيد ظافر الخطيب الى تأسيس رابطة الشغيلة علماً انه قد سبق لمعظم أفراد هذه المجموعة أن ناضلوا في أطر أحزاب الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية. ثم ما لبثوا أن خرجوا منها بعد أن نضجت قناعاتهم السياسية والفكرية واتضح لهم حدود فعالية بل عقم النضال في داخلها، على ضوء تكلس بناها التنظيمية والسياسية والفكرية وبالتالي رفض اجسامها لأية محاولة للتطوير في مختلف المجالات.

ونحن لا نقول ذلك في باب التجني أو الحقد السياسي، فقد أثبتت السنوات اللاحقة صحة هذا التقدير وكشفت مكامن الضعف ومواطن العجز المزمن داخل هذه البنى المتكلسة. وتشهد على ذلك أدلة متماسكة ووقائع لا تعد ولا تحصى نورد أهمها في أربعة مواطن أساسية عامة:

أولا: القصور السياسي وحالة الإرتباك اللذان سادا خلال سنوات الحرب بحيث شكلا علامة فارقة في تاريخ تجمع أحزاب الحركة الوطنية. إذ دخل تجمع الأحزاب الحرب بغير عدة الحرب أو بكلام أوضح: بدون برنامج سياسي يحدد طبيعة المرحلة وما

آلت اليه الأمور وما تستلزمه من خطة عمل على مختلف المستويات بما في ذلك **الوسيلة الكفاحية الملائمة** بعد ان بادرت القوى المضادة للثورة الى وضع العنف على رأس جدول أعمالها وباشرت بتنفيذ المجازر سواء في صيدا (ضد صيادي الأسماك الذين انتفضوا احتجاجاً على اعطاء شركة بروتيين امتيازاً للصيد في المياه اللبنانية) أو في عين الرمانة ١٣/ نيسان ١٩٧٥ ففي الحالة الأولى اتخذت قيادة الحركة الوطنية موقف الوسيط بين السلطة البرجوازية والحركة الشعبية، وفي الحالة الثانية موقف المتفرج العاجز عن تنظيم أي رد فعل ثوري يتناسب على الأقل مع حالة الغليان الشعبي الحاصلة يومذاك.

ففي صيدا استطاعت الجماهير المنتفضة فرض شكل من أشكال سلطتها بعد أن طردت أدوات النظام من جيش ودرك وأمن عام، وبالتالي فقد طرحت على جدول أعمال الحركة الثورية مهمة تكريس وتنظيم وتطوير السلطة الشعبية الجنينية المفروضة «بقوة السلاح، بالحراب بالمدافع أي بوسائل لا يعلو على سلطاتها سلطات» (فردريك انجلز). لقد تمكنت رابطة الشغيلة من إدراك الانعطافة الجديدة التي دشنتها انتفاضة صيدا، وصاغت على ضوئها الشعار السياسي الملائم، الذي يؤمن باضطراد تطور العملية الثورية في لبنان من جهة ولا يهدر تضحيات الجماهير ودروس التجربة الحية في جهة ثانية. خاصة وان السلوك المتبع من قبل القوى المضادة للثورة ازاء انتفاضة صيدا، شكل مؤشراً له دلالته العميقة تجلت في الحلقة الثانية من مسلسل الحرب الأهلية في مجزرة عين الرمانة

وما تلاها من مجازر فعندما بدأ جيش السلطة يمارس القمع ضد جماهير صيدا، كانت عصابات الجبهة اللبنانية تنظم مسيرات التأييد للجيش في الأشرفية وغيرها من المناطق، مستغلة جملة من الظروف في أوساط الجماهير المسيحية لتعبئتها بايديولوجية طائفية رجعية تمكن هذه القيادات في المرحلة اللاحقة من استخدام الجماهير المسيحية كأداة لتنفيذ المخطط المعادي للثورة. ولقد كان لذلك كله آثاره ودلالته التي لمسناها خلال الحرب، ولو تصرفت قيادة تجمع الأحزاب انطلاقاً من ادراك واع لهذه الوقائع وخطورة أبعادها لما وصل الوضع اللبناني الى ما هو عليه الآن من تآكل ودمار يهدد كل وجوده ومستقبله. لقد كان على الحركة الوطنية في تلك المرحلة، وذلك لم يكن فوق طاقتها توجيه ضربة عسكرية رادعة بأفق غير طائفي لقوى الثورة المضادة من فلول جيش السلطة وعصابات الجبهة اللبنانية. وضربة من هذا الطراز كان بامكانها أن تصيب عصفورين بحجر واحد:

أولهما: ردع القوى المضادة للثورة وعرقلة مخططاتها، ريثما يتم تنظيم حركة شعبية ثورية واعية قادرة على الإخلال بميزان القوى المحلي لصالحها.

ثانيهما: انتزاع سلاح الطائفية من يد العصابات اليمنية والعمل على خلق انقسامات اجتماعية حقيقية تعكس طبيعة الصراع الدائر بدلا من الانقسامات العمودية التي شوهت وجه الحرب الأهلية في لبنان.

ولكن أنى للحركة الوطنية أن تفعل ذلك وهي عاجزة تماماً عن

رؤية الواقع وصياغة البرامج السياسية والعملية القادرة على التعاطي معه بالشكل الصحيح. لقد ظللت قيادة الحركة الوطنية تراوغ وتلتف على الواقع، والقوى المضادة للثورة ماضية في مخططها دون تلكؤ أو مهانة رغم كل دعوات الحوار التي أطلقتها الحركة الوطنية والتي ما انفكت تطلقها حتى في أحرج اللحظات أي في وقت دأبت الجبهة اللبنانية فيه على تعبئة قسم كبير من الجماهير المسيحية، مستخدمة اياه في اقتلاع الجيوب الوطنية داخل منطقة الغيتو الانعزالي.

وبعد عدة أشهر من بدء الحرب طرحت الحركة الوطنية برنامجها للاصلاح المرحلي وبالإضافة الى طابع هذا البرنامج الإصلاحي وغير الواقعي في آن معاً، فإنه مفعم بالروح الطائفية التي يدعو البرنامج لمحاربتها.

فالبرنامج أولا وأخيراً يطالب النظام البرجوازي ذاته والتركيبة الاقتصادية الاجتماعية القائمة ذاتها، تحقيق بنوده، منطلقاً من تشخيص خاطىء لطبيعة الأزمة التي عصفت بالكيان اللبناني. يقول هذا التشخيص أن الأزمة متأتية من التناقض القائم بين البنية السياسية شبه الإقطاعية وحاجة التطور الرأسمالي في البلد، وبالتالي يكمن الحل بكل بساطة بتطوير البنية السياسية للنظام لتتوافق مع الحاجات المنوه عنها في البرنامج.

إن تشخيصاً خاطئاً كهذا، لا يمكن إلا أن ينتج الحلول المطروحة في البرنامج الإصلاحي ولكن الحقيقة أن طبيعة الأزمة

أبعد من ذلك بكثير، ولا يمكن أن تختصر في مطلق الأحوال في حدود هذه الرؤية والتشخيص الساذج للأمور.

فالكل يعرف والأرقام تقول أن الأزمة في لبنان هي **أزمة هذا التطور الرأسمالي بالذات لأن أزمة الصناعة التي شارفت على الإفلاس هي أزمة الرأسمالية في لبنان وتقهقر الزراعة** تعبر عن **أزمة الرأسمالية أيضاً**. (الملكية السائدة في الريف هي رأسمالية، باعتراف الأرقام الواردة في البرنامج الزراعي للحزب الشيوعي اللبناني) وكذلك الأمر بالنسبة لقطاعي الخدمات والتجارة، فهذان القطاعان أيضاً وأيضاً هما رأسماليان ويمثلان المرتبة الأولى في الاقتصاد اللبناني (٦٨٪).

ولو سلمنا جدلا بأن هناك تناقضاً في البنية الفوقية ففي أي موقع تجلى هذا التناقض؟ وأية فئة من فئات البرجوازية الكبرى صارعت السلطة انطلاقاً منه؟ الوقائع التي بين أيدينا لا تشير الى شيء من ذلك، ففي كل المواجهات التي كانت تحصل بين الرأسماليين والحركة الشعبية كانت السلطة السياسية ظهيراً لهؤلاء الرأسماليين فقد أصدرت السلطة قراراً بقمع عمال غندور عندما طالب هؤلاء بحقوقهم ووقفت الى جانب غندور (برجوازي صناعي) في وجه العمال. كذلك فقد أرسلت هذه السلطة ذاتها، بشخص رئيس وزرائها صائب سلام الجيش لقمع انتفاضة مزارعي التبغ في النبطية دفاعاً عن شركة الريجي الاحتكارية (الريجي هي شركة رأسمالية الخ..) يضاف الى التشخيص الخاطىء للأزمة الجانب الطوباوي في البرنامج، من حيث مراهنته على النظام البرجوازي لتحقيق جملة

من الإصلاحات المقترحة (تعزيز الحريات الديمقراطية تغيير قانون الانتخابات واتباع التمثيل النسبي، وجملة من الاصلاحات الإدارية والدستورية).. في الحقيقة أن طرح هذه المطالب تحديداً بعد انفجار الحرب الأهلية وبعد لجوء السلطة الى العنف الرجعي يجعل من غير الواقعي ومن غير الممكن طرح مثل هذه المطالب على السلطة فلو كانت السلطة قادرة على تحقيق أي مطلب من هذه المطالب لما جردت جيشها على صيدا لتدكها بالمدفعية، متنكرة بذلك لأبسط مبادىء الديمقراطية، والديمقراطية أصلا أولا وأخيراً ليست مجرد لفظة، إنها علاقة محددة تربط الحاكم بالمحكوم، وعندما يكون بمقدور الحاكم تقديم اصلاحات أو فتات من اصلاحات، عندها تبقى الديمقراطية محفوظة ومصانة، أما في الحالات التي يستحيل معها على الحكام تحقيق متطلبات شعوبهم ولو بحدها الأدنى **عندئذٍ ترمى الديمقراطية في سلة المهملات كشيء تافه** مضى عليه الزمن. ونحن نعتقد جازمين أن الديمقراطية البرجوازية قد وضعتها الطبقة السائدة في المكان الملائم منذ أن راودتها فكرة قمع التحركات الشعبية قبل عدة سنوات من انتفاضة صيدا أو في النبطية أو مع عمال غندور وغيرهم ويبقى الأهم من ذلك كله، أن تجمع الأحزاب لم يحاول أبداً أن يربط بين المعارك الدائرة والبرنامج الذي يطرحه وبالتالي فهو لم يشترط قبوله أيضاً في أي معركة ما بتنفيذ هذا البرنامج ويصبح من البديهي القول أن هذا البرنامج الذي لا يمكن تحقيقه سلماً بسبب تعارض مصالح أهم فئات البرجوازية الحاكمة، مع مضمون بنوده لم يقم تجمع الأحزاب حتى بأية محاولة جدية

لفرضه بالقوة من خلال الإفادة من الاختلال الذي حصل أكثر من مرة في ميزان القوى القوى السياسي والعسكري في سياق الحرب الأهلية، من هنا لا يمكننا في مطلق الأحوال إلا أن نصف هذا البرنامج بأنه مثالي ولا واقعي وغير قابل للتطبيق.

تبقى ملاحظة أخيرة ومقتضبة حول البرنامج، ونعني ذلك **الطابع الطائفي** الذي اتسم به فقد رفع البرنامج شعاراً مشبعاً بالروح الطائفية، ويجسد مصالح البرجوازية الاسلامية دون سواها، الشعار الذي عبر عنه «**بالمشاركة**» أي مشاركة البرجوازية الإسلامية لشريكتها المسيحية مكاسب ومغانم الحكم على حساب مختلف فئات الشعب اللبناني علماً أن هذه الفئة من فئات البرجوازية لا تقل رجعية وتخلفاً عن مثيلتها المسيحية سواء من زاوية ممارساتها الطائفية أو بتاريخها القمعي الحافل فصائب سلام أو رشيد كرامي أو تقي الدين الصلح أو عسيران أو الأسعد، هذه الرموز جميعها لا تقل رجعية عن بيار الجميل في تبنيها لسياسة قمع الجماهير وقد عبرت هذه الرموز في أكثر من مناسبة عن التقائها في الجوهر مع عصابات الجبهة اللبنانية، ولكن شعورها بالعجز، وتمزق أدوات القمع المركزية ارغمها على التزام الموقف الملتبس الذي لا يعبر عن حقيقة قناعاتها خلال الحرب.

ثانياً: السمة الطائفية لبرنامج الإصلاح والممارسات الطائفية:

إن البرنامج المتسم بسمة طائفية، تحكم بسلوك تجمع الأحزاب خلال الحرب، ودفعها في ممارسات طائفية لا تليق بأحزاب تطلق

على نفسها تسميات كالوطنية والاشتراكية.على المستوى الدعاوي والتحريضي كان الطابع الطائفي غالباً وقد أدخل تجمع الأحزاب في قاموسه السياسي أخطر التعبيرات الطائفية (كالمارونية السياسية) التي من شأنها تأجيج المشاعر الطائفية في الأوساط المسيحية كما في الاسلامية اضافة الى تكريس الشرخ القائم بينها والذي استفادت منه الجبهة الانعزالية بشكل نموذجي.

ثالثاً: التهرب من طرح مسألة السلطة:

طرحت الحرب الأهلية مع انحسار وجود السلطة عن مناطق شاسعة (أكثر من ٨٠٪ من الأراضي اللبنانية) مهمة ادارة هذه المناطق والتصدي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي عانت منها جماهيرنا الأمرين، بيد أن التصدي لهذه المهمة يفترض التخلص من الضحية والشعور بالرهبة ازاء قضية السلطة.

وبما أن تجمع الأحزاب كان يخشى استلام السلطة أو في أفضل الأحوال وعلى حد تعبير تقرير شباط ٧٧، اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني «كان يريد السلطة على طبق من ذهب» فقد أدار التجمع الظهر لهذه المسألة الحساسة، فالسلطة تركض أمامه وتفرض عليه بقوة ضرورة استلامها، وهو يتهرب من مسؤولياته مؤكداً ومتسماً أغلظ الايمان بزهده بأمور الدنيا الأمر الذي أدى عملياً الى نتائج خطيرة أثرت فيما بعد على حيوية الحركة الشعبية النضالية، وخلق حالة الاحباط التي سادت منذ منتصف عام ٧٦ مع بدء التدخل العسكري السوري في لبنان فالقوى التقليدية بقيت

طليقة اليد تعبث فساداً في المناطق الوطنية وظلت ركائزها الاجتماعيـة والسياسيـة سليمـة معافـاة. كذلـك نشط السماسرة والمحتكرون والتجار الجشعون لامتصاص آخر قطرة دم في عروق الطبقات الكادحة، مشكلين بذلك طبقة من أثرياء الحرب على حساب جوع الجماهير وبؤسها مما أدى الى تدعور في أوضاعها المعيشية على نحو خطير ومضطهد.

لقد ناضلت رابطة الشغيلة في تلك المرحلة الحرجة بما أوتيت من قوة من أجلَ تدارك هذا التطور المأساوي للاحداث، وطالبت القوى الوطنية والثورية العمل بكل ما من شأنه ايقاف الانهيار الكبير الحاصل من خلال اتباع الخطوط التالية:

١ - دعوة الجماهير الشعبية لعقد مؤتمرات موسعة تتدارس المشكـلات الملحـة وتشكـل لجاناً أو مجالس منتخبة ديمقراطياً من قبل هذه المؤتمرات تعمل على حل مشكلة الأمن والخبز وتدير المرافق الاقتصادية المعطلة لتوفير العمل والخدمات للمواطنين.

٢ - توفير مستلزمات الصمود إلسياسي والعسكري للجماهير العربية في لبنان بعد فتح المدارس واشاعة التثقيف السياسي بالوسائل المتاحة أولا، وثانياً بناء الملاجيء والتحصينات والخنادق والحفر الفردية، لاتقاء القصف والدمار الذي طال المناطق الوطنية.

٣ - ضرب القوى الرجعية وعملائها في المناطق الوطنية

ومصـادرة ممتلكاتهم ووضعهـا تحت إشراف الهيئات الشعبية المنتخبة.

بيد أن أياً من هذه الخطوط لم يلق استجابة في الوقت المناسب، وعندما بلغ التدهور ذروته، بادرته الحركة الوطنية لتشكيل ادارة مدنية لتسيير أوضاع المناطق الوطنية وعينت لذلك هيئات من الأحزاب بطريقة بيروقراطية متجنبة إلى أقصى مدى الاستعانة بالجماهير ومبادراتها الخلاقة. وقد ظلت هذه الهيئات معزولة عن الجماهير عاجزة عن حل المعضلات المطروحة.

رابعاً: تردد الحركة الوطنية في الحسم العسكري نابع عن منطق قيادتها الترددي على الصعيد السياسي في حسم مسألة السلطة:

اتسم سلوك قيادة الحركة الوطنية على المستوى العسكري بالتردد وعدم الحسم ولذلك علاقة وثيقة بالمنطق السياسي المتبع الذي يرفض حسم مسألة السلطة السياسية ومع أن الشهيد «كمال جنبلاط» أدرك حيوية هذه المسألة قبيل استشهاده وأكدها في الرسالة التي بعث بها للرئيس حافظ الأسد حيث يقول بالحرب «أن لا حسم سياسي بدون حسم عسكري» إلا أن عمق ادراك جنبلاط ونظرته الثاقبة للأمور لم يجنبا الحركة الوطنية في الوقوع في سلسلة من الأخطاء القاتلة على المستوى العسكري أهمها:

١ - الموقف الدفاعي الدائم:

التزمت الحركة الوطنية طيلة الحرب الأهلية موقفاً دفاعياً يعكس ردود الفعل العفوية على الهجمات التي تشنها القوى المضادة

للثورة، الأمر الذي أبقى زمام المبادرة بيد هذه القوى على الدوام وأكسبها موقفاً هجومياً متفوقاً وإذا كان «الدفاع موت كل هبة مسلحة» في أيام انجلز فإن هذا الدرس الثمين يكتسب أهمية استثنائية في الحرب الأهلية اللبنانية ويفسر جانباً أساسياً من الخسائر الفادحة التي تكبدتها الجماهير العربية في لبنان والمصير الذي آلت اليه الأمور بعد كل التضحيات.

يقول انجلز في «الثورة والثورة المضادة في المانيا»:

«.. متى بدأتم الانتفاضة اعملوا بأشد الحزم وبادروا الى الهجوم، فالدفاع موت كل مئة مسلحة، فهي تهلك قبل أن تجابه اعداءها اذا ما أخذت موقف الدفاع. باغتوا اعداءكم حين تكون قواهم مشتتة مبعثرة، احرزوا انتصارات جديدة وإن طفيفة شرط أن تكون يومية حافظوا على التفوق المعنوي الذي أكسبتكم اياه أول حركة للثوار تكللت بالنجاح، لفوا حولكم هذه العناصر المرددة التي تتبع دائماً الى الجانب الأقوى والتي تقف دائماً الى الناحية الأقل خطراً اكرهوا أعداءكم على التراجع. قبل أن يتمكنوا من لمّ شمل قواتهم ضدكم، وبكلمة اعملوا حسب كلمات «دانتون» الذي هو أكبر معلم عرفه التاريخ في التاكتيك الثوري: الجرأة، الجرأة أيضاً الجرأة أبداً».

لقد قصرت الحركة الوطنية دورها على رد هجمات القوى المضادة للثورة وظل الموقع الدفاعي سيد الموقف طوال سنوات الحرب، ولا تعدو التكتيكات الهجومية التي لجأت اليها في بعض

الأحوال ردات فعل أمنية، لا تخرج على الموقف الدفاعي العام الذي ارتضته لنفسها.

فمعركة الدامور والجية جاءت كردة فعل على اسقاط الكرنتينا والمسلخ على يد عصابات الجبهة الانعزالية، وكذلك الأمر بالنسبة لمعارك الفنادق وغيرها من المعارك الجزئية التي خيضت هنا وهناك على الأرضية ذاتها وبمعزل عن أية خطة هجومية شاملة تنتهي بانهاء وجود القوى المضادة للثورة على الأراضي اللبنانية.

- ٢ - سياسة الانسحابات وايقاف المعارك دون أي كسب سياسي مقابل:

تميزت جميع الجولات العسكرية التي خاضتها القوى الوطنية بالانتصارات العارمة على المستوى العسكري والانتكاسات الشنيعة على المستوى السياسي. فهذه الجولات، إضافة الى غياب الهدف السياسي الثوري الواضح، كانت تنتهي بايقاف للمعركة غير مشروط بأي مكسب سياسي يستحق التضحيات المبذولة. وهكذا كانت كل هدنة تلي كل معركة، تقدم فرصة جديدة للعدو لالتقاط أنفاسه، ولم شمل قواته المبعثرة واستعادة معنوياته المنهارة تمهيداً لشن هجوم لاحق على مواقع القوى الوطنية، ولقد ساهمت هذه العقلية بالتفريط لكل الانتصارات المحققة، وباجهاض التفوق المعنوي لمقاتلي الحركة الوطنية، وخلق شعور عميق بلا جدوى النضال، طالما أنه لا يؤدي الى أية نتائج ملموسة تقرب ساعة الخلاص الوطني بل أكثر من ذلك، فقد لعبت سياسة التراجعات

والانسحابات العسكرية في العديد من المواقع المحررة دوراً خطيراً في تأجيج هذا الشعور واعطائه صفة الاستمرارية.

٣ - حرب المواقع كأسلوب فاشل عسكرياً وضار سياسياً لأنه يذكي الشعور الطائفي:

لعبت حرب المواقع دوراً بارزاً في استنزاف الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية عسكرياً فهذا الأسلوب القتالي عدا عن نتائجه الضارة سياسياً لما ينطوي عليه من طابع طائفي فانه يعد أسلوباً فاشلا على المستوى العسكري.

واذا كان هذا الأسلوب يتلاءم مع طبيعة القوى الفاشية ويخدم أهدافها السياسية كما يستشيره من ردود فعل المزيد من تمزيق الحركة الشعبية وتكريس التقسيم الحاصل وينسجم مع أساليبهاالعسكرية الكلاسيكية، فانه لا يتلائم مع الأهداف السياسية المعلنة للحركة الوطنية ولا مع امكانياتها العسكرية ولا مع أسلوب الحرب الشعبية. فحرب المواقع تتطلب امكانيات ضخمة لا تمتلكها الحركة الوطنية ولا أية حركة تحرر من العالم على ضوء التفوق التقني للقوى المضادة للثورة وقد تمكنت حركات التحرر العالمية من حل مشكلة التفوق التقني بطريقة مبدعة وخلاقة حقاً من خلال اتباع أسلوب حرب الشعب طويلة الأمد. ونعتقد أن هذه المسألة باتت بديهية ومحسومة من قبل الحركات الثورية ولا يتسع المجال لبرهنتها في هذا العرض.

هذه الملاحظات وغيرها على خط الحركة الوطنية وأساليبها النضالية ليست جديدة وقد سبق وذكرت في مناسبات مختلفة

وبأشكال متفاوتة من قبل أطراف عديدة بما فيها أطراف الحركة الوطنية نفسها.

فالحزب الشيوعي اللبناني بالذات وفي تقرير للجنته المركزية في شباط عام ٧٧، اضافة الى ما تضمنه التقرير السياسي للمؤتمر الوطني الرابع للحزب، يعترف صراحة بالعديد من الأخطاء والتقصيرات التي ارتكبت من قبله ومن قبل حلفائه سواء فيما يتعلق بمسألة السلطة أو سياسة التردد والارتباك التي سادت أوساط الحركة الوطنية وفي الممارسات الطائفية والأخطاء المسلكية لمقاتلي الحركة الوطنية. (وبامكان القارىء العودة الى نص التقريرين المذكورين للتأكد من ذلك).

كما ان ما ورد على لسان الشهيد كمال جنبلاط سواء في كتابه الأخير «هذه وصيتي» أو غيره من رسائل وخطب وندوات، يمثل انتقاداً لسلوك الحركة الوطنية في أكثر من نقطة واعترافاً بأكثر من خطأ.

وختاماً: المبرر الموضوعي لمشروعية العمل الثوري في الساحة اللبنانية:

ان هذه الانتقادات والاعترافات بالخطأ، تثبت صحة الخط السياسي والتصورات الأساسية التي طرحتها رابطة الشغيلة منذ تأسيسها حتى هذه اللحظة وبصرف النظر عن قدرة هذه المنظمة أو غيرها على تجسيد هذا الخط أو توفير مستلزمات تنفيذه فان ما يهمنا بالضبط هو التأكيد على الحقيقة التالية:

لا يزال ثمة ضرورة حيوية لوجود منظمة ثورية على الساحة اللبنانية تعمل على توفير مستلزمات النضال الثوري، طالما ان البنية الأساسية للحركة الوطنية لا تزال عاجزة عن توفيرها وطالما أنها لا تزال تتخبط في مأزقها دون أن تتمكن من تجاوز أخطائها على الرغم من اعترافها بها.

إن الوضع الذي آلت اليه الحركة الوطنية وحالة التفكك الشاملة التي تشهدها، بالاضافة الى استمرار تعمق الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسة في البلاد، يقدمان مبرراً موضوعياً كافياً لمشروعية العمل الثوري على الساحة اللبنانية ووجود استمرار رابطة الشغيلة».

اتحاد الشيوعيين اللبنانيين

- في بداية الستينات انشقت مجموعة من أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي في الحزب الشيوعي اللبناني بقيادة عضو المكتب السياسي «أغباش».
- أبرز المنشقين: المحامي نخله مطران والمحامي ادمون عون
- شكل المحاميان: مطران وعون «اتحاد الشيوعيين اللبنانيين» من المجموعات التي أيدتها بالانشقاق..
- اتخذوا من مجلة «الفكر الجديد» منبراً فكرياً واعلامياً لاتحاد الشيوعيين اللبنانيين.
- في نفس الوقت تقريباً انشقت مجموعة أخرى عن الحزب الشيوعي بقيادة «نسيب نمر» واتخذت من مجلة «الى الأمام» منبراً لها وسميت «مجموعة الى الأمام».
- في حين انتهت «مجموعة الى الأمام» ضمن المجموعة الأولى «اتحاد الشيوعيين اللبنانيين» بقيت المجموعة الثانية.
- لاتحاد الشيوعيين اللبنانيين تحليل سياسي اسبوعي يتناول الأحداث في لبنان والمنطقة.
- نشاط الاتحاد محدود ومقتصر على نشاطات سياسية محدودة أيضاً.
- له وجهات نظر حول اسلوب تعاطي الحركة الوطنية مع الأزمة اللبنانية.

حركة ٢٤ تشرين

- حركة ٢٤ تشرين الديمقراطية الاشتراكية.
- تأسست العام ٦٩-١٩٧٠
- أسسها فاروق المقدم، خريج الجامعات الفرنسية المتأثر بمفهوم اليسار الفرنسي
- قام فاروق المقدم باحتلال قلعة طرابلس، في حركة احتجاجية على أثر صدام السلطة مع المقاومة الفلسطينية في العام ١٩٦٩.
- اعتمدت الحركة الأسس الاشتراكية حسب مفاهيم المدرسة الفرنسية.
- نشأت الحركة، ونشطت في مناطق شمال لبنان، ورشح مؤسسها نفسه للانتخابات لكنه لم ينجح، حيث انتقد نفسه علناً لاشتراكه في الانتخابات متهماً الطريقة بالتمثيلية، وأعلن أن حل مشاكل المجتمع اللبناني لن تكون إلا بالثورة.
- عام ١٩٧٣ حين اصطدم جيش السلطة اللبنانية مع المقاومة، تعرضت الحركة الى مداهمات قامت بها السلطة لأكثر مكاتبها، وتم اعتقال فاروق المقدم لمدة يوم واحد بينما حول عشرون من رفاقه الى المحاكمات.

- عام ١٩٧٤ خاضت الحركة معركة ضد الغلاء والاحتكار.
- شاركت الحركة في معارك ١٩٧٥-١٩٧٦
- كان للحركة رأي مؤيد لدخول قوات الردع العربية، مما أبعدها عن مجموعة الأحزاب الوطنية.. حيث كان لهذا الاختلاف الدور الكبير في هجرة مؤقتة لمؤسس الحركة فاروق المقدم.

حركة صلاح الدين الأيوبي
قوات صلاح الدين

- تأسست عام ١٩٧٥، وأعلنت بيان تأسيسها في ٩/٤/١٩٧٥

- حركة ناصرية الاتجاه.

- مؤسسها وأمينها العام السيد بشير حربلي. ومن أبرز شخصياتها الأمين العام المساعد: يحي مومنه.

- للحركة مجلة دورية تصدر باسم «الصلاح»

- أصدرت كراساً تحت اسم «أسس ومبادىء حركة صلاح الدين» جاء فيه:

«حركة صلاح الدين هي حركة تنظيمية اجتماعية، قواعدها الأساسية: الالتزام، الانضباط، المركزية الديمقراطية، الفاعلية والمبادرة، السرية والأمن، النقد والنقد الذاتي، تقييم التجارب، معنى الحرية، التقشف والاقتصاد، الصدق والأمانة».

- جاء في طرح الحركة لعقيدتها ما يلي: «عقيدتنا الانتماء القومي والوطني للعروبة، عبر تثبيت واقعنا الوطني اللبناني، الاندماج الفكري غير المرتبط بحركات التحرر والثورات العالمية

المناهضة للاستعمار والامبريالية، الالتزام بالقيم والأخلاق وجعلها سراج منير لتخطيطنا وتحركنا بالايمان بالله العظيم وبالأديان السماوية، محاربة الذل والفساد الظاهرين في هذا المجتمع، التمسك وبشدة بالحرية الشخصية كمدخل أساسي للحريات العامة..

- كانت حركة صلاح الدين، أحد التنظيمات العشر، التي شكلت «مجلس القوى الشعبية في لبنان، وقرأ أمينها العام مشروع البيان السياسي للمجلس في المؤتمر الصحفي الأول الذي عقدته تنظيمات المجلس.

المَنظَمَة الشيوعيَة العَربيّة

- أسس هذا التنظيم السيد علي الغضبان الملقب (تشي) وهو لبناني من قرية «قانا» قضاء صور.

- علي الغضبان كان أحد كوادر «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» ثم انشق عنها بتاريخ ١٩٧٤ كأحد كوادر «الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين التي كان يقودها أحمد الفرحان - أبو شهاب، عراقي الجنسية.

- ثم عاد علي الغضبان وانشق عن «الجبهة الثورية» العام ١٩٧٣، ليشكل مع آخرين (المقاومة الجديدة) التي أصدرت نشرة سرية تحت نفس الاسم.

- بنهاية ١٩٧٣ حصل خلاف بين قادة (المقاومة الجديدة) وخرج منها «علي الغضبان» ومجموعة بزعامته وأصدروا دراسات اجتماعية وسياسية تحت اسم «شيوعيون عرب» ليشكلوا بعد ذلك (المنظمة الشيوعية العربية) بنهج تروتسكي حيث بدأوا يصدرون نشرة سرية باسم (الانطلاقة)

- مع بداية العام ١٩٧٤ بدأت المنظمة عملها على الساحتين اللبنانية والسورية بالقيام بعمليات عسكرية.

- أثناء تنفيذ عملية سطو على أحد مصارف مدينة صيدا من قبل مجموعة من المنظمة بقيادة أحد كوادرها السيد صالح الجعبري اعتقلت المجموعة. لكن لغز المنظمة بقي أيضاً سرياً وواصلت عملياتها في لبنان كما في سوريا.

- وفي حادث آخر أثناء السطو على أحد مصارف بيروت، اعتقلت فتاة من المجموعة هي الآنسة (يمنى شحروري) التي كشفت التنظيم.

اعتقل علي الغضبان من دائرة النفوس والجوازات في بيروت في العام ١٩٧٤ وسلم لسوريا، حيث تم اعدامه.

المنظمة الاشتراكية اللبنانية الثورية

- الحركة الثورية -

- الحرس الثوري -

– في العام ١٩٦٥ ، وبعد انطلاقة الثورة الفلسطينية ، نشأت في لبنان: « الجبهة التقدمية اللبنانية » لكن الجبهة لم تأخذ دورها الحقيقي إلا في العام ١٩٦٨ .

– وفي العام ١٩٦٨ نشطت الجبهة على اتجاهين:

– الاتجاه الأول: اعلامي ، مستفيدة من كون أبرز مؤسسيها السيد « سامي ذبيان » يعمل في المجال الاعلامي ، ومديراً لتحرير جريدة « المحرر ».

– الاتجاه الثاني: تحضيرات عسكرية ، حيث قامت مجموعة من « الجبهة التقدمية اللبنانية » ، وتحت اسم « الحرس الثوري اللبناني » بمسح واستطلاع مناطق الجنوب ، الصالحة لتمركز قواعد فدائية .

– ولقد شاركت عناصر من « الحرس الثوري » بالتعاون مع المقاومة الفلسطينية وساهمت بعدة دوريات استطلاعية ، حيث

سقط من صفوف الحرس الشهيد « محمد منصور » في العام ١٩٦٩ .

– ساهمت « الجبهة التقدمية اللبنانية » بجميع فئاتها: الحركة الثورية ، الحرس الثوري ، مع الأحزاب في تظاهرات نيسان ١٩٦٩ ، حيث تولت الجبهة الدعوة للاجتماع للاحتجاج على تصرفات السلطة اللبنانية ضد الثورة الفلسطينية ..

– في حزيران ١٩٦٩ عقدت مؤتمراً لها لتقييم تجربتها ، واعادة النظر بالتركيبة الجبهوية المفتوحة ، وضرورة تأطير العمل والتنظيم والانتقال الى « العمل الثوري » وتشكلت: « الحركة الثورية الاشتراكية اللبنانية » والمعروفة اختصاراً « حدث » وضمت الحركة العناصر الثورية التي كانت تعمل في الجبهة التقدمية اللبنانية .. وصاغت وجهات نظرها الجديدة في نشرتها: « الثورة » . التي صدرت عوضاً عن النشرة السابقة المسماة: الآفاق الجديدة » .

وأصدرت الحركة كتابها الأول الذي هو عبارة عن تأريخ للفترة السابقة ، المرحلة « الجبهوية » .. أما الكتاب الثالث فهو طرح لمبادىء الحركة ومنطلقاتها .

– وفي ٢٣ نيسان ١٩٧٠ أعلنت الحركة عن وجودها المستقل كتنظيم ثوري هدفه: « انضاج الوضع الثوري في لبنان عن طريق تأزيم الأوضاع باتجاه خلق أزمة عامة يمكن في اطارها تعبئة الجماهير للاندفاع باتجاه اسقاط السلطة اللبنانية » .

– وأكدت الحركة في أدبياتها: على « أنها ثورية لأنها ترفض انصاف الحلول ، وأية صيغة اصلاحية وتجد أن تغيير النظام بكامله ، وتدمير الاقطاع السياسي المتحالف مع الرأسمالية هو الهدف

المباشر الذي لا بد منه لقيام سلطتها – سلطة الجماهير – ثورية في هدف النضال ووسيلته أيضاً، آخذين بالاعتبار ظروف لبنان جغرافياً وبشرياً، واشتراكية فلأنها تعتبر أن وسائل الانتاج يجب أن تكون ملكاً للعمال والفلاحين وسائر المنتجين الكادحين.. ولبنانية، لأنها تنطلق من واقع لبنان. غير منفصلة عن عروبتها، لأن العمل القطري أصبح هو الهوية التي تقلق الانفصالية إن أي وحدة عربية إنما هي وحدة محصلة تلاقي الأقطار العربية، اقتصادياً وبشرياً وحضارياً في شكل جمهوري اتحادي»

– استمرت الحركة تمارس أعمالها «الثورية» فقامت بـ:

– السطو على بنك أوف أمريكا تشرين أول ١٩٧٣ استشهد خلالها أحد قادة الحركة وهو: علي شعيب وأحد كوادرها وهو: جهاد أسعد.

– نسف مكاتب شركة (بروتين) في صيدا، وهي الشركة التي كانت وراء اضرابات صيدا، واستشهاد الشهيد معروف سعد. تمت العملية في ١٩٧٥.

– على أثر هذه العملية، تم القبض على قادة الحركة وأكثر كوادرها وأبرز الذين تم القبض عليهم هو «سامي ذبيان» الذي وصفه المدعي العام العسكري بأنه منظم العنف الثوري في لبنان. لكنه خرج من بعد اعتقال دام عاماً كان خلاله يواجه حكم الاعدام. واعتقل للحركة في هذه الأثناء حوالي ٢٠ عنصراً.

– محاولة قصف معهد شملان بالصواريخ ١٩٧١

– محاولة خطف صاحب معامل غندور لدعم اضرابات عمال المعامل عام ١٩٧٢.

– نسف مدرسة الأليانس في بيروت.

– قذف سيارة السفير الايراني «منصور قدر» بالقنابل العام ١٩٧٤

– محاولة خطف السفير التشيلي. العام ١٩٧٤.

– اعتمدت الحركة على ما أسمته «بالتمويل الذاتي» لتمنع ارتهانها لأي مصدر تمويل.

– بعد اعتقال أهم القادة والكوادر تسلم العمل العسكري للحركة السيد ابراهيم حطيط الذي استشهد في الشياح بالعام ١٩٧٥، وبذلك فقدت الحركة بالسجن والاستشهاد أهم قادتها.

– مع اشتداد الحرب الأهلية اللبنانية.. باتت عمليات الحركة التي كانت تدعو اليها، هي السائدة، فتوقفت عن كونها تمارس عملها «لانضاج الوضع الثوري في لبنان»

– في ١٧ أيار العام ١٩٧٦ صدر بيان سياسي للحركة نشر في جريدة المحرر جاء فيه: «تدرس الحركة صيغ النضال وأشكال التنظيم في اطار النقد الذاتي – كمدخل لاعادة ترتيب أوضاعها، ولذلك فهي تجمد أي نضال ثوري لا يكون محمياً بجماهيرية شعبية»

– انتهت الحركة، تقريباً، منذ العام ١٩٧٦ وتبعثرت قواها الرئيسية في الأحزاب والمنظمات الأخرى.. بعد أن اعتبرت في بداية السبعينات ظاهرة جديدة على الساحة اللبنانية، كانت

معلمة في أعمالها، لكل المتطرفين الذين جاؤوا بعدها، أو كانوا فرعاً من فروعها - لكن الظروف المحيطة إن على الساحة اللبنانية أو في جوارها. لا يمكن أن تسمح باستمرار أنماط العمل هذه التي انتهجتها المنظمة الاشتراكية اللبنانية الثورية.

منظمة العمل الاشتراكي الثوري

- ظهرت هذه المنظمة في خضم الأحداث اللبنانية، وأعلنت بيانها الأول بتاريخ ١٩٧٥/٧/٦.

- تألفت من مجموعة من الكوادر اللبنانية والفلسطينية، وأبرز شخصياتها التي ظهر اسمها في ذاك الوقت، هو: جابر برغل.

- قامت المنظمة بعملية خطف الكولونيل الأمريكي مورغان، وطالبت بفدية عينية تصرف لصالح سكان حي المسلخ والكرنتينا - أحد الأحياء الفقيرة في بيروت..

- الكولونيل مورغان هو ضابط أمريكي زنجي، وهو ضابط في البحرية الأمريكية يسند اليه مهمة في القواعد الأمريكية بلواء اسكندرون بتركيا.

- رضخت السفارة الأمريكية في بيروت وقدمت الفدية المؤلفة من: السكر، ملابس أطفال، حليب أطفال.

- أصدرت المنظمة المذكورة أربع بيانات حول: الخطف، طلبات الفدية، استلام الفدية العينية، بيان أخير عن تسليم المخطوف.

- احتمت منظمة العمل الاشتراكي الثوري، بالجبهة الشعبية - القيادة العامة - وانتهت كمنظمة، عند تسليم الكولونيل مورغان.

منظمة الشباب العربي

- منظمة الشباب العربي تنظيم ناصري، وكان مؤسسه السيد محمد توفيق صادق، من الكوادر الأساسية في «اتحاد قوى الشعب العامل»

- انشق مع مجموعة (قوات ناصر) عن اتحاد قوى الشعب العامل بتاريخ ٧٤/١٠/٢٠ وشكل مع عصام العرب، فؤاد عيتاني، قوات ناصر.

- بتاريخ ٧٦/٧/٢٣ خرجت مجموعة فؤاد عيتاني من «قوات ناصر» وكذلك خرجت مجموعة محمد توفيق صادق.

- في شهر شباط ١٩٧٨ أعلن محمد توفيق صادق تشكيل «منظمة الشباب العربي».

- أصدرت المنظمة كراساً تحت عنوان: لماذا نحن ناصريون؟ جاء فيه: «نحن ناصريون لأن الناصرية ليست اليسار الطفولي أو الانتهازي، ولأنها ليست اليمين الانعزالي، ولأنها هي الولاء للأمة العربية ولأنها استلهمت شريعة العدل، شريعة الله، ولأنها تؤمن بالاشتراكية القومية وضد الطبقية، ولأن الناصرية تؤمن بسلطة قوى الشعب، ولأن الناصرية ضد الشوفينية والفاشية والنازية.

- تصدر المنظمة مجلة أسبوعية تحت اسم «الميثاق».

حزب العمل الاشتراكي

- الثوري - العربي

- هو حزب متفرع عن حزب العمل الاشتراكي العربي، ضمن عملية انشقاقية، كانت انعكاساً للإنشقاق الذي حصل في الجبهة الشعبية، العام ١٩٧٢، فحين انشق عنها تنظيم (الجبهة الثورية) انشق أيضاً حزب العمل الاشتراكي - الثوري -.

- قاد عملية الانشقاق هذه السيد «نزيه حمزه» الذي أصبح أميناً عاماً لحزب العمل الاشتراكي - الثوري - العربي.

- استمر الحزب يعمل وينشط بشكل علني، وخاصة في منطقة الشوف، حتى العام ١٩٧٦.

- عند تصاعد الحرب الأهلية اللبنانية، أو عند دخول قوات الردع العربية هاجر الأمين العام نزيه حمزه إلى فرنسا..

- اعتمد الحزب نهج الاشتراكية العلمية..

الفصل الخامس

الأحزاب البورجوازية
الأحزاب التقليدية

- الاتحاد الدستوري - الكتلة الدستورية.
- حزب النجادة - الحركة التصحيحية.
- حزب الكتلة الوطنية.
- حزب الهيئة الوطنية.
- كتلة التحرير العربي - حزب التحرر
- حزب النهضة - الحزب الديمقراطي الاشتراكي
- حزب حركة العمل الوطني
- الحزب الديمقراطي
- حركة رواد الاصلاح
- جند الله
- المجاهدون

اننا عندما نقول بأن هذا الفصل، يتناول أحزابا تقليدية، أو بورجوازية، فإننا نتخطى ما كان سائداً في تلك الفترة التي قامت أو تأسست بها هذه الأحزاب، لنقيس بالمكيال الحالي... لكنها في معظمها، حين تأسيسها، كانت تندرج تحت العنوان « الوطني » ضد الاستعمار أو الانتداب الفرنسي... قلة قليلة من هذه الأحزاب، سايرت وماشت طروحات أجنبية، على قناعة بأن هذه الاطروحات الأجنبية ستسهل عملية الخلاص من الانتداب الفرنسي...

ولكي تستقيم الأمور، بمقاييس هذا العصر، ضممنا، هذه الأحزاب، بهذا الفصل، وتحت هذا الاسم: الأحزاب البورجوازية - التقليدية - وأردنا من التنويه الذي نعرضه الان أن نضع الأمور في نصابها:

- أولا: إن الوطنية، لا تتغير مفاهيمها من عصر الى عصر ولا من زمن الى زمن، لكن اسلوب التعاطي مع الأحداث يتغير، وذلك حسب الامكانات المتاحة من جهة وحسب الظروف المحيطة..
- ثانياً: إن رجالات الوطنية، في عهود الاستقلال الأولى كثيرا ما ينقلبون الى « محافظين » بالمعنى الحقيقي للكلمة وليس

بالمعنى الفكري، أي أنهم يتشبثون بما حققوا للمحافظة عليه، معتبرين أن الصيغة التي توصلوا اليها، إنما هي التي تحفظ البلد، وتجعل من عملية ديمومته بالاجماع ممكنة...

- ثالثاً: إن الأحزاب التي نتناولها في هذا الفصل، في معظمها، على الأقل، لعبت دوراً مهما في انجاز استقلال لبنان أولا، ثم في الاتفاق أو الوصول الى اتفاق على صيغة لبنان كما جاءت في ميثاق ١٩٤٣ ثم هي التي توالت على الحكم خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٤٣ حتى قبيل الأحداث اللبنانية في العام ١٩٧٥.

- رابعاً: إن أحزاب هذا الفصل، وأيضاً في معظمها، ساهمت في «محافظتها» الى حد التحجر، في تفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في لبنان،لتكون الأرضية صالحة تماما للتفجر الذي حصل في العام ١٩٧٥.

- خامساً: إن فهم السياسة اللبنانية الحاضرة وحتى ايجاد صيغة أخرى للبنان لما بعد أحداث ١٩٧٥، يعتمد كثيراً على فهم أحزاب هذا الفصل... فرغم الحرب وآلاف الشهداء وظهور كتلتين أساسيتين على الساحة اللبنانية:
  - الحركة الوطنية اللبنانية
  - الجبهة اللبنانية.

فإن تركيبات الحكم لا تزال تراعي الى حد بعيد تشكيلات أحزاب هذا الفصل، ولو بشكل يتخطى التسميات

الحزبيـة، لكن الجوهر، هو التعـاون مـع رموز هـذه الأحزاب...

- سادساً: إن هذه المرحلة الوسيطة أو الانتقالية، التي يعيشها لبنان، ستستمر هكذا، ما لم تحسم الكتل الأساسية: «الحركة الوطنية اللبنانية» «الجبهة اللبنانية» الأمر.. وفي هذا الصدد، يسود الاعتقاد أن عدم الحسم هو لصالح «الجبهة اللبنانية» لأنها في نفس الوقت تضم أو تقوم على أحزاب تقليدية استطاعت استيعـاب المرحلة، فتحركت في مواجهة «الحركة الوطنية اللبنانية» التي تختلف إن في الاطروحات، أو في التعاطي مع المتغيرات، أو في النظرة الى لبنان المستقبل.

  وعدم الحسم هذا، يجعل المرحلة الوسيطة، الانتقالية، تطول وبالتالي يفسح بالمجال أمام أحزاب هذا الفصل، من الاستمرار ولو بالرموز وليس بالأسماء، أي بالتعاون الجوهري مع الحكم وليس بالشكل الحزبي.

وبعد..

فإن كثيرا من رجالات الأحزاب التي نتناولها هنا قد غادروا مسرح الحياة، لكن تأثيراتهم، في الأوساط التقليدية لا تزال... وأكبر دليـل، تشكيلة المجلس النيابي اللبناني، البرلمان، فرغم الأحداث التي عصفت بلبنان، وآلاف الشهداء، فإن الذي يمسك بزمام التشريع في لبنان، هم أولئك الذين كانوا ولا يزالوا ينتمون الى هذه الأوساط... وتحت حجة عدم الوقوع بفراغ دستوري،

بالمعنى الفكري، أي أنهم يتشبثون بما حققوا للمحافظة عليه، معتبرين أن الصيغة التي توصلوا اليها، إنما هي التي تحفظ البلد، وتجعل من عملية ديمومته بالاجماع ممكنة...

- ثالثاً: إن الأحزاب التي نتناولها في هذا الفصل، في معظمها، على الأقل، لعبت دوراً مهماً في انجاز استقلال لبنان أولا، ثم في الاتفاق أو الوصول الى اتفاق على صيغة لبنان كما جاءت في ميثاق ١٩٤٣ ثم هي التي توالت على الحكم خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٤٣ حتى قبيل الأحداث اللبنانية في العام ١٩٧٥.

- رابعاً: إن أحزاب هذا الفصل، وأيضاً في معظمها، ساهمت في «محافظتها» الى حد التحجر، في تفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في لبنان،لتكون الأرضية صالحة تماما للتفجر الذي حصل في العام ١٩٧٥.

- خامساً: إن فهم السياسية اللبنانية الحاضرة وحتى ايجاد صيغة أخرى للبنان لما بعد أحداث ١٩٧٥، يعتمد كثيراً على فهم أحزاب هذا الفصل... فرغم الحرب وآلاف الشهداء وظهور كتلتين أساسيتين على الساحة اللبنانية:
  - الحركة الوطنية اللبنانية
  - الجبهة اللبنانية.

فإن تركيبات الحكم لا تزال تراعي الى حد بعيد تشكيلات أحزاب هذا الفصل، ولو بشكل يتخطى التسميات

الحزبية، لكن الجوهر، هو التعاون مع رموز هذه الأحزاب...

- سادساً: إن هذه المرحلة الوسيطة أو الانتقالية، التي يعيشها لبنان، ستستمر هكذا، ما لم تحسم الكتل الأساسية: «الحركة الوطنية اللبنانية» «الجبهة اللبنانية» الأمر.. وفي هذا الصدد، يسود الاعتقاد أن عدم الحسم هو لصالح «الجبهة اللبنانية» لأنها في نفس الوقت تضم أو تقوم على أحزاب تقليدية استطاعت استيعاب المرحلة، فتحركت في مواجهة «الحركة الوطنية اللبنانية» التي تختلف إن في الاطروحات، أو في التعاطي مع المتغيرات، أو في النظرة الى لبنان المستقبل.

  وعدم الحسم هذا، يجعل المرحلة الوسيطة، الانتقالية، تطول وبالتالي يفسح بالمجال أمام أحزاب هذا الفصل، من الاستمرار ولو بالرموز وليس بالأسماء، أي بالتعاون الجوهري مع الحكم وليس بالشكل الحزبي.

وبعد..

فإن كثيرا من رجالات الأحزاب التي نتناولها هنا قد غادروا مسرح الحياة، لكن تأثيراتهم، في الأوساط التقليدية لا تزال... وأكبر دليل، تشكيلة المجلس النيابي اللبناني، البرلمان، فرغم الأحداث التي عصفت بلبنان، وآلاف الشهداء، فإن الذي يمسك بزمام التشريع في لبنان، هم أولئك الذين كانوا ولا يزالوا ينتمون الى هذه الأوساط... وتحت حجة عدم الوقوع بفراغ دستوري،

يستمر التمديد للمجلس النيابي، لأطول فترة ممكنة، لاستحالة اجراء انتخابات... من جهة،، ولعدم الحسم الذي أشرنا إليه آنفاً من جهة ثانية...

ومهما يكن من أمر، فسنحاول عرض مقومات ومفاهيم هذه الأحزاب، كما عرضت نفسها، في حينه، آملين، أن تكون هذه المقدمة المختصرة، لهذا الفصل، هي الجسر الذي يربط القديم بمقاييس هذا الزمن... وفي اعتقادنا أن عرض مفاهيم هذه الأحزاب، كما هي، تترك للقارىء التقييم، وتعطي الحقبة الزمنية التي قامت خلالها هذه الأحزاب أبعادها...

حزب الإتحاد الدستوري

الكتلة الدستورية

– أسس هذا الحزب على أساس كتلة برلمانية انشقت عام ١٩٣٥ من:

١ – الشيخ بشارة الخوري

٢ – ميشيل زكور

٣ – سليم تقلا: شقيق وزير الخارجية المرحوم فيليب تقلا

٤ – المير مجيد أرسلان: وزير الدفاع المخضرم

٥ – خليل أبو جودة

٦ – كميل شمعون

٧ – اميل لحود

٨ – هنري فرعون

٩ – صبري حماده.

– كانت مجلة «المعرض» لصاحبها ميشيل زكور لسان هذه الكتلة للمطالبة بدستور لبنان وضد كتلة اميل اده.

– في العام ١٩٤٣ أصبح رئيس الكتلة الشيخ بشارة الخوري رئيسا للجمهورية بدعم من: مصطفى النحاس وشكري القوتلي والجنرال سبيرس الانكليزي.

– سار الشيخ بشارة الخوري وكتلته بسياسة عربية.

– لم يرتبط لبنان بعهد بشارة الخوري بأي معاهدة خارجية.

- قاوم بشارة الخوري معاهدة الدفاع المشترك التي كانت تقف وراءها بريطانيا.

- يعتبر الحزب الدستوري: تكتل نيابي لعب دورا في الحصول على الاستقلال النيابي.

- بعد وفاة الشيخ بشارة الخوري استلم الحزب ولده الأكبر الشيخ خليل الخوري.

- تنازل الشيخ خليل في العام ١٩٧١ لشقيقه ميشيل الخوري ليبني الحزب على أساس عصري ولم يتمكن من ذلك حتى الآن.

- ليس له ممثل في المجلس.

- فقد الحزب قوته بعد سقوط رئيسه الشيخ بشارة الخوري من رئاسة الجمهورية العام ١٩٥٨.

- ليس له وجه طائفي ماروني، ولقد اخذ جانب السياسة العربية ولذلك لم يطبع بالتعصب الماروني.

- أعضاؤه الآن من كبار الرأسماليين المارونيين الذين لهم اتجاه عربي.

- الخلاف الأساسي بين هذا الحزب وبقية الأحزاب المارونية الأخرى يتركز أساسا على نظرة الحزب من القضايا العربية. النظرة الايجابية - قياسا - بينما الأحزاب المارونية الأخرى ترى بعدم ذلك.

مقدمة، مبادىء ومفاهيم:

أبصر حزب الاتحاد الدستوري النور ابان عهد الانتداب، وعرف وقتئذ باسم «الكتلة الدستورية» فطوال ذلك العهد وبنوع خاص خلال الفترة الممتدة فيما بين سنتي ١٩٣٢، ١٩٣٨، كان الدستور اللبناني العوبة بيد السلطة المنتدبة، تعلقه ساعة تشاء وتعيده كليا أو جزئيا ساعة تشاء، محتكرة جميع السلطات من تشريعية وتنفيذية وقضائية، ومتجاهلة جميع الأماني والأحكام الاستقلالية والتحررية التي كانت تراود مخيلة الشعب اللبناني. فقامت شلة من الرجالات الوطنيين أشداء الشكيمة، صعاب المراس، لا يحجمون عن حمل المسؤوليات، وراحوا يجاهدون، ويقارعون الانتداب الفرنسي، مطالبين باعادة الدستور واطلاق الحريات العامة وتحقيق استقلال لبنان الناجز. فأطلق على تلك الشلة اسم «الكتلة الدستورية» نسبة الى تشددها في الحفاظ على قدسية الدستور وعدم المس به.

وتجدر الاشارة الى أن فئة كبرى من الوطنيين المناضلين ومن الشعب اللبناني قد تجاوبت مع الكتلة الدستورية وآمنت بمبادئها وشعاراتها، فانقلب وجه لبنان السياسي منذ ذلك اليوم، وسرت في البلاد روح جديدة، فانقسم اللبنانيون إلى:

- لبنانيون يسعون الى الاستقلال بالغاء الانتداب وآخرون يتعلقون بالسلطة المنتدبة وبدوام سيطرتها، فيستفيدون بها ويستمدون منها نفوذهم ومكانتهم.

- قاوم بشارة الخوري معاهدة الدفاع المشترك التي كانت تقف وراءها بريطانيا.

- يعتبر الحزب الدستوري: تكتل نيابي لعب دورا في الحصول على الاستقلال النيابي.

- بعد وفاة الشيخ بشارة الخوري استلم الحزب ولده الأكبر الشيخ خليل الخوري.

- تنازل الشيخ خليل في العام ١٩٧١ لشقيقه ميشيل الخوري ليبني الحزب على أساس عصري ولم يتمكن من ذلك حتى الآن.

- ليس له ممثل في المجلس.

- فقد الحزب قوته بعد سقوط رئيسه الشيخ بشارة الخوري من رئاسة الجمهورية العام ١٩٥٨.

- ليس له وجه طائفي ماروني، ولقد اخذ جانب السياسة العربية ولذلك لم يطبع بالتعصب الماروني.

- أعضاؤه الآن من كبار الرأسماليين المارونيين الذين لهم اتجاه عربي.

- الخلاف الأساسي بين هذا الحزب وبقية الأحزاب المارونية الأخرى يتركز أساسا على نظرة الحزب من القضايا العربية. النظرة الايجابية - قياسا - بينما الأحزاب المارونية الأخرى ترى بعدم ذلك.

مقدمة، مبادىء ومفاهيم:

أبصر حزب الاتحاد الدستوري النور ابان عهد الانتداب، وعرف وقتئذ باسم «الكتلة الدستورية» فطوال ذلك العهد وبنوع خاص خلال الفترة الممتدة فيما بين سنتي ١٩٣٢، ١٩٣٨، كان الدستور اللبناني العوبة بيد السلطة المنتدبة، تعلقه ساعة تشاء وتعيده كليا أو جزئيا ساعة تشاء، محتكرة جميع السلطات من تشريعية وتنفيذية وقضائية، ومتجاهلة جميع الأماني والأحكام الاستقلالية والتحررية التي كانت تراود مخيلة الشعب اللبناني. فقامت شلة من الرجالات الوطنيين أشداء الشكيمة، صعاب المراس، لا يحجمون عن حمل المسؤوليات، وراحوا يجاهدون، ويقارعون الانتداب الفرنسي، مطالبين باعادة الدستور واطلاق الحريات العامة وتحقيق استقلال لبنان الناجز. فأطلق على تلك الشلة اسم «الكتلة الدستورية» نسبة الى تشددها في الحفاظ على قدسية الدستور وعدم المس به.

وتجدر الاشارة الى أن فئة كبرى من الوطنيين المناضلين ومن الشعب اللبناني قد تجاوبت مع الكتلة الدستورية وآمنت بمبادئها وشعاراتها، فانقلب وجه لبنان السياسي منذ ذلك اليوم، وسرت في البلاد روح جديدة، فانقسم اللبنانيون إلى:

- لبنانيون يسعون الى الاستقلال بالغاء الانتداب وآخرون يتعلقون بالسلطة المنتدبة وبدوام سيطرتها، فيستفيدون بها ويستمدون منها نفوذهم ومكانتهم.

– لبنانيون ينادون بالتعاون مع البلاد العربية الى أقصى الحدود وآخرون يتمسكون بالعزلة والانكماش ويولون وجوههم شطر الغرب وحده ويديرون ظهورهم للشرق رافضين كل تعاون معه، متنكرين للغته وتقاليده.

– روح لبنانية حقيقية لا تفرق بين مسيحي ومحمدي، وروح انتهازية ترتكز على تعصب طائفي ذميم مستترة بالوصاية الأجنبية لتحقيق أهدافها الخاصة.

وما زالت الكتلة الدستورية وعلى رأسها الشيخ بشارة الخوزي بالتعاون مع الوطنيين والمخلصين من أبناء البلد تقود المعركة وتعارض وتجاهد حتى كان لها وللبنان استقلاله التام الناجز وجلاء آخر جندي أجنبي عن أرض الوطن وذلك في مستهل الأربعينات من هذا القرن.

من هنا نستطيع أن نتبين الخطوط العريضة لسياسته والملامح العامة لمبادئه والطرق الرحبة لأساليب عمله. نصت المادة الثالثة من النظام الأساسي لحزب الاتحاد الدستوري ان «لبنان جمهورية ديمقراطية دستورية برلمانية».

كما أوصت الفقرة الأولى من المادة الخامسة من النظام نفسه «بالمحافظة على الميثاق الوطني الذي أقرته «الأمة» باجماعها عام ١٩٤٣ وبالسهر على تنمية الروح الوطنية عند اللبنانيين.

والفقرة السادسة أوصت بالغاء الطائفية تدريجيا وبجعل الكفاءة وحدها أساسا للتوظيف.

أما المادة التاسعة فقد نادت بجعل التعليم الابتدائي مجانيا

والزاميا وبالسهر على وضع برامج تعليم موحدة وضبط المراقبة على جميع المدارس والجامعات الخاصة والعامة».

هذه هي المبادىء العامة لحزب الاتحاد الدستوري في الحقل الداخلي. فما هو مفهومها لديه وكيف يسعى لتطبيقها.

أولا: الميثاق الوطني:

«ان الميثاق الوطني هو نقطة انطلاق الحزب في عمله السياسي الداخلي. والميثاق الوطني ليس تكريسا للطائفية كما يتبادر الى بعض الأذهان ولا اقرارا بانقسام البلاد الى طائفتين، إنما هو اتفاق العنصرين اللذين يتألف منهما الوطن اللبناني على انصهار نزعاتهما في عقيدة واحدة هي استقلال لبنان التام الناجز دون اللجوء الى حماية من الغرب ولا الى وحدة مع الشرق».

«لقد أهرق حبر كثير حول الميثاق الوطني وتعرض وما يزال لانتقادات عنيفة، فاليسار اللبناني يرى فيه تكريسا للطائفية وعائقا دون انتشار القوى التقدمية في البلاد وحلفا بين العائلات البرجوازية لاقتسام خيرات الوطن ووظائفه. اليمين اللبناني يرى فيه تنازلا عن امتيازاته السابقة وخطوة أولى نحو تذويب شخصيته في الاطار العربي الجارف».

«يخطىء، من يعتقد ان الميثاق أقام اتحادا داخليا بين عنصريتين مختلفتين تجاور الواحدة أختها. ويخطىء من يقول ان في لبنان سليلتين تميلان بطبيعتها الى التنافر والتذبذب فجاء الميثاق يشدهما الى بعضها ويجمعهما برباط اصطناعي».

«ويخطىء من يحدد الوضع اللبناني بأنه نوع فذ من الفدرالية

بين مجموعتين من البشر منفصلين في الأصل تواضعتا واتفقتا على خلق كيان مشترك بينهما، حتمته ظروف وفرضته مصالح منها محلية ومنها دولية، فلا بد بالتالي من أن يتبدل الكيان أو يزول ويتبدل بتبدل الظروف أو بزوال المصالح ».

ما هكذا أراد الرعيل الأول الميثاق الوطني إنما أرادوه بمفهوم آخر... حيث قالت مقدمة « حقائق لبنانية »: « اعلانا روحيا جماعيا، مهرته دماء الشهداء اللبنانيين بخاتمها القاني، صدر عن قوم هم شعب، افراده متساوون في كل شيء، يتضمن الكفر من جهة بالحماية والوصاية والكفر من جهة أخرى بالوحدة والاتحاد، ويتضمن العزم على العيش بسلام وهناء في لبنان عربي، مستقل، سيد، حر، عزما نهائيا لا تحفظ فيه ولا تحفز ».

« على أنه لا ندعي ان الميثاق الوطني كتاب منزل أو أنه الوصفة الشافية لجميع الآفات التي يشكو منها لبنان، يكفي أن يذوب جزء منه في كوب من ماء وأن يتغرغر به حتى يزول السقم عنه وتعود ملامح العافية الى محياه. لكننا لا نزال نؤمن بأن الميثاق الوطني هو الصيغة المثلى لانطلاق السياسة اللبنانية وخشبة الخلاص لهذا البلد شرط أن ننصرف الآن الى تحقيق مضمونه الاجتماعي والاقتصادي بعد أن حقق مضمونه السياسي ».

وبالفعل كان على العهد الاستقلالي الأول أن يوجه كل جهوده وطاقاته لتحقيق الاستقلال السياسي للبلاد ولاستكمال تحقيق هذا الاستقلال. صحيح ان الانتخابات النيابية التي جرت في صيف سنة ١٩٤٣ قد أوصلت الكتلة الدستورية الى الحكم، لكن مرافق البلاد

كافة كانت ما تزال بيد السلطة المنتدبة التي هالها أن تلمس النزعة الوطنية لدى رجال الحكم الجديد وأن تقف على تصميمهم الأكيد على تعديل الدستور والسير في طريق التحرر والاستقلال حتى نهايته. فراحت تجمع قواها وعملائها وتحوك المؤامرات والدسائس وتطلق الشائعات وتعمل على اذكاء روح الفتنة والطائفية، فتدعي تارة، ان الدستوريين فاشستيين نازيين، وتارة أخرى انهم متفقون مع حكام مصر على بيع لبنان وتذويبه في وحدة عربية شاملة. فكان اعتقال رئيس الجمهورية وحكومته الشرعية في راشيا، وكانت ثورة تشرين، وكانت حوادث المجلس النيابي، وكان على الدستوريين والوطنيين المخلصين من أبناء الشعب أن يبدأوا مرحلة جديدة من الجهاد تفوق المراحل التي سبقتها شراسة وخطورة وعنفا. « ولعل احداث تشرين الثاني من عام ١٩٤٣ أبرز حقبة في تاريخ لبنان الحديث وأغناها بالمواقف والمقررات التاريخية الوطنية التي أدت الى استقلاله وتحرره. وكان من نتائجها تحقيق وحدة أبنائه لأول مرة في تاريخه الحديث، وقيام الشعب اللبناني بفئاته كافة والسلطات اللبنانية بمختلف هيئاتها بأعمال بطولية لا تقصر بشيء عن ثورات الشعوب الكبرى عبر التاريخ، حتى كان للبنان استقلاله التام الناجز، فتسلم مقدراته ووضع يده على مرافقه واستظل جيشه علم بلاده، وأطلق ممثليه في كل عاصمة ووقف على الشواطىء يراقب ذهاب آخر جندي أجنبي وخلد ذكرى الجلاء على صخور نهر الكلب ».

كل هذه الأحداث وانصراف السلطة بكل أجهزتها وطاقاتها

الى معالجتها ومجابهتها والتغلب عليها جعلت رجال الحكم آنذاك يولون المضمون السياسي للميثاق الوطني كل جهدهم ووقتهم.

بالاضافة الى ذلك فان ظهور التيارات اليسارية بقوة في الشرق العربي فيما بعد، والزخم الذي برزت فيه موجة القومية العربية جعلت البعض يرى الميثاق الوطني في صورة مهزوزة ويعتقد ان الأحداث قد تخطته وانه لم يعد صالحا ولا قابلا للحياة.

والحزب يؤمن بأن الميثاق الوطني يجب أن يبقى القاعدة الأساسية لانطلاق السياسة اللبنانية، وأنه بدون الميثاق الوطني تعود العائلات الروحية في لبنان الى التناحر والتنافر والتصارع. لذلك فهو خشبة الخلاص لهذا البلد، شرط أن ننصرف الى تحقيق مضمونه الاجتماعي الاقتصادي بعد أن حقق مضمونه السياسي وهذا ما يسعى اليه الحزب قولا وعملا.

ثانياً: نظرة الحزب بعد الاستقلال:

ان مفهوم الدولة قد تطور في العالم تطورا سريعا. فبعد أن كان دور الدولة سلبيا يقتصر على تأمين الضروريات القصوى كحفظ الأمن وتوفير سلامة المواطنين، أصبح اليوم ايجابيا يمتد الى جميع مرافق الحياة العامة تقريبا. ذلك ان النهضة الصناعية والاقتصادية قد أوجدت مشاكل وعقدا اجتماعية وسياسية شملت جميع أفراد الشعب، فكان على الدولة، في مثل هذه الحال أن تحيط هذه النهضة بالتدابير والضمانات التي تؤمن استمرارها وتقدمها. وصارت الدولة مسؤولة عن تأمين سلامتهم وحفظ الأمن بينهم. لذلك «كان

الحزب وما يزال يدعو الدولة الى اعطاء الأولوية لمشاكل التنمية والتصميم والتخطيط».

لقد انصرف العهد الاستقلالي الأول انصرافا كليا الى القضايا السياسية. كما توالت على الادارات العامة أجهزة بشرية قديمة محدودة الآفاق، تتنازعها رواسب الماضي وتسيطر عليها الروتينية والانقياد لرغبات السياسة التقليدية، فلم تستطع الدولة الانصراف الى الداخل ولم تعر الأهمية اللازمة لمشاكل التنمية والتصميم والتخطيط. ولم تسلط الأضواء على سياسة التنمية في لبنان الا في السنوات الأخيرة. فأدركت مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية، وصارت تتكلم عن زلعدالة الاجتماعية وخطط التنمية والتصميم والمناطق المتخلفة وهجرة الأرياف. لكن عمل الدولة اقتصر على وضع الدروس واستقدام الخبراء وتكديس التقارير، ولم تلج مرحلة التنفيذ، لسوء الحظ، الا من بابها الضيق. لعل الوقت لم يتسع لها أو لعل الأجهزة البشرية المنوط بها وضع تلك الدروس موضع التطبيق والتنفيذ لم تكن متوافرة ولا جاهزة.

على أنه لم يذهب عمل الخبراء سدى ولا دروسهم هباء.

لقد أثبتت تلك التقارير أن عشرات القرى لا تزال تفتقر الى الضروري من مقومات الحياة والى الجوهري من ميزات القرن العشرين، فلا ماء فيها ولا كهرباء ولا طريق ولا مدرسة ولا طبيب ولا مستوصف. حتى انه في المدن الكبرى نفسها عدة أحياء مليئة بالأوساخ وغير صحية وهي مراكز لتجمع الذباب والبرغش والمياه الراكدة ونقاط رئيسية لتجميع أوساخ المدينة والادمان على المسكر

والمخدرات. وهي تضم فئات متنافرة من اللاجئين والنازحين عن المناطق والأرياف. وفي هذه المجموعة المتنافرة ٥٥٪ يؤلفون طبقة المعدومين و٤٥٪ يؤلفون الطبقة الشعبية. أما أطراف البلاد فالفاقة تسيطرُ عليها، والجهل يخيم والتخلف يرتع والسكان يعيشون حياة هي أقرب الى البداءة والقرون الوسطى.

كما أثبتت الاحصاءات والدروس ان هذا الفقر المدقع يقابله غنى فاحش وان هذا التخلف الرهيب يواجهه تقدم صارخ، فبعض الشوارع والأحياء لا تقل رونقا وتآلقا عن أحياء أوروبا وشوارعها وبعض اللبنانيين يتنافسون مع ملوك المال والأعمال وبعض الملاكين لا يعرفون تخوم عقاراتهم ولا يدركون مداخيل مزارعهم. لكن هذا الوضع هو بعينه موضع الشكوى ومدار العلاج، اذ ان ثروة البلاد محصورة، من جهة بفئة قليلة من المواطنين، ومن جهة أخرى هناك تفاوت هائل بين أقلية تنعم بكل شيء من مال وعلم، وأكثرية تفتقر الى كل شيء وتغوص في جهل وفاقة وتخلف.

حلول مثالية:

فواجب الدولة، في مثل هذه الحال، أن تعمل جاهدة على تضييق هذه الشقة بين المواطنين وعلى ايجاد الانسجام القومي بينهم الذي يشكل عنصرا أساسيا من عناصر النهضة الاقتصادية.

وهذا العمل لا يتم الا بالتغلب على المصاعب التي تعترض خلق الروح الوطنية واقامة تجانس قومي. لذلك فان الحزب يدعو «اللبنانيين كافة الى الشعور شعورا عميقا بالتضامن الاقتصادي

وبالتالي فانه يدعو الفئات المتقدمة والجماعات الثرية أن تلتقي مع الجماعات المحرومة والفئات المتخلفة، فتعرض على نفسها شيئا من التقشف وتقبل بتضحيات ذات قيمة في سبيل تطوير المناطق المحرومة في جميع الميادين ورفع مستواها حتى تتضاءل الفروقات الكائنة بين منطقة ومنطقة وفئة وفئة فيتكون شعب متآخ ومنسجم.

لا شك أن مثل هذه العملية - الانقاذ لا ترتجل بل تهيأ وتنظم بصبر وأناة ضمن اطار من القوانين والأنظمة والتصاميم. ولا يمكن لهذه التصاميم أن تنجح الا اذا استلهمت جوهر كل فئة من فئات الشعب وميزاتها والا اذا تحلت بقدر كبير من الحكمة وبعد النظر والتسامح.

انه عمل طويل الأمد، مليء بالأشواك والعقبات محفوف بالمخاطر والنكسات، لذلك يتحتم علينا ادارة وعبا أن نبدأ فورا ونضاعف العمل والجهد حتى نصل الى نتائج ملموسة ومشجعة.

على كل لبناني أن يؤمن بأن ثروة لبنان الحقيقية تكمن في داخله وان عليه واجب الاسهام في ورشة تعمير لبنان ونحن على يقين بأنه سيجد تجاوبا سريعا من قبل الفئات المحرومة وانسجاما كاملا من تلك المناطق والأحياء التي ما يزال سكانها يعيشون على هامش الحياة اللبنانية، ويرفضون الرضوخ لأي قانون أو نظام.

ان بعض التجارب التي أجرتها مصلحة الانعاش الاتماعي والفرق المتعددة النشاطات ومديرية الرياضة والشباب ومصلحة استقبال الشباب في المجلس الوطني لانماء السياحة ان هذه التجارب

قد أثبتت حسن نية اللبناني وصفاء طويته واستعداده الطيب للتعاون مع السلطة وتوقه الدائم الى الخروج من حياة العزلة والفاقة التي تسيطر عليه.

على ان النقص الذي يشكو منه لبنان، قبل الشكوى من الماء والطرقات والكهرباء، هو عدم توفر الجماعات والأجهزة التي تنذر نفسها للخدمة العامة وتتعاون على جميع المستويات من أجل تحقيق النهضة الاجتماعية المطلوبة. ان الدولة وحدها عاجزة عن تحقيق هذه النهضة. واذا لم تقم في البلاد ثورة ثقافية وحركة توعية شاملة فان لبنان لن يتمكن من تحقيق بنائه في الداخل ولا من تحقيق رسالته كمركز للمدنية والاشعاع في الخارج».

العقبات:

ولعل العقبات التي تحول دون تحقيق هذه النهضة تنحصر في اثنتين: الفردية والطائفية. انهما الآفتين اللتين تقفان وراء كل تأخر في حقل الانماء.

أولا: الفردية:

«وبالفعل يبدو لبنان وكأنه جماعة ما تزال تسيطر عليها الفردية الشديدة والطائفية التي تستمد جذورها من الدين. واذا ما أردنا ايجاد مبرر لذلك فعلينا العودة الى التاريخ.

ان طول الاحتلال العثماني جعل الدفاع عن النفس ضرورة أساسية. والدفاع عن النفس لا يصبح قوة الا بواسطة التضامن الديني، فكان من الطبيعي أمام الخطر ألا يجد الانسان نفسه في

مأمن الا مع الذين يجمعهم به أصل واحد وتشده إليهم تقاليد روحية واحدة.

أما اليوم، وقد زالت هذه الأسباب، فلم يعد أي مبرر لبقاء الفردية متفشية في أوساط المواطنين. ان مجتمعا يعيش على الفردية يبقى مفكك الأوصال منقسما على نفسه معتبرا كل تدبير يفرض عليه الانضباط نوعا من الظلم. نحن لا ننكر أن حرية الانسان في لبنان مقدسة وان واجب الدولة الأول تأمين استمرارها، فلبنان يتعشق الحرية واللبنانيون مارسوا هذه الحرية منذ أقدم العصور وهي مدار فخرهم واعتزازهم يتميزون بها عن سواهم ولا يتنازلون عنها لأي نظام سياسي يحرمهم منها. لكن الحرية شيء والفردية شيء آخر.

ان الحزب الدستوري لا يطلب من اللبنانيين التخلي عن حرياتهم التي كفلها دستورهم وصانتها تقاليدهم وحافظوا عليها حتى في أحرج الأوقات. ان ما يطلبه الحزب منهم هو تحقيق انسجامهم الوطني والشعور بالمسؤولية الجماعية وقبولهم باشراف الدولة على التوجيه في الحقل الاجتماعي واحلال الشرائح البناءة محل الانفلات التقليدي وعدم الظن بأن كل تدخل من الدولة يشكل مساسا بكراماتهم وشكا بقدرتهم على بلوغ النجاح في كل شيء. واذا لم يتحقق هذا الحد الأدنى من الانضباط والشعور بالمسؤولية الجماعية، فان كل محاولة اصلاح ستقف بوجهها التقاليد النفسية والاجتماعية وتحول بالتالي دون قيام النهضة المرتقبة.

ثانياً: الطائفية:

«أما الطائفية فهي داء لبنان المزمن. واذا كان العهد

الاستقلالي الأول قد وفق في ايجاد ميثاق وطني، فهو لم يدع ان هذه الصيغة بمضمونها السياسي فقط من شأنها أن تزيل الطائفية من لبنان. ان الميثاق الوطني لا يمكنه الصمود طويلا بوجه حياة قاسية تعيشها احدى الفئات التي تنتمي اليه. انه نقطة الانطلاق لتخطيط وبناء لبنان الجديد. اذ انه لا يكفي أن يكون لبنان مثلا حيا للتعايش المسيحي الاسلامي بل ينبغي أن يكون لدى المسيحيين كما لدى المحمديين رغبة دائمة وعميقة في البقاء لبنانيين.

ان الاسراع في تحقيق الاصلاح في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتوزيع موارد الدولة توزيعا عادلا وتخصيص قسم كبير منها لانماء المناطق المتخلفة وتثقيف الفئات المحرومة واتباع سياسة اقتصادية مدروسة هي وحدها كفيلة بالقضاء على الطائفية وبالتالي بتحقيق وحدة اللبنانيين العضوية».

ان هذا العمل لا يتم بأعجوبة تهبط على لبنان من السماء، بل هو قضية دروس وتصاميم وأرقام وتنفيذ دقيق طويل الأمد، على أن الحزب «يرى انه يترتب على الدولة أن تحقق بعض الانجازات الجريئة السريعة، الواردة في نظامه الأساسي التي يمكنها التغلب على الطائفية ثم القضاء عليها نهائيا.

فإنماء روح الوطنية الصحيحة لدى المواطن وتعميم التربية المدنية بين جميع اللبنانيين وتوجيه الصحف والاذاعات ووسائل الاعلام توجيها وطنيا صحيحا وسن تنفيذ قانون خدمة العلم، والزواج المدني وتوحيد مناهج التعليم هي انجازات وتشريعات جريئة لا بد من تحقيقها اذا كانت الدولة جادة فعليا، في محاربة الطائفية.

سياسة الحزب الخارجية:

أوجز الحزب سياسته في المادة الرابعة من نظامه الأساسي بفقراتها الأربع، فقال: ترتكز سياسة الحزب الخارجية على القواعد التالية:

١ – المحافظة على استقلال لبنان وسيادته في حدوده الحاضرة.

٢ – لا امتياز في لبنان لدولة على أخرى.

٣ – التعاون الوثيق مع الدول العربية في نطاق ميثاق القاهرة وتقوية جامعة الدول العربية.

٤ – التعاون مع جميع الدول على أساس ميثاق الأمم المتحدة وضمن منظمة الأمم المتحدة.

لقد أثبتت الأحداث ان قواعد السياسة الخارجية التي أرساها حزب الاتحاد الدستوري هي القواعد الرشيدة التي لا غنى عنها والتي يعتمدها لبنان اليوم. ولعل ما تتميز به سياستنا الخارجية هو كونها انعكاسا صادقا لسياستنا الداخلية، وتعبيرا رائعا عن تمسكنا بالميثاق الوطني.

أولا: في الحقل الدولي:

ففي الحقل الدولي، قد يكون حزب الاتحاد الدستوري أول من نادى في الشرق العربي، بالحياد وعدم الانحياز الى أي من المعسكرين الجبارين المتصارعين. فلا امتياز في لبنان لدولة على أخرى، ولا مراكز ممتازة لأحد، ولا مناطق نفوذ، بل تعاون مالي وتجاري وثقافي

على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة مع جميع الدول.

« ان حيادنا، كما قال المغفور له الشيخ بشارة الخوري: « ليس كرها بأحد أو حبا بأحد، بل انسجاما مع مصلحتنا الوطنية الدائمة ».

ان الأزمة التي نشبت بين لبنان وفرنسا غداة اعلان الاستقلال سنة ١٩٤٣ والتي أدت الى الاعتقال واحداث تشرين، كان أحد أسبابها الرئيسية اصرار فرنسا على عقد معاهدة صداقة مع لبنان تضمن لها امتيازات خاصة تتنافى مع مفاهيم الاستقلال التام الناجز، واصرار الدولة من جهة مقابلة، على رفض أية معاهدة أو التنازل عن أي حق من حقوق الشعب اللبناني في سيادته الكاملة على أرضه غير المنقوصة.

كما ان أحد الأسباب الرئيسية التي حملت المغفور له الشيخ بشارة الخوري على اعتزال الحكم وتقديم استقالته من الرئاسة الأولى عام ١٩٥٢ كان اصرار الدول الغربية على ادخال لبنان في معاهدة الدفاع المشترك التي عرفت فيما بعد بحلف بغداد واصرار الدولة من جهة مقابلة على رفض الارتباط بأي حلف عسكري وعدم الدخول في أية منطقة من مناطق النفوذ.

كذلك فان أول برقية طيرت الى واشنطن عام ١٩٥٨، بشجب تدخل الإسطول السادس في احداث لبنان واحتلال رجاله للأراضي اللبنانية، كان مرسلها رئيس حزب الاتحاد الدستوري المغفور له الشيخ بشارة الخوري. وما تزال صديقتنا الولايات المتحدة الأميركية عاتبة علينا حتى اليوم ».

ثانياً: في الحقل العربي:

أما في الحقل العربي، فان حزب الاتحاد الدستوري هو الذي أطلق سياسة لبنان العربية في مستهل عهد الاستقلال. ونستطيع أن نجملها بما يلي:

– التعاون الى أبعد مدى مع دنيا العرب ضمن ميثاق الجامعة العربية التي ساهم لبنان في اقراره مع المحافظة على استقلال لبنان وسيادته في حدوده الحاضرة.

– تبني دور الوسيط المخلص في كل نزاع عربي واستلهام سياسته الخارجية من واقعه الداخلي وتكييفها طبقا لاتجاهات وميول هذا الواقع الذي يتكون منه الشعب اللبناني.

« ويمكننا القول ان سياسة الحزب العربية قد أصبحت سياسة الدولة الرسمية. وقد علمتنا التجارب وأثبتت، ان كل انحراف عن هذه القاعدة، وكل تلمس لسواها يؤول بالنتيجة الى تقويض دعائم ميثاقنا الوطني، وبالتالي يعرض لبنان الى هزات سياسية عنيفة ويخل بالتوازن المنقذ الذي يقوم عليه.

بناء عليه، فان حزب الاتحاد الدستوري يعلن رفضه كل دعوة ترمي الى تدويل لبنان او الى تحييده. لأن الناظر الى الأمور بصورة مجردة، بعيدة عن كل هوس أو فكرة مسبقة يصل الى نتيجة محتومة وهي ان تدويل لبنان وتحييده يتنافيان تماما مع مفهوم الميثاق الوطني. ومهما حاول دعاة تدويل لبنان وتحييده أن يكتشفوا الحسنات بهذين التدويل والحياد على الصعيدين اللبناني والعربي، فان هذه الدعوة، ان تحققت ستؤدي في النهاية الى سلخ لبنان عن

محيطه البشري والجغرافي والى قطع كل صلة الأخوة بينه وبين أشقائه العرب والتنكر لقضاياهم الكبرى والتباعد عن آمالهم وآلامهم.

ان لبنان جزء لا يتجزأ من الشرق العربي شئنا أم أبينا. له ميزاته الخاصة، وامتيازاته الخاصة وتفوقه الخاص. واذا أردنا أن نخلص له ونحافظ عليه، فعلينا أن نبقيه في مداره الطبيعي وأن نكمل رسالته الطليعية بين شقيقاته العربيات.

ولعل ما يعزي، ان دعاة التدويل أنفسهم مدركون خطورة دعوتهم، واستحالة تنفيذها، فقرنوها بشروط ثلاثة، كل منها غير وارد، وهي: اجماع اللبنانيين، اجماع العرب، واجماع العالم.

ان الضمانة الوحيدة للبنانيين هي في دعوتهم الى الميثاق الوطني واخلاصهم للقضايا العربية المصيرية المشتركة وفي اكمالهم رسالة لبنان الطليعية الطبيعية في الحياد وعدم الانحياز دوليا، وفي تبني دور الوسيط المخلص في كل نزاع بين الأشقاء، عربيا، وفي استنباط سياسته الخارجية من واقعه الداخلي. وبكلمة أخرى في اعتماد سياسة العهد الاستقلالي الأول وتطبيق المدرسة الدستورية في السياسة الخارجية».

ثالثاً: القضية الفلسطينية:

«ان حزب الاتحاد الدستوري كان من الرعيل الأول الذي سلط الأضواء على الأطماع الصهيونية وفتح العيون على حلمها الجنوني بالسيطرة على العالم، فمقالات ميشال شيحا وخطب الشيخ

بشارة الخوري وسواهما من مفكري الدستوريين زاخرة بمناهضة الصهيونية وبالدفاع عن عروبة فلسطين وحقوق شعبها في أرضه وبلاده».

إن هدف الصهيونية هو اغتصاب أرض بدون شعب لشعب بدون أرض، لذلك فان الغزو الصهيوني يستهدف قبل كل شيء العنصر البشري قبل العنصر المادي. ان الاستعمار بمفهومه الكلاسيكي مهما تمادى في بربريته وعنفه وشراهته لا يضاهي الصهيونية خطراً، لأنه يقتصر على نهب ثروات البلاد وخيراتها، بينما هذه الأخيرة، أي الصهيونية تهدف بالدرجة الأولى الى القضاء على الشعوب العربية وأخلاقها وتقاليدها وشعائرها وذلك لتحقيق حلمها المجنون الذي ما زال يراودها باعادة اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات.

«واذا كان قيام اسرائيل في قلب الوطن العربي من شأنه أن يهدد الدول العربية عامة لأنه لا مجال في هذا الشرق لقوتين عربية وصهيونية، فان الوجود الاسرائيلي على حدود لبنان الجنوبية من شأنه أن يشكل خطراً مباشراً على كياننا وعلى مقومات حياتنا»

«وبالفعل فان اسرائيل تهدد قيمنا الروحية والخلقية كما تهدد حريتنا وسيادتنا وتقدمنا بالاضافة الى طمعها في مياهنا وسمائنا وأرضنا»

«وبتعبير آخر ان الكيان اللبناني هو تحد دائم لاسرائيل. فهي القائمة على التعصب الديني والعنصرية القومية والتمييز العرقي لا تهضم وجود دولة على حدودها الشمالية مبنية على المساواة والتسامح والمحبة والانفتاح»

ومما يزيد في هول هذا الخطر كونه مستنداً الى التفوق العلمي والتطور التكنولوجي ومدعوماً بالرأي العام العالمي بعد أن سيطرت الصهيونية على معظم وسائل الاعلام العالمية من صحافة وتلفزيون ومسرح وسينما وبعد أن أطبقت بشبكتها على القوى العالمية والاقتصاد العالمي.

تجاه هذا الخطر الشامل وهذا الغزو الشرس ما عساه يكون موقفنا وكيف المجابهة؟؟

على الصعيد الفلسطيني ان حزب الاتحاد الدستوري يؤكد مجدداً عربية فلسطين وحق شعبها في استعادة أرضه وفي اللجوء الى جميع الطرق والأساليب التي تحقق له هذا الهدف.

ان العمل الفدائي هو أشرف عمل، والفداء هو أنبل طريق وأقربه الى القداسة. ولا حاجة بنا للمناداة بشرعية العمل الفدائي وبالاشادة به وبتأييدنا بشرعية العمل الفدائي وبالاشادة به وبتأييدنا اياه، لأن هذا العمل في رأينا يجب أن يبقى سراً من الأسرار العسكرية خارج كل جدل وفوق متناول المزيدات والمناقشات.

أما على الصعيد اللبناني فالمواجهة يجب أن تكون متعددة الجوانب والوجوه، ان الاسراع في اقرار وتنفيذ خدمة العلم واجب وطني وانهاء تحصين قرى الحدود ضرورة ملحة».

هذه هي أهم مفاهيم ومنطلقات حزب الاتحاد الدستوري - الكتلة الدستورية.. وهي تشكل بغير اعلان سياسة الدولة اللبنانية في:

- التمسك بالميثاق.

- لبنان. ذو الوجه العربي الحيادي.
- بالسياسة الخارجية.
- بطرح الحلول للمعضلات الداخلية.

وإن كانت الكتلة الدستورية، هي التي قادت البلاد الى الاستقلال، فان استمرار تمسك الدولة بأهم مفاهيم الحزب، يظهر بجلاء مراوحة الدولة في مكانها، والحفاظ على المفاهيم التي كانت سائدة في العام ١٩٤٣ دونما تطور، أو رغبة في استيعاب المستجدات والتعاطي معها..

أهم رموز الحزب الآن، هم أولاد الرئيس السابق، بشارة الخوري، خاصة السيد ميشال الخوري، لكن نشاطاته السياسية محدودة، حيث أنه مرشح دائم لانتخابات رئاسة الجمهورية، يبرز اسمه عند كل انتخابات ثم يعود ليخفت من جديد..

حزب النجادة

- من أقدم الأحزاب اللبنانية.
- تأسس في منتصف الثلاثينات: العام ١٩٣٦
- من قادته المعروفين:
- أنيس الصغير.
- محي الدين النصولي.

وكان عدنان الحكيم الرئيس الحالي القائد العام للنجادة:

- يتسلم الرئاسة الآن عدنان الحكيم.
- له تشكيلات شبه عسكرية ولكنها الآن شبه كشفية.
- كان يواجه الكتائب اسلامياً.
- ضعف الحزب حالياً وضعف تأثيره.
- لأول مرة يتسلم نيابة السر فيه مسيحي من الأقليات هو ابراهيم الشماس. قبل الأحداث اللبنانية ١٩٧٥
- تحول الى حزب ناصري بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨.
- ساهم بثورة ١٩٥٨.

- يصدر الحزب جريدة « صوت العروبة ».
- في المجلس النيابي الحالي لا يوجد له ممثلين.
- تعرض الحزب لحركة انشقاقية، سميت بالحركة التصحيحية قادها « جميل الدعبول » العام ١٩٧٤

مبررات الوجود:

عندما اشتدت في عام ١٩٣٥ سياسة التفرقة الطائفية والامتيازات الطبقية التي كانت تمارسها السلطة المنتدبة في لبنان ورفض المسؤولين في ذلك الوقت التعرف بشكل جدي الى المشاكل الحياتية التي كان يعاني منها فئات كثيرة من الشعب، ولما حاولت بعض الجبهات السير بلبنان نحو سياسة انعزالية بالنسبة للبلاد العربية ونفي الشخصية العربية عنه، نشأت بين فئة من قادة الفكر والوطنية في ذلك الوقت فكرة تأسيس حزب سياسي لبناني يطالب بلبنان الحر العربي المستقل وينادي بالغاء الطائفية واقرار المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع اللبنانيين، فتم تأسيس حزب النجادة عام ١٩٣٦.

المبادىء:

وقد حدد حزب النجادة المبادىء العامة لسياسته الداخلية في المادتين الأولى والثانية من نظامه الأساسي حيث ورد فيهما بأن النجادة حزب لبناني سياسي ديمقراطي عربي تحرري ينادي بالغاء الطائفية ويطالب بالمساواة وتكافؤ الفرص ويعمل لتحرير المجتمع اللبناني من الرواسب باشاعة روح الديمقراطية والعدالة الاجتماعية

وتطبيق مبادئها في مختلف الميادين فلا طائفية ولا طبقية بل وحدة وطنية متماسكة تجمع كل أبناء لبنان في بوتقة واحدة.

كما وأنه حدد المبادىء العامة لسياسته الخارجية بتدعيم سياسة التضامن العربي والتعاون مع الأقطار العربية الشقيقة والدفاع عن حقوق العرب المشروعة في فلسطين وان بلاد العرب يجب أن تبقى للعرب وحدهم واتخذ شعارا له «بلاد العرب للعرب».

وقد لاقى الحزب في مطلع عهده ضروبا عديدة من الاضطهاد والضغط من قبل جهات عديدة آنذاك لأنه كان يجسد الثورة على مخططات الانتداب الفرنسي والسائرين في فلكه والمتنفسين منه ولأنه في الوقت ذاته كان يحرج السلطة المنتدبة بالمظاهرات الصاخبة التي كان يسيرها ضد الانتداب البريطاني ووعد بلفور والهجرة اليهودية ودفاعاً عن حقوق العرب المشروعة في فلسطين، إن حزب النجادة كان أول حزب لبناني طرح القضية الفلسطينية في هذا البلد على الصعيد النضالي منذ تأسسه ونبه الى الأخطار البالغة التي قد تتمخض عنها اذا لم يتدارك العرب أمورهم قبل فوات الأوان.

السياسة الداخلية:

«ان هذه السياسة كانت تهدف الى تحقيق أمرين أساسيين الأمر الأول وحدة وطنية سليمة. الأمر الثاني تحرير المجتمع اللبناني من الرواسب والتخلف في سبيل خلق مجتمع حديث في سبيل لبنان أفضل.

وبالنسبة للأمر الأول فلم يكن من السهل تحقيقه في ذاك الوقت

بالنظر لانعدام معطياته ومقوماته الحياتية اذ كان الشعور السائد حينذاك بأن هناك فئة من أبناء لبنان تنعم وحدها بخيراته وتتقاسم النفوذ فيه، بينما تشعر فئات أخرى كأنها غريبة عن هذا الوطن أو دخيلة عليه مع انها موجودة فيه منذ الأزل وتعمل لأجله وتتحمل الغرم في سبيله. فكان لا بد اذن لحزب النجادة أن يسعى بكافة السبل المشروعة لتبديد مثل هذا الشعور كي يتمكن من تحقيق رسالته في الوحدة الوطنية. وبما انه كان مؤمناً بأن الوعي الصحيح هو السبيل الأول للانتقال من حال الى حال أفضل وهو الذي ساعد الأفراد والشعوب على السير في مواكب الحرية وبناء أوطان متراصة البنيان، فقد عمد حينذاك الى القيام بحملة توعية ترمي الى توحيد نظرة اللبنانيين الى الواقع اللبناني الذي لا يمكن له أن يعيش ويتطور في ظل الانقسام الطائفي. وكان لا بد لحزب النجادة في سبيل تضييق هوة هذا الانقسام من العمل على محاولة ازالة الشعور بالغبن عند بعض الفئات وأن يرفع لتحقيق هذا الشعار الذي رفعته ثورة الفلاسفة والأدباء في فرنسا في أوائل القرن التاسع عشر والقائل: «اما ان يكون الوطن لكل أبنائه أو لا يكون على الاطلاق ولا يمكن للمرء أن يحب وطناً يأكله ولا يطعمه». وقد لاقت حملة التوعية هذه ردة فعل عنيف من بعض الجهات كما لاقت في الوقت نفسه لدى كثير من مفكري هذا البلد المخلصين الرضى والقبول لعدالة أهدافها وسمو مراميها، كما وأن العقلاء من قادة الفئات الأخرى قد باركوا هذه الحملة بعد أن اقتنعوا بأن لبنان لا يمكن له العيش والتحليق إلا بجناحيه معاً.

وبالنظر للطابع القيادي الذي يتسم به حزب النجادة فقد رأى

لزاماً عليه أن ينتقل الى طور العمل والتنفيذوبالنظر للطابع القيادي الذي يتسم به حزب النجادة فقد رأى لزاماً عليه ان ينتقل الى طور العمل والتنفيذ بعد أن لاقت حملة التوعية هذه نصيباً كبيراً من النجاح لا سيا لدى الطبقة المثقفة والمفكرين. فطالب بكر جرأة وصراحة بوضع جميع المواطنين أمام نفس المكاسب والحقوق وانصاف المغبونين منهم واتاحة تكافؤ الفرص أمام الجميع توطئة لالغاء الطائفية في حياة اللبنانيين العامة وتحقيقاً للوحدة الوطنية السليمة »

« وفي سنة ١٩٤٣ وعلى أثر معركة الاستقلال التي كان لحزب النجادة شرف المساهمة فيها جنباً الى جنب مع حزب الكتائب كانت النفوس قد أصبحت أشد تقبلا لدعم الوحدة الوطنية بفضل تفاعل حملة التوعية التي حمل لواءها حزب النجادة منذ تأسيسه في سنة ١٩٣٦، فانبثقت فكرة الميثاق الوطني الذي لم يكن في الواقع إلا تكريساً عملياً لهذه الوحدة الوطنية التي كا ينادي بها حزب النجادة. »

« ولكن هذا الميثاق بعد أن حقق مضمونه السياسي لجبهة انصهار مختلف الفئات اللبنانية في عقيدة واحدة تقول بلبنان عربي حر مستقل دون اللجوء الى حماية من الغرب ولا الى وحدة مع الشرق، قد بقي حرفاً جامداً أو شبه جامد لجهة تحقيق مضمونه الاجتماعي والاقتصادي وخشي حزب النجادة ان يعيد التاريخ نفسه وأن تعود الى البلاد العقلية الرجعية التقليدية التي كانت مسيطرة في لبنان قبل سنة ١٩٤٣ وأن تضيع معها المكاسب القليلة التي

حققتها الفئات المحرومة، فبدأ حملة توعية جديدة كان هدفها الدائم تذكير المراجع المسؤولة بأن لبنان هو لكل أبنائه وانه لا بد من تطبيق مبادىء المساواة والكفاءة والعدالة الاجتماعية في جميع مرافقه الحياتية كي تسلم وحدته الوطنية. وقد لا نأتي بجديد حين نعلن بأن كل الحضارات ان صح التعبير التي واجهها لبنان كانت متصلة على درجات متفاوتة في العمق بانقسامه الطائفي وكانت نتيجة لانعكاس آثار هذا الانقسام على نفوس اللبنانيين. »

« وفي أعقاب حوادث سنة ١٩٥٨ المؤلمة كان لا بد من إعادة بناء الوحدة الوطنية على أسس ثابتة كان من أهمها في نظر حزب النجادة ترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة بصورة اكثر فاعلية وأكثر شمولا، فطالب أن تتبنى الدولة بصورة رسمية كخطوة أولى لاعادة ثقة المواطنين بعضهم ببعض مبدأ المناصفة في التوظيف وفي كل عمل حكومي وهكذا كان. ولا يزال هذا المبدأ ساري المفعول حتى اليوم لكونه مظهراً هاماً من مظاهر الحالة الاجتماعية والمساواة في لبنان. وقد ساعد تطبيق هذا المبدأ على دفع عجلة الوحدة الوطنية الى الأمام بعد ان كادت حوادث ١٩٥٨ تقضي على آخر أمل فيها ».

« ولما اطمأن حزب النجادة الى صيرورة هذا المبدأ وأعني به مبدأ المناصفة واقعاً ثابتاً في حياتنا العامة والاجتماعية انتقل الى حملة توعية كان هدفها تدعيم هذه الوحدة وتأمين ديمومتها واستمرارها عن طريق تعميق مفاهيمها وخلق روح المواطنية الصحيحة المركزة على شعار: « الدين لله والوطن للجميع » وقد

سعى الحزب الى تحقيق أبعاد هذا الشعار بشكل موضوعي هادىء قائم على أسس من المحبة والتسامح والتضحية المتبادلة وبعيد عن كل تحيز أو تعصب أو استفزاز فكان من أولى نتائج هذه الحملة الخيرة أن بدأنا نميز بين التمسك بمعتقداتنا الدينية والاستسلام للعصبيات الطائفية. بدأ كل واحد منا يؤمن في قرارة نفسه أنه مطالب بالتخلي عن أنانيته الفردية والتحرر من الرواسب التاريخية أو الطائفية ليصبح مواطناً صالحاً مؤهلا لبناء لبنان الوطن، لبنان الأفضل».

«ان المقياس الصحيح لتقييم الأحزاب العاملة في لبنان وتحديد مدى نجاح سياستها في سبيل تدعيم الوحدة الوطنية والمساهمة في خلق لبنان الوطن يتوقف على قدرتها على ترسيخ هذه المفاهيم الخيرة وإبرازها بشكل علمي بناء في حياتنا الاجتماعية».

«هنا ننتقل الى الأمر الأساسي الثاني الذي تهدف سياسة الحزب الى تحقيقه في سبيل لبنان أفضل وأقصد به تحرير المجتمع اللبناني من الرواسب والتخلف والعمل على تطويره. وهذا الأمر الأساسي الثاني لا يقل أهمية في نظرنا عن الأمر الأول الهادف الى تحقيق وحدة وطنية سليمة بل انه من مستلزمات ومتمم له ودرعه الواقي من الانهيار. وبعبارة أخرى ان العمل على تحقيق وحدة وطنية وجبهة داخلية متماسكة لا يكفي بحد ذاته. لخلق وطن قابل للحياة والصمود اذا لم يقترن في الوقت نفسه بعمل أساسي آخر يقوم على تحرير المجتمع من الرواسب والتخلف وتطويره بشكل يأتلف مع روح العصر ومعطياته»

«وحزب النجادة الذي يقوم على تنظيمات حزبية دقيقة يعتبر

أن سياسته الداخلية عبر جميع القيادات التي توالت عليه قد ساهمت ولا تزال تساهم الى حد بعيد في العمل على تحرير المجتمع اللبناني من الرواسب والتخلف وتحقيق الاصلاح في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتوزيع موارد الدولة توزيعاً عادلا والنهوض بالمناطق المتخلفة وإعادة الحقوق الى الفئات المحرومة وذلك بفضل المبادىء التي اعتمدها في المادة الثالثة من نظامه الأساسي التي تنص على ما يلي:

أ - الحفاظ على استقلال لبنان استقلالا تاماً ناجزاً.

ب - تحرير المجتمع اللبناني باشاعة روح الديمقراطية وتطبيق مبادئها في مختلف الميادين فلا طائفية ولا طبقية ولا اقطاعية ولا أمية، بل وحدة وطنية تجمع كل أبناء لبنان في بوتقة واحدة.

ج - تطبيق الاشتراكية من أجل عدالة اجتماعية سليمة تضمن العيش الكريم لكل مواطن على أساس العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

د - الغاء الطائفية بعد اقرار مبدأ المساواة بين أبناء الوطن.

هـ - وضع دستور جديد يتلاءم مع تطور البلاد وينهي الفوضى السياسية الناتجة عن تشابك الصلاحيات وضياع المسؤوليات واقرار نظام برلماني عن جمعية تأسيسية عامة.

و - وضع قانون جديد للانتخابات النيابية يحقق التمثيل الشعبي الصحيح.

ز - فرض التجنيد الاجباري.

ح – مساواة المرأة بالرجل في مختلف الميادين وحماية الأمومة والطفولة.

ط –الزامية التعليم الابتدائي وتأمين مجانية التعليم في كافة مراحله وفروعه وتوحيد البرامج التعليمية والتربوية في لبنان وتنسيقها مع البلاد العربية.

ي –اعتماد التقدم التقني في كل مجالات العمل للافادة من موارد البلاد الى أقصى طاقة ممكنة واعتماد سياسة تخطيطية انتاجية بعيدة عن الارتجال.

ك –تنسيق وربط التعاون المثمر الشامل مع المغتربين وتشجيع استثماراتهم لخدمة مصالحهم وخدمة وطنهم الأم والافادة من نفوذهم لخدمة القضايا العربية.

ل – دعم الحركة النقابية ورفع مستوى العامل.

م – تشجيع انشاء التعاونيات.

هذه هي الخطوط العريضة لسياسة الحزب الداخلية التي تم وضعها منذ سنوات عديدة. وكم كان بودي أن أشرح لكم في هذه المناسبة أبعاد كل مبدأ من هذه المبادىء والانجازات التي حققها الحزب والتي يسعى لتحقيقها في نطاق هذه الأهداف، ولكنني أشعر أنكم قد أعطيتموني من الوقت أكثر مما استحق فأرجو أن نلتقي معاً في مناسبة أخرى لتناول مثل هذا البحث.

السياسة الخارجية:

أولا: – على الصعيد العربي:

المحافظة على لبنان حراً عربياً مستقلا.

٢ – تدعيم سياسة التضامن العربي تدعيماً تاماً والتعاون الوثيق مع الأقطار العربية الشقيقة ودعم ميثاق جامعة الدول العربية.

٣ – الدفاع عن حقوق العرب في كل مكان ولا سيما عن حقوقهم المشروعة في فلسطين لاستعادة الوطن السليب.

٤ – مناصرة الحركات التحررية العربية.

ثانياً: على الصعيد الدولي:

١ – التعاون مع جميع الدول على أساس ميثاق الأمم المتحدة والتمسك بهذا الميثاق حفاظاً على حرياتنا واستقلالنا التام الناجز.

٢ – تدعيم السلام العالمي.

٣ – مناصرة الحركات التحررية العالمية وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

« من ذلك يتضح أن حزب النجادة يرى أن لبنان هو جزء من العالم العربي ومرتبط به عضوياً ومصيرياً. ولقد دلت التجارب عبر السنين والأحداث أنه لا يمكن للبنان أن يعيش منعزلا عن العالم العربي في مختلف مرافقه الحياتية وان ازدهاره مرتبط بازدهار شقيقاته الدول العربية الأخرى وباستتباب السلام والأمن فيها. ولذا كان من المستحيل على لبنان أن يقف موقف السلبية واللا مبالاة من أية قضية عربية أو مصيرية وإن كان دعوة لعزله عن الأسرة العربية بشكل أو بآخر هي دعوة لتفكيكه وإضعافه »

« أما بالنسبة للصعيد الدولي فان حزب النجادة مع تمسكه

الشديد بميثاق الأمم المتحدة وبمبدأ الحياد الايجابي وعدم إعطاء أي امتياز في المعاملة لأية دولة أجنبية على أخرى إلا أنه لا يرى ما يمنع من اعادة النظر في تقييم علاقات لبنان مع الدول الأجنبية على ضوء موقف هذه الدول من القضايا العربية العامة ولا سيما من قضية العرب الكبرى وحقوقهم المشروعة فيها ».

فلسطين

« إن لبنان شأنه كشأن كل بلد عربي مدعو اليوم أكثر فأكثر للقيام بدوره في معركة التحرير ضد الصهيونية. وهو اذ يقوم بهذا العمل التاريخي لا يهتم فحسب في تحرير فلسطين الى جانب أشقائه العرب لاستعادة الحق السليب، بل أنه يلبي في الوقت ذاته واجباً وطنياً يدعوه للحفاظ على كيانه واستقلاله وسلامة أراضيه ضد المصالح الصهيونية، ولعل لبنان، قد أصبح اليوم مدعواً للقيام بهذا الدور المصيري منه في أي وقت آخر بعد الاعتداء الأثيم على مطار بيروت وبعد ان تكشفت بشكل لا يرقى اليه شك مطامع اسرائيل التوسعية في أرضنا ومياهنا.. »

« ان حزب النجادة الذي دق ناقوس الخطر في سنة ١٩٣٦ وأعلن أن فلسطين في خطر وأن على العرب أن يتداركوا الأمر قبل فوات الأوان، لم يدخر وسعا ولا طاقة من طاقاته، منذ أن وقع العدوان الغاشم على مطار بيروت في سبيل اسماع دقات هذا الناقوس بالذات الى جميع اللبنانيين. واذا كان من غير الجائز اطلاقاً اليوم أن يجهل أو يتجاهل أحد منا أن لبنان في خطر داهم على الأبواب وأن الدفاع عنه واجب وطني يجب أن ينبثق من قدرتنا

الذاتية. ومن استنفار وتعبئة كافة طاقاتنا المادية والمعنوية لا دفاعاً سلبياً انهزامياً معتمداً على خرافة الحياد أو التدويل أو قوة الطوارىء الدولية أو الحماية الأجنبية. »

« إن الثورة البيضاء التي قام بها شباب لبنان وطلابه في أعقاب العدوان الأثيم على المطار والتي كان لحزب النجادة شرف المساهمة فيها لم تكن سوى تعبير عن تمرد لبنان المستقبل على كافة الأوضاع التي أقامتها القيادات السياسية التقليدية في هذا البلد والتي أشاعت التخاذل واللا مبالاة في أرجاء هذا الوطن. »

التجنيد الاجباري:

لقد نادينا بالتجنيد الاجباري منذ سنوات عديدة وقبل نكسة ٥ حزيران وقبل الاعتداء على مطار بيروت ووضعنا هذا الأمر في صلب مبادىء وأهداف حزبنا. وقد نادينا به آنذاك لأنه الطريق الوحيد لصهر اللبنانيين في بوتقة واحدة وتنمية فصائلهم الخلقية روح الجماعة والانضباط فيهم. أما اليوم فلم يعد التجنيد الاجباري مدرسة الفضائل والمواطنية الصحيحة فحسب بل انه عمل انقاذي تفرضه معركة المصير واننا على يقين أن الدولة لو حزمت أمرها وعبأت جميع طاقات هذا البلد لاستطاعت أن تحقق هذا الواجب الملح، وأن ترتفع بلبنان الى مصاف الأمم الواعية. »

« اننا لا ننادي لضرورة تحقيق التجنيد الاجباري انتقاصاً من قدرة جيشنا الباسل الرابض على الحدود فان هذا الجيش كان ولا يزال الدرع الواقي لهذا الوطن وسياج وحدته الوطنية ورمزاً

حيالها. ولكن طبيعة المعركة التي فرضت علينا فرضاً تتطلب تعبئة شاملة وسريعة يجب أن يأخذ التجنيد الاجباري فيها مكانه الطبيعي.»

أما العمل الفدائي، هذا الواقع البطولي الذي كتبت ملامحه بمداد من الدماء والأرواح فهو حق مشروع من حقوق الدفاع عن النفس والوطن ولولاه لما شعر العالم بوجود قضية اسمها قضية فلسطين وبمأساة شعب فلسطين.

ان سياسة حزب النجادة تقوم على دعم هذا العمل البطولي بلا قيد ولا شرط وهو في نظرنا فوق كل انتقاد وتعتبر الانتصار له انتصاراً للقضية الفلسطينية وللبنان ولكل بلد عربي.»

بعد هذا العرض لحزب النجادة، على لسان أحد قادته، خلال محاضرة له قبل الأحداث، نشير الى ما يلي:

- لقد ساهم حزب النجادة في الحياة السياسية في لبنان منذ ما قبل الاستقلال وخلاله وبعده وكان موازياً في القوة والتأثير لحزب «الكتائب اللبنانية» الذي تأسس في نفس الفترة.
- غير أن الحزب لم يستوعب المستجدات والمتغيرات في الساحة اللبنانية، وبالتالي لم يعد يحقق طموحات واطروحات الشباب الذي فتح عقله على أوضاع ومشاكل لبنانية حياتية واجتماعية تحتاج الى حلول..
- تعرض حزب النجادة لحركة انشقاقية سميت بـ: حزب النجادة - الحركة التصحيحية، ولقد قاد هذه الحركة العام ١٩٧٤ السيد «جميل دعبول» الذي تسلم قبل انشقاقه المكان الذي كان

يتسلمه السيد عدنان الحكيم قبل أن يصبح رئيساً للحزب، أي قائداً لقوات الحزب.. ولقد كانت شرارة الانشقاق باتهام السيد «دعبول» بجريمة اغتيال «جودت شبوع» ثم تبرئته من التهمة.. لكن التعايش بين دعبول، وقيادة الحزب لم يعد ممكناً.. وقام «الدعبول» مع عناصر الحزب المسلحة الذين كانوا يشكلون جهاز الحراسات لمكاتب الحزب بالانشقاق وتشكيل الحركة التصحيحية.. وكذلك المساهمة في حرب السنتين في أكثر من موقع..

- إن حزب النجادة الآن.. وكذلك الحركة التصحيحية.. لم يعدا ذلك الحزب الذي له الوزن والنشاط اللذان كانا له قبل الأحداث اللبنانية.
- لا تزال جريدة الحزب «صوت العروبة» تصدر معبرة عن رأي قيادة الحزب.

حزبُ الكتلة الوَطنيَة:

- أسس هذه الكتلة النيابية « اميل اده » رئيس جمهورية لبنان ١٩٣٥ - ١٩٣٩، وكانت الشخصيات في هذه الكتلة:

- اميل اده
- كسروان الخازن
- حكمت جنبلاط (زوج شقيقة الشهيد كمال جنبلاط الكبرى)
- أمين السعد
- جورج عقل.

- حين تطورت الكتلة النيابية الى حزب احتفظت بالطابع الشخصي المرتبط برئيس الجمهورية اميل اده.

- في أوائل عام ١٩٣٩ وبداية الحرب العالمية الثانية أقيل بسبب استلام الفرنسيين الحكم مباشرة.

- عام ١٩٤٣ وعند اعتقال الفرنسيين رئيس الجمهورية الشرعي بشارة الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح والنائب عبدالحميد كرامي الى قلعة راشيا، جاء الفرنسيين « باميل اده » وجعلوه رئيساً للجمهورية.

- ثارت البلاد واضطرت السلطات الفرنسية الإفراج عن رئيس الجمهورية الشرعي ورئيس الوزراء والنائب كرامي وارجعوا للحكم بعد ١١ يوماً وأقصي اميل اده عن الرئاسة والغيت نيابته من البرلمان.

- رئيس حزب الكتلة الوطنية حالياً: د. اميل سلهب وعميد الحزب ريمون اده. ومن أهم شخصياته: ادوار حنين الذي انشق وانضم للجبهة اللبنانية.

- هذا الحزب طائفي ماروني، أما أنصاره وحلفاءه فهم يتجمعون حسب المصالح الانتخابية.

- كبريال خوري: رئيس اتحاد النقابات العام في لبنان ينتمي لحزب الكتلة الوطنية.

- جان سابا: رئيس نقابة مستخدمي وادارة الجامعة الاميركية ينتمي لحزب الكتلة الوطنية.

- للحزب جريدة ناطقة باسمه « جريدة الجمهورية ».

حزب الكتلة الوطنية:

مبادىء ومفاهيم..

« هو حزب ديموقراطي جمهوري في عقيدته وكيانه يحرص كل الحرص على تطبيق هذا المبدأ حتى في تنظيماته الحزبية، فهو يعتمد الأساليب الديموقراطية في علاقة المسؤولين بالمحازبين كافة، ويفسح المجال للمحازبين الصغار للاشتراك في المسؤولية والتوجيه بمنحهم المزيد من الصلاحيات العملية لابداء آرائهم ومشاريعهم واقتراحاتهم

وتأمين مناقشتها ودرسها من قبل اللجان العليا المسؤولة عن سياسة الحزب، كما يعتمد الحزب لتقرير سياسته العامة آراء المناصرين وتوجيهاتهم وان كانوا غير منتسبين رسمياً الى الحزب بسبب حالاتهم الخاصة لكنهم يعملون لمصلحة الحزب وبمقتضى التوجيهات الحزبية كالمنتسبين أنفسهم، كما يعتمد الحزب الرأي العام فيستنير به ويسترشده ويستطلع أحوال المجتمع عن كثب وتطور سير الأحداث وفي المسائل العامة والخاصة، بالاحتكاك المباشر مع المواطنين، كما أن الحزب يستطلع أحوال الحكم بواسطة ممثليه في الحكومة أو بواسطة نوابه الذين يقدمون له جميع القرارات والمراسيم ومشاريع القوانين والقوانين لدرسها والتدقيق فيها.

« وللتأكيد من فاعلية أعماله وفائدتها وتجاوبها مع المصلحة العامة يقوم الحزب في جميع المناسبات وبصورة خاصة قبيل الانتخابات النيابية، بتحضير كتيب يضمنه خلاصة الأعمال والنشاطات التي قام بها، والتي يكون قد وعد بتحقيقها سابقاً، ويوزعه مجاناً على المواطنين، وهذا ما فعله في الانتخابات الأخيرة فأصدر كتاب « هكذا حكم باسمنا » ويذيع الحزب برنامج عمله المتضمن مخططاته للمستقبل ودروسه، وحلوله وتوجيهاته في جميع القضايا والمشاكل وعلى أساسها يطلب من المواطنين الثقة والاقتراع لموشحيه. أما أسلوب العمل الحزبي فان كل مسألة توضع على بساط البحث تحال حكما بادىء ذي بدء الى لجنة من لجان المجلس المؤلفة وفقاً لاختصاص أعضائها ومؤهلاتهم، ووفقاً لما هية القضية المعروضة فتدرسها هذه اللجنة درساً مستفيضاً من جميع الجوانب وتجري فيها

التحقيقات عند الاقتضاء وترتفع بنتيجة درسها، تقريراً الى اللجنة التنفيذية التي تجتمع وتناقش وتتخذ الموقف المناسب، مع ملاحظة ان النظام وإن جاز لحضرة عميد الحزب ورئيسه حق حضور جلسات اللجنة التنفيذية والمناقشة في القضايا المعروضة لا يجوز لهما حق الاقتراع عليها صيانة أرأي اللجنة التنفيذية من التوجيه والايحاء، أو للتأثير المعنوي. »

« وهو الى جانب المبادىء المكتوبة ينفذ مبادىء عامة غير مكتوبة في علم الاجتماع منبثقة عن النظريات التطبيقية من أبرزها تحقيق الكفاية الخلقية والنزاهة والتجرد والاخلاص في العمل العام الى جانب الجرأة والاقدام في قول الحق واحقاقه متوسلا العلم والاختصاص والأساليب الفكرية الحديثة وقد اكتسب بفضل هذه المناقبية ثقة المواطنين والحكام الذين كثيراً ما يلجأون اليه ليتسلم دفة الأحكام في المواقف المصيرية الحرجة فيترفع عن المصالح الخاصة وينصرف الى خدمة المصلحة العامة ويمنع محازبيه من التردد الى وزارات الدولة المسندة الى ممثليه الا لملاحقة قضاياهم الخاصة وفق الأصول القانونية تحت طائلة المسؤولية المسلكية ».

في مبادىء الحزب وعقيدته:

حزب الكتلة الوطنية كما حددته المادة الأولى من نظامه، حزب ديمقراطي، جمهوري اشتراكي، يقوم على مبادىء شرعة حقوق الانسان، ويعمل على تعزيز كيان لبنان والمحافظة على سيادته وشخصيته المميزة ويسعى لتأمين رفاهية بنيه.

« ومفهوم هذه المبادىء واضح. فالحزب يعتمد الأساليب الديمقراطية الصحيحة روحاً ونصاً لتطوير البلاد وتقدمها وازدهارها عمرانياً واقتصادياً واجتماعياً، وتأمين الرفاهية والعيش الكريم للمواطنين، ومن أجل تنفيذ هذا العمل يعتمد الحرية والقاعدة الشعبية ركيزتي الديمقراطية الصحيحة.

أما الحرية فالحزب يرى وجوب ممارستها الفعلية قولا وعملا واعطاء المواطنين المزيد من الحريات العامة والشخصية بالاضافة الى تلك التي نص عليها الدستور اللبناني باعتبارها حقاً من حقوق الانسان في القرن العشرين ويطلب بعناد ورجولة الاعتراف بالكرامة الانسانية كاملة غير منقوصة، وتأكيدها بضمانات وفقا لأحكام شرعة حقوق الانسان الموضوعة سنة ١٩٤٨ والقوانين المنبعثة عنها، واطلاق حرية العمل والمبادرة الفردية في العمل، للبنانيين واحترام الاقتصاد الحر القائم » (المادة الأولى من نظام الحزب).

« أما القاعدة الشعبية فالحزب يرى وجوب صيانة ارادة اللبنانيين في تقرير مصيرهم ووجوب تأمين انتخابات حرة نزيهة لهم، باعتبار أن الشعب هو مصدر السلطات ومالكها الشرعي وانه الحاكم والحكم في ظل هذا النظام. وتبعا لهذه القاعدة يرى الحزب رأي علماء الدساتير والقوانين ان اهمال هذه القاعدة أو الاساءة اليها بأي شكل من الأشكال بصورة مباشرة أو غير مباشرة يفسد هذا النظام ويفقده جدوان وهدفه، ويؤدي الى الفوضى في الحكم، وانتشار الفساد والرشوة، واستغلال النفوذ في الدوائر الرسمية

ومخالفة القوانين والأنظمة القائمة ووقف التشريع على المصالح والمنافع الشخصية والاحتكار والاستغلال للمصلحة العامة والخاصة. ولذا اجتهد الحزب في هذا الموضوع وقدم كثيراً من مشاريع القوانين والأنظمة، كافح وناضل وضحى للمحافظة على سلامة الاقتراع وحرية المتقرعين، ايمانا منه بخدمة المصلحة العامة الوطنية ».

الاشتراكية:

« أما اشتراكية الحزب فهي كما يتبين من النظام مشروطة بتأمين الرفاهية للمجموع، وهي اشتراكية وطنية لبنانية من نوع خاص، تأتلف مع واقع هذا البلد المؤمنة فيه الملكية الفردية لأكثر أبنائه والذي يكاد يخلو من ملكية ضخمة أو صناعة ثقيلة مضرة بمصلحة البلاد، تستنزف مجهود العمال والطبقة الكادحة والفقيرة لمصلحة أفراد وتستوجب التأميم والمصادرة لسء سلوكها. واشتراكية هذا الحزب تقوم على درس أحوال المجتمع وحاجاته والغبن على بعض فئاته وتسعى لتأمين العيش الكريم للمواطنين جميعاً بالطرق الديمقراطية السليمة أي بالاتفاق مع نقابات العمال وأرباب العمل وضمن نطاق الامكانيات وبدون اساءة أو تعجيز لأحد خصوصاً في هذه الأحوال العصيبة التي يمر بها الاقتصاد اللبناني حتى لا تضطر المؤسسات العامة للتوقف والافلاس، أي باجراء سياسة تلاؤم وتوازن بين المطالب والاقتصاد. وبكلمة أوضح ان اشتراكية هذا الحزب تقوم على التوفيق بين المدخول الحاصل من انتاج المبادرة الفردية وتوزيعه بصورة عادلة على المجموع وربط هذا التوزيع

بصورة عملية بالنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يؤمن المصلحة العامة والاستقرار الاجتماعي »

« فالحزب يرى في مجال اشتراكيته أن من واجب الدولة أن تخطط وترسم المناهج الطويلة الأمد لاستثمار كل امكانات هذا البلد وموارده الطبيعية وفقاً لوسائل علمية وتقنية حديثة في الحقول الزراعية والصناعية والاجتماعية مع الابقاء على المؤسسات القائمة وتقويتها لأن الزراعة والصناعة ما تزالان بدائيتين » « وإقامة تعاون وتنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والخدمات العامة. ويرى وجوب مد يد المساهمة الفنية والمادية لتطويرها والاكثار من الاختصاصيين اللبنانيين والأجانب لدى واقع هذا البلد، وخلق موارد جديدة باستثمار الطاقات والتفكير بمستقبل لبنان على ضوء تقدم عالم اليوم السريع، وعلى ضوء الانجازات العلمية الحديثة أي التدخل في القضايا والشؤون العامة التي تعجز المبادرة الفردية عن تحقيقها ».

مفهوم لبنان:

« أما شخصية لبنان المميزة، فالحزب يعتبر في جوهر عقيدته ان لبنان لجميع أبنائه، وان جميع اللبنانيين أمة واحدة، وان قيام الدولة اللبنانية، ودعامة استقلالها وسيادتها مستمدان من ايماننا الصحيح القوي بكيان لبنان، واستمرار لبنان، ومستقبل لبنان، وهذا الايمان بلبنان يقضي بأن ينزل الوطن في نفس المواطن منزلة القدسية وتأمين الوحدة الروحية العميقة بين أفراده.

وان من أبرز مقومات الصفة المميزة لشخصية لبنان أنها:

أ - شخصية مسالمة تأبى ربط لبنان بأي حلف من الأحلاف السياسية والعسكرية مهما كان نوعه ومصدره، وتعتبر هذا البلد موطناً متفتحاً لتفاعل الحضارات والتجارات والأعمال.

ب - شخصية مستقلة قائمة بذاتها لا سيطرة لأحد عليها وبالتالي ملجأ وملاذا لجميع المضطهدين والمشردين من ديارهم.

ج - وسيط خير بين الشعوب كافة لأنه ليس له خصوم ولا مصالح عند أحد »

السياسة الخارجية:

« أما سياسة الحزب الخارجية، فاننا نرى وجوب اعتماد علاقات طيبة مع الدول على أساس المصلحة المتبادلة دون أي اجحاف بحق لبنان وبصورة خاصة مع الدول العربية التي تربطنا بها رابطة الجوار، والمصالح المتبادلة والمشتركة والعلاقات الطيبة التاريخية والاجتماعية والطبيعية، ومما تجدر الملاحظة اليه ان سياسة الحزب وتفكيره العقائدي قد تطور تطوراً ملموساً بعد قيام دولة اسرائيل قرب الحدود اللبنانية منذ سنة ١٩٤٨ على أرض فلسطين، واغتصابها أرضاً عربية، وتشريد بنيها من ديارهم، في أكبر مأساة عرفها التاريخ الحديث، وظهور مطامحها التوسعية والعدوانية على حساب لبنان والبلاد العربية. فرأى الحزب بالاستناد الى هذا الواقع المؤلم، وجوب توحيد جهود لبنان وتنسيقه مع مجهود الدول العربية لتقرير وحدة المصير والعمل بكل الوسائل والأساليب

السلمية وغير السلمية، للوقوف في وجه عدو مشترك، لاعادة الحق المسلوب الى أصحابه ولصد عدو وخطر مشترك، والحيلولة دون تحقيق مطامحه المجرمة.»

«غير ان للبنان مصالح خاصة مع بعض الدول العربية ومع بعض الدول الأجنبية، تؤثر الى حد بعيد في وضعه الاقتصادي والاجتماعي، وحتى لا تتعرض هذه المصالح للخطر عند حصول اختلاف بين الدول العربية، أو بين بعض الدول العربية والدول الأجنبية أصر لبنان على وضع نص خاص في ميثاق الجامعة العربية هو المادة الثامنة وبموجبها لا تلتزم الدولة المنتسبة الى الجامعة بقررات لم تكن هذه الدولة قد وافقت عليها. والحزب يرى ضرورة الابقاء على هذه المادة لأنها تجنب لبنان مخاطر المواقف المرتجلة والعاطفية»

الحزب بين الأحداث الهامة التي شهدتها البلاد في الآونة الأخيرة:

«بعد أن بينا بصورة موجزة بعض أحكام التنظيم وأوضحنا مفهوم بعض المبادىء يجدر بنا أن ننتقل الى الناحية التطبيقية، أي العملية لبيان نشاطنا الاجتماعي وحيوية هذا الحزب ومدى اهتمامه بالمصلحة العامة ومحافظة على ديمقراطيته عند حل هذه المشاكل والمسائل»

«فقد تعرض هذا البلد في الحقبة الأخيرة من الزمن لأحداث داخلية وخارجية وعالمية فلم يهمل هذا الحزب واحداً منها ولم يغض

طرفاً عن أية قضية وعن أية مشكلة سياسية أو اجتماعية بل عمل ضمن نطاق امكاناته ومقدرته داخل المجلس وخارجه من أجل حلها حلا عادلا لا بروح ايجابية بناءة سواء بتنبيه المسؤولين الى مساوىء تصرفاتهم أم بتخفيف حدة القوانين الجائرة عندما لا يكون أمر ازالتها في مقدور حزبنا أم بتعزيز القوانين الزراعية أم بتقديم المشاريع المفيدة للمصلحة العامة.

في القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية:

«كانت السنوات الأخيرة حافلة بالأحداث الكبيرة في الشرق العربي، وقد طغت هذه الأحداث مع أحداث فيتنام على غيرها من الأحداث العالمية، وأصبح البحث في أمرها هو الموضوع الشاغل للأندية العالمية وصحفها ولمجلس الأمم والأمن».

«وتمخضت الأحداث الجسام فولدت حرب حزيران سنة ١٩٦٧ وقد انتهت ويا للأسف بنكسة كبيرة للدول العربية. وسبق هذه المأساة ورافقها وتبعها مضاعفات هامة في سياسة لبنان الداخلية والخارجية وقف فيها جميعها هذا الحزب موقفاً صريحاً جدياً ومسؤولا أملاه عليه الواجب الوطني ومصلحة لبنان ومصلحة الدول العربية والتزاماته الدولية. وهنا يقتضي التوضيح».

«عندما سحبت الدول سفراءها على أثر حرب حزيران ١٩٦٧ من دولتي أميركا وانكلترا بسبب اتهامها بالتدخل لمصلحة اسرائيل في محاربة الدول العربية وقامت بعض الفئات بالدعوة الى مقاطعة هاتين الدولتين سياسياً واقتصادياً وتجارياً وامتناع عمال المرفأ عن

تفريغ حمولتها في منطقة قبرص، واضطرار التجار اللبنانيين لنقلها على نفقتهم الى بيروت، وتحميل المستهلك اللبناني بالنتيجة نفقة هذا النقل وقيام الدعاية المغرضة لتوجيه لبنان نحو العالم الشيوعي باعتباره مناصراً للدول العربية، جميع هذه الاعتبارات وغيرها صعدت الأزمة في لبنان ووضعتنا على مفترق طرق، وأوجبت علينا أن نختار بين العالم الشيوعي والعالم الرأسمالي.»

«وبما أنه تبين فيما بعد أن هاتين الدولتين لم يثبت تدخلها مباشرة في حرب حزيران لمصلحة الدولة المعتدية، وبما ان المنطق لا يسلم بأن قطع العلاقات مع هاتين الدولتين من شأنه أن يؤذيها أو أن يضر العدو الاسرائيلي، بل بالعكس قطع العلاقات يفيد اسرائيل، لأن العدو يسعى جاهداً لاقامة قطيعة دائمة بيننا وبين الغرب واظهارنا بمظاهر الدول المنضمة الى المعسكر الشيوعي، وخاصة لبنان المنفتح على الغرب ثقافة وحضارة واقتصاداً، ولأن هذه القطيعة ستدفع أميركا وانكلترا لمحاربة الدول العربية، ولدعم اسرائيل علانية مع ما لهاتين الدولتين من قوة ووزن في تقرير مصاير الشعوب.»

وبما أن مصلحة لبنان والبلاد العربية تقضي بفتح باب الحوار مع هاتين الدولتين والاستعاضة عن القطيعة بمزيد من الدعاية المنظمة المدروسة والمخططة بالأساليب العلمية الفعالة في توضيح القضية الفلسطينية، من أجل أن تنفذ بالحق والعدالة اللذين هما بجانبنا، الى قلوب وعقول العالم بأسره».

«وبما أن للبنان وضعا متميزاً يفرض عليه المحافظة على أرواح

جاليته وأموالهم في أميركا وعددهم يوازي عدد المقيمين في لبنان، وبالتالي للمحافظة على مركزه الاقتصادي وعلى أنظمته المشابهة الى حد بعيد أنظمة هذه الدول الكبرى التي تطبق نظاماً اقتصادياً حراً».

«بالنظر الى هذه العوامل وغيرها ومع تقديرنا لموقف الدول الاشتراكية المؤيد للعرب في القضية الفلسطينية نفسها نطالب باعادة العلاقة بيننا وبين الدول العربية الكبرى ولا سيما أن أمر المقاطعة لم تجمع على تنبيه الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

وهكذا يتبين أن موقف حزبنا تجاه جميع الأحداث مستمد من صميم المصلحة اللبنانية ومن صميم الواقع وفقاً لما تمليه علينا شريعة العقل والحكمة.»

في القضايا الداخلية - الانتخابات النيابية -

«ان تعلق هذا الحزب بالمبادىء الديمقراطية وايمانه الراسخ بجدوى فاعلية أساليبها لتطوير لبنان وتقدمه وازدهاره ورفع مستوى المعيشة وتأمين العزة والرفاهية والكرامة للشعب كما بينا دفاعه منذ نشأته للمحافظة على هذه المبادىء السامية وللوقوف بكل قوة وعزم وجرأة في وجه ل سلطة حاولت الانتقاص من قدر هذه المبادىء أو التعدي على حقوق الشعب وحرمانه التعبير عن ارادته بانتخابات حرة سليمة، أو باساءة استعمال السلطة والقوانين وافساد الدوائر الرسمية واستغلال المرافق العامة للمآرب الشخصية والتي تؤدي جميعها الى تعطيل العمل الديمقراطي الذي نؤمن به مرتكزا ومنطلقاً لعملنا السياسي بشتى الأشكال والأساليب الملتوية.»

« جميع هذه العوامل القديم منها والحديث حملت هذا الحزب على انتهاج سبيل المعارضة الأصيلة الثابتة والبناءة. معارضة لسياسة الحكم ولأسلوب الحكام في ممارسة الأحكام، لأن هذا الحزب يأبى السكوت على المساوىء التجاوزات على حد السلطة والقانون، يأبى السكوت عن الصفقات المشبوهة والتسويات المريبة على حساب بيت المال، يأبى الافتئات على حقوق بعض اللبنانيين وحرياتهم الشخصية والعامة ويأبى المساومة على المقاعد والمراكز الموازية، يأبى السكوت على ازدواجية الحكم التي تفشل العمل الديمقراطي الصحيح، فهو في كل عهد استنكر التصرفات غير المشروعة وأعلن رأيه دون همجية ببيانات عنيفة أو لسؤالات واستجوابات وجهها ممثلوه داخل المجلس النيابي أو بتصريحات بمؤتمرات صحافية أكسبته عداء السلطات ومحاربتها ومصالحه وأفراده في كل موقف، لكنها أمنت له ثقة الرأي العام وراحة الضمير وثنت المسؤولين أحيانا عن التمادي في الضلال ».

« ولم يكن موقف السلطة المعادي ليثني الحزب في وقت من الأوقات عن عزيمته في النضال المستمر وأن تحمل تضحيات جساما حتى بات يطلق عليه لقب « حزب الحرمان » واستمر وحيداً ثابتاً في حلبة الجهاد. وكان كلما ازدادت الحال سوءاً والفوضى انتشاراً والفساد استشراء ازداد أنصاره وتغلغلت مبادئه في نفوس النخبة الواعية من أبناء البلاد الى أن كانت الحقبة الأخيرة، وتدهورت فيها الحال الاقتصادية، والادارية والسياسية وعم الفساد الدوائر أو كاد »

من بين أحزاب هذا الفصل، يبرز حزب الكتلة الوطنية،

كحزب له مستقبل ولا يزال فاعلا في الحياة السياسية اللبنانية، رغم اضطرار عميد الحزب السيد ريمون اده للعيش بعيداً في باريس منذ فترة ما بعد الأحداث، حوالي العام ١٩٧٦.

لقد شكل حزب الكتلة الوطنية مع الكتائب اللبنانية، وحزب الأحرار ما سمي « بالحلف الثلاثي » وخاض معركة انتخابات المجلس النيابي الأخير تحت هذا التحالف والاسم، لكن حزب الكتلة الوطنية، بقيادة عميده عند نشوب الأحداث الأخيرة في ١٩٧٥/٤/١٣ كان له موقف آخر، هو موقف معادٍ ومغاير للحرب وأسلوبها وبكونها وسيلة لحسم الخلاف.. وبهذا انشق العميد ريمون اده وحزبه عن الحلف الثلاثي.. ولم يكن في صف المقاتلين في أي وقت مما سبب له شخصياً، تعرضاً لمحاولة اغتيال، حيث أصيب بساقه برصاصات حلفاء الأمس. ثم تعرض حزبه لمحاولة انشقاق أيضاً حين ضمت « الجبهة اللبنانية » أحد أبرز وجوه حزب الكتلة الوطنية، وهو النائب « ادوار حنين » أمين عام الجبهة اللبنانية حالياً.. وبصفوف الشباب. كما ذكرنا سابقاً، حاولوا في الجبهة اللبنانية، إضعاف قاعدة الحزب الشابه، فأبرزوا أحد المنشقين وهو « باش مارون ». لكن كل ذلك لم يجعل الحزب ينتهي، وحتى الآن فبكل أمر، ينظر الى رأي عميد الحزب، ريمون اده. نظرة لها معناها.

وأخيراً، يجب أن نذكر أن لعميد الحزب، موقف ثابت من « اتفاقية القاهرة » بالنسبة لتواجد المقاومة، فهو ضد الاتفاقية، وقد صوّت ونوابه ضدها.. وهو لا يزال ضد مثل هذه الاتفاقيات.. وضد الحرب اللبنانية، وضد دخول قوات الردع العربية.

حزب الهيئة الوطنية

- حزب البرجوازية المسلمة ، ليس له جذور شعبية ، انما ينحصر بين صفوف الطبقة الوسطى وبين مجموعة من المتمولين المسلمين . وهو يصنف نفسه بأنه « حزب في الوسط » ليس مع اليمين وليس مع اليسار .

- تأسس الحزب بعد استقلال لبنان مباشرة وضمن ميثاقه خطبة الاستقلال التي ألقاها رياض الصلح حول وضع لبنان العربي .

- من مؤسسيه :

- أمين العريسي

- الحاج محمد كامل طباره .

- الرئيس الحالي :

- أمين العريسي .

- لرئيس الحزب برقية مشهورة في تأييد السلطة بموقفها من اصطدامها بحركة المقاومة في حوادث نيسان ١٩٦٩ .

- ليس للحزب نواباً في البرلمان الحالي . وآخر ممثل للحزب كان في برلمان ١٩٦٩ ..

- ينشط الحزب مع كل دورة انتخابية جديدة .. ويبرز رموزه كمفاتيح انتخابية اسلامية .

حزب الهيئة الوطنية
[مفاهيم]

« الهيئة الوطنية هي حزب لبناني عربي سياسي اجتماعي يحرص على كيان لبنان واستقلاله وسيادته ضمن حدوده ، ويؤمن بعروبته ويرى أن طابعه الخاص ضمن المجموعة العربية لا يلزمه بالانكماش والانعزال بل يحتم عليه دوراً طليعياً وسعياً دائباً وراء التفاهم العربي تحقيقاً لتعاون غير محدود وذلك تجاوباً مع المصلحة اللبنانية والشعور الوطني . »

في الكيان اللبناني :

« قلبنا اللبناني العربي سيظل أبداً يخفق مع اخوانه العرب في النصر والمحنة ، فما ذلك إلا لأن لبنان هو بالنسبة لنا من العربية انسان عين ووريد قلب نحرص على سلامته واستقراره واطمئنانه كما نحرص على بحبوحته وازدهاره حرصنا على أولادنا الراتعين في جنانه وآبائنا الراقدين في جنباته .

ولا يفزعنا ولا يحزننا أن يزايد البعض على حبنا للبنان واخلاصنا له .

لكن التاريخ يعلم مدى مساهمتنا في تحرير لبنان ومدى تفتح حبنا على العيش فيه وهو حر على العيش في ظلال حراب المستعمرين »

في عروبة لبنان:

« ان لبنان هو عربي القلب والوجه واللسان، فتاريخه هو جزء من تاريخ الأمة العربية، وطبيعته الجغرافية هي تتمة لطبيعة البلدان العَربية المجاورة ومصالحه الاقتصادية والسياسية بل الحياتية مرتبطة بمصالح اخوانه العرب، لذلك ستذهب سدى كل المخططات الاستعمارية الهادفة الى خلق قومية لبنانية مصطنعة مستقلة عن القومية العربية بقصد سلخ لبنان عن المجموعة العربية، وزجه في أتون الانعزال ».

« ومن هذه المخططات مثلا محاولة عزل الأحداث التاريخية اللبنانية عن تاريخ العرب وتراثهم الحضاري وحصرها بفترة معينة، وتشجيع اللغة العامية على حساب الفصحى، وابراز المعالم الفينيقية على انها الأصل للتاريخ اللبناني، ومحاولة عزل الفينيقيين عن العرب بينما هم في الحقيقة والأصل موجة سامية عربية.

والعربية كقومية لا ترتبط بالدين بقدر ما ترتبط بالعزة والسيادة والاستقلال، وبأمجاد لا يمكن للوطنية الصحيحة الا أن ترتكز عليها.

في الساحة الداخلية

في الحرية والديمقراطية:

« ان علاقة المواطن بأخيه يجب أن تبنى في لبنان على أساس أن الوطن هو عائلة كبرى وذلك بعيدا عن المحسوبية والطائفية والعنصرية والطبقية والاستغلال والاستئثار فمصلحة الفرد تنبع من مصلحة المجموع وحرية ألفرد يحميها الجميع ».

ولذلك طالبت الهيئة الوطنية ولا تزال تصر على تعديل قانون الانتخاب باعتماد الدائرة المنفردة والصغرى والصندوقة المتجولة والبطاقة الانتخابية، وتحديد مصاريف المرشح الى آخر التعديلات التي ضمنها مشروع التعديل.

لذلك طالبت الهيئة الوطنية ولا تزال تطالب بوضع برنامج اصلاح سياسي جذري يشمل تنظيم الحياة الحزبية واعتمادها كأساس ومنطلق للحياة النيابية كما في بلدان العالم ».

في الغاء الطائفية:

« ليس في لبنان قضية طائفية، فقد عاش الشعب جنبا الى جنب بسلام ووئام مدى العصر، ولولا التدخل الأجنبي في القرن الماضي لما شاب تاريخنا أية شائبة ولولا استغلال البعض للطائفية واتخاذها أساسا للتمثيل النيابي ودخول الوظائف، لنسينا أن في لبنان مجموعة طوائف، والخلافات التي برزت في الانتخابات الأخيرة كانت سياسية فقط، لذلك فنحن ندعو لتطوير الميثاق الوطني نحو وحدة وطنية قائمة على أساس الغاء الطائفية ومن هنا كانت بادرة الهيئة لانشاء « جبهة مشتركة » تعمل على توحيد الصف.

في العدالة الاجتماعية:

« في هذا الخضم من صراع المبادىء المتجاذب بين اشتراكية ورأسمالية، يؤمن حزب الهيئة الوطنية بأن خير ما يتفق والواقع اللبناني هو اعتماد مبدأ العدالة الاجتماعية التي تشكل بالنسبة للبنان اشتراكيته الخاصة ».

« وهذه العدالة يتوجب على الدولة أن تفرضها بحكم التشريع والقانون فلا يجوز أن يكون هناك فئة من المتمولين المحتكرين تتحكم بكثير من مرافق البلد الاقتصادية، وتستغلها وتتهرب من دفع الضرائب والمساهمة في تغذية الموازنة بأساليب ملتوية أن تطالها القوانين.

ولأجل تأمين عدالة اجتماعية للمواطن تشمل المسكن الشعبي والتعليم المجاني والدواء المراقب والتعاونيات الاستهلاكية للحاجات الملحة والضرورية بأسعار يقوى عليها المواطن يقتضي تأمين موازنة صحيحة تصرف على هذه الأبواب، وهذا يستلزم الأمور التالية:

١ – اعادة النظر في النظام الضرائبي.

تأمين حسن جباية الضرائب والقضاء على أساليب التهريب التي يفتعلها المكلفون.

٣ – تأمين انفاق صحيح الأبواب الموازنة المتعلقة بشؤون العدالة الاجتماعية.

والى أن تسن التشاريع وتنفذ في ميداني العدل الاجتماعي والتنظيم الضرائبي ستبقى كلمة العدالة الاجتماعية في لبنان كلمة جوفاء تستعمل للتخدير والالهاء، وسيكون على الأحزاب الواعية مهمة شاقة منذ الان تتعلق بشحن الوعي الاجتماعي، وتحضيره الدائم للمطالبة بالعدالة الاجتماعية تطبيقا علميا لا قولا فارغا ».

الوضع الاقتصادي:

« ان الهيئة تعتبر أن التطبيق الكامل للعدالة الاجتماعية يؤدي

الى أحسن النتائج ويراعي تكوين ووضع لبنان الخاص، ويتمشى مع الاقتصاد الحر الذي يرى الحزب ضرورة المحافظة عليه وعلى الملكية الفردية وعلى القطاع الخاص، شرط أن يضمن هذا القطاع سلامة الأوضاع الاجتماعية وينمي الصناعة ويطور الزراعة والسياحة ».

في السياسة الخارجية:

١ – اتخاذ سياسة خارجية عربية متحررة، والعمل على توحيد الصف العربي سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وتقوية الجامعة العربية لمجابهة القضايا العالمية.

٢ – شجب منطق القوة، في السياسة الدولية، واستنفار الضمير العالمي للوقوف بجانب الحق والعدل لمحو العدوان الاسرائيلي.

٣ – الدعوة لتحويل ميزانيات الدول العربية لميزانيات دفاعية، في سبيل محو العدوان والاستعداد لجميع الطوارىء.

٤ – ربط علاقاتنا بالدول نسبة لعلاقاتها (باسرائيل) والوقوف من مؤيدي (اسرائيل) موقفا مماثلا من مصالحها الاقتصادية والسياسية.

٥ – الايمان بالحياد الايجابي في الخلافات الدولية وتأييد الدول المتخلفة من التدخل السياسي والاقتصادي.

٦ – محاربة الأحلاف العسكرية.

٧ – تأييد الأمم المتحدة بحيث تصبح قوة عادلة رادعة.

التجنيد الاجباري:

لا بد لمجابهة العدو من اقرار مشروع التجنيد الاجباري هذا المشروع الذي ما انفكت تطالب به الهيئة الوطنية مع كافة الفئات الشعبية، ومهما كانت تكاليفه المادية فان ضرورة تحقيقه تقدمه على أي عمل آخر تقوم به الدولة في لبنان.

العمل الفدائي:

هذا العمل يجب أن يسبق العمل العسكري على صعيد الجيوش النظامية ويسانده عند الضرورة، لأنه يقلق العدو ويقض مضاجعه... وعلى المسؤولين في لبنان أن يسهلوا مهمة العمل الفدائي ويشجعوه فان بطولة هذه النخبة المخلصة قد أعادت للعرب بعض كرامتهم المهدورة، ولعل المهرجان الرائع الذي شيع به جثمان الشهيد اللبناني البطل خليل عز الدين الجمل هو أكبر دليل على تجاوب الشعب اللبناني مع أعمال الفداء، وستقوم الهيئة الوطنية بكل ما يمليه عليها الواجب في دعم هذا العمل البطولي حتى يتحقق النصر فنحن مع الفدائيين الأبطال والعمل الفدائي الذي يثير اعجاب الجماهير العربية بدون استثناء، نحن نؤيده بامكاناتنا ولا نشترط سوى الحفاظ على سيادة لبنان وسلامته.

لقد مثل حزب الهيئة الوطنية البورجوازية الاسلامية التقليدية في بيروت خاصة، في فترة ما بعد الاستقلال... وكان له دوره السياسي في تلك الفترة...

لكن الحزب وقيادته... منذ العام ١٩٦٩ توقفا عند الماضي ولم يتجاوزا ذلك الى الحاضر فالمستقبل... فانتهى اسماً وحزباً، كان له دور.

كتلة التحرير العربي

- حزب التحرير العربي

- أسس عبد الحميد كرامي الوجه الوطني اللبناني - الشمالي - في أواخر الأربعينات كتلة برلمانية تحت اسم:

كتلة التحرير الوطني، وكان منها:

- الشيخ عبد الله العلايلي.
- سعيد عقل.
- الشيخ نديم الجسر.
- نصوح آغا الفاضل.
- سليمان العلي.

ولكن هذه الكتلة انهارت بسرعة:

- بعد ذلك قام الرئيس رشيد كرامي ابن عبد الحميد كرامي بتأسيس حزب تحت اسم: «حزب التحرر العربي».
- هذا الحزب، حزب مناسبات يستخدم اسم مؤسسه ورئيسه في الانتخابات.
- قوة الحزب الرئيسية مستمدة من شخصية رئيسه الرئيس رشيد كرامي ومن تاريخ مؤسسه عبد الحميد كرامي كرجل من رجالات الاستقلال.

حزب النهضة

ـ الحزب الديمقراطي الاشتراكي

- حزب النهضة: أسسه المرحوم أحمد الأسعد، والد السيد كامل الأسعد رئيس المجلس النيابي، وقد أسس في أواخر الاربعينات.
- طور كامل الأسعد حزب النهضة، تحت اسم الحزب الديمقراطي الاشتراكي، وذلك بعد عام ١٩٥٨.
- في العام ١٩٥٨ وقف حزب النهضة بقيادة أحمد الأسعد مع الثورة الشعبية ضد الرئيس كميل شمعون ورغبته بالتجديد، وضد التدخل الأجنبي وسياسة الأحلاف.
- انتقم كميل شمعون من أحمد الأسعد وأسقطه في الانتخابات، وبرز بعد ذلك السيد كامل الأسعد بحزبه الجديد..
- يضم الحزب بعضويته معظم نواب الجنوب اللبناني وأنصار الحزب ومؤيدوه أكثريتهم في الجنوب.
- بفعل موقع السيد كامل الأسعد في رئاسة المجلس النيابي فإن الحزب لا يزال يتمتع بقوته السياسية مع ضعف على المستوى الشعبي.
- للحزب كتلة نيابية تتعاون مع كتلة النواب المستقلين التي

يرأسها أيضاً السيد كامل الأسعد.

- قواعد الحزب مهددة بالانقراض بعد ظهور حركة «أمل» وقوة الحزب مستمرة ومستمدة من شخصية السيد كامل الأسعد.

حزب حركة العمل الوطني

- تأسس هذا الحزب في أواخر الستينات العام ١٩٦٩ .
- مؤسس الحزب هو القاضي السابق والنائب الحالي عثمان الدنا .
- حزب شخصي لا قوة شعبية له .
- استغل الحزب في الانتخابات الأخيرة وكان واسطة لايصال مؤسسه للبرلمان .

الحزب الديمقراطي

- تأسس الحزب في العام ١٩٦٩ .
- من مؤسسيه:
  - جوزيف مغيزل: محامي .
  - باسم الجسر: محامي وكاتب سياسي مشهور .
  - د . اميل البيطار: وزير صحة سابق في حكومة الشباب التي ألفها الرئيس صائب سلام .
- يمثل هذا الحزب وسط البورجوازية ومبادىء هذا الحزب اصلاحية ضد الثورة .
- يعتمد هذا الحزب على « الصالونات » السياسية أكثر من اعتماده على القواعد الحزبية .
- اتخذ الحزب من « الحركة الاصلاحية » التي قام بها الرئيس اللواء فؤاد شهاب أساسا لمبادئه .
- الانتماء الأصلي لأمين عام الحزب جوزيف مغيزل كتائبي .
- أما الان فانه منسلخ كليا عن أفكار ومبادىء حزب الكتائب .

- للحزب «بعض» المواقف التقدمية التي لا تبعد عن كونها اصلاحية في الأساس.
- الحزب علماني الأفكار والأهداف.

- **أهداف الحزب محددة في ميثاقه بما يلي:**

أولا: وطنيـاً: احـلال الولاء للوطن محـل الولاء الطائفي والفئوي.

ثانياً: علمانياً: الفصل بين الدين والدولة والغاء الطائفية وتوحيد قانون الأحوال الشخصية.

ثالثاً: ديمقراطيا: تحقيق المشاركة الشعبية في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

رابعاً: تقدمياً: ازالة جميع أنواع الاستغلال وتحقيق العدالة الاجتماعية والانماء الشامل.

خامساً: عصرياً: الانفتاح على العلم والتطور.

وقبل أن نختتم هذا الفصل، نعرض لتنظيمات وحركات ظهرت على الساحة اللبنانية بفعل الأحداث يمكن تصنيفها من حيث المنحى الفكري بأنها امتداد للتقليدية اللبنانية... رغم طرحها لنفسها في خضم الأحداث التي عصفت في لبنان العام ١٩٧٥.

إن إيراد هذه التنظيمات أو الحركات في هذا الفصل... جاء تسلسلا منطقيا مع جذورها الأصلية وما تمثله من اتجاهات فكرية أو سياسية لذلك، فالمكان الطبيعي الذي قدرناه لها هو في فصل الأحزاب التقليدية... أما مكانها على الساحة اللبنانية خلال

الأحداث فقد كان الى جانب الحركة الوطنية اللبنانية لكن من منظور يختلف عن منظور الحركة الوطنية وطروحاتها السياسية... وأهداف تختلف عن أهداف الحركة الوطنية ومن هنا فإن إيراد هذه التنظيمات في هذا الفصل لا يعني الا التقييم السياسي، وليس التقييم خلال الأحداث...

حركة رواد الاصلاح

- في العام ١٩٥٨ قاد الرئيس صائب سلام المقاومة ضد عهد الرئيس كميل شمعون في التجديد وفي طلب التدخل الأجنبي وسياسة الأحلاف. ولقد قاد الرئيس صائب سلام قوات « المقاومة الشعبية » في بيروت...
- في العام ١٩٧٣ تأسست حركة رواد الاصلاح « بزعامة السيد تمام سلام الابن البكر للسيد صائب سلام بحيث ضمت مؤيدي صائب سلام، ومجموعات الشباب من الذين يؤيدون السيد تمام سلام وكامتداد لخط صائب سلام نفسه.
- تعتمد حركة رواد الاصلاح على مؤسسات المقاصد الاسلامية التي يتمتع السيد صائب سلام بنفوذ كبير داخل صفوفها، من مدارس، وجمعية، ومستشفى، وجمعية خريجي المقاصد...
- في العام ١٩٧٥ بدأت « حركة رواد الاصلاح » بنشاطاتها رغم محافظتها على الحياد وعدم دخولها الحرب، أو أي من الأطر السياسية التي تواجدت على ساحة العمل الوطني.. ورغم امتلاك الحركة للسلاح وبوفرة...
- اتخذت « حركة رواد الاصلاح » طابع العمل الاجتماعي في

الأحياء بإنشاء التعاونيات وتقديم الخدمات الطبية عن طريق مستشفى المقاصد الاسلامية...
- قوة الحركة ونشاطاتها تنحصر في مدينة بيروت كمركز قوة الرئيس صائب سلام نفسه.
- كان إنشاء « حركة رواد الاصلاح » لهدف ابقاء الرئيس صائب سلام وما يمثله على الساحة خاصة في بيروت بعد نشوء التنظيمات والقوى الجديدة.

جُنْدُ الله

- « جند الله » ليس تنظيما بالمعنى الحقيقي لكلمة تنظيم... إنما هم مجموعة مسلحة.
- مثلت مجموعة « جند الله » أبناء حي واحد في طرابلس شمال لبنان هو حي « أبو سمرا ».
- مثلت مجموعة « جند الله » تطرفاً دينيا إن في مواجهة الأحداث بمفهوم اسلامي متعصب، أو في تفسير الأحداث نفسها...
- اتهمت مجموعة « جند الله » أثناء الأحداث في الشمال بعدم الانصياع لخطط وتحركات ونشاطات الحركة الوطنية اللبنانية وانها كانت تنشط وحدها وحسب تقديرها...
- ليس للمجموعة من قائد معروف، سوى انهم مثلوا سكان حي (أبو سمرا) من أحياء مدينة طرابلس المعروفة.
- وقفت مجموعة « جند الله » ضد طروحات الحركة الوطنية في برنامجها الاصلاحي أو علمنة الدولة.
- تشتتت المجموعة بعد صدامات عدة مع أطراف الحركة الوطنية.

التَنظيمُ العَسْكري للجَماعَة الإسْلاميّة المجَاهدُون

- تأسس تنظيم المجاهدون كتنظيم عسكري للجماعة الاسلامية العام ١٩٧٦ واعتبر كامتداد عسكري لتنظيم الجماعة.
- الأمين العام للجماعة الاسلامية هو السيد فتحي يكن وأبرز وجوه الجماعة السيد المحامي محمد علي ضناوي، ابراهيم المصري.
- مبادىء الجماعة الاسلامية: حركة اسلامية رسالتها الاسلام وغايتها عبادة الناس لربهم أفرادا وجماعات بإقامة المجتمع الاسلامي الذي يعتمد احكامه وتعاليمه من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ.
- يقوم تنظيم الجماعة الاسلامية على: تنظيم حركي شامل يضم الى عضويته الرجال والنساء.
- شكلت الجماعة الاسلامية (المجاهدون) ليكون « كتنظيم قادر على أن يستوعب طاقات الشباب المؤمن بالبلد ويوجه هذه الطاقات بعد صقلها وتدريبها في طريق الجهاد الصحيح ».
- أما الجماعة الاسلامية فهي تأسست في لبنان العام ١٩٦٤ في

مدينة طرابلس شمال لبنان. وقفت ضد طروحات الحركة الوطنية في « العلمنة » والبرنامج المرحلي الذي طرحه الشهيد كمال جنبلاط كبرنامج للحركة الوطنية اللبنانية... وقالوا: « لا للعلمنة، نعم للاسلام » و.. « إن الاسلام لا يسمح بتغيير الأحكام الشرعية، ولا يبيح زواج المسلمة بغير المسلم، ولا يسمح بالزواج المدني، ولا يترك الخيار للمسلم وبذلك تكون العلمنة مناقضة للاسلام ».

الفصل السادس

أحزاب الأقليات

الأحزاب الأرمنية
- الطاشناق
- الهنشاق
- الرامغفار
- الجيش السرّي الأرمني

الأحزاب الكردية:
- الحزب الديمقراطي الكردي البارتي
- الحزب الديمقراطي الكردي القيادة المؤقتة
- منظمة البارتي الكردي اليساري
- الحزب الكردي اللبناني - رزكاري
- حزب رزكاري - ٢ -

أحزاب الأقليات، أحزاب لعبت دوراً أساسيا في الحفاظ على الهوية القومية للقوميات التي تمثلها، والتي جاءت الى لبنان، هربا من أنظمة الحكم في أوطانها الأصلية، أو بحثا عن سبل عيش أكثر عطاء..

وفي الأساس، فقد شكلت الأحزاب الرئيسية، من أحزاب الأقليات كإقتدادٍ للأحزاب الاساسية في بلادها الأصلية. في نية بأن تلعب نفس الدور أو استمرارا لهذا الدور..

ولقد عملت أحزاب الأقلية هذه بشكل مستمر للحفاظ على حقوق من تمثل، وعلى الضغط على السلطة لاكتساب الجنسية اللبنانية دون ذوبان أي مع الاحتفاظ بالتقاليد والعادات والشد المستمر الى البلد الأصلي...

إلا أنه ومع استمرار العيش بالمغترب الذي هو لبنان بالنسبة لهذه الأقليات... فإن أحزاب الأقليات قد انغمست بالسياسة اللبنانية فلعبت دوراً عن طريق التحالفات الحزبية اللبنانية، فأفادت في ترجيح كفة الأحزاب التي تحالفت معها في الانتخابات، واستفادت بتحقيق مطالبها عن طريق تبني الأحزاب المتحالفة لقضاياها ثم طورت أعمالها، بعد حصول رموزها على الجنسية اللبنانية، على خوض المعترك السياسي اللبناني، ففاز بعض ممثليها

بالانتخابات النيابية، ثم فرضت نفسها على الحكم، بحيث أصبح لبعضها ممثل دائم في أي حكومة..

وبمعنى آخر، فقد انغمست هذه الأحزاب في السياسة اللبنانية بشكل تدريجي حتى أصبحت جزءاً من التحرك السياسي اللبناني ككل، وأصبحت في عداد الأحزاب اللبنانية..

بعضها حافظ على حياديته في الأحداث الأخيرة...

بعضها الآخر، جرفته الاحداث نفسها فأصبح جزءاً منها...

والبعض الثالث لم يكتف بالتأثر بالأحداث بل ان الاحداث أثرت عليه... وعملت في بنيته انشقاقا وتفتيتاً.

لكن، ومع كل هذه الانشقاقات أو التفتت الذي أصاب البنية العامة لأحزاب الأقليات... فإن نظرية المؤرخ البريطاني: أرنولد توينبي حول التحدي، والأقليات تبقى ثابتة، وهي النظرية القائلة بأن الأقليات تدفعها الظروف الى التآخي والالتفاف حول الذات وذلك لحماية النفس...

ولذلك، فكل تحرك سياسي لهذه الأحزاب في الأصل كان لحماية من تمثل، لحماية النفس... من الذوبان ومن أن تكون ضحية ـة هم ليسوا طرفاً فيها.

بل ان تطاحنا واقتتالا كان يقوم بين هذه الأحزاب في وقت السلم، تحول الى نوع من «الطلاق الديمقراطي» في حال حصول خلاف في وجهات النظر، قلما تستخدم به الأسلحة كما كان يحدث... قبل الحرب الأهلية اللبنانية.

ان الأقليات تبقى رغم ظروف الهجرة والتشرد ان امتلكت قيادات حكيمة فوق الصراعات المحلية. وهي تستطيع أن تكون بمنأى عن ذلك إن أعطت لكل صراع مفهومه وأبعاده...

إن أحزاب الأقلية في الساحة اللبنانية... تنقسم الى قسمين:

- قسم أحزاب الأقلية الأرمنية.
- قسم أحزاب الأقلية الكردية.

ولقد استطاعت الأولى، أي الأحزاب الأرمنية، أن تبتعد ما أمكن عن الأحداث فلا تنغمس فيها، وأن تلعب في مرحلة من المراحل، دور الوسيط بعد أن كانت النظرة عنها انها تميل في النهاية الى جانب الأقوى في بعد مفهوم، وهو البعد الذي يحافظ على الشخصية. فلا يصهرها في التحالفات الخاسرة...

أما الأحزاب الكردية، فقد عصفت بها الخلافات والانشقاقات فحولت الحزب الواحد الى أحزاب.. وغابت كل مفاهيم أو أسس سياسية لقيام هذا الحزب الجديد أو الاسم الجديد.. وباتت عملية التعرف على الأصل، تعني بذل جهد ملحوظ للوصول الى الحقيقة... وأصبحت أسماء الأحزاب الجديدة تعرف عند ذكر اسم زعيمها أو أمينها العام...

لماذا...؟

لماذا حافظت الأحزاب الأرمنية ما أمكن على وضعها؟

ولماذا لم تحافظ الأحزاب الكردية ما أمكن على وضعها؟

للاجابة على هذين السؤالين، يجب الرجوع الى الأصول...

فليست الساحة اللبنانية وحدها هي السبب...

إن الأحزاب الأرمنية أصلا أخذت وقتها اللازم لحصول الفرز القائم، حزب يمين، حزب يسار، حزب وسط، حزب مثقفين، ومتطرفين وأخذت وقتها في تحالفها، والتقاء أفكارها ومشاربها... وبالتالي فقد استقرت أوضاعها أو كادت قبيل الأحداث اللبنانية الأخيرة، أي الأحداث في العام ١٩٧٥.

لهذا فقد واجهت الأحداث، وهي تقريبا في وضع مستقر من حيث التصنيف أو الفرز...

قبل ذلك كانت عمليات الاقتتال مشهورة بين حزبي: الطاشناق اليميني، وحزب الهنشاق الذي يمثل يسار الوسط. وكانت ضحايا كثيرة تسقط نتيجة هذه العمليات الاقتتالية.

لكن ذلك استمر وقتا قبل «الاستقرار» بالفرز والتصنيف... حيث اننا نرى بعد حصول الفرز في الأحزاب الأرمنية تحالفات انتخابية تقوم بين هذين الحزبين المختلفين عقائديا...

وفي الأحداث التي هي أهم من الانتخابات كان اللقاء أكبر حيث التقت قيادة الأحزاب الأرمنية على هدف واحد: ابعاد الأقلية الأرمنية ما أمكن عن قلب الصراع.

أما في الجانب الآخر... – أي – الكردي فالأمر مختلف تماماً... ولقد لعبت عدة عوامل للوصول بالوضع الكردي على الساحة اللبنانية الى ما وصلت اليه... عوامل ترجع الى الاختلاف مع الحزب الأم، وعوامل محلية لها دور بالوضع الطائفي في لبنان.

فبالأصل، كان هناك خلاف ما بين زعيم حزب البارتي الكردي، الحزب الكردي الأقدم في الساحة اللبنانية، وبين مصطفى البارزاني زعيم الأكراد الراحل، وقد سجن البارزاني السيد. جميل محو زعيم حزب البارتي الكردي اللبناني لثلاث سنوات في شمال العراق...

هذا الخلاف انعكس على الساحة في لبنان فمن أكراد لبنان من كان يؤيد البارزاني، وهؤلاء وقفوا ضد السيد محو... ومنهم من اتجه نحو اليسار، وأصبح وجوده داخل حزب البارتي الكردي لا يمثل أفكاره وطموحاته...

من جهة أخرى... فإن الأحزاب الأرمنية، نظراً لانتمائها الطائفي الى المسيحية، وجدت دعما في عملية التجنيس بالجنسية اللبنانية بينما يعيش حوالي ٧٥ ألف نسمة من الأكراد أكثرهم يحمل «جنسية قيد الدرس».

هذا الوضع ساهم في تحميل المسؤولية للقيادات الكردية التقليدية وبزيادة النقمة عليهم... وبالتفاعل داخل أجسام وبنية الأحزاب الكردية بشكل عام... ومن هنا الفرق...

بين وضع استقرار بعد طول مخاض... بالنسبة للأحزاب الأرمنية، وبين وضع غير مستقر لا يزال يمر بمرحلة المخاض بالنسبة للأحزاب الكردية. ومهما يكن من أمر، فإن أحزاب الأقلية من أرمنية وكردية هي أحزاب لبنانية تمارس أعمالها فوق الأرض اللبنانية، ويحمل معظمها ترخيصاً رسمياً من السلطات الرسمية اللبنانية بصفته حزباً لبنانيا.

ومن هنا، معالجتنا لهذه الأحزاب، لكونها تمارس عملها على الأرض اللبنانية ولكون معظمها يحمل ترخيصاً بذلك، ولكونها تؤثر وتتأثر بالوضع اللبناني... وفي كل الأحوال... فإن ممارسة هذه الأحزاب لنشاطاتها السياسية مرهون بالحفاظ على الشخصية القومية لمن تمثل... وهي، أي هذه الأحزاب مرهون بقاءها واستمرارها ما دامت الشخصية القومية لمن تمثل مميزة عن الآخرين، وإلا فقدت مبرر وجودها فيما لو تم الذوبان الكامل لهذه القوميات بالمجتمع اللبناني... حيث ان الساحة اللبنانية فيها من الأحزاب اليمينية والتقليدية والبورجوازية واليسار واليسار المتطرف بحيث تستوعب كل اتجاه... لولا هذه الصفة التي تميز أحزاب الأقليات وهي أنها تمثل قوميات أخرى...

الأحزاب الأرمنيّة
حزب الطاشناق

- تأسس في تفليس - أرمينيا العام ١٨٩٠.
- حزب أرمني حكم جمهورية أرمينيا بعد الثورة البلشفية مستفيدا من مرحلة الفوضى وعدم تمكن الثورة من القضاء على المؤامرات التي واجهتها بعد انتصارها...
- استمر في حكم أرمينيا منذ العام ١٩١٨ وحتى العام ١٩٢٢.
- في العام ١٩٢٢ استطاع جيش السوفييت أن يطهر أرمينيا ويسقط الطاشناق عن حكم أرمينيا والتي أصبحت تحكم من قبل الحزب الشيوعي في أرمينيا.
- هاجرت قيادات الحزب الى خارج الاتحاد السوفياتي وجعلت مركزها الرئيسي في واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية.
- بدعم من الانتداب الفرنسي على لبنان أسس لحزب الطاشناق فرع في لبنان وهو بهذا يعتبر أقدم حزب أرمني في لبنان.
- يعتبر الحزب حزباً يمينيا مؤيدا لسياسة المعسكر الغربي ومعاد للاتحاد السوفياتي.

- أكثرية نواب الأرمن في المجلس النيابي اللبناني تتبع لحزب الطاشناق لنفوذه في الأوساط الرأسمالية.
- حافظ حزب الطاشناق على حركته السياسية ويفرض نفسه بحيث لا تخلو حكومة لبنانية من ممثل للحزب فيها...
- اعتمد في فترة سابقة من قبل نشاطات المعسكر الغربي في المنطقة وأخذ موقف مضاد للرئيس جمال عبد الناصر والمد القومي العربي.
- للحزب جريدة ناطقة باسمه تسمى «آزتاك».
- رئيس الحزب: غارو ساسوني.
- من أبرز وجوه الحزب: النائب ابلغيتيان وسكرتير اللجنة المركزية كريكور نكروريان ومسؤول العلاقات السياسية سركيس زيتليان.
- تحالف حزب الطاشناق بعد طول صدام مع حزب الهنشاق في الانتخابات النيابية الأخيرة، وضم التحالف أحد أعضاء حزب الهنشاق وهو النائب «آرا يرونيان» واعتبر نجاحه، نجاحا لتحالف الحزبين في المرحلة الراهنة.

حزب الهنشاق

- أثناء الحرب العالمية الاولى وتعرض الأرمن في تركيا لمذابح جماعية، اضطرت جماعات من الأرمن الأتراك الى النزوح والهجرة الى لبنان ومنهم تأسس هذا الحزب.
- يمثل الحزب يسار الوسط بالمفهوم الفرنسي الغربي للاشتراكية.
- نظامه الداخلي يقوم على أسس ديمقراطية على النقيض من حزب الطاشناق.
- يختلف مع حزب الطاشناق في تأييده للغرب.
- له صلات مع أرمينيا الأم، ويرمي لاقامة علاقات وطيدة مع الاتحاد السوفياتي...
- خاض الانتخابات النيابية لأكثر من مرة رغم صدامه مع حزب الطاشناق الذي كان يحتكر تمثيل الأرمن.
- في الانتخابات الأخيرة تحالف للمرة الأولى مع حزب الطاشناق انتخابيا.
- للحزب جريدة ناطقة باسمه تحت اسم «آرارات».
- رئيس الحزب: جي راجيان.

حزب الرامغفار

- يعتبر هذا الحزب حزب المثقفين الأرمن.

تأسس الحزب في الخمسينات وذلك بعد احتدام الاصطدامات الدموية التي كانت تحدث بين حزبي الطاشناق والهنشاق.

- ضم الى صفوفه الأرمن الذين لم يؤيدوا هذه الاصطدامات والذين يرون فيها اقتتالا على حساب الشعب الأرمني.

- استطاع الحزب بعد تشكيله أن يلعب دوراً مهما في قيام جبهة معارضة ضد حزب الطاشناق ويمينيته وسيطرته على مقدرات الشعب الأرمني.

- شكلت جبهة المعارضة قبيل العام ١٩٦٩ من: حزب الرامغفار، حزب الهنشاق، ومن الشيوعيين الأرمن.

- للحزب جريدة تحت اسم: «زارتونغ».

- يتألف مجلس قيادته الجديدة من: نوبار نوخوديان: رئيس الحزب

فاهيد غازرايان: الأمين العام

وأعضاء اللجنة التنفيذية:

- هنري أورفليان
- مايك بوغوسيان
- انترانيك بوسويان
- فاروجان تنميلان

من أبرز مؤسسيه، رئيسه السابق: آهارونيان.

الجيش السرّي الأرمني لتحرير أرمينيا

- تأسس هذا الجيش في ١٩٧٥/١/٢٠ .
- يضم بين صفوفه الشباب الأرمني المتطرف.
- يحارب المصالح التركية في أي مكان...
- يتبنى الكفاح المسلح للوصول الى أهدافه.
- تتلخص أهدافه في تحرير أرمينيا التركية.
- برز نشاطه في لبنان باستهدافه مجموعة مصالح تركية.
- للجيش السري الأرمني: جريدة ناطقة باسمه وهي: « أرمينيا » صدر العدد الأول منها في تشرين الأول ١٩٨٠ .
- من أبرز قادته: كوركين بانيكيان وهو أسير في لوس انجلوس منذ خمس سنوات.
- أبرز عملياتها: قتل غالب عثمان في أثينا (١٩٨٠/٧/٣١).
- ضرب القنصلية التركية في ليون - فرنسا (١٩٨٠/٨/٥).
- يعتبر الآن أنشط مجموعة أرمنية لها فروعها في أوروبا وأمريكا وداخل تركيا وتصدر جريدتها المركزية « أرمينيا » من بيروت.

الأحزاب الكردية:
الحزب الديمقراطي الكردي البارتي

- أعلن عن تأسيس الحزب الديمقراطي الكردي - البارتي في العام ١٩٦٠ .
- أبرز مؤسسيه السيد جميل محو.
- منذ اعلان التأسيس وحتى العام ١٩٧٠ عمل الحزب دون ترخيص رسمي. وفي ٢٤ أيلول ١٩٧٠ حصل الحزب على الترخيص الرسمي.
- كرديا، عرّف الحزب نفسه: حزب كردي، أي حزب القومية الكردية، يأخذ على عاتقه جمع شمل أفضل العناصر الكردية وعيا كرديا في الحزب والجماهير الكردية والدفاع عن حقوقها والنضال لأجل آمالها القومية.
- لبنانيا: تؤكد أدبيات الحزب: يناضل الحزب في لبنان، حسب مبادئه، مساهما في قضايا لبنان الوطنية كما لا يترك مجالا قوميا دون مشاركة فعالة من أجل تأدية الواجب المقدس، الواجب

الوطني اللبناني، والواجب القومي الكردي، إن وجهي الالتزام لا ينفصلان، لأن تطور لبنان وسلامة لبنان يعنيان تطور وسلامة كل كردي لبناني...

- يعتمد الحزب الهيكلية التنظيمية من مؤتمر عام، ولجنة مركزية، ومكتب سياسي.
- اتخذ الحزب موقفا مضادا لحركة البارزاني في شمال العراق واعتبرها حركة انفصالية.
- نتيجة لهذا الموقف، سجن رئيس الحزب في سجون البارزاني لمدة ثلاث سنوات.
- اقترب من سياسة الحكم في العراق وأيد مواقفه.
- للحزب جريدة هي جريدة «صوت الأكراد».
- تعرض الحزب لانشقاقات عديدة.
- رغم أن الحزب من أقدم الأحزاب الكردية في لبنان، لكنه لم يحافظ على زعامته للأكراد ولم يستطع جمع شملهم في أطره الحزبية.
- رشح زعيم الحزب نفسه للانتخابات للدورة الانتخابية عام ١٩٦٨ لكنه لم ينجح.
- أمين عام الحزب حاليا: السيد رياض محو.

الحزب الديمقراطي الكردي - البارتي
(القيادة المؤقتة)

يعتبر محمد جميل محو، اليد اليمنى لوالده جميل محو وهو الذي استطاع الحفاظ على الحزب الديمقراطي الكردي موحداً طوال فترة السجن التي أمضاها جميل محو لدى البارزاني... وهو بالتالي الذي حمل قضية والده والحزب طوال هذه الفترة التي تعتبر من أشد الفترات التي مرت على الحزب قادة.

استلم محمد محو أمانة الحزب الأم فترة طويلة... وله نظرة تختلف عن نظرة والده بالنسبة للقضية الكردية في لبنان ولقد شهد الحزب الأم أثناء توليه زمام الأمور نشاطا ملحوظاً.

اختلف مع رئيس الحزب قبل انشقاقه حول عدة قضايا أهمها: اتهامه للحزب الديمقراطي الكردي بالابتعاد عن صف الحركة الوطنية، هذا بالنسبة للساحة اللبنانية، أما بالنسبة للقضية القومية فمحمد محو يؤيد الحقوق القومية الكردية... ولقد ضمن كتابه «رؤية جديدة للقضية الكردية» نظرته لهذه الحقوق القومية.

انشق عن والده في الحزب الديمقراطي الكردي، وشكل «القيادة المؤقتة» نتيجة لهذه الخلافات وذلك في العام ١٩٧٧.

الحزب الكردي اللبناني
رزكاري

- تأسس حزب الرزكاري - الحزب الكردي اللبناني في العام ١٩٧٥.
- أبرز مؤسسيه: فيصل فخرو.
- أهم مبررات تأسيس الحزب: ان الحزب الديمقراطي الكردي - البارتي لم يستطع أن يضم في أطره كافة الأكراد، وبالتالي لم يستطع أن يمثل مصالحهم ولقد اتخذ بشكل أو بآخر طابع التجمع العائلي

- تأييد الحزب الديمقراطي الكردي لطروحات النظام العراقي بينما هناك فئات من الأكراد في لبنان تؤيد طروحات البارزاني.

- تأييد الحزب الديمقراطي الكردي للسياسة العراقية في المجالات الأخرى.

- أعطت هذه الأسباب المبررات لتأسيس حزب كردي لبناني جديد عرف باسم رزكاري أي (التحرير).
- بعد نشوء الحزب الجديد وفي العام ١٩٧٦ اتفق الحزبان

الكرديان على تشكيل جبهة قومية كردية تحت اسم «الجبهة التقدمية الكردية» انهاء للمعارك والاختلاف في صفوف الأكراد. واتفق الحزبان على: «العمل معا بما يضمن وحدة صف الشعب الكردي ورفع مستواه في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والصحية».

- تعرض الحزب الكردي اللبناني - رزكاري - الى انشقاق وخرج عنه حزب جديد هو الرزكاري اليساري.

منظمة البارتي الكردي اليساري

- بعد تأسيس « الجبهة التقدمية الكردية » في لبنان من حزبي: الديمقراطي الكردي - البارتي - والحزب الكردي اللبناني - رزكاري - رفضت مجموعة من الأكراد هذا الائتلاف. خاصة وأن الذي فهم من تشكيل هذه الجبهة هو عزل القوى الكردية عن المساهمة في الأحداث اللبنانية، وبالتالي عزل القوى الكردية عن الحركة الوطنية اللبنانية.
- من جهة أخرى أخذ على جميل محو أنه ضد اليسار، وهو يحافظ أن يبقى حزبه حزبا قوميا تقليديا يمثل كل الاتجاهات لكنه مع اليمين بالمحصلة... فهو يقول: « نحن ضد اليسارية الكردية المشبوهة ».
- في تموز ١٩٧٦ اعلن عن انشقاق في الجبهة التقدمية الكردية أولا، وبالحزب الديمقراطي الكردي - البارتي - ثانياً.
- قاد هذا الانشقاق السيدان: صلاح بدر الدين ومصطفى جمعة وشكلا: « منظمة البارتي الكردي اليساري ».
- اعتمدت المنظمة الجديدة منظمة البارتي الكردي اليساري، داخل أطر الحركة الوطنية اللبنانية ومثلت في المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية.

الحزب الكردي اللبناني - رزكاري ٢ -

- بعد قيام « الجبهة التقدمية الكردية » التي ضمت الحزبين الكرديين الرئيسيين البارتي والرزكاري، قامت مجموعة من الرزكاري وانشقت عن الجبهة وعن الحزب متهمة فيصل فخرو بالآتي:
  - مسايرة جميل محو والعودة الى العشائرية الكردية.
  - استيعاب الجبهة التقدمية الكردية لمواقف الرزكاري السياسية وطغيان موقف محو عليها رغم عمر الجبهة القصير.
- وفي العام ١٩٧٦ أعلنت مجموعة من الرزكاري بقيادة السيد عبدي ابراهيم انها ستحافظ على مبادىء الحزب الأساسية وانها لن تقبل بقيام الجبهة التقدمية الكردية وفصلت فيصل فخرو من الحزب... وأعلنت مجموعة عبدي ابراهيم العودة الى اسم الحزب الأصلي: الحزب الكردي اللبناني..
- تؤيد المجموعة الجديدة سوريا، ولقد كانت ضمن اطار جبهة الأحزاب القومية.
- بعد الانشقاق، عاد فيصل فخرو يجمع شمل ما تبقى من حزبه

وعاد يرفع اسم حزبه القديم، بحيث أصبح على الساحة الكردية حزبان بنفس الإسم، يفرقان باسم الأمين العام فقط أو بالرقم (٢) لمجموعة عبد الكريم ابراهيم.

فهرس الأعلام

الحزب التقدمي الاشتراكي	الرئيس: وليد جنبلاط
الحزب الشيوعي اللبناني	الرئيس: نقولا الشاوي
	الأمين العام: جورج حاوي
الحزب السوري القومي الاجتماعي	الرئيس: انعام رعد
حزب البعث العربي الاشتراكي	الأمين القطري: د. عبد المجيد الرافعي
منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي	الأمين القطري: م. عاصم قانصو
منظمة العمل الشيوعي	الأمين العام: محسن ابراهيم
المرابطون	رئيس مجلس القيادة: ابراهيم قليلات
الاتحاد الاشتراكي العربي	الأمين العام: عبد الرحيم مراد
الحركة اللبنانية المساندة للثورة	الأمين العام: سليم شاتيلا
التنظيم الشعبي الناصري	الأمين العام: مصطفى معروف سعد
الاتحاد الاشتراكي (التنظيم الناصري)	المسؤول السياسي: منير الصياد
الأفواج العربية	الأمين العام: المحامي خليل شهاب

قوات ناصر	الأمين العام: عصام العرب
حزب العمل الاشتراكي العربي	الأمين العام المساعد – لبنان: حسين حمدان
المسيحيين الديمقراطيين	الأمين العام: سمير فرنجية
حزب الكتائب	الرئيس: بيار الجميل قائد القوات: بشير الجميل
حزب الوطنيين الاحرار	الرئيس: كميل نمر شمعون الأمين العام: دوري شمعون
التنظيم – الرابطة المارونية	الأمين العام للتنظيم: جورج عدوان الرابطة المارونية: شاكر أبو سليمان
حراس الأرز	الأمين العام: ايتيان صقر
المردة	الرئيس: سليمان فرنجية
الشبيبة اللبنانية	القائد: مارون خوري الشهير ب باش مارون
المقدمون – لواء بشري	القائد: قبلان عيسى الخوري
الرهبانيات	الرئيس السابق: شربل قسيس الرئيس الحالي: بولس نعمان
جيش لبنان العربي	القائد أحمد الخطيب
الروابط واللجان الشعبية	الأمين العام: بشارة مرهج
منظمة المسيحين الديمقراطيين	الأمين العام: د. ميشيل الغريب
حركة أنصار الثورة	الأمين العام: الحاج مصطفى الترك
حركة صلاح الدين	الأمين العام: بشير حربلي

قوات الثورة العربية	الأمين العام: حسن عبد الساتر
التنظيم الثوري الناصري	الأمين العام: حسن قبيسي
اتحاد العلماء	الأمين العام: الشيخ عبد الحفيظ القاسم
الاتحاد الاشتراكي العربي – المكتب السياسي	الأمين العام: فاروق ضناوي
رابطة الشغيلة	الأمين العام: النائب زاهر الخطيب
اتحاد الشيوعيين اللبنانيين	الأمين العام: نخلة مطران
حركة ٢٤ تشرين	الأمين العام: فاروق المقدم
المنظمة الشيوعية العربية	الأمين العام: علي الغضبان
منظمة العمل الاشتراكي الثوري	مسؤول سياسي: جابر برغل
المنظمة الاشتراكية اللبنانية الثورية	
(الحرس الثوري)	الأمين العام: مرشد شبو – سامي ذبيان
منظمة الشباب العربي	الأمين العام: محمد توفيق صالح
اتحاد قوى الشعب العامل	الأمين العام: كمال شاتيلا
الاتحاد الوطني للانماء	الأمين العام: طارق ناصر الدين
الطلائع التقدمية (طلائع البعث)	الأمين العام: محمد زكريا عيتاني
جبهة المواجهة	الرئيس: النائب طلال المرعبي الأمين العام: نسيب الخطيب

أفواج المقاومة اللبنانية المحرومون – أمل	رئيس مجلس القيادة: نبيه بري
حزب الاتحاد الدستوري- الكتلة الدستورية	الرئيس بشارة الخوري – ميشال الخوري
حزب النجادة	الرئيس: عدنان الحكيم
حزب النجادة الحركة التصحيحية	الأمين العام: جميل دعبول
حزب الكتلة الوطنية	عميد الحزب: ريمون اده
حزب الهيئة الوطنية	الرئيس: أمين العريسي
كتلة التحرير العربي – حزب التحرر العربي	عبد الحميد كرامي – رشيد كرامي
حزب النهضة	الرئيس: أحمد الأسعد
الحزب الديمقراطي الاشتراكي	الرئيس: كامل الأسعد
حزب حركة العمل الوطني	الرئيس: عثمان الدنا
الحزب الديمقراطي	الأمين العام: جوزيف مغيزل
حركة رواد الاصلاح – المقاومة الشعبية	الأمين العام: تمام سلام – صائب سلام
المجاهدون	الرئيس: فتحي يكن
جند الله	
حزب الطاشناق	الرئيس: غارو ساسوني
حزب الهنشاق	الرئيس: جي راجيان
حزب الرامغفار	الرئيس: نوبار نوخوديان
	الأمين العام: فاهيد غازارايان

الجيش الأرمني السري لتحرير أرمينيا	أبرز قادته: كوركين يانيكيان
الحزب الديمقراطي الكردي – البارتي	الرئيس: جميل محو
	الأمين العام: رياض محو
الحزب الديمقراطي الكردي – القيادة المؤقته	الأمين العام: محمد محو
منظمة البارتي الكردي اليساري	صلاح بدر الدين – مصطفى جمعة
الحزب الكردي اللبناني – رزكاري	الأمين العام: فيصل فخرو
حزب رزكاري	الأمين العام: عبد الكريم ابراهيم
التنظيم الطليعي: وحدة:	الأمين العام: علي الحاج
– الحركة العربية الثائرة	الأمين العام: علي الحاج
– حزب الاتحاد الاشتراكي العربي	الأمين العام: د. سمير كبريت
– الاتحاد الاشتراكي – قوات الثورة	الأمين العام: أحمد حمود
حركة لبنان العربي	الأمين العام: صلاح بكري
حركة الثورة العربية	الأمين العام: حسين الأحمر
طلائع العمل الشعبي	الأمين العام: يوسف صفوان
طلائع الدفاع عن الوحدة الوطنية اللبنانية	الأمين العام: مصطفى أبو النصر اليافي

حركة الناصريون الوحدويون	الأمين العام: هايل طه
منظمة الثوريين الاشتراكيين	راجع الحركة الثورية - الحرس الثوري
منظمة الشبيبة العربية	مسؤول سياسي: مروان أيوبي
حزب العمل الاشتراكي الثوري العربي	الأمين العام: نزيه حمزة

... وتبقى ملاحظة

قبل أن أرفع يدي عن الكتابة، مختتما الكتاب أود أن أنوه بما يلي:

١ - لقد حاولت جهدي أن يضم هذا الكتاب كل التنظيمات والأحزاب والقوى السياسية في لبنان منذ العام ١٩٣٥-١٩٨٠ متابعا كل هذه القوى... ملاحقا اخبارها باحثا عن أية معلومات يمكن أن تلقي أضواء جديدة على نشاطاتها... وفي هذا المجال فإني أعتذر مسبقا عن أي خطأ غير مقصود يمكن تصحيحه بالتعاون وبإفادتنا بالمعلومات الأصح.

٢ - لقد أدرجت بعض التنظيمات فقط في فهرس الاعلام، أما تقديمها فيمكن للقارىء أن يجده اما في «الناصرية» أو في الانشقاقات التي لحقت ببعض التنظيمات... لذلك، فلا يعد هذا الأمر تجاهلا لأي تنظيم.

٣ - قد يلاحظ اننا، عمدنا الى ذكر تنظيمات انتهت ولم يعد يسمع بها لكننا أدرجناها من باب الأمانة للفترة التاريخية التي تناولنا بها هذه التنظيمات.

٤ - تجاوزاً للتكرار، فقد امتنعت عن ذكر المصادر منفصلة، وأفردت لذلك صفحات خاصة.

وأخيرا ، أرجو أن أكون قد ساهمت في تقديم صورة واضحة عن القوى السياسية والأحزاب والتنظيمات على الساحة اللبنانية الساحة الأكثر تفاعلا في وطننا العربي ، كذلك ، أرجو ان أكون قد ساهمت في تزويد مكتبتنا العربية بدراسة ، يمكن أن تفيد اجيالنا العربية... القادمة.

مصادر الكتاب

١ - أدبيات الأحزاب

٢ - محاضرات النادي الثقافي العربي ٦٦-٦٧-٦٨-٦٩

٣ - جريدة البناء . المجلدات

٤ - جريدة الانباء . المجلدات

٥ - جريدة النداء . المجلدات

٦ - مجلة الحرية . المجلدات

٧ - المرابط

٨ - القومي العربي

٩ - جريدة الوطن .

١٠ - مجلة الراية .

١١ - مجلة الطريق .

١٢ - مجلة « الى الأمام » .

١٣ - جريدة الأخبار .

١٤ - جريدة المحرر .

١٥ - جريدة الأنوار .

١٦ - جريدة السفير .

١٧ - جريدة النهار .

١٨ - جريدة العمل.

١٩ - جريدة الأحرار.

٢٠ - مجلة وطني.

٢١ - مجلة صباح الخير.

٢٢ - الموقف.

٢٣ - النهار العربي والدولي.

٢٤ - جريدة الشرق.

٢٥ - جريدة صوت الأكراد.

٢٦ - جريدة أرمينيا - العدد صفر.

٢٧ - رسائل خاصة متبادلة مع بعض مسؤولي الاعلام في الاحزاب.

٢٨ - مقابلات خاصة مع بعض قادة الاحزاب والتنظيمات.

٢٩ - حقائق لبنانية: الشيخ بشارة الخوري.

٣٠ - دراسة خاصة حول الأكراد وأحزابهم في العالم، اعداد لجنة الأعلام في الحزب اليساري الكردي - سوريا - دراسة خاصة بالكتاب.

٣١ - عن الحزب التقدمي الاشتراكي: محاضرة خليل أحمد خليل

٣٢ - عن حزب الكتلة الوطنية اللبنانية: محاضرة رمزي أبي فرح

٣٣ - عن حزب النجادة: محاضرة محي الدين سلهب

٣٤ - الحركة الوطنية اللبنانية: جند الله - المجاهدون: كتاب سامي ذبيان

٣٥ - عن حزب الكتائب اللبنانية: محاضرة لرشاد سلامة.

٣٦ - عن حزب الهيئة الوطنية: محاضرة محمد كامل طبارة

٣٧ - عن حزب الاتحاد الدستوري: محاضرة لأمين الكك

٣٨ - عن الحزب الشيوعي اللبناني: محاضرة كريم مروة - أحاديث مع نسيب نمر.

٣٩ - من منظمة العمل الشيوعي: محاضرة لمحسن ابراهيم

٤٠ - نظرة عامة حول القوى السياسية في لبنان: محاضرة لمنح الصلح

٤١ - عن جيش لبنان العربي:

- محاضرة لأحمد الخطيب: جامعة بيروت العربية
- لقاء مع أحمد الخطيب

٤٢ - عن الاتحاد الاشتراكي العربي

دراسة خاصة بالكتاب حول الناصرية في لبنان لمكتب الاعلام - حسن صبرا

٤٣ - عن اتحاد قوى الشعب العامل

دراسة خاصة بالكتاب من مكتب الأمين العام: كمال شاتيلا

٤٤ - عن رابطة الشغيلة:

دراسة خاصة بالكتاب. اعداد الأمين العام زاهر الخطيب

٤٥ - عن الحركة الثورية:

لقاء خاص بالكتاب مع سامي ذبيان.

٤٦ - حراس الأرز
ايتيان صقر حديث خاص
٤٧ - عن الروابط واللجان
حديث مع معن بشور.

المحتويات

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الأحزاب البورجوازية

الفصل السادس

الأحزاب الأرمنية:

الأحزاب الكردية:

شكر

أتقدم بالشكر لكل الأصدقاء، قادة الأحزاب، الذين لبوا الدعوة في المساعدة في انجاز هذا الكتاب، وتقديم التسهيلات التي ساعدت في وضع كل الوثائق والنشرات الداخلية لخدمة الحقيقة..

كذلك أتقدم بالشكر للصديق عفيف حنا، الذي قدم مساعدة حقيقية باستكمال بعض فصول الكتاب. وللسيدة سهيلا النواب التي صبرت طويلا لاتمام نسخه.

فضل

للمؤلف

- حقائق في زحمة الصراخ ١٩٧١ مجموعة مقالات سياسية عن « الى الأمام »
- قراءة في صحيفة الصباح ١٩٧٥ مجموعة قصصية عن الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين